R A S H I D K H A L I D I

تاريخ
HISTORY

رشيد الخالدي

القفص الحديديّ

قصّة الصراع الفلسطينيّ لإقامة دولة

A
956.9405
K451i
c.1

تاريخ
HISTORY

رشيد الخالدي

القفص الحديديّ

قصّة الصراع الفلسطينيّ لإقامة دولة

ترجمة: هشام عبد الله

162306 [illegible]

هذه هي الترجمة العربيّة الكاملة لكتاب :
THE IRON CAGE
Beacon Press, Boston
copyright© Rashid Khalidi, 2006

القفص الحديديّ : قصّة الصراع الفلسطينيّ لإقامة دولة / تاريخ
رشيد الخالدي / مؤلّف من فلسطين
ترجمه عن الإنجليزيّة : هشام عبد اللّه
الطبعة الأولى ، 2008
حقوق الطبع محفوظة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب 5460-11 ، هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب 9157 ، هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com
الإشراف الفنّي وتصميم الغلاف :
®
خطوط الغلاف : **زهير أبو شايب**
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت ، لبنان**
التنفيذ الطباعيّ : **مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت ، لبنان**

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه ، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات ، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر .

ISBN 978-9953-36-272-6

مقدمة
كتابة تاريخ شرق أوسطي
في زمن فقدان ذاكرة تاريخي

يبحث هذا الكتاب في فشل الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة قبل العام ١٩٤٨ ، وهو عام إنشاء دولة إسرائيل على حطام فلسطين العربية ، وتأثير ذلك الفشل في السنوات التي تلت . يثير مثل هذا الموضوع سلسلة من الأسئلة ترتبط بالحاضر بقدر ما ترتبط بالماضي : ما الفائدة من هذه الدراسة ، إذا كانت الدولة الفلسطينية المستقلة- وفق أي معنى حقيقي لكلمة «مستقلة» ، وبعد ما يقارب ستة عقود منذ العام ١٩٤٨- لم تقم بعد ، كما أن إنشائها ما زال يواجه عقبات هائلة؟

العقبات أمام الدولة الفلسطينية بدت وكأنها تنمو مع تصاعد العنف في قطاع غزة ولبنان في صيف العام ٢٠٠٦ . وفي أثناء كتابة هذه السطور ، في أواخر تموز/يوليو ، كان لبنان مسرحًا لقتل مئات المدنيين ، وتدمير هائل ، ومعارك برية ضارية . وما نسيه الناس تقريبا نتيجة للمذبحة التي أوقعتها إسرائيل بلبنان ، والقصف الصاروخي الذي شنه حزب الله ضد مدن وبلدان شمال إسرائيل ، هو المعاناة في غزة التي تسببت بها أشهر عدة من الحصار والقصف الإسرائيلي . كما نسي الناس أن كل هذا بدأ مع جهود الفلسطينيين لخلق بنية ديمقراطية من الحكم وهم ما زالوا تحت الاحتلال الإسرائيلي .

وقد بدأ هذا التصعيد تحديدا كرد من قبل إسرائيل والولايات المتحدة على انتخابات المجلس التشريعي في السلطة الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ، والتي أوصلت للسلطة حكومة بقيادة حماس . وسرعان ما انتقلت

حملتهم من حصار مالي محبط ، إلى تصعيد إسرائيلي لعمليات اغتيال الناشطين الفلسطينيين ، وإلى هجمات بالمدفعية والطيران في غزة قتلت وجرحت العديد من المدنيين . وكانت حماس قد التزمت على مدى ثمانية عشر شهرا بوقف لإطلاق النار في مواجهة تلك الاستفزازات واستفزازات أخرى سابقة (ثمة مجموعات أخرى لم تلتزم ، وواصلت إطلاق الصواريخ على إسرائيل) . وبعد زيادة كبيرة في القتلى الفلسطينيين وخاصة عملية الاغتيال الإسرائيلية الاستفزازية التي طالت جمال أبو سمهدانة ، أحد القادة الناشطين ، الذي كانت حكومة السلطة الفلسطينية قد رشحته لمنصب أمني ، ابتلعت حماس الطعم وردت بأسر أحد الجنود الإسرائيليين وقتل آخرين . الرد الإسرائيلي الغاضب المتوقع- المزيد من قتل المدنيين ، والمزيد من الاغتيالات ، والاجتياحات البرية في غزة- أثارت حزب الله (أو ربما أعطت حزب الله وحلفاءه ، إيران وسوريا الفرصة التي ينتظرونها) . باقي هذا السيناريو تكشّف بالطريقة الكئيبة ، الدموية ، والدقة المتناهية التي شهدناها مرات عدة في السابق في النزاع بين إسرائيل والعرب .

هذا الكتاب لا يتحدّث عن النزاع بل عن طرفه الفلسطينيّ ، وتحديدًا عن الجهود التي يبذلها الفلسطينيّون لتحصيل الاستقلال في وطنهم . وتوضّح الحرب المستمرّة في غزّة ولبنان ، مرّة أخرى ، كيف تتشابك هذه الجهود مع العناصر الإقليميّة والدوليّة . وتوضّح أيضًا الأهميّة البالغة لقراءة متأنّية للتاريخ الفلسطينيّ الحديث من أجل الحصول على فهم للنزاع الشرق أوسطيّ . المقاربة أحاديّة البعد واللاتاريخيّة للنزاع ، من خلال منظور الإرهاب المحرّف السائد في الولايات المتّحدة ، تغطّي على خصوصيّة فلسطين ، وإسرائيل ، ولبنان ، والفعاليّات الإقليميّة الأخرى ، مثل سوريّة وإيران ، وتغطّي على ارتباط بعضها ببعض . إنّ السعي الفلسطينيّ للاستقلال هو مجرّد عنصر من عناصر عدّة لا بدّ من الإحاطة بها لفهم أسباب النزاع في الشرق الأوسط . لكن لأنّ هذا السعي كان شديد المركزيّة – بالنسبة للأحداث هناك – لما يقارب قرنًا من الزمان ، فقد قاد تجاهله المتعمّد إلى ذلك النوع من التفكير التبسيطيّ ، والمنحاز ، والمضلّل لدى

المسؤولين الأمريكيّين ، ممّا ساعد على توليد المشاكل العميقة الّتي تعاني منها المنطقة . كما يثير هذا الكتاب مسائل أخرى أيضًا : هل الدراسة التاريخيّة حول سبب حدوث أمر ما – أو عدم حدوثه كما في هذه الحالة – مبرّرة لأنّها تلقي الضوء على بعض نواحي التشابه مع أحداث جارية حاليّاً ، أم إنّ هاتين المحاولتين الفاشلتين في بناء الدولة – واحدة في الماضي وأخرى جارية حاليّاً – منفصلتان تمامًا بعضهما عن بعض ، وهل أي محاولة لدراستهما ، من منطلق علاقة كلّ منهما بالأخرى ، خطأ تاريخي ، لكي لا نقول إنّها تحريف للتاريخ؟[١]

قد يسألني البعض لماذا وصفت الفشل في تحقيق دولة فلسطينية مستقلة على أنه فشل فلسطيني؟ وتحديدا ، لماذا التركيز على دور الفلسطينيين في هزائمهم السابقة ، في حين أنهم الطرف الأضعف من بين جميع الأطراف الذين شاركوا في الصراع الطويل لتقرير مصير فلسطين ، والذي بلغ ذروته في العام ١٩٤٨؟ وقد شملت تلك الأطراف ، الامبرطورية البريطانية ، القوة الأعظم في تلك الأيام وحتى الحرب العالمية الثانية ، والتي عارضت الطموحات الفلسطينية لإقامة الدولة والاستقلال بشدة ، والدول الكبرى الأخرى ، ومن بينها الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، وفرنسا ، وجميعها أيّد الصهيونية وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، لكنها لم تفعل شيئا لمنع إجهاض الدولة العربية الوليدة في فلسطين في العامين ١٩٤٧-١٩٤٨ . كما ضمت الحركة الصهيونية ، المكونة من شبكة من المؤسسات المنتشرة في جميع أنحاء العالم والقادرة على حشد مصادر ديبلوماسية ، ودعائية ، ومالية واسعة ، وجماعات «اليشوف» (الجالية اليهودية في فلسطين قبل قيام الدولة) حسنة التنظيم وذات الدوافع القوية . وقد عامل البريطانيون والحركة الصهيونية احتمال قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين على أنه تهديد خطير . ورأت الحركة الصهيونية في هذا الاحتمال تحديا خاصا لتطلعات اليهود لبسط سيادتها المطلقة على ما تعتبره أرض إسرائيل . وأخيرا كان هناك الدول العربية السبع حديثة الاستقلال ، وجميعها ضعيفة نسبيا وتتأثر بشدة بنفوذ القوى الغربية ؛ وكانت تلك الدول تتصرف بطرق غالبا ما تتجاهل مصالح الفلسطينيين ، وفي بعض

الأحيان تتعارض معها .

لإعادة صياغة السؤال في ضوء هذه الحقائق ، لماذا التركيز على فشل الفلسطينيين أو عجزهم عن تحقيق الاستقلال قبل العام ١٩٤٨ ، رغم ضخامة مجموعة القوى المحتشدة ضدهم ، والتي أثبتت في النهاية أنها كاسحة؟ ولماذا لا نركز على القوى الخارجية التي لعبت الدور الأكبر في منع الفلسطينيين من تحقيق تقرير المصير؟ البعض قال إن على الفلسطينيين ، أو قادتهم ، تحمل مسؤولية فشلهم ، وذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك ، إلى إلقاء اللوم بالكامل على الضحية للتاريخ المأساوي للشعب الفلسطيني في القرن العشرين وما بعده .[٢] منافع لوم الضحية ، في ضوء المسؤولية الثقيلة التي تتحملها مختلف الأطراف الأخرى في هذه القصة واضحة ، وتفسر استمرار نشاط هذه المدرسة من الأفكار ، رغم تفنيد معظم إدعاءاتها الرئيسية . وجادل البعض الآخر أنه حتى لو لم يلام الفلسطينيون بالكامل على عثرتهم ، وحتى إذا أخذنا بعين الإعتبار أن ميزان القوى كان ضدهم بشكل كاسح ، فإنهم على الأقل مسؤولون عن أعمالهم وقراراتهم . ويمكننا أن نسمع اليوم حججا مماثلة عن المسؤولية الفلسطينية للوضع الصعب الذي يواجهه الفلسطينيون بعد انهيار عملية أوسلو للسلام من ١٩٩١-٢٠٠٠ ، ولإعادة احتلال إسرائيل للضفة الغربية خلال الأعوام من ٢٠٠١-٢٠٠٦ ، وانتخاب حكومة للسلطة الفلسطينية برئاسة حركة حماس المتشددة .

لا حاجة للقول ، أن كل هذه الأسئلة ستتأثر بحقيقة أن الفلسطينيين وحتى هذا اليوم ما زالوا أضعف بكثير ، حسب كافة المقاييس ، من القوى التي تقف في طريق تحقيقهم دولة مستقلة . ويبدو واضحا أنه في العقود التي تلت ١٩٤٨ ابتلي الفلسطينيون ببعض من المشاكل التي أصابتهم قبل ذلك التاريخ . السؤال الذي يبقى من دون جواب مسألة ما إذا كان الفشل السابق قد يساعد على منع الفشل المستقبلي ، بحسب النظرية بأن هناك علاقة ما بين تلك الهياكل والقوى ، الداخلية والخارجية ، التي عملت في الماضي لمنع حق تقرير المصير الفلسطيني ، وتلك الفاعلة هذه الأيام . في كلتا الحالتين- سواء كانت القوى

الخارجية أو الضعف الفلسطيني الداخلي (أو مجموعة من الأمرين معا) قد منعتا قيام دولة فلسطيني مستقلة- يبقى السؤال الأخير : هل الدولة هي النتيجة المقصودة لشعب حدد بوضوح ، ومنذ الاعوام الأولى للقرن العشرين ، هويته الوطنية لكنه لم يستطع تطوير صيغ بنيوية حية ودائمة لها ، أو السيطرة على التراب الوطني التي يمكنه أن يمارس هذه الهوية فيها؟ هل من الممكن أن يواصل الشعب الفلسطيني البقاء إلى ما لا نهاية في المستقبل كما فعل منذ نهاية الهيمنة العثمانية في العام ١٩١٨ ، في حالة ضياع من دون دولة؟ هل تستحوذ علينا فكرة الدولة بقوة ، ونبدي تحيزا لصالح الدولة كالذي وجده هيغل في المقالات التاريخية ، في محاولتنا وضع الدولة في مركز السياق التاريخي؟[٣]

تلك هي الأسئلة التي حيرتني على مدى سنوات عدة بعد أن أنهيت دراسة عن الهوية الفلسطينية نشرت في العام ١٩٩٧ .[٤] وكنت قد خططت لتكريس إجازة للبحث والدراسة تبدأ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لاستكمال بحثي والكتابة عن سبب عدم تمكن الفلسطينيين من تحقيق دولة لهم . إلا أنه بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، حولت مجموعة من الأسئلة المختلفة انتباهي عن هذه المهمة . ومع دخول الولايات المتحدة الحرب ضد أفغانستان واستعدادها لغزو العراق ، بدا أن هناك أسئلة أشد إلحاحا من افتقار الفلسطينيين لدولة ، تتعلق بالشرق الأوسط . أضف إلى ذلك ، أن الأحداث الدرامية ليوم ١١ أيلول/ سبتمبر وضعت كل جانب من جوانب الشرق الأوسط موضع اهتمام مكثف ، وهو موضوع كان من الصعب تناوله بشكل موضوعي نظرا للانفعالات القوية التي أطلقتها تلك الأحداث .

في ذلك الحين ، وبالنظر لخلفية منفذي هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ، وبالنظر لتداعيات الغزو الأميركي لأفغانستان والحرب ضد العراق التي كانت تبدو حتمية في العامين ٢٠٠١- ٢٠٠٢ ، بدا لي أن خبراء الشرق الأوسط يتحملون مسؤولية تسليط الضوء على تاريخ علاقات المنطقة الحافل مع القوى الغربية ، والتي سيحكم بالضرورة على أي تدخل في العراق بموجبها . ولا بد من الإقرار أنه حتى في أفضل الأوقات ، كان من الصعب الدخول مع

الأميركيين في مناقشة موضوعية حول تاريخ الشرق الأوسط ؛ فالأميركيون غالبا يدخلون هذه المناقشات بقدر ضئيل من المعارف عن المنطقة (والعالم) ، وهم غالبا غافلون عن تأثير بلدهم الكبير ، ودوره المعقد ، في العالم بشكل عام ، والشرق الأوسط بشكل خاص . على أي حال كانت تلك أسوأ الأوقات .

جزئيا ، وكرد على تلك الاهتمامات ، توقفت في العامين ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ عن العمل في موضوع افتقار الفلسطينيين لدولة ، وكتبت بدلا من ذلك «إحياء إمبراطورية : أثار الأقدام العربية وطريق أميركا الخطر في الشرق الأوسط» .[٥] بعملي هذا كنت أحاول أن أبين للأميركيين ، الذين يتعين عليهم العيش مع عواقب أعمال حكومتهم ، بعض القضايا التاريخية الرئيسية التي عتم عليها ، غالبا بشكل متعمد ، خلال حشد الولايات المتحدة لغزو العراق ، والتي توقع العارفون بتاريخ المنطقة بأنها ستكون كارثية ، حتى قبل نشوبها .

ما أن انتهيت من ذلك الكتاب ، حتى أدركت أنني فشلت في تناول قضية يتجاهلها الحوار الشعبي الأميركي بشكل عام . وهي العلاقة الطويلة والوثيقة بين الحكومة الأميركية ومنفذي ١١ أيلول/ سبتمبر ، وهي علاقة أشد تعقيدا مما قد يعتقد الاميركيون بشكل عام . وتوضيح تلك الروابط لن يخفف بالطبع من المسؤولية الكاملة والرهيبة التي يتحملها الذين خططوا ودبروا تلك الجرائم الرهيبة التي أودت بحياة الآلاف من الأميركيين الأبرياء . إلا أن ذلك سيبرز أن هؤلاء الأفراد لم يأتوا من فراغ ، إنهم في الحقيقة لم يكونوا غرباء بقدر ما بدوا ، أو أرادت لهم الحكومة ، ووسائل الإعلام ، وتشكيلة الأشخاص الذين ادعوا بأنهم خبراء ، أن يبدوا . لبيان ذلك ، فإن من الضروري تفسير كيف أن الولايات المتحدة ، وعلى مدى عقود عديدة ، رعت ، أو تحالفت مع الاتجاهات الإسلامية الرجعية ، والظلامية ، وغير الليبرالية التي انتشرت كالسرطان على مدى عقود عديدة ، لتفرز الأفراد والمجموعات التي شنت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر . كما أنه قد يكون من الضروري أيضا أن نفسر للأميركيين- الذين يعتقد الكثيرون منهم أن بلدهم يعمل لخير العالم- إن أعمالا عدة قامت بها حكومتهم على مدى عدة عقود كان لها عواقب كارثية في العراق ، وأفغانستان ، وفلسطين ،

وأماكن أخرى في العالمين العربي والإسلامي .

غداة أحداث ١١ أيلول ، جادل بعض المعلقين أن مجرد الاشارة حتى ولو تلميحيا إلى مثل هذه القضايا كان يرقى لمستوى خلق الأعذار لمقترفي ذلك العمل ، وللارهاب بشكل عام . وبغض النظر عن المشاركات الأميركية المخزية أحيانا في الشرق الأوسط لمدة تزيد على نصف قرن ، كان الذين يشيرون إلى تلك القضايا يوصفون بأنهم «الذين يلومون أميركا أولا» . وفي ذلك دليل واضح على استغلال الأعمال الفظيعة التي تهز الوجدان في كبت الحقائق التاريخية . وكانت النتيجة رفض أي محاولة لتفسير السياق التاريخي لأحداث ١١ ايلول وبعض الأعمال الإرهابية التي لا مبرر لها ضد الأميركيين ، وكثرة الكاريكاتيرات السخيفة والمبالغة في الجهل والتي كانت تبث في بيانات مثل ، «انهم يكرهون حريتنا ،» إنهم يمقتون ثقافتنا ، «ودينهم يبشر بالكراهية .»

تجنب حقائق الشرق الأوسط الراسخة لدى بعض الدوائر في الولايات المتحدة ليس ظاهرة جديدة . وكان هناك ، بشكل خاص ، تجنبا تقليديا من جانب العديد من الاميركيين لسماع أي تحليل جاد ، ناهيك عن انتقاد ، سياسة بلدهم الشرق أوسطية ، أو حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة . وهذا صحيح رغم أن الحجاب الذي بقي قائما بشكل عام في المناقشات العامة المتعلقة بالسياسات غير الديمقراطية للنظامين السعودي والمصري قد انزاح بقدر كبير بعد أحداث أيلول ، ٢٠٠١ . ونتيجة لذلك خضعت الحكومتان لمزيد من انتقادات الكونجرس ووسائل الإعلام ، وخاصة السعودية .[٦] وما هو أبعد من ذلك ، ان التجاوزات الإسرائيلية أجبرت وسائل الإعلام في بعض المناسبات على إبداء قدر من الموضوعية . حدث هذا في العام ١٩٨٢ خلال حصار وقصف بيروت الذي استمر عشرة أسابيع ، ومذابح صبرا وشاتيلا التي تلت ،[٧] وأحيانا خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى ، من ١٩٨٧-٩١ . إلا أنه في السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد بداية الانتفاضة الثانية أواخر العام ٢٠٠٠ ، ازدادت المقاومة لأي انتقاد للسياسات الإسرائيلية ، حتى بعد ازدياد حدة الاحتلال العسكري الخانق لملايين الفلسطينيين الذي بدأ عامه الاربعين في العام ٢٠٠٦ .[٨]

نتيجة لكل هذه العوامل ، كانت هناك تغطية ضئيلة لأنواع معينة من أخبار الشرق الأوسط في الولايات المتحدة . هذا التعتيم العملي كان نتيجة فرض وسائل الإعلام الأميركية رقابة ذاتية على نفسها . وفي التلفزيون خاصة ، الذي يتلقى معظم الاميركيين أخبارهم منه ، كانت هناك تقارير إخبارية مفصلة قليلة عن الأوضاع في الأراضي التي تحتلها إسرائيل (حتى لحقيقة أن هناك احتلال إسرائيلي مفروض بالقوة) ، وكان هناك القليل من التغطية عن أعمال القمع الروتينية المحلية ، وانتهاكات حقوق الانسان ، وقيود على الديمقراطية وحرية التعبير في الدول العربية الحليفة والعميلة لأميركا . مثل هذه التقارير رائجة في وسائل الإعلام الأوروبية وفي سائر دول العالم ، وحتى في إسرائيل . ولم يكن هناك استعداد لانتقاد بعض نواحي سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ، إلا بعد الحرب غير الواقعية التي شنتها إدارة بوش ضد العراق والتي خلقت الفوضى في ذلك البلد .

إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن العديدين ممن خططوا ونفذوا هجمات ١١ أيلول ، أو الذين وجهوهم وقادوهم وعلموهم ودعموهم ، كانوا وإلى عهد قريب حلفاء مرحب بهم للولايات المتحدة وللعديد من أنظمة الحكم الشرق أوسطية التي لها علاقات متينة بها . ويصح ذلك سواء كان هؤلاء ينتمون إلى أحد الفروع المتطرفة لجماعة الإخوان المسلمين ، وهم حزب سياسي مصري تشكل في العام ١٩٢٨ ، أو يعتنقون بعض النماذج المتطرفة من المذهب الوهابي ، الذي يشكل المذهب الديني السائد في العربية السعودية ، أو ممن ساعدوا المجاهدين الأفغان خلال الحرب ضد الاحتلال السوفياتي في ثمانينات القرن الماضي . تحديدا ، فإن العقول المدبرة لهجمات ١١ أيلول ، وأسلافهم ، ومرشديهم الروحيين ،[٩] كانوا دائما على الدوام الجنود المتحمسين للولايات المتحدة وحلفائها في الصراع الضبابي الخفي ضد الإتحاد السوفياتي والمناهضين الآخرين في الشرق الأوسط منذ منتصف عقد الخمسينات وحتى أوائل عقد التسعينات . وقد دعمهم الأميركيون وصناع السياسة المتحالفين معهم ضد جهات أعتبرت قوى معادية ، مثل القومية العربية ، ودعاة الوحدة العربية ،

والأحزاب الشيوعية المحلية ، والأنظمة المتطرفة ، والوطنية الفلسطينية ، وأخيرا ضد السوفيات في أفغانستان .[١٠]

كل هذا التاريخ المترابط ببعضه ، وجزء منه حديث جدا ، طمس أو نسي . وخلال السنوات القليلة الماضية ، كانت الذُرية الفكرية لعملاء الولايات المتحدة هؤلاء ، ومن خلفوهم ، وفي بعض الحالات القليلة الاشخاص أنفسهم (أشخاص مثل الشيخ عمر عبدالرحمن ، الذي أدين في حادث تفجير مبنى مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ ،[١١] والشيخ الراحل أحمد ياسين ، مؤسس حركة حماس ، وسلمان العودة ، وسفر الحوالا ، وهما رجلا دين سعوديان ،[١٢] وأعلى زعيمان في القاعدة ، أيمن الظواهري وأسامة بن لادن .) كانوا ذات يوم حلفاء ، أو رفاق سفر ، أو عملاء مأجورين للولايات المتحدة والحكومات الشرق أوسطية التي تدعمها ، ثم صاروا ينظرون إلى الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة على أنهم أعداء لهم . وثمة مثال آخر هو تحول الفرع الفلسطيني من الإخوان المسلمين وفرعها ، حماس ، من ربيب للاحتلال الإسرائيلي إلى أعدى أعداء إسرائيل .[١٣] لا يسمع المرء الكثير عن هذا التاريخ في الولايات المتحدة اليوم ، ربما بدافع الاحترام للأفراد والمؤسسات التي أدارت ونفذت السياسة الأميركية خلال الحرب الباردة .[١٤]

الأمر المزعج لصناع السياسة الأميركيين ونقادهم ، أن هؤلاء المتشددين الإسلاميين تبنوا ، علاوة على مواقفهم الاجتماعية والثقافية الرجعية ، التي كانت تحظي بقبول ضئيل ، بشكل عام ، في العالمين العربي والإسلامي ، قضايا أخرى كان لها شعبية واسعة في المنطقة كلها .وتشمل تلك القضايا عددا من المواقف المترابطة : مناهضة الاحتلال الإسرائيلي وتأييد حق تقرير المصير للفلسطينيين ؛ إدانة نظام العقوبات الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج في العام ١٩٩١ وغزو البلد عام ٢٠٠٣ ؛ المطالبة بإزالة القواعد الأميركية التي لا تحظى بشعبية من العربية السعودية ، والعراق ، ودول عربية أخرى ؛ ومقاومة الأنظمة غير الديمقراطية ، والأوليغاركية ، غالبا مثل نظامي السعودية ومصر- ومعظمها مدعوم من الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى- والتي

تسيطر على الشرق الأوسط .

وهذا وضع إشكالي للغاية بالنسبة لصناع السياسة الأميركيين ، خاصة الذين هم في إدارة بوش ، والذين يزعمون أن الولايات المتحدة تعمل دائما باسم الحرية والديمقراطية . ومع ذلك لو أتيح لشعوب بلدان الشرق الأوسط التعبير عن رأيها بحرية ، فالأغلب أن يعارضوا السياسة الأميركية في جميع هذه القضايا ، من فلسطين والعراق إلى وجود القواعد العسكرية الأميركية ، بما في ذلك دعم الأنظمة الاوتوقراطية التي لا تحظى بشعبية . من جهة أخرى ، فإن الناس الذين طالما عارضوا السياسات الأميركية في الشرق الأوسط وجدوا أنه من غير المريح لهم سماع أسامة بن لادن وبعض الشخصيات المتطرفة الأخرى تهاجم تلك السياسات . فآخر ما كانوا يريدونه ، بعد سنوات من استبعادهم عمليا لانتقادهم الأعمال الأميركية في الشرق الأوسط ، هو أن يوضعوا في الصف نفسه ، وإن يكن بشكل غير مباشر ، مع الأشخاص الذين قتلوا آلاف الاميركيين الأبرياء يوم ١١ أيلول ، ٢٠٠١ . وازدادت صعوبة النقد السياسي بعد ذلك مع تكثيف الرقابة الذاتية على وسائل الإعلام ، وبشكل خاص ، مع استشراء صيغة إشكالية من اللياقة السياسية في بعض الأوساط ، التي كانت تعتبر أي نقد لسياسات سابقة يرقى لدرجة الخيانة في «الحرب على الارهاب».

عند التفكير في تلك الاعتبارات ، أدركت أن هناك رابط بين قضايا الإرهاب الجارية الملحة ، والحرب في العراق ، وسياسة الولايات المتحدة ، وبين فشل الفلسطينيين في الحصول على الاستقلال ، والتي تبدو غير مرتبطة بها . ويكمن ذلك في استمرارية مذهلة للسياسات الغربية في فلسطين وأماكن أخرى في الشرق الأوسط- بشكل خاص انتقال سياسات القوة التي كانت تتبعها في السابق بريطانيا العظمى ، إلى القوة المهيمنة في الوقت الحالي ، الولايات المتحدة . وقد حبذت كلتاهما النتائج التي تتناسب مع روايات مشوهة للوضع في فلسطين (أبرزها الرؤية الصهيونية لفلسطين بوصفها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض») . وفضلت كلتاهما النتائج السياسية المناسبة داخليا ، على التمسك بالحقائق الفعلية للوضع كما هو على الأرض ومبادئ حق تقرير المصير

والقانون الدولي . وقبل وقت طويل من أن يكون هناك موقف أميركي بالنسبة للقضية الفلسطينية ، تحركه الاهتمامات السياسية المحلية بشكل رئيسي ، كان هناك بالمثل موقف بريطاني ، تحركه بالكامل اهتمامات خارجة عن فلسطين . ولأسباب هي خليط من المصلحة الخاصة ، والاستراتيجية ، والايديولوجيا ، والسياسات المحلية ، فضلت القوتان على الدوام مصالح سكان البلد اليهود على مصالح سكانها العرب (وحتى بعد أن أصبح ما يقارب نصفهم لاجئين أو مقيمين سابقين) . وفي مواجهة هاتان القوتان كانت هناك قيادة فلسطينية ضعيفة وغير فاعلة بدا أنها بالكاد فهمت ، هذا إن كانت قد فهمت قط ، التحدي الاستراتيجي الذي يواجه شعبها ، وميزان القوى الحقيقي في الميدان ، وطبيعة العلاقة بالضبط بين القوة العظمي المسيطرة في ذلك اليوم وبين حلفائها الصهاينة ، والطريقة التي تعمل بها السياسة في لندن وواشنطن ، وأفضل طريقة لاستخدام الموارد الشحيحة التي تحت تصرفها للتغلب على هؤلاء المناوئين القدماء .

الرابطة الثانية للقضايا الحالية في الشرق الأوسط هي حقيقة أن الأيام اثبتت أن فلسطين هي عقب آخيل بالنسبة للسياسات البريطانية السابقة والسياسات الأميركية الحالية في الشرق الأوسط . وفي حين كان على كل قوة من القوتين التعامل مع مختلف مصادر عدم الرضا المحلية عن سياساتها الشرق أوسطية ، فقد جعلتهما طريقة تناولهما للقضية الفلسطينية غير شعبيتين في تشكيلة واسعة من الدول العربية والشرق أوسطية والإسلامية . وتجلى ذلك خاصة في أوقات الأزمات . وهكذا ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وفي ذروة أزمة الأعوام من ١٩٣٦- ١٩٣٩ ثار العرب الفلسطينيون ضد السيطرة الإمبريالية ، وأدرك صناع السياسة البريطانيين بأن سياسة قمع عرب فلسطين بالقوة لصالح الحركة الصهيونية يهدد بأن يكون عبئا استراتيجيا في المنطقة كلها ، التي كانت تعد أن تكون ، وقد أصبحت في النهاية ، ساحة رئيسية للنزاع مع قوى المحور . لذلك غيروا بعضا من سياساتهم الرئيسية في فلسطين عن طريق إصدار الكتاب الأبيض في العام ١٩٣٩ ، قدموا فيه تنازلات واضحة للفلسطينيين وفرضوا قيودا

على الهجرة اليهودية . وبالمثل ، غداة غزو العراق ، يبدو أن مسؤولي إدارة بوش شعروا أنهم ملزمون بدعم صورة الولايات المتحدة المتردية في المنطقة وتأييد إقامة دولة فلسطينية . إلا أنه كانت هناك عوامل بنيوية عميقة من الدعم للصهيونية في بريطانيا ولإسرائيل في الولايات المتحدة بقيت دون تغيير رغم هذه الإجراءات ، ما منع في النهاية من أن يكون لأي منهما تأثير ذو مغزى . إن دراسة لطريقة معالجة بريطانيا للقضية الفلسطينية والتي قضت على شعبية بريطانيا في الشرق الأوسط قد تلقي الضوء على عملية مماثلة أخذت تتكشف فيما يتعلق بالولايات المتحدة .

ثمة جوانب عدة من الاستمرارية بين الإمبراطورية البريطانية والهيمنة الأميركية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بفلسطين . عندما التزمت بريطانيا والمجتمع الدولي ، التي كانت عصبة الأمم المعبر عن إرادته ، رسميا للسكان اليهود بحق تقرير المصير وإقامة وطن قومي في فلسطين الواقعة تحت الانتداب عام ١٩٢٢ ، في وقت كانت نسبة السكان اليهود في البلد أقل من ١٠ بالمئة ، ولم يكن معظم اليهود ، على الأغلب ، صهاينة سياسيين . هذه الحقيقة نُسيت ببساطة هذه الأيام ، بعد أن أصبح هناك أكثر من ٥ ملايين مواطن يهودي في إسرائيل ،[١٥] وأصبحت الصهيونية السياسية- فكرة أن الشعب اليهودي كيان قومي- هي الايديولوجية السائدة في أوساط الجاليات اليهودية في كل مكان . ومع ذلك ، ورغم حقيقة أن اليهود لم يكونوا يشكلون في بدايات القرن العشرين سوى أقلية ضئيلة من مجموع سكان فلسطين ، وأن الحركة الصهيونية لم تكن على الأغلب تمثل التيار الرئيسي في الرأي العام اليهودي ، فإن البريطانيين والمؤسسات المهيمنة في المجتمع الدولي ، وعصبة الأمم ، بقيت وفية وعلى نطاق واسع لذاك الالتزام . وكان لأسباب هذا الموقف علاقة بفائدة الصهيونية للأهداف الامبريالية البريطانية ، وتعاطف القطاع الرئيسي من النخبة البريطانية مع الصهيونية ، ومهارة القيادة الصهيونية في استقطاب من ترى فيهم نفعا لها .

إلا أنه لم يكن هناك التزام بريطاني أو دولي مماثل بحق تقرير المصير

للفلسطينيين ، ورغم إصرار الفلسطينيين على عدالة مطالبهم ، ومطالبة البريطانيين بالوفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في الحرب العالمية الأولى بمنح الاستقلال للعرب . وقد كان ميثاق عصبة الأمم- الذي عرّف المقاطعات العربية التي سلخت عن الإمبراطورية العثمانية السابقة ، ومن ضمنها فلسطين ، بأنها «انتداب من الدرجة أ» ، مناطق حققت مستوى من النمو تجعلها «مؤقتا دولا مستقلة»- وكذلك نصوص مختلف التعهدات البريطانية والحلفاء ، تدعم مطالب الفلسطينيين . مع ذلك ، لم يمنح البريطانيون فلسطين مبدأ الاستقلال على أساس حكم الأغلبية ، على مضض ، وبشكل غير مباشر ، ومشروط ، إلا بعد ثلاث سنوات من ثورة فلسطينية دامية بدأت في العام ١٩٣٦ ، ومع بوادر حرب عالمية ثانية تلوح في الأفق في العام ١٩٣٩ (على أن يطبق بعد عشر سنوات ، وبموافقة الأقلية اليهودية فقط ، وهو شرط كان الهدف منه جعل المبدأ مستحيل التطبيق) . بعد ذلك بفترة وجيزة جاءت الحرب العالمية الثانية ، والهولوكوست لتقلب الأوضاع رأسا على عقب وتجعل ذلك الوعد بلا معنى عمليا . الواقع أن الحكومة البريطانية القائمة كانت تنوى التنصل من وعد منح الفلسطينيين الاستقلال والمقيد بشروط تعجيزية . وكان ذلك واضحا من محاضر جلسات مجلس الوزراء البريطاني في٢٣ شباط/ فبراير ، ١٩٣٩ ، والتي تفصل النهج البريطاني الذي تمخض عن الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ ، والذي جسد هذا الوعد . وفيها يبدو ان وزير المستعمرات ، مالكولم ماكدونالد ، وزملائه في المجلس كانوا يقصدون منع قيام حكومة فلسطينية تمثيلية وحق تقرير المصير ، حتى وهم يبدون وكأنهم يمنحون فلسطين «الاستقلال» .[١٦]

وبالمثل ، الولايات المتحدة الأميركية ، أول دولة تعترف باستقلال الدولة اليهودية في أيار/ مايو ١٩٤٨ ، ما زالت تدعم بالفعل (بعكس ما تعنيه الكلمة) استقلال فلسطين العربية . وكانت تلك هي الحال في العام ٢٠٠٦ ، وبينما كانت حرب العراق تلوح في الأفق ، أعلن الرئيس جورج دبليو . بوش أن استقلال فلسطين كان «على الدوام» هدفا من أهداف السياسة الأميركية (الواقع أنها كانت المرة الأولى التي يشير فيها رئيس أميركي إلى مثل هذا الهدف) .

وبعكس ذلك ، ومن الناحية العملية كانت الولايات المتحدة ، وعلى مدى ستين عاما ، أحد أشد المعارضين لحق تقرير المصير للفلسطينيين واستقلالهم . وقد اتخذت جانب الموقف الإسرائيلي بحزم : ولم تتغير السياسة الأميركية إلا عندما تغير الموقف الإسرائيلي من هذه القضية خلال الأعوام من ١٩٩٢- ٩٥ خلال حكم وزارة يتسحاق رابين .

المجالات الأخرى التي نجد فيها استمرارية عميقة ما بين فترة الانتداب البريطاني وهذه الأيام هي العلاقة ما بين القيادات الفلسطينية المحلية والقوى الخارجية . أحد الثوابت كان استمرار عدم قدرة وضعف تلك القيادات في مواجهة القوى الإمبريالية العظمى المسيطرة . هناك استمرارية أخرى أقل ظهورا هي الطريقة التي ساهمت فيها هذه العلاقة في نشوء الإسلام السياسي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ومرة أخرى في العقود الحديثة . فمنذ البداية ، رعت حكومة الانتداب بهمة ونشاط إنشاء وتطوير مؤسسات «اسلامية» ، زعمت أنها «تقليدية» ، لكنها كانت في الواقع جديدة مثل «منصب مفتي فلسطين الأكبر» والمجلس الإسلامي الأعلى . في الوقت نفسه ، تنكرت السلطات البريطانية بهمة ونشاط أيضا للهيئات الوطنية الفلسطينية ومنعت إنشاء المؤسسات التمثيلية الفلسطينية .[١٧] ومنحت بريطانيا تلك المؤسسات الإسلامية- «تقاليد مبتكرة» بكل ما في الكلمة من معنى[١٨]- سيطرة تامة على الإيرادات العامة الواسعة (للأوقاف العامة) ، وسلطات وصاية واسعة . وعلى مدى عقدين من الزمن ، وإلى حين انطلاق الثورة الشعبية العفوية في العام ١٩٣٦ ، خدمت تلك السياسة الأهداف المرجوة منها بتقسيم القيادة التقليدية وتوفير ثقل مواز للحركة الوطنية الفلسطينية . وبإعطاء قدر من السيطرة على الموارد وبعضا من التميّز لجزء مهم من النخبة الفلسطينية ، لكن من دون مدخل على السلطة الحقيقية في الدولة ، نجحت تلك المؤسسات في إلهاء العديد من الفلسطينيين عن توحيد تركيزهم على الأهداف الوطنية المناهضة للاستعمار ، بما في ذلك ، السيطرة على حكومة الانتداب ، وبناء كيان حكومي مواز وفعال لمنافسة تلك الحكومة .

ثمة خط مواز بين هذه السياسة وقيام الولايات المتحدة برعاية الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى ذات التوجهات الإسلامية ، على مدى عقود ، في الشرق الأوسط لموازنة ثقل ما اعتبر قوى متطرفة ، قومية ، معادية للأميركيين . اتبعت الأنظمة العربية المحافظة المتحالفة مع الولايات المتحدة مثل حكومتي الاردن والمملكة العربية السعودية ، سياسة مماثلة . وعلى مدى أكثر من عقدين بعد احتلال الضفة الغربية وغزة في العام ١٩٦٧ ، فعلت إسرائيل شيئا يشبه كثيرا ما تقدم مع الفرع الفلسطيني من الإخوان المسلمين وحماس المتفرعة عنها في غزة لموازنة ثقل حركة التحرير الوطني الفلسطيني . ووصل هذا حد أن يقوم الاحتلال العسكري الإسرائيلي بتشجيع «قبضايات» الإخوان المسلمين على تخويف مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية .[١٩]

هناك بالطبع اختلافات رئيسية بين مؤسسات حقبة الانتداب الإسلامية التي ترأسها المفتي ، الحاج أمين الحسيني ، الذي أصبح في النهاية عدوا مكروها للبريطانيين والصهاينة ، وبين المنظمة الفلسطينية المحلية حماس ، والتي ظهرت منذ تأسيسها أواخر العام ١٩٨٧ كخصم لدود لوجود إسرائيل . وما زال هذا هو الوضع مع حماس ، رغم دعوات صدرت منذ عهد قريب أطلقها كبار قادتها ، الذين اغتالتهم إسرائيل مؤخرا ، ومن ضمنهم الشيخ أحمد ياسين والدكتور اسماعيل أبو شنب ، لعقد «هدنة» تستمر عدة عقود مع إسرائيل قد ترقى إلى مستوى قبول صامت ، وبحكم الأمر الواقع بإسرائيل وبحل الدولتين ، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل . ومن التناقضات الاخرى ، أن بريطانيا نفسها أوجدت المؤسسات التي رئسها المفتي من تركيبة جُمعت من بنى إسلامية وعثمانية قديمة ، ومستوردات من أجزاء أخرى من الامبراطورية البريطانية ، في حين كان الإخوان المسلمون في فلسطين من منبت محلي صرف ، ولم يحظوا بالرعاية الإسرائيلية إلا بعد العام ١٩٦٧ (رغم أنهم تمتعوا برعاية الأردن ومصر قبل ذلك) . وبالمثل ، هناك تباين عظيم بين الطريقة التي رعت بها بريطانيا المفتي لفترة طويلة قبل أن تعود لمعارضته ، وبين العلاقات المعقدة ، والسرية ، والمتضاربة في أحيان كثيرة ، بين المخابرات الأميركية ،

والسعودية ، والمصرية ، والإسرائيلية ، وبين الإخوان المسلمين ، وحماس ، والحركات الإسلامية الدينية في مختلف الدول العربية والإسلامية . بعض تفرعات هذه الحركات التي تمتعت لفترات طويلة بدعم الدول الغربية الخفي ، وحلفائها العرب ، وإسرائيل ، أفرزت في النهاية فروعا معادية للغرب ، وللنظام ، ولإسرائيل ، مثل القاعدة ، وحماس ، وجيش الجماعة الإسلامية ، والتكفير والهجرة ، وتنظيمات مماثلة في أفغانستان ، وفلسطين ، والجزائر ، ومصر ، وأماكن أخرى .

خدم الإسلام السياسي كأداة للمقاومة والتعاون في حقب مختلفة من التاريخ الفلسطيني ، أبرزها اتخذ شكل تركيبة أصيلة من إحياء الإسلام والنزعة الوطنية التي اعتنقها الشيخ عزالدين القسام ، الذي يمكن القول أن استشهاده في العام ١٩٣٥ ألهم ثورة الأعوام ١٩٣٦-٣٩ .[٢٠] الشيء نفسه يمكن قوله عن حركة الجهاد الإسلامي الأحدث ، وهي إحدى متفرعات حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية والتي قامت بسبب امتعاض مؤسسوها من الخنوع والسلبية – حتى أن البعض زعم وجود تعاون– تجاه الاحتلال الإسرائيلي . هجومهم ضد عناصر الجيش الإسرائيلي في العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧ ساعد على إطلاق أول انتفاضة شعبية فلسطينية اندلعت في كانون الأول ١٩٨٧ وتسببت في تحول الجزء الأكبر من تنظيم الإخوان المسلمين إلى حماس . حماس نفسها لعبت دورا رئيسيا في مقاومة إسرائيل ، رغم أن بعض التكتيكات التي كانت حماس والجهاد الإسلامي سباقة فيها على الساحة الفلسطينية ، وخاصة الهجمات الانتحارية ضد المدنيين داخل إسرائيل ، ليس في الإمكان الدفاع عنها أخلاقيا وكان لها نتائج عكسية كارثية استراتيجيا .[٢١]

هذه التباينات والاستمرارية بين فترة الانتداب والماضي القريب تبدو أقل أهمية أمام تماثل أعظم أهمية : فالمؤسسات ، والقادة ، والحركات الفلسطينية ، والتي هي ليست بالتأكيد ودون استثناء مناهضة للاستعمار ، أو متطرفة ، أو مناهضة للغرب ، أو مناهضة للصهيونية (وهو ما كانته بالطبع في معظم الأحيان) ، كانت القوى الغربية ، وإسرائيل ، والأنظمة العربية المحافظة المتحالفة

مع الغرب تنظر إليها في أوقات مختلفة خلال القرن الماضي على أنها حليف مفيد لها . ومن الأمثلة العديدة ، خلال عقد الثمانينات ، أرسل الإخوان المسلمون في غزة والضفة الغربية ، بحماس وعلى مدى سنوات عدة ، الشبان الفلسطينيين إلى أفغانستان لمحاربة الغزو السوفياتي . وقد فعلوا ذلك بناء على حجة غريبة وهي أن طريق «الجهاد الحقيقية» ليست في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ، بل بعيدا في وسط آسيا . الوكالات السرية للعديد من الدول شاركت في دعم هذا «الجهاد» ، ليس أقلها وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات السعودية والباكستانية . ولا داعي للقول أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأجهزتها الاستخبارية تابعت هذا التطور بغبطة وسرور ، مشجعة كل حركة ترعى مغادرة هؤلاء الشبان المتشددين وتضعف المشاعر الوطنية المجوجة المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .[٢٢]

ثمة تحول آخر يدعو للسخرية في الجزء المبكر المشوش من هذه القصة الغريبة وهي أن الرجل الذي وصفه أسامة بن لادن بأنه «مرشده» في بداية عقد الثمانينات كان الناشط الإسلامي الفلسطيني الدكتور عبدالله عزام الذي لقي حتفه في حادث تفجير سيارة غامض في بيشاور عام ١٩٨٨ .[٢٣] وقد لعب عزام دورا رئيسيا في تدفق مئات الشبان الفلسطينيين من مخيمات ومدن وقرى غزة والضفة الغربية إلى المدارس الإسلامية ومعسكرات التدريب في بيشاور وإلى ميادين المعارك في أفغانستان .[٢٤] ولعزام جذوره الفكرية في فلسفة الفرع الفلسطيني من الإخوان المسلمين . وقد أصبح فيما بعد أحد المنظرين الرئيسيين والممارسين لتحويل أفكار الإخوان إلى النمط المتطرف الجديد للإسلام ، بما في ذلك نمط يختلف قليلا عن المذهب الوهابي ، الذي أصبح نوعا جديدا من الأدوات السياسية . وقد استخدمت هذه الأداة لأول مرة ضد الجيش الأحمر السوفياتي وحلفائه في أفغانستان ، في حملة باركتها ، وسلحتها ، ودربتها ، ومولتها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ، ومديرية المخابرات الباكستانية ، والمخابرات السعودية . ويبدو أن أسامة بن لادن كان شخصية أساسية في ترتيب التمويل السري للحملة : الواقع ، يبدو أنه خدم في مرحلة ما كممثل رفيع

للمخابرات السعودية في أفغانستان .[٢٥]

اليوم جميعنا يعرف منتصف هذه القصة ، رغم أنه ليس في وسع أحد منا التنبؤ بالنهاية . فالقوات الأميركية ومنذ أواخر العام ٢٠٠١ تطارد حلفائها السابقين الافغان والعرب (الآخرون تحولوا في هذه الأثناء إلى تنظيم القاعدة) في أفغانستان وأماكن أخرى حول العالم ؛ ويزعم أن المخابرات والجيش الباكستانيان قد غيرا تحالفاتهما وانقلبا على نظام طالبان الذي ساعدا على إقامته في كابول قبل ذلك ببضع سنوات ؛ وأن العربية السعودية كانت مسرحا لهجمات أعلنت القاعدة مسؤوليتها عنها . لكن بداية القصة مازالت مخفية عنا . تعتم عليها التحليلات التي تزعم أنها تريد القاء الضوء على منابع الإرهاب ، والتي تشجب السعودية لدعمها أسامة ابن لادن وطالبان وأشكالهم ، بينما كانت راضية عن نجاح الباكستان والسعودية في إقامة نظام طالبان في أفغانستان .[٢٦]

لإلقاء ضوء ضروري على هذه المرحلة الضبابية من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ، سواء منها الظاهر والخفي ، لا بد من إسقاط الزعم بأن الولايات المتحدة كانت تدعم على الدوام الديمقراطية وحكم القانون في المنطقة ، وأنها كانت منصفة في تعاملها مع العرب والإسرائيليين ، وأنها كانت صادقة تماما في تطبيق القانون الدولي ، سواء في العراق أو فلسطين . بدلا من ذلك ، وكما ذكرت في كتابي «إحياء إمبراطورية» ، فقد كان للولايات المتحدة أجندات مختلفة تماما ، تستمد جذورها مما فرضته الحرب الباردة ، والرغبة في السيطرة على مناطق انتاج النفط ، ودعم الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة : كل هذه الأهداف كانت غالبا ما تختزل تحت عنوان مضلل هو «الاستقرار» . الحقيقة المحزنة ، هي أنه بقدر ما كانت هجمات ١١ أيلول غريبة ، فقد كانت في الواقع انعكاسا ، حرّف على مدى سنوات ، السياسات والممارسات الصادرة من واشنطن ، تداعيات العمليات السرية ضربت خبط عشواء بشكل كارثي ، أشد ترويعا مما تصور أي شخص .

في محاضرة في العام ١٩٩٨ ، وقبل عام من وفاته ، وثلاث سنوات قبل

هجمات ١١ أيلول ، وصف العلامة الباكستاني اللامع إقبال أحمد أول لقاء له مع أسامة بن لادن وحذر من الخطر الذي قد تتعرض له الولايات المتحدة من التحالف السري مع المتطرفين الإسلاميين :

«العمليات السرية والحرب منخفضة الحدّة . . . هي الأرض الخصبة للإرهاب والمخدرات . . . هذا الشخص [ابن لادن] كان حليفا . وبقي حليفا . في لحظة معينة تحول : في العام ١٩٩٠ ، عندما ذهبت الولايات المتحدة بقواتها [في إشارة إلى تمركز القوات الأميركية في السعودية بعد الغزو العراقي للكويت] . . . بالنسبة له ، أميركا نكثت عهدها : الصديق الوفي خان . الشخص الذي أقسمت معه على الوفاء المطلق خانك . سوف يهاجمونكم . وسوف يفعلوا أكثر من ذلك . هؤلاء هم دجاجات حرب أفغانستان عادت إلى الوطن لتشوى . لهذا السبب قلت أوقفوا العمليات السرية . ثمة ثمن مربوط بها لا يمكن للشعب الاميركي أن يحسبه ، وأمثال كيسنجر لا يعرفونه ، وليس لديهم تاريخ يتيح لهم معرفته» .[٢٧]

هذه الملاحظة الثاقبة أكدها بذكاء تحليل لزميلي في جامعة كولومبيا ، محمود مامداني في كتابه «المسلم الطيب ، المسلم السيئ : أميركا ، والحرب الباردة ، وجذور الارهاب .»[٢٨] وقد بين مامداني بدقة كيف ولدت العمليات السرية غير المشروعة– التي نفذت من دون موافقة الكونجرس وأحيانا ضد ارادته ، من جنوب شرق آسيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء ، إلى أميركا الوسطى وأفغانستان ، منذ عقد السبعينات وحتى عقد التسعينات– وبشكل حتمي ولا يمكن تجنبه تجارة المخدرات والإرهاب أيضاً . لم يكن لكل ذلك تأثير كبير على أميركا ، إلى أن تغذى الارهاب الوحشي على نار حرب أفغانستان الدامية ليضرب بشكل مفاجئ وغير متوقع الولايات المتحدة ، وبعد سنوات من توقف حكومة الولايات المتحدة عن إيلاء أفغانستان أي انتباه جدي .

بالطبع ، ثمة جوانب محلية داخلية للنوع المختلف تحديدا من إرهاب بن لادن والقاعدة ولدته حرب سرية غير مشروعة لا علاقة للولايات المتحدة أو سياساتها فيها : لكن لا يمكن التأكيد تماما بأن ليس لهذه الجوانب المحلية علاقة

بالإسلام بحد ذاته . فقد كان الإسلام قوة سياسية هائلة (بنى واحدة من أعظم الحضارات التي عرفها العالم) قبل قرون من خروج أوروبا الغربية من عصور الظلام . أضف إلى ذلك ، كانت الوهابية حركة سياسية ودينة قوية قبل تبني الدستور الأميركي . المؤكد أن الأشكال المحددة التي اتخذها الإسلام المتطرف في نهاية القرن العشرين صيغت حسب التراث الإسلامي ، وحسب رؤية إسلامية ضيقة وضع أسسها في القرن الثامن عشر محمد عبدالوهاب وبعض المتشددين الإسلاميين من أمثال حسن البنا ، وسيد قطب ، وقادة آخرين من الإخوان المسلمين . ويصح القول أيضا أن بعض ممارسي العنف المتطرفين من القاعدة هم إلى حد ما نتاج مجتمعاتهم أو تفرعات معينة من التراث الإسلامي . لكن الأمر يتطلب درجة غير عادية من العمى الذاتي كي نتجاهل أن هؤلاء قد تأثروا بسياسات الولايات المتحدة وحلفائها الأقربين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا في العقود الأخيرة من الحرب الباردة ، وأن أكثر الأنواع خبثا من عصيدة الساحرات خرجت إلى الوجود من مطبخ الجحيم في حرب أفغانستان الوحشية . الواقع أن إسم القاعدة هو اختصار لتعبير «قاعدة معلوماتية» ، وهو في الأصل اشارة إلى قاعدة البيانات التي طورها أسامة بن لادن خلال الحرب الأفغانية لتتبع مختلف الجماعات الإسلامية المتحالفة مع الولايات المتحدة في «الجهاد» في أفغانستان .

وإذا كانت هناك نوايا سيئة تجاه الولايات المتحدة في العديد من دول الشرق الأوسط ، فإن من الخطأ محاولة تفسير ذلك بالإشارة إلى المذهب الإسلامي ، وزعم ميل المسلمين إلى العنف ، أو إلى المكانة المركزية لمفهوم الجهاد في الإسلام . ولا يحتاج المرء لأن ينظر إلى أبعد من الأنظمة الاوتوقراطية الفاسدة التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة ، وإلى السياسات الأميركية تجاه فلسطين والعراق وقضايا أخرى لا تحظى بشعبية في المنطقة .

على مدى سنوات عديدة ، أفلتت الولايات المتحدة من أخطار ومطبات أحاديتها وتبلد إحساسها تجاه الرأي العام في الشرق الأوسط- رغم تكرار التفجيرات ضد السفارات والثكنات العسكرية الأميركية في المنطقة . المرة تلو

الأخرى ، تجاهل كبار صناع السياسة في واشنطن وبإصرار إشارات التحذير العديدة عن تنامي الاستياء من السياسة الأميركية في صفوف العرب والمسلمين . وهم بدورهم قاموا بتخدير عامة الناس ، محاولين تهدئتهم بأدوية زائفة مثل دور الولايات المتحدة كصانع سلام في الشرق الأوسط وكداعم للديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي . ويبدو أن صدمة من حجم ١١ أيلول لم تكن كافية لتحرير معظم الأميركيين من هذا الوهم ، ودفعهم لأن يدرسوا بعمق تاريخ سياسات بلدهم المختلة لمعرفة جذور الكثير من العنف وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وباقي العالم الإسلامي . رغم كل الصدمات التي انتجتها المغامرات الأميركية الفاشلة في العراق ، وفلسطين ، وأفغانستان ، وأماكن أخرى في هذه المنطقة ، فيبدو أننا مازلنا نعيش في حقبة غيبوبة تاريخية .

ما جلبه الفلسطينيون على أنفسهم

ما سبب أهمية هذه الدراسة عن فشل الفلسطينيين في إقامة دولة لهم؟ هي مهمة أولا ، لأن التاريخ الفلسطيني مهم بحد ذاته . فهو تاريخ مخفي ، تاريخ عتم عليه ، على الأقل في الغرب ، في الحديث المأساوي عن التاريخ اليهودي المعاصر . وإذا ما صدف وأشير اليه ، فإنه يميل لأن يستخدم كركيزة أو نقطة مضادة ضعيفة لتلك القصة القوية . فلسطين بلد صغير- وقد لا يزيد عدد الفلسطينيين حتى في هذه الأيام عن ٩ أو ١٠ ملايين شخص- ومع ذلك تبدو فلسطين وشعبها كبارا في أحداث العالم بغض النظر عن حجمهم . ومأساتهم مأساة مركزية .

الاعتراف ، والتعويض عن الضرر ، الذي وقع على الفلسطينيين أولا ، وآخرين أيضا ، كنتيجة لهذه المأساة يشتمل على تحد أخلاقي كبير للمجتمع الدولي ، وخاصة الغرب ، الذي يتحمل مسؤولية جسيمة لمساعدته على خلق هذا النزاع . أضف إلى ذلك ، بدا واضحا في السنوات الأخيرة أن هذه قضية تحرك عناصر رئيسية في الرأي العام الدولي ، رغم أن الجزء الأكبر من الرأي العام

الأميركي يبدو غير مهتم بها . إلا أن التوصل إلى فهم جاد لهذا النزاع المحزن الذي مزق الشرق الأوسط على مدى عدة عقود وكان له وقع سياسي وأخلاقي واسع في الخارج ، يتطلب فهما واسعا لتاريخ الفلسطيني بحد ذاته ، ولسياقه ، والذي يتضمن ، التاريخ اليهودي والإسرائيلي لكن لا يمكن اختزاله أو إخضاعه لذلك التاريخ . وكما أنه لا يمكن للمرء أن يفهم تاريخ فرنسا من دون أن يأخذ بعين الاعتبار نزاعاتها مع ألمانيا وبريطانيا خلال القرون الثلاثة الأخيرة ، فإنه من غير المعقول قصر تاريخ فرنسا على تلك النزاعات ، أو معاملته كملحق لتاريخ خصومها السابقين .

من ناحية ، هذا ما حدث لتاريخ الفلسطينيين ، بسبب التأثير القوي للرواية التي تتكرر باستمرار عن المصير الكارثي الذي حاق بيهود أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين (والقصة الضعيفة عن الكارثة المأساوية التي حاقت بمعظم الجاليات اليهودية التي كانت تعيش أوضاعا حسنة في العالم العربي أواسط القرن) . آمل أن يعالج هذا الكتاب ذلك الوضع ، بطريقة متواضعة ، وأن يفسر مجموعة من القضايا الحاسمة من التاريخ الفلسطيني التي كان لها أثر عميق منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا .

آمل ثانيا في هذا الكتاب أن أكون وكيلا للفلسطينيين . وأن أسعى بالتالي لأن أتجنب النظر إليهم على أنهم ضحايا لا حيلة لهم لقوى أكبر منهم بكثير ، أو أنهم كانوا بدلا من ذلك مدفوعين بتوجهات تدمير الذات وبانقسامات لا سيطرة لهم عليها ، كما جاء في العديد من التحليلات عن أعمالهم في السنوات التي سبقت العام ١٩٤٨ . وهذا لا يعني أن الفلسطينيين لم يكونوا يواجهون صراعا صعبا منذ بداية الانتداب البريطاني : لقد رأينا باختصار كيف أن الوضع كان كذلك ، وسوف تكشف الصفحات المقبلة ذلك بشكل موسع . ولا شك أن السياسة والمجتمع الفلسطيني كانا ـ منقسمان على نفسيهما تكثر فيهما الفئات المتنافسة بطريقة وفرت للقوى المعادية العديد من الثغرات لاستغلالها . لكن كان لدى الفلسطينيين الكثير من النقاط الايجابية ، وكانوا أبعد من أن يكونوا منعدمي الحيلة ، وكان أمامهم في أحيان كثيرة تشكيلة من الخيارات ،

بعضها أفضل ، أو على الأقل ، أقل سوءا من الأخرى . بهذه الطريقة ، سوف أسعى لوضع الفلسطينيين في بؤرة مرحلة حرجة من قصتهم ذاتها .

آمل ثالثا أن أبين أن وضع فلسطين التعس يبرز وبشكل مذهل أخطار وشراك القوى الكبرى واتباعها سياسات قصيرة النظر لا تقوم على مبادئها المعلنة ولا تتفق مع القانون والشرعية الدوليان . وينطبق هذا على الفترة التي استمرت عدة عقود خلال الانتداب البريطاني لفلسطين ، كما ينطبق على الفترة التي امتدت لأكثر من نصف قرن منذ ذلك الحين ، والتي كانت فيها الولايات المتحدة القوة الأبرز في المنطقة . وكما سبق ورأينا ، أقامت بريطانيا ، وبسبب التزامها بالصهيونية ، نظام انتداب في فلسطين ، كان من عدة جوانب مهمة مخالفا لميثاق عصبة الأمم وتعهداتها خلال الحرب العالمية الأولى التي تنص على منح العرب الاستقلال . على مدى عقود عدة راوغت بريطانيا وتقلبت بين هذين القطبين المتعارضين : احترام مبدأ حق تقرير المصير الممثل في الميثاق ، وبين تعهدها بإقامة وطن قومي لليهود حسبما ورد في وعد بلفور وأعيد التأكيد عليه في قرار الانتداب على فلسطين . إلا أنه لم يكن ثمة شك ، على أية حال ، بأن الالتزام الأقوى كان للصهيونية . في هذه العملية مكنت بريطانيا العظمى الصهاينة من إيجاد موطئ قدم ، كان في وسعهم الانطلاق منه فيما بعد والاستيلاء على البلد كله وعلى حساب السكان الأصليين . هكذا ، ساعدت بريطانيا ، وبقدر كبير ، على خلق صراع تزداد صعوبة حله بمرور الأيام .

وبالمثل ، صوتت الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة على إقامة دولة عربية في فلسطين إلى جانب الدولة اليهودية ، لكنها سكتت عن إجهاض تلك الدولة العربية قبل مولدها بالتعاون مع دولة إسرائيل الجديدة ، وبريطانيا ، والاردن ، وقوى أخرى . بعد ذلك ، دعمت الولايات المتحدة مرارا أو رعت إجراءات في الأمم المتحدة أو بمبادرة منها كان يمكن أن تخفف من ذلك الصراع . وتتراوح تلك الأعمال بين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ في كانون الأول/ ديسمبر ، والذي يسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن خسائرهم ، إلى جهود لجنة المصالحة لفلسطين للعام

١٩٤٩ ، التي شكلتها الجمعية العامة بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذي وضع أسس اتفقت عليها جميع الأطراف لحل النزاع ، إلى تشكيلة من المبادرات الاميركية الأحادية لتحقيق السلام . إلا أنه في جميع تلك الحالات لم تدعم الولايات المتحدة عمليا وبشكل لا لبس فيه حق تقرير المصير والاستقلال ، وإقامة دولة للفلسطينيين قادرة على البقاء ، وعملت في معظم الأحيان على تقويض ذلك وغيره من مبادئ القانون الدولي العالمية والشرعية الدولية . ولا حاجة للقول أنه من دون تلك المبادئ فإن حلا عادلا ودائما لهذه المشكلة يبقى مستحيلا .

في إطار صنع السياسة المتعلقة بفلسطين خلال معظم القرن الماضي ، كان القادة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة يُدفعون وبشكل أساسي بالاعتبارات الاستراتيجية القوية والسياسات المحلية ، بدلا من المبادئ . وتتضمن الاعتبارات الاستراتيجية أهداف السيطرة على هذه القطعة البالغة الأهمية من الأرض ، وإبقائها في أيد صديقة ، وإنكارها على الآخرين.[٣٠] أما الاعتبارات السياسية فتتضمن حسابات باردة تتعلق بالناخبين المحليين والمزايا المالية التي يمكن الحصول عليها من دعم الصهيونية ، في مقابل ضآلة التكلفة السياسية المحلية . وهناك أيضا تعاطفا ساذجا مع الصهيونية بين العديد من السياسيين البريطانيين والاميركيين ، يقوم على التعميد البروتستانتي الوارد في الكتاب المقدس . هذا التعاطف اقترن غالبا برغبة مرحب بها لتعويض اليهود عن الاضطهاد الذي تعرضوا له في أجزاء مختلفة من اوروبا (والذي غالبا ما اقترن برغبة غير مرحب بها ، بل هي في الواقع تستحق الشجب ، في إيجاد ملاذ لليهود في مكان آخر غير الولايات المتحدة أو بريطانيا) . نتيجة هذه التوجهات التي تجاهلت أو قللت من أهمية حقائق مهمة على أرض فلسطين ، كانت مأساة مستمرة .

اعادة النظر في التاريخ

هذه ليست «مراجعة» تاريخية ، حسب خطوط المؤرخين الذين ظهروا في

إسرائيل في السنوات الأخيرة . فالمراجعة التاريخية تتطلب للمقارنة رواية رئيسية موثوقة ، وراسخة ، قائمة على أسس تكون معيبة بطريقة ما . ووفق هذا المعنى ، فإن «المراجعة» التي كتبها عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع الإسرائيليين- أمثال آفي شلايم ، إيلان بابيه ، وتوم سجيف ، وبني موريس ، وآخرون[٣٠]- تقع بالكامل ضمن هذا التقليد ، لأن ما يجادلون لتفنيده هو الأساطير القومية لدولة إسرائيل التي شكلت وصاغت روايات إسرائيل عن تاريخ البلد . تلك الأساطير هي ، علاوة على ذلك ، العمود الفقري للنسخة التي تلقاها الغرب عن تاريخ النزاع في المنطقة .

للعودة إلى واحدة من أهم تلك الأساطير عن دولة إسرائيل الوليدة ، فإن عدد الجيوش العربية التي غزت إسرائيل بعد انشائها حسب وصف تشكيلة من الروايات القياسية يتراوح ما بين خمسة وعشرة .[٣٢] إلا أنه لم يكن هناك سوى سبع دول عربية مستقلة في العام ١٩٤٨ (بعضها يصعب القول أنه مستقل حسب المعنى الحقيقي للكلمة) ، اثنتان منهما ، السعودية واليمن ، لم يكن لديهما جيشا نظاميا ولا تمتلكان أي وسيلة لإرسال قوات مسلحة إلى فلسطين . أضف إلى ذلك ، من الجيوش الخمسة الباقية ، لم يعبر أحدها (الجيش اللبناني) قط الحدود الدولية مع فلسطين ،[٣٣] وجيشان ، (هما جيش شرق الاردن والعراق) امتنعا تماما عن عبور حدود الدولة العبرية حسب التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة بناء على تفاهم سري اردني مع بريطانيا والقيادة الصهيونية ، وبالتالي لم «يغزيا» إسرائيل أبدا ،[٣٤] وواحد (الجيش السوري) قام باختراق بسيط عبر حدود دولة إسرائيل الجديدة .[٣٥] الاختراق الجدي الوحيد والذي دام لفترة طويلة في أراضي الدولة اليهودية التي تقررت حسب خطة التقسيم الجديدة هو اختراق الجيش المصري . في تلك الأثناء ، جرت أشرس المعارك في العام ١٩٤٨ مع الجيش الاردني خلال الهجمات الإسرائيلية المتعددة لاجتياح المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية ، أو المناطق التي وصفتها الأمم المتحدة «بالمنطقة العازلة» المحيطة بالقدس . وهذه القصة عن غزو كاسح قامت به عدة جيوش عربية ، وأساطير أخرى ، ليست مجرد عنصر مهم في أصل

الأسطورة الإسرائيلية : فهي تكاد تكون أسطورة عالمية ، وبقبول المراجعين الإسرائيليين ، أو «المؤرخون الجدد» كما يطلق عليهم في بلدهم ، لها ، فإنهم يدعمون مهمة مثبطة للهمة بقدر مزدوج .

وبخلاف ذلك ، ليس هناك رواية رئيسية فلسطينية موثوقة وراسخة ، يمكن بناء هذا العمل عليها ، رغم أن هناك رواية قومية فلسطينية لها حصتها من الأساطير . إلا أن تلك الرواية غير معروفة عمليا خارج العالم العربي (وثمة خلاف حولها داخله) ، طغت عليها الأسطورة الملحمية القومية الإسرائيلية ، والتي حلت محل أي تاريخ نقدي موضوعي في عقول معظم الغربيين . أضف إلى ذلك ، وكما يبين المؤرخون الإسرائيليون الجدد ، فإن العديد من عناصر الرواية الفلسطسنية القياسية قد دعمتها البحوث الإرشيفية . وتشمل أسباب هروب اللاجئين الفلسطينيين ؛ والتواطؤ بين إسرائيل والأردن ، وبين بريطانيا والأردن ، ضد الفلسطينيين ؛ والتفوق المطلق للصهاينة وللقوات المسلحة الإسرائيلية فيما بعد ضد خصومهم في الميدان خلال معظم مراحل النزاع من ١٩٤٧-١٩٤٩ .

هذا لا يعني أنه ليس هناك الكثير من الأساطير تستحق التفنيد في الرواية الفلسطينية للأحداث : الواقع أن هناك ما يستحق ذلك ، خاصة الأفكار المتعلقة بالحركة الصهيونية وإسرائيل وعلاقاتها بالقوى الغربية ، وعلاقة الصهيونية بمسار التاريخ اليهودي الحديث ، خاصة المكانة المركزية للهولوكوست في هذا التاريخ ، ووجهة النظر المقللة من شأن الصهيونية واعتبار أنها مجرد مشروع استعماري . هذا المشروع كان استعماريا فيما يتعلق بعلاقته بسكان فلسطين العرب المحليين ؛ الفلسطينيون لم يفهموا ، أو أنهم رفضوا أن يفهموا بأن الصهيوينة تعمل أيضا كحركة قومية لدولة إسرائيل الوليدة التي تقام على حسابهم . ليس ثمة سبب في أن يكون كلا الموقفين صحيحا : هناك العديد من الأمثلة عن حركات استعمارية في الأصل ، تحولت إلى أمم ، ليس أقلها الولايات المتحدة . تحليل هذه الأفكار أمر في غاية الأهمية للوصول إلى تسوية بين الشعبين في نهاية الأمر .

بسبب التباين بين المصادر الإرشيفية والإسرائيلية ، فأنا مجبر على اتباع

نهج يمنع هذا العمل من أن يصبح مراجعة تاريخية . على الأقل من النوع الذي اتبعه المؤرخون الإسرائيليون الجدد ، يعتمد إلى حد بعيد على ما كشفه الإرشيف لقلب الروايات الراسخة . أحد المحفزات الرئيسية لجهود هؤلاء المؤرخين جاء من كشف مواد من إرشيف دولة إسرائيل خلال عقد الثمانينات تتعلق بفترة العام ١٩٤٨ . وقد كان في وسعهم الاستفادة من هذا الكنز من المواد ، رغم أنها مشذبة ومصححة- كما هو الحال بالنسبة لكل إرشيف- لوضع أساس وثائقي لجهودهم وبيان الطبيعة المختلة لخط التفكير السائد حول أصول دولة إسرائيل . وبعملهم هذا ، وجدوا دعما واسعا لعدد من المقولات عن القتال في الفترة من ١٩٤٧-٤٩ ، مثل حقيقة أن معظم اللاجئين قد أجبروا على ترك منازلهم في العام ١٩٤٨ ، وهو ما طرحه المؤرخون العرب في السابق ، لكن جرى تجاهله فيما عدا ضمن دائرة محدودة للغاية . وهكذا استخدمت السجلات حسنة التنظيم لدولة إسرائيل لتقويض روايتها عن أصل نشأتها التي طالما تبناها مؤسسوها ومؤيدوها ، وحظيت بمصداقية عالمية في كافة أنحاء العالم منذ ذلك الحين .

الوضع الإرشيفي لا يختلف كثيرا في الجانب الفلسطيني . وقد سبق وبينت أن النسخة الفلسطينية عن الأحداث هي أبعد ما تكون الرواية الأقوى والأكثر موثوقية حتى ضمن حدود العالم العربي ، وتشتمل على عناصر تتعارض مع الرواية الإسرائيلية القياسية للأحداث التي تحظى بقبول دولي واسع . أضف إلى ذلك ، إنه ليس هناك دولة فلسطينية لإنشاء إرشيف لدولة فلسطين والحفاظ عليه . أكثر من ذلك ، إن أكثر من نصف سكان فلسطين العرب فروا أو أخرجوا من ديارهم في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ ، في حين أن المدينتين اللتان تضمان أكبر عدد من السكان العرب ، يافا وحيفا ، تعرضتا لتطهير عرقي من معظم السكان العرب . ونتيجة لذلك ، لم يكن ثمة مستودع لحفظ السجلات الفلسطينية ، كما أن جزءا كبيرا من المواد الإرشيفية الخاصة- جزءا مهما من تراث شعب كامل- إما أنه فقد بشكل نهائي أو أخذته إسرائيل ، لإيداعه في المكتبة الوطنية الإسرائيلية أو الإرشيف الوطني.[٣٦]

لذلك ليس هناك من قاعدة إرشيفية مستقلة لدولة يمكن من خلاله معارضة أو استكمال النسخة الإسرائيلية عن التاريخ أو النسخة الخاصة بالفلسطينيين أنفسهم .

إلا أن هناك فيضًا من المواد الإرشيفية المبعثرة وغيرها من المصادر الموثقة يمكن استخدامها لجمع وجهة النظر الفلسطينية فيما حدث عام ١٩٤٨ . وتشمل قيود القوى الكبرى المشاركة في القضية الفلسطينية ، وأبرزها بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، والاتحاد السوفياتي ، وإرشيف عصبة الأمم والأمم المتحدة . ويمكن الاستفادة أيضا من الإرشيفات الرسمية العربية ، وخاصة مصر ، والاردن ، والعراق ، والجامعة العربية ، والتي استعان بها مؤرخو تلك الفترة وغيرها ، رغم أنها استخدمت على نحو ضيق كمصدر لتاريخ القضية الفلسطينية ، وكان مجرد الاستعانة بها بالنسبة للبعض يلقي شكا زائفا عليها .[٣٧] ومن بين أهم المصادر إرشيف دولة إسرائيل ، والذي يحتوي ، علاوة على المجلدات الضخمة من القيود والسجلات ، على مجموعات عدة من الاوراق الخاصة لشخصيات فلسطينية بارزة ، لم تصل إلى هناك باختيار اصحابها ، بل لظروف فوق ارادتهم . وهناك أيضا العديد من القصص التاريخية الرسمية وشبه الرسمية كتبها إسرائيليون حظوا بامكنية الوصول إلى ذلك الإرشيف قبل فتحه للعامة ، ويحتوي على قدر مهم من المواد الموثقة .[٣٨] مجموعة الأوراق الخاصة المحفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت متاحة للجميع للدراسة ، مثل العديد من الأوراق الخاصة التي يحتفظ بها البعض ، وإن يكن بصعوبة في بعض الأحيان . أخيرا يمكن الاستفادة من الصحف وسجلات محطات الإذاعة في ذلك الحين ، علاوة على المذكرات التي نشرها بعض من شاركوا في الأحداث قبل العام ١٩٤٨ . وبالنظر للطبيعة المتشظية للمصادر وعدم وجود إرشيف فلسطيني مركزي ، فلا يمكن حتى لعمل يعتمد بالكامل على الإرشيف أن يدعى مراجعة تاريخية بالطريقة نفسها مثل كتابات المؤرخين الإسرائيليين الجدد ، لسبب بسيط هو أنه لا يمكن للمرء أن يبدأ من القاعدة الوثائقية الموحدة ، والمركزية ، والشاملة ، أو من المصادر ذاتها ، كالتي توفرها دولة حديثة

ناجحة مثل إسرائيل ، أو مصر ، أو غيرها .

عدم التماثل هذا بالنسبة للإرشيف هو انعكاس لعدم تماثل بين الجانبين . ففي حين أن أحد الأطراف ، يعمل من خلال دولة حديثة ، واستخدم وثائقها والمصادر الأخرى لإنتاج نسخة من تاريخها شكل ببراعة الطريقة التي ينظر بها العالم إلى هذا الصراع- إلا أن ما يدعو للسخرية ، أن هذه النسخة يجري تقويضها الآن من الداخل عن طريق استخدام المصادر نفسها- فإن إنتاج رواية فلسطينية «رسمية» لم يكن ممكنا في الواقع لدى الجانب الآخر . وبسبب عدم وجود إرشيف مركزي فلسطيني ، فإن جزءا مهما من تلك المصادر الإرشيفية التي تطلب جمعها جهودا مضنية ونظمت في الجانب الفلسطيني في العديد من مؤسسات البحث ، هوجمت في أوقات مختلفة ، أو صودرت ، أو نهبت ، أو دمرت على يد الجيش وقوات الأمن الإسرائيليين ، وهي جهود خربت التراث التاريخي الفلسطيني . أحد أهم تلك المؤسسات ، مركز الابحاث الفلسطيني في بيروت التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، هاجمته إسرائيل بالصواريخ والمدفعية في مناسبتين على الأقل قبل العام ١٩٨٢ (وشوه مديره بواسطة طرد ناسف) ، وخلال الاحتلال الإسرائيلي لبيروت في تلك السنة استولى الإسرائيليون على محتوياته . مؤسسة أخرى ، «الدراسات الاجتماعية العربية» أغلقت بأمر من الحكومة الإسرائيلية لعدة سنوات قبل العام ١٩٩٢ ، ومرة اخرى في العام ٢٠٠٠ . وحتى كتابة هذه السطور ، فإن أيا من الإرشيفين ، وخاصة العديد من مجموعات الأوراق الخاصة ،[٣٩] ليس متاحا للباحثين .[٤٠] وتعاني مجموعات أخرى أقل أهمية من معاملة مماثلة .

على أي حال ، سأتبع في هذا الكتاب نهجا لا يعتمد في المقام الأول على المصادر الإرشيفية . وفي حين استفدت من بعض المصادر الأولية ، أبرزها الصحف ، والأوراق الخاصة ، وبعض المواد من إرشيفات دبلوماسية ، وقد انطلقت من افتراض أن بحوثا كافية قد نفذها آخرون في الإرشيفات الموجودة ، لتوفير إطار عمل أساسي للأحداث ضروري لبحث المجموعة المحدودة من الاسئلة التي أنوي الاجابة عليها . وليس هناك من طريقة للتعويض عما ليس له وجود-

أي إرشيف وطني فلسطيني أو مكتبة وطنية فلسطينية . وخلافا لمؤرخي مدرسة الدراسات التابعة ، فإنني لا أقترح محاولة قراءة تاريخ المهزومين من سجلات المنتصرين ، حتى اذا كان مثل هذا العمل مفيدا . المحزن أن بعض ما تم انجازه حتى الآن باستخدام تلك السجلات كان أبعد من أن يمكّن هؤلاء المؤرخين من الكلام ، بل زاد صمتهم عمقا . وتلك حال الأعمال جديدة الطابع مثل كتاب بني موريس «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ١٩٤٧-١٩٤٩» . الذي فند العديد من الأساطير المتعلقة بهذا الموضوع ، لكنه اعتمد بالكامل تقريبا على المصادر الإسرائيلية ، لكنه ترفع عن استخدام أحد المكملات المحتملة لتلك المصادر ، أي شهادات اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم .[٤١]

ما أقترحه هو إعادة قراءة ما هو معروف بالفعل وإعادة التفكير فيه ، مع ما آمل في أن تكون إضافة حكيمة من المواد الإرشيفية تساعد على إبراز النقاط التي أطرحها . أنا لا أنوي أصلا تقديم اكتشافات جديدة موثقة ، أو أدلة جديدة مهمة ، رغم أن من المحتمل أن أفعل ذلك ، وأن بضع اكتشافات صغيرة قد ظهرت من البحث الذي انجزته . بدلا من ذلك ، آمل أن أقدم إجابات جديدة لأسئلة نادرا ما تطرح حول سبب الهزيمة المريعة التي تعرض لها الفلسطينيون ، ولماذا فشلوا في إقامة هيكل دولة لهم . تلك الأسئلة التي وجدت في الماضي أجوبة مرتجلة للغاية ، وسهلة ، وغير منصفة بالنسبة للمعنيين . إنه لمن الصعب بمكان تفسير سبب عدم حدوث أمر ما . وأصعب عندما يكون الكثير من الأدلة مبعثرا بسبب الأحداث التي أحاول بيانها . ومع ذلك فأنا لا أعتقد أن في الإمكان تقديم تفسير وحسب ، بل أنه سيلقي الضوء على تاريخ الفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨ ، وعلى الكثير مما حدث لهم ولآخرين منذ ذلك الحين .

كيف تتناول حدثا مهملا

السرد الذي أطرحه في الصفحات التالية ليس متسلسلا أو مرتبا زمنيا . بدلا من ذلك ، سوف أركز موضوعيا على مختلف جوانب مشكلة كيف تعامل الفلسطينيون مع مسألة بناء دولة مستقلة قبل العام ١٩٤٨ . هذا الإجراء سيلقي

ضوءا على جوانب المشكلة ، وفي الوقت نفسه يوحي ببعض الأجوبة ولماذا تكررت في الفترة اللاحقة . كل واحد من هذه المواضيع يشكل محور أحد الفصول ، وكل فصل ، باستثناء الفصلين الأخيرين ، يدور حول جوانب عدة من فترة السيطرة البريطانية على فلسطين التي امتدت لثلاثين سنة .

الطريقة التي عمل بها الفسطينيون أو ردوا بها خلال ثلاثة عقود من السيطرة البريطانية على فلسطين ، رويت بالتفصيل . ولا أرى فائدة من إضافة نسختي المطورة من هذه القصة المحبطة ، التي رويت في القصص التاريخية وفي عدد من الرسائل العلمية .[٤٢] وقد شهدت السنوات منذ بداية القرن الحادي والعشرين عددا كبيرا من الأعمال الجديدة كرست لدراسة فترة الانتداب أو جوانب مهمة منها .[٤٣] إلا أن أيا من تلك الكتب ، أو الرسائل السابقة لم يركز تحديدا على كيف تعامل الفلسطينيون مع قضية السيطرة على جهاز الدولة ولماذا . لذلك هم لا يخبروننا لماذا فشل الفلسطينيون في تولي السيطرة على أجهزة دولة الانتداب ، وأيضا في إقامة هياكل بديلة للدولة ، وهياكل من الشرعية خاصة بهم ، وكيف تسبب هذا الفشل بدوره في جعل هزيمتهم حتمية في أواسط عقد الاربعينات خلال المواجهة مع شبه الدولة الصهيونية ، وخليفتها ، دولة إسرائيل .

لتوفير بيئة مناسبة نحكم فيها على الحالة الفلسطينية ، سينظر هذا الكتاب إلى فلسطين من ناحية موضوعية ويقارنها بدول عربية أخرى وقعت تحت حكم الانتداب بموجب قرارعصبة الأمم ، وتجنب النهج التقليدي بمقارنة الفلسطينيين بالحركة الصهيونية ، وبالتالي مقارنة ما هو غير قابل للمقارنة . ما أجادل فيه هو أنه بدلا من مقارنة المجتمع الفسطيني باليشوف ، الذي لا يشبهه بأي شكل من الأشكال (إلا أنه في صراع دام معه للسيطرة على البلاد) ، فإنه يتعين مقارنته بالمجتمعات العربية الأخرى وصلت مراحل تنمية متماثلة . هذه المقارنة تكشف أن الفلسطينيين كانوا على الأقل متقدمين ، وحسب جميع المؤشرات المتاحة ، بقدر تقدم معظم جيرانهم في المنطقة . وحيث أنه كان لدى الفلسطينيين شعورا متطورا للغاية بهويتهم الوطنية منذ أوائل عشرينات القرن الماضي ،[٤٤] فإن

السؤال الذي يثار هو لماذا فشلوا في تحقيق طموحاتهم القومية، خلافا لجميع الشعوب المجاورة، بما في ذلك اليشوف.

المشكلة الدستورية الكبرى التي خلقها نظام الانتداب للفلسطينيين والذي منع صراحة ذكرهم أو ذكر حصولهم على الحكم الذاتي- والذي يمكن القول أن بنيته قد صممت تحديدا لمنع تحقيق ذلك- والرد الفلسطيني على هذا التحدي، تناولناه باختصار فيما سبق، وهو موضوع رئيسي آخر لهذا الكتاب. المؤرخون يقللون من أهمية هذا العائق في تحقيق الطموحات الفلسطينية وتمسك الحكومات البريطانية المتعاقبة وحلفاؤها الصهاينة برفض المبدأ والممارسة لقيام حكومة تمثيلية حقيقية في فلسطين، وأي تعديلات دستورية قد تجعل ذلك ممكنا. وقد كان هذا العائق شيئا وعاه الفلسطينيون تماما، رغم أنهم عجزوا عن تجاوزه طيلة ثلاثين عاما مريرة، هي فترة الحكم البريطاني.

ثمة موضوع آخر هو البنى الدينية التي أقامتها بريطانيا العظمى منذ بداية حكمها لفلسطين، والدور الذي لعبته تلك البنى في تشتيت طاقات قطاع كبير من النخبة الفلسطينية. وكان ذلك جانبًا واحدًا من سياسة أشمل لتجنيد تلك النخبة، وإعطائها كل مظاهر ومكاسب السلطة من دون أي مضمون. وقد نجحت السياسة إلى حد بعيد بالنسبة للبريطانيين، وساعدت على كبح ما كان يمكن أن يكون وضعا متفجرا ولا يمكن له أن يستمر على مدى عقدين تقريبا، وحتى الثورة الكبرى في فلسطين في الفترة من ١٩٣٦-١٩٣٩. الحقيقة أنه كانت هناك العديد من المسارات البديلة، بعضها يبتعد كثيرا عن المسار الذي اتخذته قيادة النخبة في الحركة الوطنية الفلسطينية. الانقسام الأهم في السياسات الفلسطينية قد لا يكون بين جماعات النخبة التي استقطبت معظم انتباه المراقبين في ذلك الحين وفيما بعد. بل كان بين السياسيين التقليديين البارزين، بنظرتهم الضيقة، والمحافظة حول كيف يمكن التعامل مع التحديات التي يواجهها الفلسطينيون، وبين تشكيلة كبيرة من الأفراد، والتجمعات السياسية، والجماعات الاجتماعية الفلسطينية التي طرحت مناهج خيالية وغالبا أكثر راديكالية.

الطريقة التي قادت بها هذه الأمور إلى الفشل الفلسطيني في أجواء ثورة ١٩٣٦-٣٩، وقرار التقسيم للعام ١٩٤٧، والقتال في العامين ١٩٤٧-٤٨ هو الموضوع الأخير في هذا الكتاب. مقولتي الاساسية هي أن أسباب الهزائم الساحقة التي عانى منها الفلسطينيون في العام ١٩٤٨ غير موجودة في أحداث تلك السنة الحاسمة. ومن الضروري أولا النظر في شروط انتداب عصبة الأمم المجحفة، بشكل استثنائي، للفلسطينيين والتي صاغها البريطانيون بأنفسهم. والمآزق الفريدة التي كانت تُخلق للفلسطينيين والمشاكل البنيوية في المجتمع الفلسطيني، وفي القيادة الفلسطينية، والتي منعتهم من معالجة تلك المآزق بشكل أفضل. انطلاقا من تلك النقطة، يمكن للمرء أن يفهم سبب عدم قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على إجبار بريطانيا على تغيير سياساتها، والتي بلغت ذروتها في ثورة العام ١٩٣٦-٣٩، ونجاح بريطانيا في قمعها، والآثار العميقة لهذه الثورة وفشلها في تحسين الوضع الفلسطيني.

وهكذا، فإن المشكلة الجوهرية هي فشل الفلسطينيين في إقامة بنى وطنية ربما مكنتهم من شن صراع أكثر تماسكا قبل ثورة ١٩٣٦-٣٩، لمواجهة القمع الذي رافقها، وانتزاع نتائج أفضل من مفاوضات العام ١٩٣٩ في لندن، وليس ما حدث فيما بعد. وللمقارنة بالجهود الهندية الأنجح، والتي دارت في الفترة نفسها، صلة بالموضوع هنا. لذا، ولتفسير سبب السقوط السريع للمجتمع الفلسطيني في الفترة من ١٩٤٧-٤٩، يتعين على المرء العودة إلى الفترة التي سبقت القتال في تلك السنوات. بهذه الطريقة فقط يمكن للمرء أن يفسر بالكامل سبب الافتقار المذهل للتنظيم وللتضامن والإجماع في المنظومة السياسية الفلسطينية في السنوات التي تلت العام ١٩٤٨ مباشرة، خاصة في ظل تعارضه الملحوظ مع تحسن وضع اليشوف خلال الفترة نفسها.

تبحث الفصول الأخيرة من هذا الكتاب في كيف أن فشلا استمر ثلاثين عاما للقبض على زمام السلطة في دولة الانتداب، أو إنشاء بنى بديلة للدولة ربما يكون قد أثر على الفلسطينيين خلال العقود العديدة من انعدام الدولة التي تلت العام ١٩٤٨، وحتى وقتنا الحاضر. وتبحث القيود البنيوية التي فرضت

على الفلسطينيين- فقد ساهم وقوعهم تحت وصاية عدة دول عربية ، لم يرحب أي منها في البداية بجهودهم لإعادة تنظيم وجودهم الوطني- وتأثير الهزائم والفشل في السنوات اللاحقة على مجتمعهم وحركتهم الوطنية ، عندما استعادوها في خمسينات وستينات القرن العشرين . كما بحثت التجربة الأقل من ناجحة في بناء الدولة التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية . والتي حظيت بالكثير من جوانب سلطة الدولة في أماكن مختلفة وطرق عدة منذ نهاية عقد الستينات وما تلاه ، وتجربة السلطة الفلسطينية ، التي أقيمت لتحكم في مناطق محصورة بإحكام في الضفة الغربية وقطاع غزة التي سحبت منها إسرائيل قواتها في أواسط التسعينات- مؤقتا كما تبين فيما بعد .

كلا هذين الكيانيين ، منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي تمخضت عنها ، عملتا في أوضاع اتسمت بالصعوبة البالغة ، وتحيز كاسح ضدهم- وهي تجربة ليست بأي حال غير عادية بالنسبة للفلسطينيين تاريخيا . لكن فشلهم لم يكن نتيجة التحيز الطويل الذي واجههم ، فقد لعبت قراراتهم دورا رئيسيا ، بالقدر نفسه من فشل الوكالات والقرارات الفلسطينية خلال الفترة من عقد العشرينات وصولا إلى الاربعينات . وفي حين أن من المؤكد أن الماضي لا يستطيع أن يخبرنا ما سيتمخض عنه المستقبل ، فإنه يستطيع أن يفسر لنا تشكيلة من التوجهات المستقبلية . لكن إذا كنا لم نتعلم من الدرس الماضي الرئيسي ، فإن العقود الثمانية من الضياع بلا دولة فلسطينية قد تطول لفترة أطول من ذلك .

١
المجتمع العربي والانتداب البريطاني

داوود وجوليات في العام ١٩٤٨

أثبت العام ١٩٤٨ أنه سنة حاسمة بالنسبة لتاريخ الفلسطينيين بحيث أنه لو سعى المرء لفهم التاريخ الذي تلى ، فسوف يكون لديه إحساس واضح بالطريقة التي تغير بها عالمهم . في بداية العام ١٩٤٨ ، كان العرب يشكلون أغلبية مطلقة من سكان فلسطين ضمن حدود الانتداب ما بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن - حوالي ١,٤ مليون نسمة من أصل مليوني شخص . وكانوا يشكلون أغلبية أيضا في ١٥ محافظة من ١٦ محافظة قسمت إليها .(١) وكان العرب يمتلكون حوالي ٩٠ بالمئة من الأراضي المملوكة للناس .(٢) إلا أنه في غضون فترة لا تزيد على بضعة أشهر ، ومع تصاعد الحرب في الفترة ما بين إذار/ مارس وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ ، حدث تحول مذهل ، أكثر من نصف الأغلبية العربية من سكان البلد ، ما يزيد على ٧٥٠ ألف شخص ، طردوا أو أجبروا على الفرار من المنطقة التي أصبحت جزءاً من دولة إسرائيل .(٣) حوالي نصف هؤلاء أجبروا على الرحيل من منازلهم قبل إقامة دولة إسرائيل ودخول عدة جيوش عربية إلى فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ، وخرج الباقون بعد ذلك التاريخ .(٤)

بعد ذلك بقي ما يقارب ١٥٠ ألف فلسطيني داخل إسرائيل (التي تسيطر الآن على ٧٨ بالمئة من أراضي فلسطين تحت الانتداب ، بدلاً من ٥٥ بالمئة التي خصصت للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم للعام ١٩٤٧) . لقد تحولوا إلى أقلية صغيرة داخل الدولة الجديدة ، في حين تصاعد عدد السكان اليهود

كنتيجة للهجرة واسعة النطاق.[٥] الفلسطينيون الباقون توزعوا كلاجئين في لبنان، وسوريا، أو مناطق أبعد، أو عاشوا في ما تبقى من فلسطين (٢٢ بالمئة) التي أدارتها بعد انتهاء الحرب كل من الأردن ومصر، وهي بالأساس المناطق التي تمكنت جيوش هاتان الدولتان من الاحتفاظ بها ساعة وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ الذي تم التفاوض عليه تحت رعاية الأمم المتحدة. على أية حال فإن أغلبية الفلسطينيين وبغض النظر عن النظام الذي يعيشون في ظله، وجدوا أنفسهم الآن مجردين من أملاكهم، وليس لديهم سوى القليل من السيطرة على معظم نواحي حياتهم. في غضون أشهر قليلة، وجدت أغلبية عربية كانت تشكل أكثر من ثلثي سكان فلسطين أنها تعرضت لهزيمة ساحقة وأن معظم الفلسطينيين قد تحولوا إلى لاجئين على يد أقلية يهودية، واصلت إقامة دولة حسمت نصرها على الفلسطينيين بهزيمة عدة جيوش عربية.

الضرر الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني في العام ١٩٤٨ يصعب وصفه خلال بضعة أسابيع في ربيع العام ١٩٤٨، حيفا ويافا، المدينتان اللتان تضمان أكبر مجموعة من السكان العرب في فلسطين، وكانتا المركز الحيوي للحياة الاقتصادية والثقافية العربية طيلة فترة الانتداب، احتلتهما الميليشيات الصهيونية (بعد بضعة أسابيع ستصبح تلك الميليشيات نواة الجيش الإسرائيلي)، معظم السكان العرب اختفوا، واستولى اليهود على أملاكهم. الأمر ذاته حدث للمدن الأصغر، اللد، والرملة، وعكا، وصفد، وطبريا، وبيسان، وبئر السبع. جميع هذه المدن باستثناء صفد وطبريا، اللتان كانتا تضمان سكاناً يهودا، كانت عربية الطابع بالكامل تقريباً.[٦] في العام ١٩٤٨ وصل عدد سكان المدن الفلسطينيين إلى أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة.[٧] وكان حوالي ٢٠٠ ألف شخص يعيشون في يافا، وحيفا، والمدن والبلدات السبع الأخرى المذكورة أعلاه، قبل احتلال الإسرائيليين لها. حوالي ٣٠ ألفاً من السكان العرب في الجزء الغربي من القدس أجبروا على الهرب من منازلهم.(٨) وهكذا في نهاية العام ١٩٤٨، فقدت غالبية من سكان مدن فلسطين العرب، الأعلى تعليماً، والأكثر ثراءً، والأنشط ثقافياً، ممتلكاتهم

وأصبحوا لاجئين.

النكبة التي حلت بالأقلية المدنية من الفلسطينيين ضربت الأغلبية القروية، التي يقارب عددها المليون نسمة، بقوة أكبر. ومن أصل أكثر من ٥٠٠ قرية عربية في الأراضي التي أصبحت دولة إسرائيل، وقع ما يزيد على أربعمائة قرية منها، بحلول نهاية العام ١٩٤٨ تحت احتلال الميليشيات الصهيونية التي كانت قائمة قبل الدولة (مثل الهاجاناه، والبلماخ، والأرغون، وليهي)، أو الجيش الإسرائيلي الذي دمجت فيه الميليشيات فيما بعد، وطرد سكانها خارجاً أو فروا مذعورين، وصودرت أراضيهم، ومنعوا من العودة. وقامت الحكومة الإسرائيلية فيما بعد بتدمير جميع هذه القرى الخالية تقريباً.[٩] سكان المئة قرية الذين بقوا داخل إسرائيل وعددهم ١٢٠ ألف شخص علاوة على عشرات آلاف البدو جنوب البلاد، فرضت عليهم الأحكام العرفية لفترة تزيد على عقدين. هذا التمزيق كان سببًا في تغيرات دائمة: في الثمانية والسبعين بالمئة من فلسطين التي أصبحت دولة إسرائيل، كانت النتيجة خلق أغلبية يهودية كبيرة. معظم أراضي الدولة الجديدة بات مملوكاً -أو على الأقل تحت سيطرة- دولة إسرائيل، أو وكالاتها شبه الحكومية، مثل سلطة أراضي إسرائيل، أو الكيرن كيميت لإسرائيل، أو الصندوق القومي اليهودي. الخطوط الديمغرافية الأساسية (وعلاقات الملكية) التي خلقها هذا الحدث المزلزل ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، سواء داخل إسرائيل، أو في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، أو في الشتات الفلسطيني.

ما هي أسباب هذه الكارثة التي انهار فيها المجتمع الفلسطيني، المدني والقروي فيما بعد، بسرعة أذهلت حتى الصهاينة في ذلك الحين، والتي طبعت في الذاكرة الفلسطينية باسم النكبة؟[١٠] الرواية الإسرائيلية التقليدية لتلك الأحداث تلقي بالمسؤولية بكاملها تقريباً على العرب، مدعية أن الزعماء العرب طلبوا من الفلسطينيين الفرار، وأنكروا تحمل إسرائيل أي مسؤولية عن هرب اللاجئين.[١١] لكن المؤرخين الإسرائيليين الجدد، الذين استخدموا الأراشيف الإسرائيلية، والبريطانية، والخاصة بالأمم المتحدة، وأراشيف أخرى

فتحت منذ أوائل عقد الثمانينات ، بينوا أن تلك الادعاءات لا أساس لها .[١٢]
وبينت أعمال هؤلاء المؤرخين وغيرهم أنه في حين طلبت القيادة الفلسطينية من غير المقاتلين في مناطق قليلة إخلاء منازلهم حرصاً على سلامتهم ، وأن البعض فروا قبل أن يصلهم القتال ، فإن معظم الفلسطينيين غادروا لأنهم أجبروا على ذلك سواء بسبب الهجمات الإسرائيلية المباشرة على مدنهم وقراهم ، أو بسبب تردي الأوضاع الأمنية . وقد كانت الحكومات العربية والقيادة الفلسطينية أبعد ما تكون عن دعوة الفلسطينيين إلى المغادرة ، ففي نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، هال تلك القيادات تدفق سيل اللاجئين بحيث أنهم بذلوا جهوداً دون طائل لكبح ذلك السيل .[١٣]

من الأسس الأخرى لإنكار إسرائيل مسؤوليتها عن فرار اللاجئين الادعاء بأن الفلسطينيين هاجموا اليشوف ، الجالية اليهودية في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ ، أولاً ، وأن هروب اللاجئين كان ببساطة إحدى النتائج الجانبية لحرب بدأها العرب وخسروها . تصف هذه الحجة بشكل مبسط وغير حقيقي خداعاً يائساً وغير متوازن بين شعبين حتى نهاية الانتداب في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ ، على أنه عدوان عربي . كما أنها تغطي على الفارق المهم ما بين المرحلة الأولى من الحرب الأهلية بين الفلسطينيين واليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين قبل ١٥ أيار ، والتي انتصر فيها اليشوف الأقل عدداً ، لكنهم أفضل تسليحاً وتنظيماً بكثير ، بشكل حاسم في النهاية ، وبين الجيش الإسرائيلي الجديد وعدة دول عربية دخلت فلسطين بعد ١٥ أيار . وبعد مرحلة أولى صعبة ، انتهت المرحلة الثانية أيضا .[١٤] وشهدت كلتاهما تحقيق مكاسب إقليمية للدولة اليهودية مصحوباً بطرد المزيد من السكان العرب : خلال كل مرحلة فرّ مئات الألوف من الفلسطينيين من منازلهم .

أكثر من ذلك ، تتجاهل هذه الحجة حقيقة أنه في حالات كثيرة طرد الفلسطينيون من مناطق لم يكن فيها قتال ، أو أنه كانت هناك اتفاقيات هدنة محلية ، أو أن القتال توقف فيها منذ فترة ، وأن الغالبية العظمى لم يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم بعد انتهاء القتال . والأهم من كل ذلك ، فإنها تتجاهل

حقيقة أساسية ، كانت واضحة لكل صاحب عقل من كلا الجانبين منذ بداية الصراع قبل بضعة عقود . وهي أنه إذا كان لدولة ذات أغلبية يهودية أن تقوم في فلسطين وتسيطر على الجزء الأكبر من الأرض ، فإن بلداً فيه أغلبية عربية كاسحة لها حقوق قانونية لا خلاف عليها في حصة الأسد من الأراضي الخاصة ، فإن طرد جزء كبير من هذه الأغلبية والاستيلاء على أراضيها كان ضرورياً للغاية . هذه الحقيقة كانت أساس المناقشات غير العادية بين قادة التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي (في محافلهم الخاصة دائماً ، لعدم كشف نوايا الحركة للآذان المناوئة) المتعلقة «بترحيل» السكان العرب خارج حدود فلسطين الانتداب ، بمعنى إزالتهم من البلد . وكان ذلك مفهوماً غير واقعي في أفضل الأحوال ، ومنذر بالشؤم في أسوأها ، فقد كان واضحاً لجميع المعنيين بأن لا نية لدى الفلسطينيين بأن يسمحوا لأحد أن «يرحلهم» خارج بلدهم ، وأنهم إذا أجبروا على الرحيل ، فلن يكون ذلك إلا باستخدام القوة .[١٥]

تعبير «الترحيل» (الترانسفير) ما زال يستخدم بين الحين والآخر في المناقشات العامة الإسرائيلية ، وهو تعبير مجازي أورويلي (نسبة إلى جورج أورويل) عن إزالة شعب من بلده ، بهدف خلق واقع ديمغرافي ، وبالتالي قومي ، وهو ما يطلق عليه اليوم «التطهير العرقي» ، لكن هذا التعبير نادراً ما يطلق على ما حدث في العام ١٩٤٨ ، فمعظم أطراف النقاش داخل إسرائيل تفضل «الترانسفير» أو بعض الأوصاف المشذبة والمحايدة .

ومع ذلك تكمن أهمية عمل المؤرخين الاسرائيليين الجدد ، في أن موضوعهم الأول كان السياسات والأعمال الإسرائيلية ، وأنهم استخلصوا نتائجهم من مصادر إسرائيلية ، وبريطانية ، وأميركية . واستخدموا القليل من المصادر العربية ، هذا إذا استخدموها قط ،[١٦] ولم تتم مقابلة أي من المشاركين الفلسطينيين في تلك الأحداث ، ممن بقوا على قيد الحياة ،[١٧] ولم يستخدموا أي من الصحف المعاصرة الناطقة بالعربية . وثمة تعارض صارخ مع المؤرخين الأوروبيين أمثال هنري لورنز ، وغودرون كرامر ، اللذان استخدما وبشكل مكثف المصادر العربية

في أعمالهما .[١٨]

علاوة على ذلك ، وحيث أن من المفهوم أن يهتم المؤرخون الإسرائيليون الجديد بالتركيز في كتاباتهم على تاريخهم ، فقد تناولوا بشكل عرضي في كتاباتهم أعمال ودوافع الدول العربية والفلسطينيين . وفي تحليلهم لتأثير الأعمال الصهيونية والإسرائيلية وأعمال القوى الكبرى على الفلسطينيين ، مال هؤلاء إلى التأكيد على ضعف التضامن السياسي والاجتماعي العربي .

وأعطى بعضهم وزناً لفرار العديدين من أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة قبل أن يصل القتال في فلسطين ذروته .[١٩] الواقع أن العديد من الأسر الفلسطينية الميسورة ، خاصة تلك التي لها أقارب أو صلات مع الدول العربية المجاورة ، غادرت البلاد ، أو بقيت في الخارج ، رداً على تصاعد الإضطرابات في فلسطين منذ أواخر العام ١٩٤٧ .[٢٠]

في عزوهم مسؤولية الهروب واسع النطاق للفلسطينين العاديين إلى المغادرة السابقة للعديد من أسر الطبقتين العالية والمتوسطة ، فإن هؤلاء المؤلفين يتجاهلون حقيقة أن المدن التي احتلت (علاوة على أحياء القدس الغربية) والتي عاش فيها معظم تلك الأسر ، علاوة على القرى المجاورة ، كانت هدف معظم الهجمات الأولى للقوات الصهيونية في شتاء وربيع ١٩٤٧ و١٩٤٨ ، وجرى اجتياحها قبل اجتياح معظم الأربعمئة قرية التي احتلت في المناطق البعيدة من فلسطين . تلك الهجمات على المناطق التي تسكنها النخبة الفلسطينية قد يكون الهدف منها ، أو لا يكون قطع رأس المجتمع العربي ، لكن التأثير كان كارثياً على الفلسطينيين في المناطق القروية ، الذين شهدوا هروب القطاع الأكبر من أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة يفرون من منازلهم باكراً ، وقبل أن يصلهم مدّ الصراع . وكان ضاراً أيضا لتماسك المناطق المدنية في مواجهة هجمة مسلحة ضارية ، ساهمت دون شك في سقوطهم .

إذا كانت تلك بعض أحدث التفسيرات الإسرائيلية لما حدث في العام ١٩٤٨ ، فماذا عن روايات الطرف الآخر؟ مالت معظم التفسيرات العربية إلى القول أن الفلسطينيين قد اجتيحوا بقوة مسلحة متفوقة عليهم وبعدة أعداء .

التأكيد في هذه التحليلات انصب على القوة الأكبر ، والتجهيز الأفضل ، والتنظيم الأفضل للقوات الصهيونية ، وتواطؤ الجيش البريطاني المنسحب مع الصهاينة ، والدعم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .[٢١] وتؤكد دراسات أخرى على التواطؤ بين إسرائيل وشرق الأردن (التي أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية فيما بعد) ، التي كان جيشها ، الجيش العربي الذي يقوده بريطانيون ، في ذلك الحين أقوى جيش عربي في ميدان فلسطين بعد ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ .[٢٢] هذه المقولة أثبتتها خبرات العديد من ضباط الجيش العربي (جميع قادة الجيش كانوا من البريطانيين) ، وسجلت بعد سنوات قليلة في مذكرات أكبر ضابط عربي ، العقيد عبدالله التل ،[٢٣] وأكدها فيما بعد بحث أفي شلايم الرائد حول الموضوع وفي الأرشيف الإسرائيلي والبريطاني .[٢٤] كما شددوا على الضعف العسكري للدول العربية والانقسامات التي أضعفت قواهم .[٢٥] ويبرز بعض الكتّاب العرب استعداد الفصائل الصهيونية للجوء إلى هجمات إرهابية لا ترحم ضد المدنيين ، أبرزها دير ياسين .[٢٦] وقصفهم الأماكن المدنية المكتظة بالسكان ، خاصة مدينتي يافا وحيفا .

حتى لو تجاهلنا الأسباب المباشرة لتلك الأحداث المحيطة ، ونحينا جانباً عدم التوازن في القوة لصالح الصهاينة وكثرة المناوئين والخصوم الذين واجههم الفلسطينيون ، نبقى مع السؤال ، لماذا انهار المجتمع الفلسطيني بهذه السرعة في العام ١٩٤٨ ، لماذا لم تكن هناك مقاومة أكثر تنسيقاً لعملية تجريدهم من ممتلكاتهم ، ولماذا هرب ٧٥٠ ألف فلسطيني من منازلهم في غضون بضعة أشهر . فيما عدا عدد قليل من المؤرخين العرب والفلسطينيين ممن لمسوا أسباب انهيار وضعف الفلسطينيين خلال تلك الفترة ،[٢٧] لم تحظ مثل هذه الأسئلة سوى باهتمام قليل في سير التاريخ العربي ، والتي ركزت ، بشكل عام ، على الأسباب الخارجية للهزيمة ، بدلاً من دراسة الديناميكية الداخلية للمجتمع الفلسطيني . وفي حين أن الجزء الأفضل من التفسير قد يكمن في الأسباب الخارجية (قوة الحركة الصهيونية ، والدعم الدولي الكامل الذي تمتعت به بعد كشف المحرقة النازية (الهولوكوست) ، وضعف الدول العربية) ، مقروناً بعوامل

شائعة في النزاعات المسلحة (مثل أنه في الأوضاع الحربية الخطرة، يغادر العديد من المدنيين في الجانب الخاسر مساكنهم، سواء في جنوب فرنسا عام ١٩٤٠، أو في فلسطين ١٩٤٨، أو كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠)، مع ذلك تبقى ضرورة كشف الأسباب الداخلية المتعلقة بالشعب الفلسطيني لما حدث ولماذا؟

ثمة شك قليل في أن المجتمع الفلسطيني كان يعاني من انقسامات عميقة في العقود التي سبقت العام ١٩٤٨، وأن تلك الانقسامات ساهمت في كارثة ذلك العام، رغم أن أهم الاختلالات قد لا تكون تلك الأشد بروزاً للمراقبين الخارجيين، وأن أشدها وضوحاً قد لا يكون خطيراً بقدر ما يبدو. بالنسبة للمنافسة بين الفئتين المسيطرتين، تلك التي يقودها آل الحسيني والتي يقودها آل النشاشيبي، وهما عائلتان نافذتان مقدسيتان، مثلاً، علق ديبلوماسي فرنسي مطلع في أوائل الثلاثينات على أن الشخصيات الرئيسية في عائلة النشاشيبي كانت مدعومة من الصهاينة، وأن «المعارضة» التي كان يمثلها النشاشيبيون للرجل الذي أصبح زعيماً فلسطينياً بارزاً مدعوماً من البريطانيين، وهو مفتي فلسطين الأكبر، الحاج أمين الحسيني، «لم تكن تمتلك أي قوة مالية، أو قيم أخلاقية، أو معنى إسلامياً مهما كان».[٢٨] وأضاف بعد فترة وجيزة بأنه مهما بلغت الخلافات الشخصية التي فرقت زعماء الجماعتين، فقد كان لأفرادهما «الأهداف الوطنية ذاتها، التي تجسدها الكراهية ذاتها للقادمين اليهود الجدد».[٢٩] بالتالي، كان المجتمع الفلسطيني مقسماً، لكن الخلافات بين النخبة التي ركز عليها معظم المراقبين ربما كانت أقل أهمية وأقل إضعافاً من خلافات أخرى، بين الأجيال، وبين سكان المدن والقرى، وبين الطبقات، وبين المتعلمين والأميين.

على أية حال، من العبث محاولة تفسير انهيار المجتمع الفلسطيني في العام ١٩٤٨ بتحليلات مبسطة تقارنه بمجتمع اليشوف الموحد والمتضامن بشكل كبير، وعزو الفشل السياسي والعسكري الفلسطيني، من خلال عملية تبرير غير مباشرة، إلى افتقار المجتمع الفلسطيني إلى الوحدة وتخلفه النسبي. مثل هذا العمل يمكن أن يقود، وسوف يقود بالفعل إلى تشويه صورة الفلسطينيين،

ومجتمعهم، وحركتهم الوطنية، بوصفها متخلفة، وغير ذات شأن، أو أنها غير موجودة، وكلها مقولات بارزة وموجودة في تشكيلة واسعة من الكتابات «العلمية» والشعبية حول الموضوع.[٣٠] من المحزن أن جميع تلك المقولات ما زالت حاضرة للغاية في العديد من المناقشات الغربية، وخاصة الأميركية حول الفلسطينيين.

مقارنة ما لا يمكن مقارنته

دراسة تاريخ فلسطين المضطرب قبل العام ١٩٤٨ كانت تقارن في أحيان كثيرة المجتمع العربي الفلسطيني بالجماعة اليهودية الناشئة في فلسطين، أي اليشوف وتلك هي الحال، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأحداث التي قادت إلى حرب العام ١٩٤٨، لكن تلك المقارنات تبدو شائعة لكامل الفترة التي سبقت العام ١٩٤٨، وأقل شيوعاً في الفترة التي تلت. ومن بين المؤشرات التي شاعت مقارنتها مستوى النمو الاقتصادي لكل واحد من المجتمعين، ومدى النمو السياسي والثقافي لمؤسساتهما، وتماسكهما الأيديولوجي، وقدراتهما العسكرية. ويمكن العثور على هذه المقارنات في أدبيات العلوم الاجتماعية وفي الروايات التاريخية والمعاملات الشعبية لكلا المجتمعين وفي النزاع بينهما.[٣١] الأساس المنطقي لإجراء هذه المقارنة بين المجتمعين واضح: فحتى العام ١٩٤٨، كانا يتقاسمان البلد ويخوضان صراعاً يتصاعد باستمرار ضد بعضهما. في ذلك العام، أصبحا بشكل نهائي ورسمي كيانان مختلفين، نظم أحدهما، بعد ١٥ أيار/ مايو، كدولة إسرائيل الناشئة، هزَم الطرف الآخر، الشعب الفلسطيني، بشكل حاسم، وأقام هيمنة ديمغرافية وسيطرة على معظم الأراضي الفلسطينية، ودولة مستقلة ذات سيادة. وبفعل ذلك نجحت إسرائيل في ترسيخ هيمنة فاعلة على فلسطين ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، وكان لذلك أبلغ الأثر في منع قيام دولة فلسطينية.

لذلك فإن الدخول بنوع من أنواع المقارنة بين المجتمعين قبل العام ١٩٤٨ يبدو ضرورياً وجديراً بالاهتمام، إذا كان المرء حريصاً على عدم تجاهل العوامل

الخارجية المهمة، خاصة الدعم السياسي، والعسكري، والاقتصادي الخارجي. وهذا اعتبار مهم بشكل خاص حين يتعلق الأمر بحركة تعتبر مثالاً في تجاوزها للحدود الوطنية مثل الحركة الصهيونية. فالجماعتان المتواجهتان في فلسطين لديهما ارتباطات مهمة خارج البلد. إلا أن واحدة منهما، اليشوف، والحركة الصهيونية التي تمثلها كانت تتلقى دعماً خارجياً قوياً، سواء من إخوتها في الدين في الخارج ومن القوى الاستعمارية الكبرى في ذلك الحين، علاوة على عصبة الأمم.

وبعكس ذلك، حرم الفلسطينيون إلى حدّ كبير من أي دعم خارجي عملي ذي أهمية. وهذا صحيح رغم أنهم تمتعوا بتعاطف قوي متزايد من الرأي العام في الدول العربية المحيطة: الواقع، أن ذلك التعاطف الشعبي خلال الأعوام من ١٩٣٦-٣٩ ومن ١٩٤٧-٤٨ أفرز العديد من المتطوعين المستعدين للقتال إلى جانب الفلسطينيين. وكان هذا الوضع مضحكاً إلى حدّ ما، نظراً لأن القوى البشرية لم تكن ما يحتاجه الفلسطينيون تحديدا، وترجم ما كانوا يحتاجونه بشكل ضعيف على شكل أسلحة، أو أموال، أو دعم ديبلوماسي دولي.(٣٢) ولم يكن الافتقار لمثل هذا الدعم أمراً مفاجئاً، نظراً لأنه، حتى بعد فترة من العام ١٩٤٨، كانت معظم الدول العربية ما زالت ترزح تحت حكم الاستعمار. ومعظم الدول التي كانت مستقلة إسمياً في العام ١٩٤٨، كانت تخضع لصيغ الاستعمار الجديد، السيطرة والاحتلال العسكري الأجنبي: فقد بقيت القوات الريطانية في مصر، والعراق، والأردن حتى عقد الخمسينات، وبقيت القوات الفرنسية في سوريا ولبنان حتى العام ١٩٤٦. أما الدولتان الأخريان، السعودية واليمن، فلم تكن قد نظمت بعد كدول حديثة. أما جميع أجزاء الوطن العربي الأخرى من المغرب، والجزائر، وتونس، إلى ليبيا، والسودان علاوة على اليمن الجنوبي، وعُمان، ودول الخليج الأربعة الأخرى، فكانت ما زالت خاضعة للحكم الاستعماري المباشر، وغير المباشر.

لا حاجة للقول، أن القوى الاستعمارية، خاصة بريطانيا وفرنسا، قد فعلت ما في وسعها لمنع الشعوب العربية الخاضعة لسيطرتها من مساعدة

الفلسطينيين. فالأرشيف الفرنسي لفترة ما بين الحربين مليء بالقضايا التي منع فيها مسؤولو وزارة الخارجية في باريس أو المسؤولين في المغرب، والجزائر وتونس من إرسال الأموال من مسلمي شمال أفريقيا إلى الفلسطينيين، أو إرسال مبعوثين من الجالية المغربية (ذات الأصول المغاربية) في فلسطين إلى شمال أفريقيا لطلب المساعدة، على سبيل المثال بعد اضطرابات حائط المبكى ١٩٢٩. وبخلاف ذلك سمحت السلطات الفرنسية بجمع مبالغ كبيرة من المال لليشوف من الجالية اليهودية الكبيرة في شمال أفريقيا، وكانوا غالباً ما يقومون بتحويل تلك الأموال بأنفسهم على الفور إلى فلسطين، وفي حين كان يسمح للمحتلين الصهاينة القادمين من فلسطين بالسفر إلى شمال أفريقيا الفرنسي دون عوائق تذكر لهذا الغرض وأغراض أخرى(٣٣).

وهكذا كان الفريقان يواجهان وضعين مختلفين كلياً بالنسبة للدعم الخارجي. وإذا تجنب المرء مطبات المقارنة العفوية، فإن فحصاً دقيقاً لنواحي التشابه والاختلاف بين المجتمعين سيكون لها دور خاصة في فهم ما حدث ولماذا خلال فترة حاسمة بدأت في عقد الثلاثينات، والتي شهدت تنامي التباين في القوة بينهم وتحولاً حاسماً لصالح اليشوف. في بداية عقد الثلاثينات المصيري- وهي الفترة التي فقد فيها السكان الأصليون فعلياً وطنهم، رغم أن النتيجة النهائية لم تأت إلا في أواخر الأربعينات- لم يتجاوز عدد السكان اليهود في فلسطين ١٧,٨ بالمئة من مجموع السكان. الواقع أن هذه النسبة كانت تتراجع ببطء على مدى سنوات عدة خلال عقدي العشرينات والثلاثينات، لم يزد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عن بضعة آلاف، وهو رقم لا قيمة له مقارنة بمجموع السكان الذي يزيد عن مليون نسمة، خاصة بالنظر إلى أن معدلات الولادة لدى العرب أعلى بكثير من معدلات الولادة لدى الجالية اليهودية،(٣٤) إلا أنه بعد عقد الثلاثينات وصعود هتلر إلى السلطة ارتفع العدد السنوي للقادمين إلى فلسطين إلى عشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من الاضطهاد في ألمانيا وأماكن أخرى من أوروبا، فارتفع عدد السكان اليهود في فلسطين إلى أكثر من ثلاثين بالمئة من مجموع السكان. وشهد العام ١٩٣٥ وحده، وهو أعلى

نقطة في الهجرة اليهودية قبل العام ١٩٤٨ ، وصول ما يزيد على ٦٠ ألف يهودي ، ما يعادل عدد أفراد الجالية اليهودية في البلد في العام ١٩١٩ .

كان الفلسطينيون العرب ، واليشوف يدركون تماماً أن نتيجة الصراع بينهما تعتمد إلى حدّ بعيد على من سيربح «المعركة الديمغرافية» . وهذا ما دفع الفريقين إلى إيلاء المسائل المتعلقة بالهجرة اهتماماً غير عادي . فمن دون هجرة مكثفة لم يكن في وسع الحركة الصهيونية أن تأمل في الادعاء بأنها تمتلك الأكثرية ، وأن تسيطر على الفلسطينيين ديمغرافياً ، وبناء وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد أدرك الزعماء اليهود بعيدو النظر أمثال دافيد بن غوريون أن الموجات الكثيفة من المهاجرين إلى فلسطين التي أطلقها وصول النازيين إلى السلطة في أوائل الثلاثينات قد وفرت الكتلة الديمغرافية الضرورية التي سرعان ما ستمكن الحركة الصهيونية من تحقيق الهيمنة والسيادة اليهودية المطلقة على البلد كله . وصرح في ذلك الحين بأنه يتفهم المخاوف العربية : «هجرة بمعدل ٦٠ ألفاً في السنة تعني دولة يهودية في فلسطين» .[٣٥] وقال الدكتور ولفغانغ فون ويزل ، ممثل حركة المراجعة الصهيونية ، المنافس الرئيسي لحزب بن غوريون حزب العمل الصهيوني ، ماباي ، الشيء نفسه تقريباً إلى مسؤول فرنسي رفيع في العام ١٩٣٥ : بعد بضع سنين من الهجرة حسب المعدل الحالي البالغ ٦٠ ألفا سنوياً ، سيكون بالإمكان إقامة دولة يهودية على كامل فلسطين والأردن ، ولن يكون في وسع العرب إلحاق أذى خطيرًا بها ، وستكون «قوية بما يكفي لتدافع عن نفسها بنفسها» .[٣٦]

كان من المستحيل توقع مثل هذه النتيجة عندما كانت نسبة السكان اليهود في فلسطين من إجمالي عدد السكان آخذة في التراجع فعلياً في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات .[٣٧] فالصعوبات الاقتصادية في فلسطين ، والتي تبعها الركود الاقتصادي العظيم عام ١٩٢٩ ، مع عوامل أخرى أدى إلى تناقص معدلات الهجرة وهجرة العديد من اليهود من فلسطين خلال هذه الفترة . وقد أثرت موجة التشاؤم الناتجة حتى على أكثر الزعماء الصهاينة إيماناً بالقضية .[٣٨] لكن عندما بدأت موجات هجرة أواسط الثلاثينات ، والتي ترافقت مع تدفق

كبير من الأموال التي جلبها المهاجرين من اليهود الألمان الفارين من ألمانيا النازية ، في الوصول إلى فلسطين ، تغير الوضع بشكل درامي . بعد ذلك ، صارت إمكانية أن يتفوق اليهود بالعدد مصدر قلق متنام للفلسطينيين ، حيث أن هذه النتيجة كانت تعد بالأمن ، والنصر ، والسيادة المطلقة للصهاينة . وما له أهمية مساوية ، هو أن القطاع اليهودي من الاقتصاد الفلسطيني ، خلال عقد الثلاثينات ، صار يشكل الحصة الأكبر من الدخل القومي للبلد : بحلول العام ١٩٣٣ كان الجزء الذي تسيطر عليه الجالية اليهودية الأصغر بكثير قد نمت وأصبحت أكبر من تلك التي تخص العرب ، رغم أن الفجوة بينهما لم تتسع أكثر بكثير حتى عام ١٩٤٨ .[٣٩]

المقارنات بين الفريقين قبل العام ١٩٤٨ تفيد لما هو أبعد من فهم مسار النزاع بينهما ، بما في ذلك فهم بعض جوانب التطور السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي لكل طرف .[٤٠] إلا أن تلك المقارنات أقل أهمية بكثير في نواح أخرى ، ويمكنها أن تكون مضللة للغاية لأسباب كثيرا ما يتم تجاهلها ، مثل عدم إمكانية قياس العديد من الأشياء التي يجري قياسها . ثمة خمسة عوامل رئيسية من عدم التناسب تبدو مهمة بشكل خاص لفهم المسارات اللاحقة للمجتمعين .

الاختلاف الأول ، وربما الأهم والأبرز بين العرب واليهود في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ ، كان اقتصاديا . ويمكن فهمه بالنظر إلى استثمار رأس المال ، وخاصة من ناحية نسبة تدفق رأس المال للفرد الواحد . فوفقا للعالم الإسرائيلي زئيف ستيرنهل ، خلال عقد العشرينات الماضي كله ، كان التدفق السنوي للرأسمال اليهودي كمعدل عام أكبر بمقدار ٤١,٥٪ من صافي الناتج المحلي الإسرائيلي . . . ولم تنخفض نسبته إلى صافي الناتج المحلي إلى أقل من ٣٣٪ في أي سنة من السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية واستقرت عند ١٥٪ في جميع السنوات باستثناء سنة واحدة منذ العام ١٩٤١ .[٤١] وحسب حسابات أخرى ، بلغت مساهمات اليهود الأميركيين وحدهم للمشروع الصهيوني حتى العام ١٩٤٨ ، ما يزيد عن ٣٧٥ مليون دولار ،[٤٢] وهو مبلغ

ضخم إذا أخذنا في الاعتبار أنه خلال الثلاثينات كان معدل الدخل القومي للقطاع اليهودي من الاقتصاد ٧٥ مليون دولار . بالنسبة لعدد السكان اليهود الذي لم يكن يزيد عن مئتي الف شخص في العالم ١٩٣٠ ، وإن العدد بالكاد وصل إلى ٦٠٠ الف شخص بحلول العام ١٩٤٨ ، وهذا معدل تدفق لرأسمال ضخم ، سواء قيس بشكل نسبي أو حسب معدل دخل الفرد .

ونتيجة لهذا التدفق الهائل من رأس المال ، واستمرار وصول المهاجرين المهرة ، نما اقتصاد القطاع اليهودي في فلسطين بسرعة غير عادية ، وخلال ربع القرن بين العام ١٩٢٢ و١٩٤٧ ، حافظ على معدل نمو سنوي مقداره ١٣,٢ بالمئة ، وبعكس ذلك ، نما قطاع الاقتصاد العربي بأقل من نصف ذلك المعدل خلال الفترة نفسها : برقم أقل إبهارا (إلا أنه جيد) مقداره ٦,٥ بالمئة سنويا .[٤٣] وقد ترجم ذلك بمعدل نمو في الدخل الحقيقي للفرد على مدى السنوات الخمس والعشرين تلك - بما في ذلك سنوات الركود الاقتصادي العظيم - مقداره ٣,٦ بالمئة للعرب و٤,٨ بالمئة لليهود .[٤٤] وهذا يعني أنه خلال الانتداب كان للاقتصاد العربي في فلسطين نسبة معدل نمو قوية ، وكان الاقتصاد اليهودي واحدا من أعلى معدلات النمو المتواصل في العالم . بكلمة أخرى ، ومع أخذ الأصول ونقاط البدء بالنسبة للاقتصادين ، فإن نتيجة تلك الرساميل الكبيرة وتدفق الأيدي العاملة الماهرة وما في ذلك من عدم مساواة بين الفريقين هي أن أحد الفريقين بقي ميسور الحال نسبيا في حين بقي الآخر فقيرا . وهكذا في العام ١٩٦٣ ، كان الدخل القومي للفرد في القطاع اليهودي ٤٤ جنيها فلسطينيا ، وفي القطاع العربي ١٧ جنيها فلسطينيا .[٤٥] بعد ذلك التاريخ بقي هذا البون الواسع من عدم المساواة في دخل الفرد على حاله تقريبا ، مع تمتع الأفراد في القطاع اليهودي بدخل معدله ٢,٦ أضعاف دخل الأفراد في القطاع العربي .[٤٦]

علاوة على عدم المساواة الاقتصادية الكبيرة هذه ، ثمة مجموعة أخرى من عدم المساواة قد تكون أكثر حدة بين القطاعين العربي واليهودي : وتكمن تلك في مجال ما يمكن أن يطلق عليه الرأسمال البشري . وكان ذلك ملحوظا في

مجالات الأمية ، والتعليم ، والتدريب التقني والمهني ، والتي كان القطاع العربي يعاني فيها من نواقص خطيرة مقارنة بالمجتمع اليهودي ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأخير كان يسيطر عليه المهاجرون الجدد القادمون من أوروبا الذين يتمتعون بمستوى جيد نسبيا من التعليم ، والذين أصبحوا الأغلبية الساحقة من سكان اليشوف خلال فترة الانتداب . وحسب إحصاء السكان للعام ١٩٣١ ، وهو آخر تعداد شامل قبل نهاية الانتداب ، فإن حوالي ٢٢ بالمئة فقط من السكان العرب كانوا يعرفون القراءة والكتابة ، في مقابل ٨٦ بالمئة من سكان البلد اليهود .[٤٧] ورغم أن معدلات الأمية لدى العرب قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال الخمسة عشر عاما التالية ، فإن الفجوة في هذا المجال بين الطرفين بقيت واسعة . عند نهايد الانتداب ، وحسب أفضل الأرقام المتوفرة ، كان ٧٧ بالمئة من السكان اليهود ممن هم في سن الدراسة (العمر من ٥ سنوات إلى ١٩ سنة) يذهبون إلى المدارس .[٤٨] وكانت النسبة بالنسبة للأطفال العرب ممن هم في سن الدراسة ٤٤,٥ بالمئة .[٤٩] ويشكل هذا الرقم الأخير في الواقع نسبة عالية نسبيا مقارنة بدول الشرق الأوسط الأخرى المشابهة لفلسطين في ذلك الحين . وكما ذكر أحد أبرز الدارسين لهذا الموضوع ، وهو عالم الاقتصاد الإسرائيلي المعروف جاكوب ميتزر : «كان التحاق العرب بالمدارس ، ورغم أنه متدن ، إلا أنه ليس «متدنيا جدا» . . . مقارنة بدول أخرى لديها مستوى الدخل ذاته ، بما في ذلك مصر وتركيا ، فقد كان وضع عرب فلسطين أفضل بكثير» .[٥٠] إلا أن هذا الإنجاز المشرف يبدو باهتا مقارنة بمستويات التعليم غير العادية في صفوف اليهود في فلسطين .

عدم المساواة في التعليم بشكل خاص ، وفي الرأسمال البشري بشكل عام ، لا تعزى ببساطة إلى حقيقة أنه مع مرور الوقت ، أدت الهجرة خلال الانتداب إلى رفد اليشوف بأعداد متنامية من السكان المتعلمين . فما هو أهم من ذلك ، أن نسبة عالية من القادمين الجدد من الشبان الممتلئين حيوية ، مع مستويات تعليم عالية بشكل عام ، ومستويات عالية نسبيا ومتنوعة من المعارف التقنية ، كما كان متوقعا من القادمين من دول وسط وشرق أوروبا التي جاء منها

معظم القادمين الجدد ، والاهتمام الكبير الذي يبديه اليهود تقليديا للتعليم . ويمكن تبين ذلك من عدة مؤشرات ، مثل عدد الأطباء لكل عشرة آلاف من السكان . فقد كانت النسبة في أوساط السكان اليهود في فلسطين عام ١٩٤٠ تعادل ٤٠ طبيبا لكل ١٠ آلاف من السكان ، وهي النسبة الأعلى المسجلة في العالم (سويسرا التي جاءت ثانية ، كانت النسبة فيها ١٧ لكل ١٠ آلاف نسمة) ، في حين كانت النسبة لدى العرب ٢,٤ لكل ١٠ آلاف ، رغم أن تلك النسبة كانت أعلى من معظم الدول المتقدمة في المنطقة : مصر (٢,٢) ، والعراق (١,٧) ، وتركيا (٠,٩) .[٥١]

كان انعدام المساواة في الأطباء أحد نتائج التقصير العميق في التعليم في الشرق الأوسط بشكل عام مقارنة بأوروبا ، التي جاء منها معظم المهاجرين . وفي حين كان هناك تقدما مكثفا في التعليم أواخر الفترة العثمانية ، وقد استمر ذلك التقدم خلال الانتداب ، وبدأ تطوير النظام التعليمي الفلسطيني من القاعدة الأدنى من الناس .[٥٢] وقد عانى المجتمع الفلسطيني من عوائق تعليمية قاسية موروثة . والأهم من ذلك ، فهو في الأصل مجتمع قروي ولم يتعرض بالتالي للتكنولوجيا الحديثة . وحسب «مقياس التنمية البشرية» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والذي يقصد منه أن يكون «مقياسا شاملا لمقارنة مستوى التنمية بين المجتمعات» ، حوالي العام ١٩٣٩ ، جاء يهود فلسطين في المرتبة الخامسة عشرة من بين ٣٦ دولة جرى قياسها ، بعد بلجيكا وفنلندا وقبل تشيكوسلوفاكيا وايطاليا ، فيما جاء العرب الفلسطينيون في المرتبة الثلاثين ، خلف البرازيل والبيرو ، قبل مصر (المرتبة ٣٣) وتركيا (المرتبة ٣٥) .[٥٣] وفي ضوء المزايا التي تمتع بها اليشوف في مجال الرأسمال البشري ، يمكن تصور مدى الفائدة التي منحتها لهم النسبة العالية غير العادية من الاستثمارات الرأسمالية للفرد مقارنة بالمجتمع العربي الفلسطيني ، وهي فائدة انعكست في معدل النمو العالي في الاقتصاد اليهودي الذي أشرنا اليه .

العامل الثالث من عوامل صعوبة المقارنة ما بين المجتمعين هو أنه في حين كان المجتمع الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ ريفيا في أغلبيته ، فقد كان مجتمع

اليشوف مدنيا في الغالب . وكان هذا هو الوضع رغم التأكيد الهائل الذي أسبغته الأيديولوجيا والدعاية الصهيونية على المستوطنات الريفية ، وعلى ارتباط يكاد يكون صوفيا بالأرض ؛ عدد قليل نسبيا من اليهود عاشوا في مناطق ريفية خلال فترة الانتداب ، أو قبله ، أو بعده . وكانت أعلى نسبة وصل اليها القطاع الريفي من مجموع السكان اليهود قبل العام ١٩٤٨ ، تقل عن ٢٧ بالمئة .[٥٤] ورغم هذا الخلل في التوازن لصالح سكان المدن ، كان هناك هدف أيديولوجي واضح في ارتباط الحركة الصهيونية «بالعودة إلى الأرض» والسيطرة عليها . وما هو أبعد من ذلك ، كان لتركيز الصهاينة على الأرض دافع استراتيجي بالغ الأهمية ، هو إقامة مستوطنات ريفية شديدة التحصين على طول محاور استراتيجية مهمة ضرورية لتمكين الحركة الصهيونية من السيطرة على معظم فلسطين خلال القتال في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٤٩ . وحسب قول كينيث ستاين ، بحلول العام ١٩٣٩ وفرت تلك المستوطنات بالفعل «النواة الجغرافية للدولة اليهودية . . . في فلسطين» .[٥٥]

إذا نحينا الأيدلولوجيا والاستراتيجية جانبا ، فقد تركز السكان اليهود في فلسطين خلال الانتداب (وبعده) بشكل رئيسي في المناطق المدنية وشبه المدنية الساحلية يافا / تل أبيب ، وحيفا ، والقدس ، وشكلوا أغلبية في كل واحد من هذه المراكز المدنية الثلاثة ، والتي (إذا عدنا إلى الاستراتيجية) ساعدت في النهاية على إعطائهم سيطرة عسكرية على أكبر ثلاث مدن وعلى الميناءين الرئيسيين فيها . وبخلاف ذلك ، كان المجتمع الفلسطيني ، كما كان حاله على الدوام ، مجتمعا ريفيا في أغلبيته . وقد غيرت أحداث العام ١٩٤٨ تلك الحقيقة بشكل قاس ، فحولت معظم الفلسطينيين إلى لاجئين ، وفي النهاية إلى سكان مدن - أو بالأحرى سكان مخيمات لاجئين ، ما يعني عمليا بالنسبة لمعظمهم الإقامة في بعض أفقر أحياء المدن الفلسطينية وباقي مدن الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط . وكما تبين ، فإن المزايا الاستراتيجية التي كان يمكن أن يحصل عليها الفلسطينيون من انتشارهم على تلك المساحة من البلاد لم تتحقق قط ، كما سنرى في الفصل الرابع .

حتى بعد نهاية الانتداب، عندما حدث انتقال واسع للسكان العرب من الريف إلى المدينة، كان المجتمع الفلسطيني مازال ريفيا في معظمه: ٣٢,٧ بالمئة من سكان فلسطين العرب كانوا يعيشون في المدينة، بعكس اليهود الذين كان ٧٦,٢ بالمئة منهم يسكنون المدن.[٥٦] وكان عدم المساواة فيما يتعلق بالمهن كبير أيضا: ففي حين كان ١٣ بالمئة من السكان اليهود يعتمدون على الزراعة (ما يشير إلى أن جزءا كبيرا من السكان اليهود غير القاطنين في المدن كانوا يشاركون في قطاعي الخدمات والصناعة بدل الزراعة)، فإن قرابة نصف عدد السكان العرب كان يمتهن الأعمال الزراعية.[٥٧] من ناحية الاتصالات، والحشد العسكري، والتعبئة المذهبية، وعوامل أخرى كثيرة، أثبت تجمع السكان اليهود في المناطق المدنية أن له ميزة عظيمة، وكان كذلك من الناحية الاستراتيجية خلال القتال في العام ١٩٤٨، عندما استفادت مجموعة صغيرة من اليشوف من تحشدها في الخطوط الداخلية، للقتال ضد الفلسطينيين أولا وضد الجيوش العربية فيما بعد.

العامل الرابع من عدم إمكانية المقارنة يكمن في التباين الواسع في السياسات بين الفريقين. فقد وافق جميع المراقبين على الطبيعة الأوروبية الأساسية للايديولوجيا الصهيونية وعلى التيارات السياسية الرئيسية داخل اليشوف. وهذا يتعارض تماما مع التشكيلة المتباينة المؤثرة على التوجهات السياسية الفلسطينية والموجودة ضمن المجتمع العربي الفلسطيني، سواء منها المحلية، أو العربية، أو الإسلامية، أو الأوروبية، وغيرها من المصادر، والتي كانت من هذه الناحية شبيهة بالمجتمعات الأخرى في الشرق الأوسط. وكما بين زئيف ستيرنهل وأخرون بشكل مقنع، لم تكن إسرائيل من ناحية تطوير الهوية الوطنية «وخاصة العرقية، والدينية، والثقافية، مختلفة عن الدول الأخرى في وسط وشرق أوروبا.»[٥٨]

أضف إلى ذلك، أن الغالبية العظمى من السكان اليشوف يشكلون من الناحية الفعلية عينة اختارت نفسها بنفسها، توحدها الأيديولوجيا الصهيونية التي جلبت معظمهم إلى فلسطين. الأغلبية الكاسحة من اليهود التي غادرت

أوروبا الشرقية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تكن صهيونية، واختارت عن وعي تجنب الذهاب إلى فلسطين، واختار معظمهما التوجه إلى الولايات المتحدة. وهكذا، من أصل ٣,٣ مليون يهودي يقدر أنهم هاجروا من أوروبا في الفترة ما بين ١٨٨١ و١٩٣٩، ذهب ٢,٦ مليون إلى الولايات المتحدة، في حين ذهب أقل من سدس هذا الرقم، ٤٢٠ الفا، إلى فلسطين (وغادرها العديد من هؤلاء فيما بعد). الغالبية العظمى من المجموعة الأخيرة لم يحضر إلى فلسطين إلا بعد قانون الهجرة الأميركي للعام ١٩٢٤ الذي أغلق باب أميركا عمليا في وجه الهجرة واسعة النطاق من بلدان غير دول شمال أوروبا.[٥٩] ومع ذلك، فإن معظم اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين، على الأقل قبل رعب الاضطهاد النازي الذي لم يترك لمئات الألوف أي خيار، فقد فعلوا ذلك لأن تلك هي إرادتهم، ولأنهم كانوا يعتنقون الأيديولوجيا الصهيونية ويؤمنون بتطلعات اليشوف. هذه العملية الإنتقائية التي تنظم نفسها بنفسها جعلت المجتمع اليهودي في فلسطين متجانسا بشكل ملحوظ في تلك المرحلة المبكرة، على الأقل من الناحية الأيديولوجية.

وبعكس ذلك، وكما قلت مطولا في أماكن أخرى، تضمن الشعور بالهوية الفلسطينية التي ظهرت خلال الفترة نفسها تقريبا من ظهور الصهيونية الحديثة عناصر عثمانية، وعربية، وإسلامية، ومسيحية، وأيديولوجيات وأفكار محلية فلسطينية وأوروبية.[٦٠] وفي حين أن تركيبة معينة من كل تلك العناصر اجتمعت لتشكل الوعي السياسي الوطني الفلسطيني، إلا أن السياسات الفلسطينية بقيت أقل تجانسا من الناحية الأيديولوجية من سياسات اليشوف. وليس ثمة فوارق أوضح بين نوع التأثير على الوطنية الصهيونية والفلسطينية من مجال الأيديولوجيا، رغم أنهما كلتاهما كانتا ظاهريا حركات وطنية. تلك الاختلافات يمكن رؤيتها في تشكيلة سياسات تلك الحقبة كلها، سواء بالنسبة للتأثير المتباين للشيوعية، أو الفاشية، أو أي أيديولوجيا أخرى على الفريقين، أو من ناحية الظواهر الخاصة بكل واحد من الكيانين السياسيين. وهكذا، كان لفكر شرق ووسط أوروبا عن القومية والاشتراكية تأثير كبير على اليشوف؛ وكان

تأثير القومية أقل انتشارا بين الفلسطينيين ، لكن من تأثروا بها كانوا أميل إلى التأثر بالنماذج الغربية . وكان للشيوعية تأثير مختلف تماما على المجتمعين ، رغم أنه تأثير ضئيل في الحالتين .[٦١] أما التأثير السياسي للإسلام فكان ملموسا بين الفلسطينيين .

حسب تلك الاختلافات السياسية والأيديولوجية ، وعدم التماثل الاجتماعي والاقتصادي العميق الذي نبعت منه ، جاء التباين العظيم في نوع التشكيلات السياسية والقدرات التنظيمية . بكلمة أخرى ، كان المجتمع العربي خلال فترة الانتداب مختلفا تماما عن المجتمع الجديد جدا الجاري تشكيله بشكل رئيسي من مهاجرين أوروبيين وعلى أسس أيديولوجية على يد الحركة الصهيونية ، كما عكست التوجهات السياسية لدى المجتمعين تلك الفوارق الضخمة .

يوصلنا هذا إلى العامل الخامس والأخير من عوامل عدم إمكانية المقارنة بين المجتمعين ، والذي يبين أنه يجب إجراء المقارنة بحرص كبير ، مع انتباه خاص لخصوصيات كل واحد منهما . ربما كان أهم تلك الخصوصيات بالنسبة للمراقبين المعاصرين الفوارق الاجتماعية العميقة ، وأبرزها التباين في البنى الطبقية والتشكيلات الاجتماعية في كل مجتمع . فمن جهة ، كان اليشوف في جزء كبير منه ، مجتمعا علمانيا (وكان هناك أيضا «يشوف قديم» مكون من اليهود الشرقيين- جاؤوا من مختلف أنحاء العالم الإسلامي- والاشكينازيون المتدينون- اليهود الأوروبيون- ولكلتا المجموعتين تاريخ طويل في فلسطين ، ولبعضهم جذور أسرية تعود لعدة قرون) . هذا المجتمع الجديد جاء بشكل رئيسي من المجتمعات اليهودية في أوروبا ، مع بعض اليهود الشرقيين وخليط ديني . وكان مكونا من طبقة رأسمالية متطورة نسبيا ، ومؤسسات قوية شبيهة بالدولة تسيطر عليها الحركة الصهيونية ، ونقابات عمال قوية ، وحركات تعاونية ، ومستوطنات زراعية ذات توجهات اشتراكية (مع أنها مدعومة بقوة) ، وهي كلها متحررة نسبيا من التوترات الاجتماعية القوية .[٦٢]

من جهة أخرى ، كان المجتمع الفلسطيني بشكل عام مماثل جدا من كافة

النواحي للمجتمعات في الدول العربية المجاورة . وكانت تسيطر عليه طبقة كبيرة من ملاك الأراضي ، مكونة إلى حد كبير من العائلات البارزة التقليدية التي كانت تشغل المناصب الدينية العليا والتي عملت كوسطاء بين السلطات العثمانية والسكان المحليين ،[٦٣] وتضمن بشكل متزايد تجارا جدد اشتروا الأراضي بالثروات الجديدة التي حققوها . كما تضمن أيضا نخبة صغيرة متنامية من الصناعيين والتجار وأصحاب المهن ، وطبقة صغيرة تنمو بسرعة من الطبقة العاملة المدنية ، والمجموعة الأكبر في ذلك الحين ، الفلاحين ، الذين كان معظمهم يمتلكون شيئا من الأرض . هذه الاختلافات الاجتماعية- الاقتصادية بدورها أفرزت تباينا أعظم في الدخل في الجانب العربي مقارنة باليشوف المساواتي نسبيا ، رغم أن حديث الصهيونية عن المساواة لم يكن يطبق دائما على أرض الواقع .[٦٤]

فارق مهم آخر بين المجتمعين كان التعارض الصارخ في التركيبة العرقية بينهما . فمن جهة ، كان هناك تباينا كبيرا في اليشوف ، الذي تكون أفراده خلال فترة الانتداب وبشكل رئيسي من مهاجرين من عشرات البلدان (جاء معظمهم ليشتركوا في لغة عامية وثقافة واحدة بعد وصولهم إلى فلسطين) ، وفي الجانب الآخر ، كانت هناك تركيبة المجتمع الفلسطيني المتجانس بشكل عام ، عرقيا ، وثقافيا ، ولغويا . ما يدعو للسخرية ، أن المجتمع الفلسطيني ، الذي كان منقسما على نفسه داخليا بالخلافات السياسية والاجتماعية وكان يضم مسلمين ومسيحيين ، كان متجانسا للغاية من الناحية العرقية ، والثقافية ، واللغوية . في حين أن المجتمع اليهودي الموحد ايديولوجيا وسياسيا كان مختلفا أكثر بكثير سواء في الأماكن التي جاء أفراده منها ، أو في اللغة الأصلية التي يتحدثونها ، أو ثقافة معظم أفراده .

لا بد أنه اتضح تماما ، أن المجتمع الفلسطيني كان مختلفا تماما ولم يتطور إلى الدرجة نفسها أو بالطريقة نفسها مثل المجتمع اليهودي النامي ، الذي يشاركه البلد بشكل غير مريح . وأن عواقب عدم التباين هذا من ناحية قدرات الكيانين السياسيين الاجتماعية ، والسياسية ، وفي النهاية ، الحشد العسكري يجب أن

تكون واضحة بالقدر نفسه . جميع مقاييس التقدم الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي لليشوف- الجلب الضخم لرؤوس الأموال ، وتدفق الرأسمال البشري عالي المهارة ، وغلبة الطبيعة المدنية على المجتمع ، والدرجة العالية من التجانس الأيديولوجي ، وتركيبته الاجتماعية الفريدة والبنى الحاكمة- عند أخذها مجتمعة ، فإنها تشير إلى قدرته على توليد قوة دولة كبيرة . وقد تحققت هذه القدرة في العام ١٩٤٨ والأعوام التي تلت ، وحتى يومنا هذا . ورغم قلة عدد السكان اليهود في فلسطين في ذلك الحين ، وحداثة عهد اليشوف ، ففي بداية العام ١٩٤٨ ضم في جنباته العديد من المؤسسات التي تتصف بها المجتمعات الحديثة المتطورة ، على رأسها بنى دولة متطورة للغاية .

نتيجة للجهود التي لا تكل لليشوف ، والحركة الصهيونية العالمية ، وبريطانيا ، والتي نهضت على مدى عقدين كاملين بمسؤولياتها الانتدابية بكل أمانة وإخلاص لبناء وطن قومي يهودي ، فقد تضمنت تلك المؤسسات جهازا حكوميا كامل التشكيل ، علاوة على نواة جيش حديث نظامي على النمط الأوروبي . بحلول العام ١٩٤٨ نمت كل هذه المؤسسات بشكل أكبر بكثير من مرحلتها الجنينية الأولى ، وأصبحت جاهزة تماما لأن تولد كدولة مستقلة . وكما أتضح من النتيجة أحادية الجانب للصراع بين البلدين في العام ١٩٤٨ ، لم يتطور المجتمع الفلسطيني حسب النهج ذاته . الواقع أنه لم يفرز لا بنية دولة ولا مؤسسات تمثيلية ، أو جيش لمضاهاة اليشوف ، ما تمخض عن عواقب كارثية لقدراته عندما اندلعت أزمة العام ١٩٤٨ .

توضح هذه المناقشة السبب في ضرورة أن تتم المقارنة بين المجتمعين المتنازعين العربي واليهودي في فلسطين خلال فترة الانتداب بحرص شديد . إلا أن هناك بيئة أخرى لوضع الفلسطينيين تعطي مقارنة أقل اشكالية . وتعزز هذه البيئة فهمنا لسبب أدائهم الضعيف في وجه تحديات اليشوف وسلطة الانتداب البريطانية ، ويتيح لنا أن نقيّم بدقة أدائهم .

من أجل فهم أوضح للمجتمع العربي الفلسطيني خلال تلك الفترة ، يمكن ، في الواقع ، إجراء مقارنة مثمرة بينه وبين مجتمعات الدول العربية المجاورة مثل لبنان ، وسوريا ، والأردن ، وحتى مع دول أكبر وأبعد مثل مصر والعراق . والمقارنة مع دول غير عربية مثل تركيا وإيران قد تكون مفيدة أيضا . هنا أيضا يتعين أن تكون الأسباب واضحة . فعلى مدى القرون القليلة الماضية على الأقل ، كانت فلسطين ترتبط بشكل وثيق ، من النواحي الاقتصادية ، والإدارية ، والاجتماعية بالمناطق المحيطة ، وخاصة بالأجزاء الأخرى من بلاد الشام (سوريا الكبرى) ، والتي تتشكل منها اليوم سوريا ، ولبنان ، والأردن ، وإسرائيل ، والأراضي الفلسطينية المحتلة . فقد كانت مثلهم ، وعلى مدى أربعة قرون ، جزءا من الإمبراطورية العثمانية ، الدولة القوية التي أثرت بقوة في مختلف أوجه تاريخ المنطقة وتشكيلتها الإجتماعية . ورغم الفوارق الكثيرة بين دول الشرق الأوسط ، كان مستوى التطور الاقتصادي في فلسطين ، والبنية الاجتماعية وأنماط ملكية الأرض ، والتوجهات السياسية والأيديولوجية التي تؤثر فيها مماثلة بشكل عام للدول العربية المجاورة ، وخاصة تلك الملاصقة لها من الشمال والشرق . وكانت مماثلة أيضا من بعض النواحي لبلدان شرق أوسطية أخرى . ولتطوير مجال مقارن ذي مغزى لفلسطين ، فتلك هي البلدان التي تجب دراستها .

أحد أسباب أن المقارنة مع الدول العربية المجأورة مفيدة بشكل خاص ، هو الادعاءات التي راجت بأن المجتمع الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ كان غير مكتمل أو به عيوب واضحة في بعض النواحي ، وهذا ما يفسر انهياره السريع في العام ١٩٤٨ خلال المرحلة الحاسمة من النزاع مع الصهيونية . المضمون الخفي لهذا الزعم- والذي عبر عنه بصراحة في بعض الأحيان- هو أن الفلسطينيين لم يكونوا يملكون الشروط المسبقة للقيام بجهد وطني ناجح وكان ، بالتالي ، محكوم عليهم بالفشل أمام مجتمع يهودي ، أثبتت الظروف أنه يمتلك تلك الشروط المسبقة . لننحي جانبا الآن مسألة السبب المحدد لهزيمة الفلسطينيين على ذلك النحو في العام ١٩٤٨ ، فإنه يجدر النظر في مستوى نمو المجتمع الفلسطيني قبل

العام ١٩٤٨ مقارنة بجيرانه العرب .

معظم الدول العربية الملاصقة لفلسطين حصلت على الاستقلال قبل سنوات قليلة من حصول إسرائيل عليه ، وبحلول العام ١٩٤٨ كانت جميعها تمتلك بالفعل بنى حكومية معقدة الكثير من ملامحها أشبه بمواصفات الدول المستقلة ، بما في ذلك وزارات تعالج تشكيلة من القضايا المحلية ، وبعض المؤسسات التمثيلية ، وقوات عسكرية . تطورت كلها قبل نيلها حريتها الإسمية من القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية في السنوات التي سبقت العام ١٩٤٨ . وفي حالة مصر ، كانت تلك المؤسسات موجودة حتى قبل الاحتلال البريطاني في العام ١٨٨٢ . ورغم أن فلسطين لم تكن ، من هذه الناحية المهمة تحديدا ، غير مماثلة إطلاقا لتلك الدول العربية حديثة الاستقلال ، فمازال في الإمكان مقارنتها معها بشكل مثمر في المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، علاوة على المؤسسات التي يطلق عليها اليوم إسم المجتمع المدني . هذه المقارنة يمكن أن تساعدنا على فهم السبب في أن المجتمع الفلسطيني كان أقل نجاحا من المجتمعات العربية الأخرى ، رغم تشابهه معها ، في مواجهة تحديات فترة الانتداب ، ورغم أن الفلسطينيين واجهوا نظاما مختلفا تماما عما واجهه جيرانهم العرب .

إن أي مقارنة جادة بين المجتمع الفلسطيني والمجتمعات الأخرى في الفترة ما بين الحربين العالميتين لا بد أن تصطدم بعامل معقد : البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة لفلسطين أكثر كثافة وتفصيلا بكثير من المتوفرة لمعظم الدول العربية الأخرى . ويعود ذلك جزئيا إلى أن الفلسطينيين العرب كانوا أغلبية السكان في بلد تحكمه قوة استعمارية بشكل مباشر . لذلك كانت هناك بيانات أكثر تجمع في فلسطين أكثر من الدول العربية المجاورة ، حيث السيطرة الفرنسية والبريطانية أقل سطوة .[٦٥] رغم ذلك من الممكن إجراء مقارنات توضيحية بين فلسطين وجيرانها الشرق أوسطين في عدد من المجالات ، إذا أخذ المرء بعين الاعتبار عدم دقة بعض البيانات . أحد هذه المجالات معرفة القراءة والكتابة . هنا كانت فلسطين متقدمة على بعض دول المنطقة . فقد كانت معرفة

القراءة والكتابة لدى الذكور الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن السابعة في فلسطين ، ومصر ، وتركيا ٢٥,١ بالمئة ، و٢٠,٣ بالمئة ، و١٧,٤ بالمئة على التوالي خلال الفترة نفسها من منتصف حقبة الانتداب .[٦٦] وبالنظر لوجود أعداد كبيرة من المسيحيين في فلسطين ومصر ، والذين لديهم بشكل عام معدلات أعلى من معرفة القراءة والكتابة ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى المدارس التبشيرية ، فإن معدلات معرفة القراءة والكتابة الكلية في هاتين الدولتين والتي تشمل المسيحيين والمسلمين ، التي تبدو أفضل من المعدلات التركية ، حيث الغالبية العظمى من السكان مسلمين ، هي أفضل مما تبينه الأرقام . المعدلات المزرية لمعرفة النساء القراءة والكتابة في الدول الثلاث (٣,٣ بالمئة فقط من الإناث المسلمات في فلسطين كن يعرفن القراءة والكتابة في العام ١٩٣١) يخفض الرقم الاجمالي . وفي العام ١٩٤٧ ، ورغم الجهود المكثفة للتوسع في التعليم خلال الفترة بين التاريخين ، فإن ٢٢,٨ بالمئة من جميع المصريين البالغين كانوا يعرفون القراءة والكتابة .[٦٧] وهو رقم يتفوق عليه عدد الفلسطينيين البالغين قبل ١٦ عاما ، في العام ١٩٣١ .[٦٨] في سوريا ولبنان كانت معدلات تعليم الذكور أعلى من دول أخرى في المنطقة : في العام ١٩٣٢ كانت النسبة في سوريا ٣٢ بالمئة وبلغت في لبنان ٥٣ بالمئة .[٦٩]

مجال آخر يمكن للمقارنة أن تكون مفيدة فيه هو التعليم . ذكرنا سابقا أنه في العام ١٩٤٧ في فلسطين كان حوالي نصف من هم في سن الدراسة ملتحقون بالمدارس . في ذلك العام ، كان ١٤٧ الف شخص من أصل ٣٣٠ الف شخص (أو ٤٤,٥ بالمئة) في سن الدراسة يتلقون التعليم في المدارس الحكومية والخاصة ، منهم ١٠٣ آلاف في الأولى والباقين في الثانية .[٧٠] في حين قد تبدو هذه الأرقام متواضعة حسب المقاييس الحالية في العديد من الدول التي يرتاد فيها الطلاب المدارس بشكل شامل أو شبه شامل ، فإنها تمثل تحسنا مهما خلال فترة تزيد قليلا عن عقدين : ففي الفترة من ١٩٢٢-٢٣ كان ما يزيد قليلا عن ٢٠ بالمئة من الأطفال العرب ممن هم في سن الدراسة يلتحقون بالمدارس . وفي المدن في الفترة من ١٩٤٥-٤٦ كان ٨٥ بالمئة من الصبيان و٦٥ بالمئة من

البنات ملتحقين بالمدارس . كانت المشكلة في الريف ، حيث تعيش ، كما سبق ورأينا ، الأغلبية العظمى من السكان ، وحيث كان ٦٥ بالمئة من الصبيان يدرسون فى المدارس في مقابل ١٠ بالمئة فقط من البنات . وكانت تلك أعدادا متدنية للغاية تعود جزئيا إلى حقيقة أنه من أصل ٨٠٠ قرية عربية كان هناك مدارس في ٤٣٢ قرية فقط .[٧١] ومع ذلك من المذهل أنه في نهاية الانتداب على فلسطين كانت الغالبية العظمى من الصبيان العرب في المدن والقرى ، والبنات العرب في المدن في المدارس .

في مصر كان هناك توسع عظيم في النظام التعليمي خلال الفترة نفسها ، حيث أصبح التعليم قضية وطنية ، وبالنظر إلى رفض السلطات البريطانية ، ومنذ أيام حكم اللورد كرومر ، الذي كان الحاكم الفعلي لمصر من العام ١٨٨٣ وحتى العام ١٩٠٧ ، السماح بصرف مبالغ مهمة على التعليم . وقد ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس من ٣٢٤ الفا في العام ١٩١٣ إلى ٩٤٢ الفا في العام ١٩٣٢ ، لكن ، ورغم التوسعات الأخرى التي قامت بها الحكومات المحلية ذات التوجهات الوطنية في أواخر عقد الثلاثينات ، فعند نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن في وسع الحكومات الوطنية توفير أماكن للدراسة إلا لأقل من نصف عدد السكان الذين هم في سن الدراسة .[٧٢] وضع التعليم العام في سوريا يقارن بشكل غير مؤات مع نظيره الفلسطيني . في العام ١٩٣٨ كان هناك٥٨٩٦٧ طالبا في ٤٧٢ مدرسة حكومية في سوريا ، مقابل ٤٠٢ مدرسة حكومية تضم ٤٩٤٠٠ طالبًا عربيًا في فلسطين .[٧٣] الأرقام السورية تبدو متواضعة مقارنة بفلسطين ، بالنظر إلى أن عدد سكان فلسطين في ذلك الحين كان أقل من نصف عدد سكان سوريا . علاوة على ذلك ، لا تعكس تلك الأرقام أعداد الفلسطينيين الأكبر نسبيا من السوريين الذين يرتادون المدارس الأجنبية والتبشيرية .

من ناحية الصحافة ، وهو مجال يرتبط ويعتمد على التعليم ومعرفة القراءة والكتابة ، كانت المقارنة تميل لصالح فلسطين على بعض جاراتها . ورغم أنه ليس هناك أي أرقام متداولة يمكن الاعتماد عليها تماما عن أي بلد شرق أوسطي

خلال تلك الفترة ، فمن الواضح أن الصحافة نمت وتوسعت بارتباط مباشر مع توسع التعليم ومعرفة القراءة والكتابة . ورغم عدد سكان فلسطين القليل نسبيا ، فقد دعموا عددا لا بأس به من الصحف والدوريات الأخرى . العديد منها كان مؤقتا أو له عدد محدود من القراء ، علاوة على أن عدد المطلعين على الصحيفة كان أكبر دائما من عدد المكتتبين ، لأنه جرت العادة على قراءة الصيفة بصوت عال في المنازل ، والمقاهي ، وفي أماكن التجمع العامة والخاصة ، وكانت تمرر من يد إلى أخرى . ففي عصر سبق اختراع التلفزيون والانترنت ، وفي جزء من العالم لم يكن الراديو موجودا في كل بيت ، وحيث معرفة القراءة والكتابة أقل رواجا مما هي عليه الآن ، كانت الصحف مصدرا مهما للأخبار ، والمعلومات ، والتسلية ، وكانت بالتأكيد أهم مما هي عليه الآن .[٧٤]

كان عدد الصحف والدوريات التي صدرت في فلسطين خلال الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الانتداب مذهلا : فقد بلغت المئتين ، ٤٨ منها تأسست بحلول العام ١٩٢٩ ، و٨٥ خلال عقد الثلاثينات ، و٦٧ في الفترة ما بين العام ١٩٤٠ و١٩٤٨ .[٧٥] وبعكس ذلك في المدينتين السوريتين الرئيسيتين ، دمشق وحلب ، لم تصدر خلال سنوات الانتداب سوى ما مجموعه ١٢٣ صحيفة .[٧٦] عدد الصحف التي نشرت في مصر ولبنان كان بالتأكيد أكبر من مجموع ما نشر في فلسطين كما أن نوعيتها كانت في أغلب الأحيان أفضل ، بالنظر لكبر السوق بالنسبة للأولى والمستوى المرموق من الصحافة في كل من القاهرة وبيروت . حتى قبل العام ١٩١٤ كانت بيروت والقاهرة مركزين بارزين للصحافة الناطقة بالعربية . ففي بيروت وأجزاء مما أصبح لبنان الحديث ، كان هناك ١٤٣ صحيفة دورية قائمة في العام ١٩١٤ ،[٧٧] وما لا يقل عن ٢٦٣ في بيروت وحدها في الفترة ما بين الحربين .[٧٨] ومع ذلك ، كانت الصحافة الفلسطينية تمتاز على معظم الصحف العربية الأخرى خلال تلك الفترة ، كما يمكن لأي قارئ لصحف مثل «فلسطين» و«الكرمل» أن يشهد .[٧٩]

ثمة مجموعة أخيرة من الأرقام يمكن عرضها : وهي الإحصاءات

الاقتصادية . لسوء الحظ من الصعب إجراء مقارنة جيدة هنا ، لأن طبيعة الأرقام الموجودة مختلفة للغاية ، ولا يمكن اعتماد قياسها في معظم الأحيان ، هذا إذا توفرت البيانات . بالنسبة لمصر ، التي توفرت فيها أفضل الإحصاءات خارج فلسطين ، كانت تقديرات الدخل القومي في أواخر عقد الثلاثينات تتراوح ما بين ١٦٨ و٢٠٠ مليون جنيه مصري ،(٨٠) في حين كان الدخل القومي الفلسطيني في العام ١٩٣٦ ٣٣ مليون جنيه فلسطيني ، كان انتاج القطاع العربي منها ١٦ مليونا (كان الجنيه الفلسطيني والمصري مساويان للجنيه الاسترليني ، لذلك يمكن مقارنة الأرقام) . وهذا يشكل دخلا قوميا للفرد العربي الفلسطيني يصل إلى ١٧,٤ ، في مقابل مابين ١٠,٥- ١٢,٥ للمصري في العام ١٩٣٧ ، في وقت كان فيه عدد سكان مصر ١٣,٨ مليون نسمة .

ومع أن من الصعب العثور على تقديرات للدخل القومي في الدول العربية الأخرى ، فثمة مجموعة أخرى من الأرقام قد تعطي مقياسا للمقارنة : نفقات الحكومة وايراداتها . المشكلة الوحيدة هنا هي تقدير أي قسط من إيرادات ونفقات حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين

خصص لكل واحد من الفريقين . وقد كانت تلك قضية محيرة خلال الانتداب ، حيث كان اليشوف الأكثر ثراء نسبيا يدعون أنهم يقدمون حصة من الإيرادات لا تتناسب وعددهم ، في

حين كان العرب (الذين لم يكونوا يتمتعون بخدمات مؤسسات شبيهة بالدولة من الوكالة اليهودية شبه الحكومية التي تأسست بموجب شروط الانتداب أو تدفق رؤوس الأموال الوفير لليشوف) لا يستفيدون إلا من حصة لا توازي عددهم من النفقات . ومع ذلك فإن لتلك الأرقام بعض الفائدة في المقارنة .

ارتفعت إيرادات الحكومة في فلسطين من ٢,٤٥ مليون دينار فلسطيني في العام ١٩٣٠-٣١ إلى ٤,٤٦ مليون دينار فلسطيني في العام ١٩٣٦-٣٧ ، وإلى ٨,٩ مليون في العام ١٩٤٢-٤٣ .(٨١) وبلغت النفقات خلال السنوات نفسها ٢,٥٦ ، و٦,٠٧ ، و١٠,٢٥ مليون على التوالي . حتى لو افترضنا أن نصف

الإيرادات والنفقات قد خصصت للقطاع اليهودي ، فإن التباين يبدو مذهلا عند المقارنة مع دول مثل العراق ، وسوريا ، ولبنان ، التي كان عدد سكانها يقدرون بثلاثة أضعاف ، وضعفين ، والعدد نفسه على التوالي ، بالنسبة لفلسطين .فقد بلغت إيرادات العراق ٣,٨٤ ، و٦,٠٢ ، و١٢,٠٠ مليون دينار عراقي وبلغت نفقاتها ٣,٨٣ ، و٧,١٥ ، و١١,٢٣ مليون دينار عراقي خلال السنوات الثلاث (وقد كان الدينار العراقي مثله مثل الجنيه المصري والفلسطيني مساويا للجنيه الاسترليني خلال تلك الفترة) . إيرادات الحكومة السورية ونفقاتها كانت أصغر من ذلك بكثير : وكانت بعد تحويلها إلى الاسترليني ١,٢٤ ، و١,١٣ ، و٢,٤٩ مليونا على التوالي ، وكانت النفقات عند المستوى ذاته تقريبا . أما ايرادات ونفقات الحكومة اللبنانية فكانت أصغر من ذلك : وكانت تعادل نصف النفقات والإيرادات السورية تقريبا .

وتعود تلك الأرقام إلى فترة تزيد قليلا عن عقد من الزمن ، عندما كان القطاع العربي ينتج حوالي نصف الدخل القومي الفلسطيني (رغم أن حصته كانت أكبر بكثير من حصة القطاع اليهودي في البداية وأصغر قليلا عند لنهاية) . في ذلك الوقت ، جمعت الحكومة الفلسطينية من السكان العرب نقودا أكثر من كل فرد ، وأنفقت نقودا للفرد أكثر بكثير ، مما فعلت في العراق . إضافة إلى ذلك فقد جمعت وأنفقت ، كأرقام مطلقة ، أكثر مما جمعت سوريا ولبنان بأضعاف تتراوح ما بين ضعفين وعشرة أضعاف خلال السنوات الأحد عشر ، من ١٩٣٠- ٣١ وحتى ١٩٤٢- ٤٣ . وحسب مجموعة أخرى من الحسابات للعام ١٩٣٥ ، بلغ إنفاق الحكومة للفرد الواحد في فلسطين أكثر من ضعف نظيره في سوريا والعراق .(٨٢)

قد يكون حجم الحكومة اليوم أقل ميلا لأن يعتبر مؤشرا على التقدم كما كان في السابق ، وهو بالتأكيد ليس مقياسا للنمو لما يفهم عادة من تعبير «المجتمع المدني» . وينطبق هذا على حالة فلسطين ، نظرا لأنه خلال تلك الفترة كان ٢٢ إلى ٣٣ بالمئة من النفقات تصرف على «الأمن»(٨٣) معدل الإنفاق العالي للفرد الواحد لحكومة الانتداب الفلسطينية بالمقارنة مع حكومتي سوريا

والعراق كان يضاهيه معدل الإنفاق للفرد الواحد على «الأمن العام» ، حتى في العام ١٩٣٥ الهادئ نسبيا .[٨٤] طيلة أيام الانتداب ، وخاصة خلال عقد الثلاثينات ، فترة الثورة العربية ، كان «الأمن» يعني ، بشكل عام ، قمع تطلعات الغالبية العربية لصالح أهداف الأقلية اليهودية .[٨٥] وفي حين يمكن القول أن الأمن العام في الدول الثلاث كان يعكس المصالح الاستعمارية أكثر مما يعكس مصالح الشعوب ذات العلاقة ، فقد كان ذلك مفضوحا تماما بالنسبة لعرب فلسطين ، الذين لم يحصل معظمهم على شيء يذكر من المنافع ، أو لا شيء على الإطلاق ، من النفقات التي كانت تصرف على قوات الأمن التي يديرها البريطانيون ، والتي كانوا يعانون منها الأمرّين في معظم الأحيان .[٨٦] وبعكس ذلك ، كان جزءا من النفقات ، على الأقل ، في سوريا والعراق يشتمل على فرض القانون والنظام وإقامة مؤسسات عسكرية ، وشرطية ، وقضائية بقيت قائمة بعد الاستقلال ، ويمكن اعتبار أنها عززت بعض المصالح «الوطنية» السورية والعراقية .

ومع ذلك ، عند جمع الأرقام المتعلقة بالأموال التي جمعتها وأنفقتها الحكومات مع الأرقام التي أشرنا اليها سابقا حول الدخل القومي ، والصحافة ، والتعليم ومعرفة القراءة والكتابة ، ترتسم أمامنا صورة واضحة . وهي أن هناك اقتصادا ومجتمعا عربيا فلسطينيا متطورا بقدر أي من جيرانه العرب خلال الحقبة نفسها ، وأكثر تطورا من بعضها . وحسب بعض المؤشرات كانت فلسطين أفضل حالا : فقد صدّرت في العام ١٩٣٥ أكثر مما صدّرت سوريا أو العراق ، وفي حين أن ما يزيد قليلا عن نصف تلك الصادرات أنتجه القطاع الاقتصادي اليهودي ، فلا بد من الإشارة إلى أن عدد سكان فلسطين العرب كان يقل عن مليون نسمة ، بينما يزيد عدد سكان كل من سوريا والعراق عن ٤ ملايين نسمة .[٨٧] وهناك فيض من الملاحظات الموضوعية عن الازدهار العام النسبي للمجتمع العربي الفلسطيني ، أو المستوى العالي للصحافة الفلسطينية ، أو النوعية الممتازة للنظام التعليمي الفلسطيني ، حسب نظرة الزوار من الدول العربية الأخرى ، تدعم كلها النتائج الاجمالية المستخلصة ، رغم كل العيوب

والثغرات الموجودة في البيانات .[٨٨]

أي مما تقدم لا يفسر بأي شكل ما حدث للمجتمع الفلسطيني في العام ١٩٤٨ . إلا أنه قد يساعد على تفنيد الزعم القائل بأنه كان أقل من مجتمع كامل ، أو القول أنه كان مجتمعا يعيش حالة من التخلف الاجتماعي لا يمكن إصلاحها . من المؤكد أن المجتمع الفلسطيني لم يكن يضاهي المعايير الأوروبية السائدة في اليشوف في العديد من المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتنظيمية . ومن المؤكد أنه لم يكن في وسعه مضاهاة المستويات غير العادية من الاستثمار الرأسمالي للفرد الواحد ، وتدفق الرأسمال البشري ، والتي كانت من بين أعلى المستويات في العالم في ذلك الحين . فقد كان ظاهرا أنه متقدم بقدر أي مجتمع في المنطقة ، وأكثر تقدما من العديد منها . وكما حاولت أن أبين في مكان آخر ، كان الفلسطينيون قد طوروا في السنوات الأولى للانتداب وعيا وطنيا حديثا ، تغلغل داخل شرائح مهمة من السكان . ورغم ذلك ، ومع تقلبات عقد الثلاثينات ، ورغم الجهود الوطنية المشهودة التي رافقت ثورتهم التي أجهضت في الأعوام من ١٩٣٦-٣٩ ، عجز الفلسطينيين بالتأكيد عن الوصول إلى مستوى عال من التضامن والتنظيم السياسي المتقدم الذي أبدته الحركة الصهيونية .

خلال ذلك العقد الحاسم ، تمكن اليشوف من تجاوز التحديات الهائلة التي مثلها تدفق المهاجرين اليهود الفارين من النازية إلى فلسطين ، والثورة الفلسطينية للعام ١٩٣٦-٣٩ ، وصدمة الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا العظمى ، والذي وضع لأول مرة حدا مهما لدعم بريطانيا للصهيونية .[٨٩] ولأسباب سوف أذكرها لاحقا ، لم ينجح الفلسطينيون في تجاوزالتحديات الأخطر التي واجهوها خلال ذلك العقد من بريطانيا والصهيونية ، والانقسامات الداخلية الفلسطينية والعربية .

ورغم ذلك الفشل ، فمقارنة بالمجتمعات العربية المجاورة ، كان المجتمع الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ متماسكًا نسبيًا ومتقدمًا بقدر معقول في بعض النواحي . وحسب معايير زمانه ومكانه ، يمكن اعتبار أنه كان على الأقل كأس

نصف ممتلئ ، حتى لو بدا وفق المعايير الأكثر تشددا من المقارنة ، والمنافسة ، والنزاع مع اليشوف السريع النمو وكأنه كأس نصف فارغ . بكلمة أخرى ، ما كان الفلسطينيون يحتاجونه لم يكن الإحساس بالهوية أو اقتصاد نشط ومجتمع مدني . ما بدا أن الفلسطينيين يحتاجونه فعلا ، هو القدرة على الحشد الاجتماعي والسياسي الكافي للتغلب على التحديات التي يواجهونها ، ودعما لهذه العملية يمكن لدولة أو شبه دولة أن تقدمه .

٢
الفلسطينيون والانتداب البريطاني

قفص الانتداب الحديدي

مقارنة الوضع الدستوري للفلسطينيين والجالية اليهودية وعلاقاتهم بالبريطانيين خلال فترة الانتداب تتجاهل غالبا بعض الحقائق الأساسية ، والحال كذلك بالنسبة لمقارنة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا ، غالبا ما كان يفترض ببساطة بأن الجانبين كان يعيشان الوضع ذاته في مواجهة سلطة الانتداب ، وإن كل طرف كان يتمتع بمزايا معينة ويعمل في ظل عوائق معينة . وقد ساهم البريطانيون بقوة في ترسيخ التصور الخاطئ جدا ، بأن صوروا أنفسهم كوسطاء عادلين بين جماعتين محليتين متساويتين نسبيا ، يحاولون الموازنة بين مصالحهم . بل أن البريطانيين يبدون ، وفق رأي أكثر تحيزا وقصر نظر ، بأنهم يميلون الى جانب العرب أكثر من الصهاينة خلال معظم فترة حكمهم لفلسطين والتي أستمرت ٣١ عاما .[١] وهذه كلها تصورات زائفة للوضع الحقيقي كله . لفهم السبب ، من الضروري النظر بإمعان إلى الإطار الدستوري والقانوني المعقد والفريد الذي أدارت بريطانيا من خلاله احتلالها لفلسطين . إن دراسة مدققة لهذا الإطار تكشف أنه يشكل نوعا من قفص حديدي للفلسطينيين ، لم يتمكنوا من الافلات منه قطعيا .[٢]

كان الانتداب على فلسطين الذي أصدرته عصبة الأمم في تموز/ يوليو ١٩٢٢ وثيقة معترف بها دوليا تمثل إجماع القوى الكبرى في ذلك الحين على وضع فلسطين ، التابعة لأراضي الدولة العثمانية ، تحت الوصاية . في ذلك الحين كان الكثيرون من عرب فلسطين يعتقدون أنهم من الناحية القومية شعب . وكما

بينت في مكان آخر ، كان ذلك أحد مشاعر الهوية المتداخلة ، والتي تتضمن الاعتقاد بأنهم جزء من شعب عربي أكبر ومن سوريا الكبرى ، لهم علاوة على ذلك ، هوياتهم الدينية ، والمحلية ، والأسرية .[٣] غداة احتلال بريطانيا العظمى لبلدهم وانهيار الامبراطورية العثمانية ، التي كانت فلسطين جزءا منها على مدى أربعة قرون ، واجه الفلسطينيون عدد من الحقائق البغيضة . وكان أهمها حقيقة أن انتداب عصبة الأمم على فلسطين يشكل مجمل الأساس القانوني للنظام البريطاني الذي أقيم في بلدهم (والذي لم يعدل بعد انتهاء عصبة الأمم إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية) ، والذي امتنع صراحة عن الإشارة إلى الفلسطينيين كشعب أو ذكر حقهم في تقرير المصير . وبعكس ذلك اعترف بالأقلية اليهودية من السكان بأنها شعب . في الحقيقة ، يمكن القول أن البنية «الدستورية» للنظام الذي أقيم في فلسطين بناء على انتداب عصبة الأمم صممها المهندسون البريطانيون تحديدا لاستبعاد حق تقرير المصير للاغلبة العربية ، مع تسهيل الغاية نفسها للأقلية اليهودية .

اشتمل قرار الانتداب على فلسطين على النص الكامل لوعد بلفور ، على اسم وزير الخارجية البريطاني ارثر جيمس بلفور ، والذي تنص بنوده على إقامة «وطن قومي» للشعب اليهودي في فلسطين . ويشتمل على ستة بنود (٢ ، و٤ ، و٦ ، و٧ ، و١١ ، و٢٢) تتعلق بالتزام سلطة الانتداب برعاية ودعم هذا المسعى . في كلا الوثيقتين لم يذكر الفلسطينيون بالإسم قط ، سواء كعرب أوكفلسطينيين ، وكان يشار اليهم باسم «الجماعات غير اليهودية» ، ولا يمتلكون سوى حقوق مدنية ودينية ؛ ولم تذكر حقوقهم القومية أو السياسية في أي منهما . وبعكس ذلك عزيت حقوق قومية «للشعب اليهودي» ، كما أن انتداب عصبة الأمم جعل من المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية يهودية مسؤولية سامية لبريطانيا العظمي . ودعت سلطة الانتداب بصراحة الى تقديم كل المساعدة الممكنة لتنمية وتطوير هذا الكيان القومي ، عن طريق تشجيع الهجرة اليهودية و«المستوطنات المغلقة على الارض» . وبذلك ، وضعت الأقلية اليهودية الضئيلة في فلسطين ، والتي لم تكن تشكل أكثر من ١٠ بالمئة من السكان في

ذلك الحين في وضع متميز بشكل بارز . وبعكس ذلك ، أهملت عمليا الأغلبية العربية ، التي كانت تشكل ٩٠ بالمئة من سكان فلسطين ، ككيان قومي أو سياسي . وفي حين اشتملت بنود الانتداب الثمانية والعشرين على تسعة بنود عن الآثار ، لم يشر أي واحد منها الى الشعب الفلسطيني نفسه : وقد عرّفوا بتعابير شتى غامضة من مثل «قطاع من السكان» ، أو «السكان الأصليين» ، أو «الناس والجماعات» . أما بالنسبة لبريطانيا العظمى وعصبة الأمم ، فلم يكونوا بالتأكيد شعبا .[٤]

ونتيجة لفرض هذه البنية الدستورية الغريبة ، واجه الشعب الفلسطيني وقادته مأزقا قاسيا طيلة فترة الانتداب . وبعد فترة وجيزة من بدء الاحتلال البريطاني ، طالبوا مرارا وتكرارا من بريطانيا منحهم حقوقهم الوطنية ، وخاصة حق تقرير المصير ، وحقوقهم السياسية ، وخاصة تشكيل حكومة تمثيلية ، وهو ما كانوا مصيبين في اعتباره حقا لهم . وقد طالبوا بتلك الحقوق على أساس النقاط الأربع عشر التي أعلنها الرئيس الأميركي ودرو ويلسون ،[٥] والبند الرابع من ميثاق عصبة الأمم ،[٦] ووعود الحلفاء بدعم استقلال العرب خلال الحرب العالمية الأولى ،[٧] وحقوقهم الطبيعية كشعب . إلا أنهم في كل مرة كانوا يطالبون بذلك ، كان يقال لهم أنهم مجبرون على قبول بنود الانتداب كشرط لتغيير وضعهم الدستوري . لكن تلك البنود كانت تنكر على الفلسطينيين أي من تلك الحقوق ، أو أنها ، على الأقل ، كانت تخضعها كلية للحقوق الوطنية للشعب اليهودي . وبالتالي كان قبول الفلسطينيين بالانتداب يعني الاعتراف بالحقوق الوطنية المتميزة للجالية اليهودية على ما يرون أنها بلدهم ، والقبول رسميا بوضعهم التابع قانونيا ، وأنهم غير موجودين كشعب . وكان ذلك شيء شعر الفلسطينيون أنه لا يمكن القيام به من دون إنكار حقوقهم ، وتاريخهم الوطني ، والدليل الماثل أمام عيونهم ، والذي يخبرهم بأن فلسطين بلد عربي ، وأنها مُلكهم ، ولهم وحدهم .

ما يمثل الوضع الذي كان يواجه الفلسطينيين أفضل تمثيل ، رد وزير المستعمرات البريطاني ، اللورد باسفيلد ، خلال لقاءه مع وفد فلسطيني في لندن

عام ١٩٣٠ ، على مطالبة الوفد بانتخاب برلمان «من الشعب يتناسب مع عددهم بغض النظر عن الجنس أو العقيدة» ، وجاء فيه :

بالطبع ، هذا البرلمان كما تسمونه والذي تطالبون به ، عليه واجب تنفيذ ما ينص عليه الانتداب . . . سلطة الانتداب ، أي الحكومة البريطانية ، لا تستطيع إقامة أي مجلس إلا ضمن شروط الانتداب وبهدف القيام بما ينص عليه الانتداب . تلك هي حدود سلطتنا . . . فهل ترون وضعنا الصعب وأننا لا نستطيع إنشاء برلمان لن يكون مسؤولا ويشعر أنه مسؤول عن تنفيذ نصوص الانتداب؟[٨]

هذا الحديث غير البريء الذي نطق به باسفيلد ليس أبرز ما جاء في رده .[٩] ولا هو انعدام المنطق فيه ، والذي تبدى للمراقبين الخارجيين مثل وزير الخارجية الفرنسي اريستد بريان ، الذي كتب حرفيا في ملاحظة على تقرير ديبلوماسي فرنسي حول الاجتماع : «يبدو أن موقف انجلترا هو قمة عدم المنطق» .[١٠] فكيف يمكن أن يطلب من مؤسسة تمثيلية ديمقراطية مثل البرلمان أن تنكر حقوق الأغلبية التي انتخبتها؟ وقد حاول أحد أعضاء الوفد ، المفتي الحاج أمين الحسيني أن يشرح للورد باسفيلد بأن قبول الفلسطينيين ببرلمان مهمته تنفيذ نصوص الانتداب سيكون بمثابة «جريمة بحق أنفسهم» . وقد نحى اللورد باسفيلد أعتراضاته جانبا وحاول أن يقنع محاوره بأن يقبل بإقامة وكالة عربية (على غرار الوكالة اليهودية ، التي أقيمت حسب نصوص الانتداب) بدلا من برلمان منتخب .[١١] أهمية رد باسفيلد أنه يبرز بأبلغ العبارات مأزق الفلسطينيين المحكم الذي خلقه نظام الانتداب بتصميم من البريطانيين ، والصعوبات التي واجهتها القيادة الفلسطينية في ذلك الحين وهي تحاول تجاوز تلك العقبة الكأداء .

بالنسبة للمقارنة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، من السهل على المؤرخين الذين انطلقوا خطأ من فرضية زائفة تقول أن البريطانيين عاملوا الجانبين على قدم المساواة (أو ما هو أسوأ ، بأنهم كانوا محابين للعرب) للتقليل من حجم تلك العوائق القانونية والدستورية في تحقيق الطموحات الفلسطينية ، وصعوبة

تجاوزها . وقد يفشلوا أيضا في تقدير شدة وصرامة الحكومة البريطانية طيلة معظم فترة الانتداب في مقاومة قيام حكومة تمثيلية مسؤولة في فلسطين ، أو إجراء أي تعديلات دستورية قد تمكن من حدوث ذلك . فمنذ بداية الانتداب وحتى نهاية عقد الثلاثينات ، رفض البريطانيون بعناد مبدأ حكم الأغلبية ، أو أي إجراء يمكن أن يعطي الأغلبية العربية الفلسطينية سيطرة على حكومة فلسطين .

بدا أن هذا قد تغير بصدور الكتاب الأبيض في العام ١٩٣٩ ، والذي قبلت بريطانيا بموجبه ، في مواجهة ثورة ١٩٣٦-٣٩ ، ونذر الحرب العالمية الثانية ، أن من غير الممكن ببساطة قمع الأغلبية العربية لجعل نمو أكثرية يهودية أمرا ممكنا ، وأن «وطنا قوميا لليهود» قد يعني سيطرة الصهيونية على فلسطين . إلا أنه ، حتى عندما كان يبدو أن البريطانيين قد قدموا تنازلا بموجب الكتاب الابيض للعام ١٩٣٩ ، والذي يطرح تصورا لدولة فلسطينية بعد عشر سنوات ، فإن المناقشات الوزارية التي أقرت فيها هذه المبادرة تكشف أن حكومة رئيس الوزراء نيفيل شامبرلين كانت عاقدة العزم على تفريغ تلك التنازلات للفلسطينيين من محتواها . فقد بينت المناقشات أن البريطانيين لم يكونوا ينوون إجراء أي تعديلات على النظام الذي تحكم به فلسطين والذي يعتمد كلية على قبول الأقلية اليهودية .[١٢] بالطبع ، في نهاية عقد الثلاثينات ، كانت القيادة السياسية للأقلية اليهودية مصممة تماما على تحقيق ما لا يقل عن إقامة دولة مستقلة على أكبر قدر ممكن من فلسطين- رغم أن القادة اليهود كانوا يفضلون وينوون حقيقة الاستيلاء على كامل فلسطين للدولة اليهودية- وكانوا قريبين من الحصول على الحد الأدنى من هدفهم على الأقل .[١٣]

منذ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ، ١٩١٧ ، تاريخ صدور وعد بلفور ، وقبل اربع سنوات من منح الإنتداب على فلسطين ، كانت بريطانيا ملتزمة بالكامل بإقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين ، بغض النظر عما يمكن أن يعنيه ذلك تحديدا . الواقع أن تعبير وطن قومي يهودي كان يعني أشياء مختلفة بالنسبة للمسؤولين البريطانيين في أوقات مختلفة ، في حين أنه ، وبغض النظر عما كانوا يقولونه للاستهلاك المحلي ، كان يعني تحويل كامل فلسطين الى دولة

يهودية في نهاية الأمر .[١٤] وما كان واضحا طيلة كل تلك الفترة ، هو أن الحكومات البريطانية المتعاقبة لم تكن مستعدة لأن تسمح بأي تقدم في مجال تقرير المصير الفلسطيني ، أو نحو المبدأ المرتبط بذلك وهو إقامة حكومة تمثيلية ، تمكن الأغلبية العربية الساحقة من وضع أية عراقيل في طريق البرنامج الصهيوني . فقد كانوا متمسكين بهذا الموقف بقوة على الأقل الى أن تحقق الهجرة أغلبية يهودية ، وتصل مرحلة خاضعة للنقاش ، ويكون في الإمكان اعتماد الديمقراطية .

كان ثمة أساس منطقي عنصري ساطع خلف السياسة البريطانية تلك ، وهي سياسة نجحت بكل تأكيد خلال الجزء الأول من الانتداب ، وربما خلال الفترة كلها . وهو أن اليهود كانوا هم المهمين ، كانوا شعبا ذا أهمية ، في حين أن عرب فلسطين لم يكونوا مهمين ، وكان في الإمكان تجاهلهم ، وفي الحقيقة لم يعتبرهم البريطانيون شعبا قائما بذاته . وقد أعرب عن ذلك بوضوح وزير الخارجية البريطاني بلفور ، في مذكرة سرية مشؤومة للعام ١٩١٩ تستحق أن تحظى بانتشار أوسع : « الصهيونية ، سواء كانت على صواب أو على خطأ ، سيئة أو جيدة ، تمتد جذورها الى تقاليد قديمة ، وحاجات حاضرة ، وآمال مستقبلية ، لها أهمية أعظم بكثير من رغبات وتحيز ٧٠٠ الف عربي يعيشون في ذلك البلد القديم .»[١٥] لاحظ أنه من وجهة نظر بلفور فإن أرض فلسطين «القديمة» لا تخص العرب الذين يشكلون أغلبية سكانها : فهؤلاء العرب صدف وأن سكنوا ذلك البلد في تلك اللحظة من الزمن ؛ وليس لديهم «تقاليد» نبيلة ، أو «حاجات» ، أو «آمال» مثل اليهود ؛ بعكس ذلك لديهم «الرغبات والتحيز» الأدنى مرتبة . وفوق كل ذلك فهم ليسوا شعبا . بالنظر الى هذه الكلمات التي تكشف كل شيء ، يمكن للمرء التعرف على مصدر اللغة المتحيزة للوعد الشهير الذي يحمل اسم بلفور ، ووثيقة الانتداب التي ساعد على التفاوض عليها .

لتنفيذ سياسة التمييز بين الفرقاء المناهضة للأغلبية من العرب الفلسطينيين هذه ، كان من الضروري أن يلجأ البريطانيون الى وسائل لم تكن عادية حتى بالنسبة للقوة الاستعمارية الرئيسية في ذلك الحين ، التي كانت تحكم مساحة

واسعة من الكرة الأرضية بواسطة تشكيلة واسعة من الأنظمة المباشرة وغير المباشرة ، ولديها خبرة واسعة في كبح إرادة الأغلبيات في مختلف الدول . وكي تحمي هدف إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين رغم معارضة أغلبية السكان ، اضطر البريطانيون الى إبقاء السلطة المركزية لإدارة الانتداب في أيديهم ، حتى عندما سمحوا لليشوف عمليا باستقلال ذاتي داخلي . واشتمل هذا الاستقلال الذاتي على مؤسسات تمثيلية مكتملة النمو ، وممثليات ديبلوماسية دولية معترف بها في الخارج من خلال الوكالة اليهودية ، والسيطرة على مختلف أجهزة الحكم الذاتي الداخلي ، ترقى الى مستوى دولة داخل الدولة ، تعتمد على دولة الانتداب ، لكنها منفصلة عنها .

هكذا ، كانت فلسطين تمثل طرازا شاذا بشكل مذهل عن «الفئة أ» من انتدابات عصبة الأمم . فتلك الأراضي جميعها كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية التي سبق وأن اعترف بها بموجب البند الرابع من ميثاق عصبة الأمم «كدول مستقلة» ، لا تحتاج إلا لفترة زمنية من النصح والمساعدة الخارجية الى أن تتمكن من أن تحتل مكانها كعضو كامل في النظام الدولي . هذه العملية اكتملت في العراق في العام ١٩٣٢ ، عندما حصل على الاستقلال وانضم الى عصبة الأمم ، والدول الأخرى التي خضعت للانتداب من «الفئة أ» وحصلت متأخرة على الاستقلال (باستثناء فلسطين) : لبنان وسوريا في العام ١٩٤٣ ، وشرق الأردن عام ١٩٤٦ ، واسرائيل عام ١٩٤٨ . ورغم أن البند الرابع من ميثاق عصبة الأمم قد ذكر في مقدمة الانتداب على فلسطين ، فإن مضامينه الكاملة لحكم البلد قد جرى تجاهلها في باقي الوثيقة ، وكذلك في السياسة التي اتبعها البريطانيون في العقود التالية .

المقارنة مع دول عاشت أوضاعا مشابهة قد تكون مفيدة هنا . فطيلة الفترة ما بين الحربين العالميتين ، حكمت الدول الأخرى الخاضعة للانتداب من «الفئة أ» تحت مندوب سام بريطاني أو فرنسي بواسطة ملك أو رئيس وزراء في العراق ، وأمير ورئيس وزراء في شرق الاردن ، ورئيس جمهورية ورئيس وزراء في سوريا ولبنان . ورغم أن الافراد الذين شغلوا هذه المناصب كانوا مسؤولين صوريين ، فقد

كان لهم ، على الأقل ، سلطة إسمية ، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك . فقد كانوا من حيث المبدأ يمثلون سيادة تلك «الدول المستقلة» ، التي يفترض أنها خاضعة للوصاية الاجنبية مؤقتا فقط . أما في فلسطين فكان الوضع مختلفا ، فالمندوب السامي البريطاني كان أعلى مصدر للسلطة في البلد ، والمصدر الوحيد في الواقع (رغم أنه كان للوكالة اليهودية مكانة خاصة ضمنها لها الانتداب نفسه) ، ولم يكن هناك أي برلمان أو هيئة تمثيلية منتخبة تمثل البلد كله ، أو مجلس وزراء ، أو أي موظفين مسؤولين عرب . وكان وضع فلسطين من هذه الناحية شاذا حتى عند مقارنته بأجزاء أخرى من الامبراطورية البريطانية الواسعة الرسمية وغير الرسمية في فترة ما بين الحربين العالميتين .

هكذا كان العرب الفلسطينيون في وضع غير عادي نسبيا في الشرق الأوسط العربي ، كيان سياسي جديد آخذ في البروز من دون أن يسمح له بأي شكل من أشكال ما يعزى للدولة . من هذه الناحية ، لم يكن الفلسطينيون خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين مثل شعوب مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والأردن ، وليسوا حتى مثل معظم الشعوب الخاضعة للاستعمار أو شبه المستعمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الاستثناءان الرئيسيان هما الجزائر وليبيا) . ولا حاجة للقول ، أنهم كانوا من هذه الناحية مختلفين تماما عن اليشوف الخاضع لقيادة الحركة الصهيونية . وتحديدا ، لم يحصل الفلسطينيون على أي اعتراف دولي بهويتهم ، أو صيغة مقبولة ومتفق عليها يمكن أن يعبروا من خلالها عن قوميتهم واستقلالهم ، وليس لممثليهم أي مدخل مهما كان لأي مجال من مجالات سلطة الدولة .

الواقع أن دخول مجالات السلطة تلك أُغلق على نحو منهجي في وجه أي شخص ذو خلفية عربية . وأبرز مثال على تدني السقف الذي واجه أي موظف عربي تبينه حالة جورج انطونيوس ، وهو موظف لامع بليغ في حكومة الانتداب تخرج من كمبريدج (لكنه لبناني المولد) ، قام بمهامه في المناصب التي شغلها في وزارة التربية والتعليم بكفاءة ، لكن الترقية الى مناصب المسؤولية تجاوزته مرات عدة ، حيث كان الموظفون البريطانيون الذين تحت إمرته والأقل كفاءة منه

يفوزون بتلك المناصب ، ليستقيل في النهاية بقرف .[١٦] القيود المماثلة لم تكن تنطبق على الموظفين اليهود ، إذا كانوا من أصل بريطاني وليس من أصل فلسطيني : ومن ضمنهم أول مندوب سام ، السير هيربرت صامويل ، ونورمان بنتويش ، مدعي عام فلسطين حتى العام ١٩٣٠ ، وكلاهما صهيونيان متزمتان . وبعكس ذلك ، ورغم أن عددا قليلا من كبار المسؤولين البريطانيين ربما أعتبر مناهضا للصهيونية ، ومؤيدا للعرب ، أو حتى معاد للسامية ، فإنه منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧ وحتى نهايته المُرة في العام ١٩٤٨ ، لم يكن أي واحد من كبار المعينين في إدارة الانتداب من خارج السلطة القضائية عربيا .

مرة أخرى ، المقارنة مع الوضع في دول عربية أخرى تبرز أشياء مهمة : في بداية ثلاثينات القرن العشرين كانت اليمن ، والعربية السعودية ، ومصر ، والعراق دولا مستقلة ، مع وزراء وموظفين كبار عرب في مختلف دوائر الدولة . وفي سوريا ، ولبنان ، وشرق الاردن خلال الفترة نفسها ، كان هناك مسؤولين حكوميين عرب في منصب وزير ، وكانت هناك برلمانات ، والعديد من زخارف السلطة كانت في أيد عربية ، رغم احتفاظ فرنسا وبريطانيا بقدر ملموس من السلطة . وكما سبق ورأينا ، بحلول العام ١٩٤٦ كانت الدول الثلاث الأخيرة قد استقلت (مع أن استقلال الدول السبع جميعها كان يحاط بقيود شديدة) .

في تلك الأثناء ، ورغم أن المغرب ، وتونس ، والسودان ، وجميع مشيخات ، وإمارات ، وسلطنات شبه الجزيرة العربية (التي أصبحت فيما بعد دولا مستقلة هي الكويت ، والمارات العربية ، والبحرين ، وعمان ، واليمن الجنوبي- الدولة الأخيرة دمجت فيما بعد في الجمهورية العربية اليمنية .) كانت تخضع لأشكال مختلفة من الحكم الأوروبي غير المباشر حتى عقد الخمسينات ، فقد كانت تحكم الى حد ما بواسطة حكوماتها المحلية .[١٧] وكان لتلك الدول العربية بنى دول محلية معترف بها يديرها موظفون عرب ، رغم أن القوى الاستعمارية احتفظت بمستوى عال من الإشراف من خلال فرض رقابة مشددة ومتطفلة ، مدعومة بتمركز قوات عسكرية لم يحظ وجودها بأي شعبية ، في مختلف أنحاء العالم العربي خلال الفترة ما بين الحربين ، حتى في مصر والعراق المستقلتين

إسميا .[١٨] بنى الدولة المحلية تلك عملت بشكل مستقل طيلة معظم الفترة الاستعمارية ، رغم أن ذلك كان يجري في أحيان كثيرة تحت إشراف وسيطرة ضباط الاستعمار الاوروبي أو «المستشارين» الذين تمتعوا بسلطة مطلقة وحضور لا يمكن تجاهله . الاستثناء الوحيد لهذا النمط في كافة أنحاء العالم العربي كان موريتانيا ، والصحراء الاسبانية ، ومستعمرة عدن ، علاوة على ليبيا والجزائر . وهاتان الأخيرتان كانتا مواقع للاستعمار الاستيطاني ، مثل فلسطين . الاستعمار الاستيطاني ، الذي يشتمل على استبدال السكان الأصليين بسكان جدد ، أو على الأقل إخضاع الأصليين للجدد ، كان ينكر على السكان الأصليين أي شكل من أشكال التمثيل أو الرقابة على الحكم . ولا مجال للحكم غير ذلك ، حيث أنه لا يمكن لأي أغلبية من السكان الأصليين أن تتخلى عن بلدها طوعا لأقلية مستوطنة ، لذا فإن مشاريع الاستعمار الاستيطاني لا تنفذ إلا بالقوة .

تلك الاختلافات كانت الى حد بعيد نتيجة شروط الانتدابات الأخرى ، ومواقف القوى الاستعمارية في معظم الدول العربية (مرة أخرى ، باستثناء الجزائر وليبيا) ، والواقع ، حتى في موقف بريطانيا في العديد من مستعمراتها ، مثل الهند ، والتي بنيت على افتراض أنه في كل واحدة من تلك البلدان كان هناك شعب موجود فعلا أو «في طور التشكل» ، له الحق لاحقا في الاستقلال والحصول على دولة . ويمكن اعتبار ذلك صحيحا ، رغم أن القوى الاستعمارية ، في بعض الحالات ، كانت تتصور ألا يتم ذلك إلا في المستقبل البعيد . إلا أنه في حالة فلسطين كان هذا الوجود القومي معترف به صراحة للصهاينة حسب بنود الانتداب ، والذي يردد كما سبق ورأينا كلمات وعد بلفور في الحديث عن «شعب يهودي» مع حق في «وطن قومي» ، وحقه في الاستقلال معترف به ضمنا .

في تلك الأثناء ، وكما سبق ورأينا ، حُرم الفلسطينيون عن عمد أو إغفال من مثل ذلك الاعتراف . وهكذا وبعد أن كانوا جزءا من الامبراطورية العثمانية ، مع برلمان انتخبوه في الأعوام ١٨٧٧ ، و١٩٠٨ ، و١٩١٢ ، و١٩١٤ ، وجد الفلسطينيون بلدهم بعد ذلك في وضع أسوأ من وضع معظم الدول التي

خضعت للانتداب من «المرتبة أ» ، وأسوأ حتى من عديد من المستعمرات الأخرى . في اجتماع أيار/مايو ١٩٣٠ ، الذي عقد في لندن مع وفد من الزعماء الفلسطينيين رفض اللورد باسفيلد ورئيس الوزراء البريطاني في ذلك الحين رامزي ماكدونالد الحجج الفلسطينية المرتكزة على البند الرابع من الميثاق . وحين واصل باسفيلد التأكيد على الوضع غير المواتي للفلسطينيين ، قائلا ، «إن وضعكم أدنى من وضع مستعمرة وواجبنا بموجب الانتداب هو السعي الى رفعكم الى مستوى مستعمرة» ، الأمر الذي أذهل بعض محاوريه العرب . فرد عليه المفتي معترضا ، «هل تعني أننا أقل من زنوج افريقيا؟» فأكد له باسفيلد بأنهم ليسوا كذلك ، لكنهم «أقل من» بعض المستعمرات الأخرى مثل استراليا وكندا . على ذلك رد مندوب آخر ، هو راغب بيك النشاشيبي ، «كان لدينا حكومتنا الخاصة ، كنا نشارك فيها ، وكان لدينا برلمانات .» وكان يشير بذلك الى البرلمان العثماني قبل الاحتلال البريطاني ، والذي صادف أن النشاشيبي نفسه كان عضوا منتخبا فيه عن مدينة القدس . فرد باسفيلد بإعادة النقاش مجددا الى ضرورة أن يقبل محاوروه بنصوص الانتداب الكئيبة ، الأمر الذي لم يكن في وسع الزعماء الفلسطينيين الحاضرين القيام به .[١٩] وقيل لهم عودوا الى القفص الحديدي .

نتيجة ذلك الموقف البريطاني المتصلب ، كانت حرمان عرب فلسطين سواء من مدخل لإدارة حكومة الانتداب ، أو الحق في إقامة بنية شبيهة بالدولة قوية ، ومستقلة ذاتيا ، ومعترف بها دوليا ، كما هو حال الصهاينة مع الوكالة اليهودية . وهكذا ، فإن مجموعة الزعماء الذين التقوا مع باسفيلد وماكدونالد ، والتي ضمت ستة من الشخصيات الفلسطينية البارزة في ذلك الحين ، من ضمنهم موسى كاظم الحسيني ، رئيس اللجنة العربية العليا (المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث ، وهو كيان وطني أجتمع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠ ، لكن البريطانيين لم يعترفوا به رسميا قط) ، والمفتي الحاج أمين الحسيني ، والنشاشيبي رئيس بلدية القدس ، لم يكن البريطانيون يعترفون بأن لهم أي صفة رسمية . وكان يشار اليهم في المذكرات البريطانية الرسمية على أنهم «مندوبين

لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لشؤون المستعمرات من مصالح عرب فلسطين المتعلقة بوضع فلسطين .»[٢٠] وهكذا ، كان ينظر لأهم ستة زعماء من شعب يشكل الغالبية العظمى من سكان فلسطين على أنهم ليسوا أكثر من «مصالح عرب فلسطين المتعلقة بوضع فلسطين» .

وكان ذلك يتفق مع موقف بريطاني ينكر الطبيعة التمثيلية لأي هيئة تزعم أنها تتحدث باسم الفلسطينيين ، ما لم تقبل كشرط مسبق بالسياسة البريطانية بدعم إقامة وطن قومي يهودي وما يستتبع ذلك من إنكار الحقوق الوطنية للفلسطينيين . وهكذا ، وفي العام ١٩٢٠ ، رد ويندهام ديد ، الأمين العام للحكومة الفلسطينية على مذكرة احتجاج بعث بها موسى كاظم الحسيني بالنيابة عن المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث «برفض الطبيعة التمثيلية للمؤتمر .»[٢١] وعندما اجتمع هيربرت ساموئيل مع اللجنة العربية التي انتخبها المؤتمر ، شدد على أن عليهم القبول بسياسة الوطن القومي اليهودي التي يتضمنها الانتداب «كشرط للاعتراف من قبل الحكومة» ، ذكروه أنه قبل بالاجتماع معهم رغم احتجاجاتهم ضد هذه السياسة . فرد ساموئيل ببرود : «نعم ، لكنني اجتمعت معكم بصفة شخصية فقط .»[٢٢]

حتى عندما ادعى البريطانيون أنهم يريدون تعديل عدم التوازن الفاضح هذا ، عن طريق اقتراحات لإقامة جمعية تشريعية ، أو وكالة عربية ، فإن تلك العروض كانت مثل مثيلاتها التي قدمها اللورد باسفيلد مشوبة بخلل قاتل في عيون العرب بسبب الشرط المسبق المطلق بأن يقبلوا بشروط الانتداب ، التي تنص على مكانتهم الأدنى مقارنة بمكانة اليهود . بكلمة أخرى ، لم تمنح بريطانيا عرب فلسطين حق تقرير المصير الوطني وحكما ذاتيا تمثيليا ، كما فعلت مع يهود فلسطين ، وكما وعدت الانتدابات الأخرى ، وكما أعطت فيما بعد ، شعوب سوريا ، ولبنان ، والعراق ، وشرق الاردن . وبدلا من ذلك ، وحسب وجهة النظر البريطانية فإن أقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه هو السماح لهم بمشاركة اليهود في بعض الوظائف الحكومية . إلا أنه وخلافا لهم ، لم يكن العرب يحصلون على ذلك بوصفه حق لهم ، أو كأنه جزء من كيان وطني ، كما

ورد في نصوص وثيقة الانتداب المتعلقة باليهود ، بل كصدقة ، وعلى مضض كما كان الحال .

لم تكن تلك مسائل قليلة الأهمية . فنتيجة للمواقف البريطانية الثابتة ، لم يكن لدى الفلسطينيين أي مدخل منتظم الى ما يفترض أنه منبر «محايد» ، ولا اعتراض عليه ، ومقبول بشكل عام ، تمنحه دولة ، الى كيان سياسي خاضع لإجراءات حكم أجنبي أشد أو أقل . لأنه يوجد في العديد من الأوضاع الاستعمارية افتراض مشترك بين المستعمر والخاضع للاستعمار (باستثناء الاستعمار الاستيطاني) بأن الأخير سيكون في النهاية وريث بنى تلك الدولة ، حتى إذا كانت الدولة مازالت تخضع لسلطة استعمارية . لذلك كان اليشوف ، والشعوب العربية الأخرى التي تعيش في ظل الانتداب من «المرتبة أ» ، التي تمت فيها وراثة تلك البنى بقدر متباين من السلاسة . الواقع ، إنه لمن المذهل السهولة التي استولت فيها دولة اسرائيل الجديدة على معظم البنى الادارية التي خلفتها بريطانيا في أيار/ مايو ١٩٤٨ ، وكيف أن الوصول اليها ، حتى في تلك المرحلة المتأخرة ، كان محظورا على الفلسطينيين .[٢٣]

الأهم من ذلك ، ثبت أن منبر الدولة لا يقدر بثمن بالنسبة للخاضعين للاستعمار في معظم الأوضاع الإستعمارية «العادية» كمحور يمكن للكيان السياسي ان يتجمع حوله ، أو أن يكون بؤرة لأعماله ، حتى إذا منعت السلطة الاستعمارية السيطرة الكاملة على بنى الدولة أو على السيادة الوطنية . وجود مدخل للدولة يوفر نفوذا على احتكار القوات المسلحة لا يمكن لأحد أن يدعيه سوى الدولة ، وعلى النظام التعليمي ، ووسائل الإعلام التي تديرها الدولة ، والوسائل الأخرى للنفوذ وتشكيل تصورات الناس . تلك هي أصول الدولة التي رأى الوطنيون المصريون والعراقيون أنها عظيمة القيمة عندما بدؤوا في الصراع للسيطرة عليها من القوى الاستعمارية خلال عشرينات وثلاثينات القرن العشرين .[٢٤] ثمة مشكلة أخرى واجهت الفلسطينيين لخصها العالم السياسي عيسى خلف بالقول : «الأمر الأهم من مؤسسات الحكم الذاتي ، هو أن الافتقار الى سلطة فعلية على الدولة يعني أن الوجهاء العرب الفلسطينيين الذين ترأسوا

الحركة الوطنية لم يكونوا قادرين على استخدام موارد الدولة لتركيز السلطة في يدهم وبالتالي التطور الى طبقات متماسكة .»[٢٥] هذا الافتقار حتى للحد الأدني من الترابط مقارنة بالنخب العربية الأخرى ، والناجم في قسط منه عن إغلاق البريطانيين المدروس كل مداخل السلطة الى آليات الدولة أمام الفلسطينيين ، ستواصل القيادة الفلسطينية الإبتلاء به لفترة طويلة ، حتى بعد كارثة العام ١٩٤٨ .

ولم يحصل الفلسطينيون حتى على بنية شبيهة بالدولة مثل الوكالة اليهودية ، نظرا لأن البريطانيين ما كانوا ليعترفوا بوكالة عربية ، كما بيّن باسفيلد في العام ١٩٣٠ ، إلا بشرط الإعتراف ببنود الانتداب . وقد رأينا أن الفلسطينيين كانوا يعتبرون أن الانتداب يشكل إنكارا لوجودهم القومي كشعب ذي سيادة على جميع أراضيه . وكان عرض بريطاني سابق ، قدم في العام ١٩٢٣ ، قد اقترح إقامة وكالة عربية يعينها المندوب السامي (بدلا من أن تنتخب كما هو الوضع بالنسبة للوكالة اليهودية) ، وصفتها آن موسلي ليش بأنها «انعكاس باهت للوكالة اليهودية» ، ومن دون معظم سلطاتها ووظائفها ، ومن دون نص لها في الانتداب ، ومن دون استقلال ، أو وضع دولي .[٢٦] وهذه الأخيرة مهمة للغاية لأنه وفق بنود انتداب عصبة الأمم ، كانت الوكالة اليهودية «معترف بها كهيئة عامة لأغراض المشورة والتعاون مع الادارة الفلسطينية .» نتيجة الاعتراف بوضع دولي للوكالة اليهودية كانت تعني أن للحركة الصهيونية الحق في تمثيل ديبلوماسي أمام اللجنة العامة الدائمة لعصبة الأمم في جنيف ، وفي لندن ، وأماكن أخرى .

بعكس ذلك لم يكن للفلسطينيين أي وضع دولي من أي شكل كان ، وكانوا في أغلب الأحيان مضطرين للاعتماد على البريطانيين المعادين وغير المتعاطفين من أجل هذا التمثيل الديبلوماسي غير المرضي الذي قد يحصلون عليه في جنيف وأماكن أخرى . وكما شكى عوني عبدالهادي ، عضو الوفد الفلسطيني لاجتماع العام ١٩٣٠ ، الى باسفيلد عندما اقترح الأخير على الوفد حمل مظلمته الى اللجنة الدائمة للانتداب في جنيف ، بدلا من عرضها على

البريطانيين : «عندما نقدم التماسا الى عصبة الأمم فإن من تتابعه هي حكومة صاحب الجلالة وهي عدو لنا ، نحن غير ممثلين هناك وقضيتنا يطرحها خصومنا .»[٢٧] معنى المكانة الديبلوماسية شبه الرسمية التى تمنحها بريطانيا وعصبة الأمم للوكالة اليهودية من خلال الانتداب لا يمكن التأكيد عليها أكثر من ذلك . فهي تعطي الحركة الصهيونية مشروعية وتضمن لها مدخلا لا يقدر بثمن الى عواصم العالم ، علاوة على توفير الإطار الذي يمكن للبنى الصهيونية الشبيهة بالدولة ، التي أصبحت فيما بعد اسرائيل ، أن تقام من دون عوائق ، وبدعم بريطاني ودولي واسع .[٢٨]

لذلك ، كانت السياسات الفلسطينية محكوم عليها بمستويات من الإحباط أعلى من السياسات في الدول العربية الأخرى . في الانتدابات الأخرى ، كان هناك صراع دائم بين سلطة الانتداب (التي كانت ترفض على الدوام تقريبا التخلي عن أي من سلطاتها) وبين القوى الوطنية المحلية التي تتكون منها الحركة الوطنية ، على السلطات التي ستمنح للحكومة الوطنية . ولم يكن في أي منها ، ولا في مصر ، التي كانت تخضع لشكل من الاحتلال البريطاني منذ العام ١٨٨٢ وحتى العام ١٩٥٤ ، أي شك حول وجود أو احتمالات سيادة هذه الحكومة . في مصر ، تمكن البريطانيون وحلفاؤهم داخل النظام المصري ، بما في ذلك الملك وحاشيته ، من إبقاء حزب الوفد الذي يحظى بشعبية واسعة خارج السلطة لمدة ١٨ سنة من فترة الاستقلال الإسمي التي بدأت عام ١٩٢٢ ، البالغة ثلاثين سنة ، الى حين تنحية الملك فاروق عن العرش ونهاية النظام البرلماني في العام ١٩٥٢ . ومع ذلك ، كانت هناك عناصر مهمة من سلطات الدولة في أيدي المصريين . تلاعبات مماثلة بالأنظمة السياسية والانتخابية قامت بها القوى الاستعمارية ، بالتواطؤ مع عملائها السياسيين المحليين حدثت في العراق ، وسوريا ، ولبنان . ورغم أن القوى الاوروبية أحتفظت بقوات عسكرية في معظم الدول العربية ضد رغبة سكانها خلال الفترة ما بين الحربين ، فإن الصراع ضد تلك القوى ووجودها العسكري غير المرغوب فيه كان يوجه من داخل الدولة ، أو وجه من هناك بعد الفوز بالسيطرة على الدولة .[٢٩] لكن

الفلسطينيين لم يحظوا بهذه الميزة قط . وتبين أنهم غير قادرين على خلق منبرهم المستقل الذي يستطيعون من خلاله مناهضة السلطة الاستعمارية وربيبتها الصهيونية .

السؤال المطروح هنا : لماذا لم يتمكن الفلسطينيون من إقامة بنية مستقلة ، رغم المعوقات وعدم الاعتراف البريطاني؟ فحتى لو أجبرت في البداية على العمل من دون اعتراف بريطاني ودولي ، فقد كان في وسع هذه البنية الوطنية الموحدة العمل كقطب بديل عن مشروعية بنية دولة الانتداب ، التي كان الفلسطينيون يعتبرونها غير مشروعة لأنها قائمة على النصوص التمييزية للانتداب . فرغم أن المصريين والهنود قد واجهوا تحديات مختلفة تماما (وأقل تثبيطا للهمة دون شك) فقد انشأوا بنى بديلة بنجاح كبير ، عن طريق الحركة الوطنية المصرية من خلال حزب الوفد خلال السنوات التي تلت العام ١٩١٩ والى أن فازت مصر باستقلال صوري في العام ١٩٢٢ . حركة الاستقلال الهندية فعلت الشيء نفسة بنجاح أكبر عبر حزب المؤتمر خلال الفترة نفسها وفيما بعد . فالحركتان الوطنيتان اللتان حرمتا من الوصول الى مرافق سلطة الدولة ، ومنعتا من إقامة حكومة تمثيلية كاملة قاطعتا البريطانيين بشكل حازم وأقامتا مصادر بديلة للشرعية . في كلتا الحالتين ، نجح هذا النهج في الحصول على تنازلات رئيسية ، بما في ذلك بعض مجالات الحكومة التمثيلية والتعهد بتقرير المصير .[٣٠]

هذا سؤال بالغ الأهمية ، سوف نعود اليه كجزء من تحليل النقد الفلسطيني للنهج الذي اتبعته القيادة الفلسطينية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات ، والذي كانت تسيطر عليه النخب التقليدية ، أو الوجهاء الذين رفضوا أن ينأوا بأنفسهم عن البريطانيين ، الى أن حان الوقت الذي لم يكن أمامهم فيه أي خيار ، وفي ذلك الحين كانوا قد تأخروا كثيرا . ثمة أدلة كثيرة على هذا التوجه في محاضر العديد من الاجتماعات بين الموفدين الفلسطينيين والمسؤولين البريطانيين . فثمة نغمة كئيبة ، تكاد تكون استعطافا ، تبرز من بيانات الممثلين الفلسطينيين . وكانت حجتهم القانونية في طلب الاستقلال ، والسيادة ،

والحكومة التمثيلية تعتمد غالبا على البند الرابع من ميثاق عصبة الأمم ، والذي يشير الى فلسطين كبلد «مستقل» ، وهو ما كان المسؤولون البريطانيون المتعالون يرفضونه . ورغم مواجهة هذا الجدار الأصم من الرفض البريطاني لمطالبهم الوطنية ، فإن الوجهاء الفلسطينيين كانوا أبعد ما يكونون عن ايجاد السبل لفك أنفسهم وشعبهم من القيود القانونية والدستورية التي صاغها البريطانيون لهم . ولم يكن في وسعهم الخروج من القفص الحديدي الذي أقامه سادتهم البريطانيون لهم .

كان ما يريده المسؤولون البريطانيون من الزعماء العرب الذين تعاملوا معهم واضحا جدا ، وكانوا صريحين تماما في التفوه به ، علنا وفي مجالسهم الخاصة . وكان ، حسب كلمات رامزي ماكدونالد «التعاون معا لتهدئة الرأي العام الشرعي في فلسطين .» وكان لهذا الأمر معنا واحدا : جعل النخبة الفلسطينية تذعن للسياسة البريطانية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وكان الوجهاء الفلسطينيون الذين كان ماكدونالد يحاول اقناعهم يعرفون تماما ما هو مطلوب منهم ؛ فحسب كلمات المفتي ، كان ما يريده البريطانيون منا هو «التعاون معهم كي نؤذي أنفسنا .»[٣١] وكان ذلك هو ما فعله معظم هؤلاء طيلة الجزء الأكبر من العقدين الأولين من الاحتلال البريطاني لبلدهم . طيلة كل تلك الفترة ، وبينما هم يسايرون المخططات البريطانية ، كانوا يعترضون بعلو صوتهم قائلين أنهم يجبرون على فعل ذلك . ويمكن الافتراض ، أن أعضاء هذه النخبة ، ومعظمهم من طبقة الوجهاء القديمة ، كانوا يعتقدون أنه عاجلا أو آجلا فإن البريطانيين سيعودون الى رشدهم ويتعاملوا معهم بوصفهم «الحكام الطبيعيين» لفلسطين . ومهما يكن التفكير الكامن خلف هذه السياسة المشؤومة من التعاون بحكم الأمر الواقع مع انتداب صمم للقضاء على حقوق الفلسطينيين ، واصل الوجهاء الفلسطينيون هذا المسار العبثي الى أن تفجر ضغط من أسفل ، لم يكونوا هم ولا البريطانيين قادرين على احتوائه ، تفجر على شكل ثورة الاعوام ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ . أما كيف ولماذا سايرت القيادة الفلسطينية البريطانيين ، ولماذا كان الانفجار المحتوم منتظرا منذ زمن ، فيمكن تفسيره جزئيا بتأثير بعض

المؤسسات ، وأبرزها الدينية ، التي أقامها البريطانيون لتحل محل البنى السياسية ، والتمثيلية ، والوطنية المطلوبة من الفلسطينيين .

النمط المجتمعي:

ابتداع المؤسسات الدينية

المشروع الاستعماري البريطاني في فلسطين لم يبدأ من فراغ ، رغم أن المكون الفريد للصهيونية يجعله شيئا وحيدا من نوعه . قليل جدا مما فعلته بريطانيا العظمى في فلسطين ، أو في أي مستعمرة أخرى ، أو انتداب ، أو استيلاء ، أو بسط نفوذ ، كان من دون الرجوع الى إرثها الاستعماري الغني ، خاصة في الهند وايرلندا . وبشكل خاص ، الخبرات الاستعمارية التي اكتسبها المسؤولون البريطانيون من مختلف أرجاء الامبراطورية المترامية الأطراف التي أداروها والتي تأثرت بعمق بالمئات من سنوات الخبرة التي راكمتها الطبقات الحاكمة البريطانية في حكم الايرلنديين والهنود . لقد أبدع المؤرخ روجر أوين في وصف كيف أن النظام الذي فرضه اللورد كرومر من بداية ثمانينات القرن التاسع عشر وما تلاه على واحدة من أهم المستعمرات البريطانية ، مصر ، قد فصّل ، والى حد بعيد ، على نمط النظام الذي ساعد هو في تطبيقه على الهند يوم كان مساعدا لعمه نائب الملك اللورد نورثبروك ، واللورد ريبون الذي أصبح نائبا للملك فيما بعد .[٣٢] والشيء نفسه ينطبق على فلسطين ، مع التعديلات اللازمة ،[٣٣] وهناك العديد من الأمثلة على استعارة نماذج مماثلة من الخبرة الاستعمارية البريطانية في أماكن أخرى ، مثل تكرار بعض أشكال الحكم غير المباشر على بعض أجزاء امبراطورية الهند البريطانية في منطقة الخليج العربي وفي غرب افريقيا البريطانية .[٣٤]

وبالمثل ، في التعامل مع الحركات القومية في أوساط الهنود والفلسطينيين ، وغيرهم ، كان السياسيون والمسؤولون البريطانيون متأثرين جدا بما اعتبروه دروس تجربتهم الطويلة والمرة مع القوميين الايرلنديين (ليس ثمة حاجة للقول أن تلك كانت خبرات بغيضة لكلا الفريقين ، والواقع أنها كانت بغيضة أكثر بالنسبة

للايرلنديين) . أساليب الخداع التي طورها البريطانيون في التعامل مع الايرلنديين ، وخاصة الأساليب الكلامية وأنماط الحوار المتسمة بالازدراء التي نشروها- مثل استغلال تعبير «ارهابي» ، أو «مجرم» في مرحلة سابقة- كانت نماذج لجهودهم للسيطرة على الشعوب الأخرى ، وإضعافها ، وتشويه سمعتها ، وتمزيق المقاومة الوطنية .[٣٥] ولا غرابة في أن نعلم أنه على الجانب الاستعماري الآخر ، سعى قادة بعض حركات المقاومة الوطنية الى التعلم من الآخرين الذين لديهم خبرة في مواجهة الحكم الاستعماري البريطاني . فقد رأى بعض الوطنيين الفلسطينيين والمصريين ، على سبيل المثال ، في حزب المؤتمر الهندي مثالا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، وكان هناك تعاون بين الوطنيين من مختلف المناطق المستعمرة في الخارج .

حالة إيرلندا ، والهند ، وفلسطين ، وهي ثلاثة بلاد حكمها البريطانيون وعانت جميعها في النهاية من تقسيمات دامية في القرن العشرين كان لها عواقب ثقيلة على تاريخهم اللاحق ، وفرت عدد من الدروس العامة عن الطريقة التي سيطرت بها القوى الاستعمارية على السكان تميزت ببث الإنقسامات العميقة بين السكان .[٣٧] وتوفر تلك الأمثلة منظورا واضحا للمقارنة حول تاريخ الدول التي استعمرتها بريطانيا ، وايضا التي حكمتها قوى استعمارية أخرى . أبرزها ، فرنسا ، القوة الاستعمارية الكبرى الأخرى في ذلك الحين ، والتي طبقت الدروس التي تعلمتها في مستعمراتها في شمال وغرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا ، ومحمياتها ، وأملاكها قبل الحرب العالمية الثانية على الانتداب الذي حصلت عليه بعد الحرب العالمية الأولى على سوريا ولبنان . وكما في كل مكان في امبراطوريتها الاستعمارية ، كان الحكم الفرنسي في المنطقتين الأخيرتين قائما على تمثيل مقلص للمجتمعات الخاضعة للاستعمار على أساس أنها بدائية أو متخلفة ،[٣٨] وخاصة تمثيلهم من الناحية الدينية ، وسيطرتهم عن طريق التلاعب ، والتعديل ، وغالبا حتى عن طريق إقامة هويات دينية ، وعرقية ، وغير ذلك من الهويات .[٣٩]

أحد أبرز نتائج التلاعب بالهويات الدينية كان إقامة «لبنان الكبير ،» في

جبل لبنان ومحيطه ، الذي أصبح دولة لبنان الحديثة . وكان لجبل لبنان تاريخ طويل من مشاركة القوى الغربية ، خاصة فرنسا وبريطانيا ، في دعم العملاء المحليين للدولتين الأخيرتين .[٤٠] بمرور الوقت كانت الطبقة المارونية الحاكمة (وهي طائفة مسيحية تتبع كنيسة روما) متحمسة بشكل رئيسي لخلق كيان أكبر مركزه جبل لبنان يضم العديد من المناطق غير المارونية ، له علاقات وثيقة بفرنسا .[٤١] المسلمون السنة والشيعة ، والمسيحيون الاثوذوكس ، والدروز الذين يشكلون الغالبية في المناطق التي ضمت لم يرغبوا في أن يكونوا جزءا من لبنان الكبير ، وكان أن سيطر التوتر الطائفي على جزء كبير من تاريخ لبنان في القرن العشرين . وقد خدمت تلك التوترات ببراعة أغراض سياسة فرق تسد التي اتبعها الجانب الفرنسي الاستعماري . واستغلت أشكال مختلفة من هذا النهج بنجاح أقل بكثير في سوريا .[٤٢] وكما سنرى ، استخدم نهج مماثل بشكل مكثف في جميع أجزاء الامبراطورية البريطانية ، وكان حاسما بالنسبة لجهودها في فلسطين .[٤٣]

بات من المؤكد الآن أنه خلال الحقبة الاستعمارية ، كان أحد أشكال السيطرة التي طورتها بريطانيا للهيمنة على أمبراطورية مترامية الأطراف بقوة عسكرية متواضعة نسبيا هي تدبير ،

وفي بعض الأحيان تشجيع ، أو حتى خلق خلافات دينية وعرقية . وقد فعل البريطانيون ذلك بطريقة لا تبعد كثيرا عما اتبعت فرنسا في لبنان ومناطق أخرى . وكان هذا يعتمد غالبا على خلافات داخل المجتمعات التي حكمها البريطانيون ، لكنها كثيرا ما كانت تشتمل على تطوير وتعزيز تلك الخلافات ، وفي بعض الأحيان خلق خلافات جديدة .[٤٤] وكانت النتيجة الصافية بنية مجتمعية متطورة ومرتبة للغاية ، يمكن للبريطانيين أن يلعبوا فيها دور الوسيط ، وأن ينظر اليهم على أنهم فوق أن خارج نزاع «محلي» ، وليسوا طرفا فيه ، أو انهم هم من أوجده ، كما كان الحال في أحيان كثيرة .

بالطبع ، كانت بريطانيا الرسمية على الدوام ، سواء في القرن التاسع عشر أو خلال الفترة ما بين الحربين ، سعيدة في ألا يكون لها ظهور في تلك المسائل

القذرة ، أو أن لا تكون ظاهرة بقدر الإمكان . وكانت الصورة المفضلة للقوة العظمى في ذلك الزمان أن تقدم نفسها كفاعل خارجي محايد ، يستغل كل ما لدية من حصافة ، وتعقل ، ومدنية لكبح النوازع الهمجية للسكان المحليين المتوحشين . وليس في وسع القارئ لمذكرات المسؤولين البريطانيين أو العديد من تقاريرهم الرسمية في فلسطين الانتداب- وهو كيان اختلق البريطانيون أنفسهم صيغته في ذلك الحين ، وتمزقه صراعات سياسية غذوها هم أنفسهم- دون أن يفاجأ بنغمة التعجب البريء للتسلسل الغريب والمأساوي غالبا للأحداث التي كان هؤلاء المسؤولون نادرا ما يعترفون بأدنى قدر من المسؤولية عنها .[٤٥]

شكل آخر من أشكال السيطرة الاستعمارية كان يشتمل على الاعتماد على النخب المحلية ، وأحيانا على طبقة اجتماعية أخرى ، للمشاركة في بنى الحكم غير المباشر . هذه الآلية أعفت البريطانيين من بعض أثقل واجباتهم ومسؤولياتهم ، مع توزيع قدر محدود من السلطة ، علاوة على قدر مهم من الامتيازات والمراتب . وقد تكون تلك النخب من الارستقراطية المحلية ، كما في العديد من الولايات الهندية ، أو ارستقراطية مستحدثة كما في إمارات الخليج .[٤٦] وعلى مستوى آخر ، قد تكون تلك الجماعات من شرائح المجتمع المحكوم يختارها البريطانيون لمهمات محددة ، ويقتصر عملهم على تلك المهمات ، وبخلاف ذلك فإنهم يلزمون بحزم على البقاء في أماكنهم .[٤٧] أحد الأمثلة على ذلك «السلالات المقاتلة» التي استغلت للمساعدة في خوض حروب بريطانيا من أجل الامبراطورية .[٤٨] ويشملون السيخ والباثان من الحدود الشمالية الغربية للهند ، والجورغه النيباليون ، وبعض بدو الصحارى العربية والسورية ، وجماعات أخرى اعتبر أن لديها ما يكفي من «الرجولة» لخدمة الأسياد البريطانيين بهذه الطريقة . الواقع ، أن الفيلق العربي لجيش شرق الاردن الذي كان يسيطر عليه ويقوده ضباط بريطانيون قد حشد من الفئة الأخيرة ، وكان له دور حاسم في مساعدة البريطانيين على السيطرة على فلسطين وقمع الثورة العراقية عام ١٩٤١ ، والتغلب على قوات فيشي الفرنسية في سوريا ولبنان في العام نفسه . وفي اعتماد بريطانيا على قوات مساعدة من المستعمرات

للحفاظ على وضعها الاستراتيجي العالمي ، فقد كانت مختلفة قليلا عن فرنسا والقوى الاستعمارية الأخرى .[٤٩]

في فلسطين ، حيث أخذ البريطانيون على عاتقهم تلك المسؤولية المريعة بإقامة وطن قومي لليهود على أرض عربية ، فيها أغلبية عربية تصل الى ٩٠ بالمئة ، فقد واجهوا مهمة مختلفة من نوع خاص . ومن منطلق الحفاظ على نظرتهم الطبقية الى جميع المجتمعات ، خاصة التابعة منها ، رأى البريطانيون أن هناك شرطا مسبقا واحدا لا بد منه لتحقيق تلك المهمة وهو منع مقاومة المشروع الصهيوني بكتلة حرجة من النخب الفلسطينية ، الوجهاء الذين سيطروا على المجتمع العربي وخدموا في السابق كوسطاء بين ذلك المجتمع والعثمانيين .[٥٠] وفي حين أنكر البريطانيون على هؤلاء الوجهاء أي منصب رسمي ، وأحبطوا تطلعاتهم القومية مثلهم مثل باقي الفلسطينيين ، رغم ذلك فقد عاملوهم باحترام متكلف ، وحرصوا على إعطائهم دورا محدودا كمندوبين عن باقي المجتمع الفلسطيني ، علاوة على بعض الإمتيازات الأخرى . وكان هذا يتفق مع الهوى البريطاني الراسخ ، الذي سبق ذكره (والذي ظهر على أوضح صورة في الهند ، وفي أماكن أخرى في الامبراطورية البريطانية) ، في تطوير علاقات متميزة مع ارستقراطية حقيقية أو مستحدثة ، بدلا من تشكيلات سياسية تستمد جذورها من الطبقات المتوسطة أو من عامة الشعب . ومن ضمن أنجح الوسائل لتحقيق هذه الغاية في فلسطين كان تأسيس بريطانيا ودعمها لمؤسسات إسلامية أعيد تشكيلها ، وأخرى جديدة تماما ، تسيطر عليها تلك المجموعة من الوجهاء التقليديين : مؤسسات مثل نظام المحاكم الشرعية ، وشبكة الجمعيات الخيرية العامة ، وإدارة المقدسات الدينية في فلسطين .

الحاجة الى إنشاء أو إعادة تشكيل بعض هذه المؤسسات انبثق أصلا من تحول فلسطين من ولاية عثمانية ، كانت حتى بعد إصلاحات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اسلامية ، إسميا على الأقل ، الى بلد تحت الانتداب تحكمه قوة مسيحية . وقد وصف المؤرخ يوري كوبفرشميت المأزق الذي واجهه البريطانيون جيدا حين قال : «كان هنا قوة انتداب مسيحية ، ملتزمة بإقامة وطن

قومي لليهود ، وتسيطر على أغلبية مسلمة في بلد يعتبر مقدسا للديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث .»[٥١] بموجب النظام في الامبراطورية العثمانية السابقة ، كان المسؤولون الدينيون ، خاصة القضاة ، في المحاكم الدينية الاسلامية ، والمفتون ، الذين كانوا يقدمون المشورة في القضايا القانونية ، يعينون من قبل الحكومة المركزية العثمانية . وكانت الأوقاف العامة[٥٢]- التي يعود ريعها لدعم المدارس ، وإطعام الفقراء ، والمستشفيات ، والمساجد ، وغيرها من الأغراض العامة- والقائمة منذ قرون عديدة من الحكم الاسلامي ، يديرها جزئيا موظفون عامون رأسهم في اسطنبول ، برئاسة شيخ الاسلام ، والذي يشغل ، في الوقت نفسه ، منصب مفتي اسطنبول وهو عضو في مجلس الوزراء برتبة وزير . الاشخاص الذين اوجدوا مؤسسات نظام الانتداب الجديدة شعروا أن من غير المناسب لبريطانيا بوصفها سلطة غير مسلمة أن تضع يدها على تلك الوظائف التي كانت تتولاها الدولة العثمانية الاسلامية . لذلك ، استغلوا الوضع ، ولجأوا الى مبدأ الحكم غير المباشر الذي استعاروه من الهند ، وكان مطبقا بالفعل في أماكن أخرى من العالم العربي الواقع تحت سيطرتهم ، قبل بداية القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى .

بفعلهم ذلك ، كان مهندسو نظام الانتداب البريطاني في فلسطين يعملون بناء على نظرة عالمية تستمد جذورها من خبراتهم الاستعمارية المبكرة ، خاصة في إيرلندا والهند ، مع إضافة بالغة الأهمية من مصر . وكانت تلك النظرة لا ترى في المجتمعات الخاضعة للاستعمار أمما بل مجموعات دينية ومجتمعية مقسمة بعمق بدل أن تنظر الى احتمالات توحدها . الشيء الموازي الأبرز من نواح عدة ، هو الطريقة التي نظرت بها بريطانيا والمراقبون الأوروبيون الأخرون إلى مصر . الواقع أن إدارات بريطانية عدة في فلسطين قد سارت على نهج المثال المصري بتصرف ، من ضمنها إدارة السير رونالد ستورز ، والبريغادير جنرال السير جيلبرت كلايتون ، والكولونيل السير ويندهام ديدز ، وجمعهم خدموا فترات طويلة في مصر ، سواء في المكتب العربي ، أو الاستخبارات العسكرية ، أو في الفروع الأخرى للنظام البريطاني هناك .

مشهد المجتمع المصري الذي شكل الأساس الفكري لسيطرة النظام البريطاني غير المباشرة هناك ، والتي استمرت بطريقة أو بأخرى من بداية الاحتلال عام ١٨٨٢ وحتى الجلاء عام ١٩٥٤ ، صور بأجلى صوره في كتاب اللورد كرومر المرجعي «مصر الحديثة» . في هذا الكتاب الذي نشر بعد تقاعد كرومر مباشرة ، كأول حاكم إداري بريطاني لحوض النيل لخص فيه نتائج خبرته في مصر التي امتدت لعدة عقود .[٥٣] فقد كان كرومر باتا في تأكيده بعدم وجود أمة مصرية ؛ وأن مصر كتلة من الجماعات العرقية والدينية المتباينة والمتناقضة ؛ وأن

تلك الجماعات المتنازعة كانت ستمسك برقاب بعضها البعض لولا الوجود الحميد للبريطانيين .[٥٤] وقد كان هذا الوصف عذرا ممتازا للاستعمار . إلا أنه كتحليل للمجتمع المصري ، كان يفتقر بشكل واضح للكثير ، خاصة في فترة نهوض المشاعر الوطنية المصرية ، وتنامي الإحساس بالوحدة الوطنية ضد المحتل . والتي تبدت في العام ١٩٠٦ خلال حادثة دنشواي ، عندما أعدم قرويون مصريون بسبب وفاة عرضية لضابط بريطاني ، وفي أزمة العقبة مع الحكومة العثمانية حول الحدود الشرقية لمصر ، وبشكل ملموس أكثر خلال الثورة المصرية الكبرى ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٩ . ورغم ذلك ، استخدم نموذج المجتمع المصري المحرف والذي لا يخدم سوى البريطانيين كمقياس لما يختار البريطانيون أن يروه في فلسطين : وهي بلد مكون من ثلاث جماعات دينية ، واحدة منها فقط ، اليهودية ، لها مكانة وحقوق وطنية .

على أي حال ، ولاستكمال هذه الرؤية العجيبة من نظام «الملة» العثماني المعدل ،[٥٥] وتمتع كل مجموعة بعنصر معين من الاستقلالية ، كان هناك حاجة لشيء على طريقة المؤسسات الدينية للمسلمين والمسيحيين تضاهي المؤسسات الوطنية للجالية اليهودية التي اعترف بها حديثا . تقدم كبديل للمؤسسات الوطنية العربية التي كان الفلسطينيون ، سواء منهم المسلمين أو المسيحيين ، يصرخون مطالبين بها منذ بداية الاحتلال البريطاني ، مشيرين الى الوعود البريطانية بمنح العرب الاستقلال وللبند الرابع من ميثاق عصبة الأمم . وقد كان

البريطانيون عازمون على حرمان العرب منها ؛ ما عقّد المهمة في وجه البريطانيين لإقامة مؤسسات دينية بديلة كان حقيقة أن العديد من الفلسطينيين من أبناء الطبقة المتوسطة والعالية قد عاشوا ، أو درسوا ، أو عملوا ، أو زاروا مصر . وبالتالي كانوا واعين للأسبقيات المصرية ، وحب بريطانيا سيء الصيت لسياسة فرق تسد ، على أساس ديني بشكل عام .[٥٦] لذلك ، وبعد فترة وجيزة من الاحتلال البريطاني انشأت الشخصيات السياسية الفلسطينية جمعيات اسلامية- مسيحية (والمؤتمر العربي الفلسطيني فيما بعد) في المدن والبلدات الكبرى في مختلف أنحاء البلاد كوسيلة لمواجهة محاولة استخدام هذا النهج لتقسيم الفلسطينيين حسب الخطوط الدينية . لكن هذا لم يوقف البريطانيين ، الذين واصلوا بطريقة عشوائية ، وغير منهجية للاستعمار البريطاني لبناء نظام مجتمعي جديد كلية ينكر الحقوق الوطنية للعرب بينما يحافظ على حقوق اليهود .

كان معنى ذلك إقامة مؤسسات «اسلامية» في فلسطين لا سابق لها في تاريخ ذلك البلد ، أو حتى في التاريخ الاسلامي كله . من ضمنها المجلس الاسلامي الأعلى . وقد أعطي هذا الكيان الجديد جدًا تشكيلة من الواجبات ، من ضمنها الإشراف على عائدات الوقف العام الفلسطيني ، والتي كان يفترض أن تذهب الى أعمال الخير وغير ذلك من أغراض الخدمة العامة . وكان يدير تلك الإيرادات الكبيرة في السابق موظفو الدوائر الدينية في الحكومة العثمانية المركزية . وأوكلت الى المجلس الاسلامي الأعلى وصاية مهمة جاءت من سيطرته على التعيينات في وظائف دينية واسعة والتي تتضمن القضاة ، وأعضاء المحاكم الشرعية ، ودوائر الافتاء المحلية ، علاوة على موظفي العديد من المدارس ، ودور الأيتام ، والمراكز الدينية ، وغيرها من المؤسسات . وكان للمجلس أيضا سلطة توظيف وعزل مسؤولي الاوقاف والمحاكم الشرعية الموظفين على حساب أموال الوقف .[٥٧] ومع كل النفوذ الذي حظي به وجهاء فلسطين في أوقات مختلفة في الماضي ، لم يسبق طيلة مئات السنين من الحكم العثماني أن تركزت مثل تلك السلطة على المؤسسات الدينية والموارد المخصصة لها في أيد

محلية . في الماضي ، كان القضاة يعينون من اسطنبول ، وكانت أموال الوقف والإيرادات الأخرى تحفظ في عهدة موظفين حكوميين عثمانيين ، وكانت هناك رقابة صارمة على كافة نواحي المذهب السني .

المؤسسة الأخرى التي أعيد تشكيلها هي مكتب مفتي القدس للمذهب الحنفي (وهو أحد المذاهب الدينية الاربعة التي لديها أكبر الاتباع في فلسطين وكان المذهب الرسمي للدولة العثمانية) . والبريطانيون أنفسهم هم من حول هذا اللقب الى مفتي فلسطين الأكبر ، الاحتمال الأغلب أن يكون ذلك اتباعا لسابقة مصرية .[٥٨] وقد كان منصب مفتي القدس الحنفي مهما على الدوام في الماضي ، لكنه كان محدودا من ناحية مداه الجغرافي وسلطته . مثال ذلك ، أن حامل هذا اللقب ليس له سلطة تقليديا على المفتين الآخرين الذين يخدمون في مدن فلسطينية رئيسية أخرى ، رغم أن له بالتأكيد مزايا على أي واحد منهم . هذا اللقب الجديد ، والوصف الوظيفي له والذي تطور عبر الزمن يوسع المدى الجغرافي والسلطة التي يتمتع بها حامل اللقب . المندوب السامي الأول في فلسطين ، السير هيربرت صموئيل ، منح هذا اللقب للحاج أمين الحسيني، وكانت عائلة الحسيني واحدة من أغنى العائلات وأكثرها نفوذا في القدس ، حمل أفراد منها منصب مفتي القدس الحنفي طيلة معظم القرنين السابقين .[٥٩] وشغل كامل ، أخ الحاج أمين غير الشقيق ، هذا المنصب لحين وفاته في العام ١٩٢١ ، وهو المنصب الذي شغله قبلهما أبوهما وجدهما . وخدم أعضاء آخرون من آل الحسيني كرؤساء لبلدية القدس وأعضاء في البرلمان خلال الحقبة العثمانية ، وكان أحدهم ، وهو سالم بيك الحسيني ، رئيسا للبلدية عندما احتل البريطانيون القدس في العام ١٩١٧ .

وقد اختار السير هيربرت صموئيل الحاج أمين الحسيني رغم صغر سنه ولم يكن معروفا عنه امتلاكه للمعارف الدينية أو الحماس الديني . أضف الى ذلك ، أنه تلقى أقل عدد من الاصوات من المرشحين الأربعة للمنصب من الزعماء الدينيين المقدسيين الذين جرى استفتاؤهم حسبما ينص نظام الحقبة العثمانية عند اختيار مفتي جديد . وفي حين أنه تلقى تدريبا دينيا لمدة عامين في جامع

الأزهر قبل الحرب ، فإن معظم خلفيته كانت علمانية بشكل واضح : فقد خدم كضابط في الجيش العثماني خلال الحرب ، وكان مسؤولا في حكومة الملك فيصل في دمشق ، والتي لم تعمر طويلا ، وحكم عليه البريطانيون غيابيا بالسجن عشر سنوات ومنعوه من دخول فلسطين بتهمة تورطه في اضطرابات النبي موسى ضد البريطانيين والصهاينة في نيسان/ ابريل ١٩٢٠ ، عندما اصطدم الصهاينة والعرب في يوم الصيام للنبي موسى . إلا أنه بمباركة البريطانيين ، غفرت للحسيني «جرائمه» ، وبعد تسعة أشهر أصبح مفتيا ، وترأس أيضا المجلس الاسلامي الأعلى . وقاد ذلك الى وضع غير مسبوق في التشريع الاسلامي ، يقوم فيه المفتي عمليا بتعيين القضاة .

في النظام العثماني وكل نظام إسلامي آخر ، كان منصب المفتي يخضع في السلطة والامتياز للقاضي .[٦٠] وكان القاضي يعين عادة من الدولة العثمانية ومن صفوف المؤسسة الدينية العثمانية المركزية ، وبسبب أهمية المركز كان يفترض ألا يأتي صاحبه من إحدى الأسر المحلية ، لتجنب تضارب المصالح والمحاباة المحلية . وخلافا لذلك كان المفتي ونائب القاضي (وهو أيضا أمين عام المحكمة الشرعية) يجري اختيارهما دائما تقريبا من أصول محلية .[٦١] لذلك ، في ظل الحكم العثماني كان هناك توازنا معينا بين تلك المناصب ، مع أن منصب القاضي كان أعلى بشكل واضح . وقد أعيد تشكيل هذا النظام وقلبه البريطانيون عمليا رأسا على عقب ، حين وضعوا طرازا جديدا هو «مفتي فلسطين الأكبر» على رأس المسؤولين الدينيين الأخرين في فلسطين .

كان هذا الاختيار الغريب للحاج أمين الحسيني الشاب لشغل هذا المنصب ، في الواقع خيارا يتسم بالدهاء ، إذا أخذ المرء بعين الاعتبار ما كان البريطانيون يعتزمون فعله . وفي وضع كانت بنود الانتداب على فلسطين تنص فيه على أن طرفا واحدا ، اليهود ، معترف به ككيان سياسي أو وطني ، كان من الضروري أن يقوم البريطانيون بتقسيم ، وتشتيت ، وإلهاء معارضة الطرف الآخر الذي يمثل الأغلبية الساحقة من سكان البلد ، وهم الفلسطينيون العرب . وكان من الضروري بالقدر نفسه منعهم من التوحد على أساس وطني ضد البريطانيين

وربيبتهم الصهيونية . وكما سبق وذكرنا ، فقد رأى البريطانيون أيضا أن من الضروري تجنب إعطاء الأغلبية العربية مؤسسات وطنية أو تمثيلية ، أو أي مدخل آخر على سلطة الدولة .

نفذ البريطانيون تحريف المسار هذا جزئيا عن طريق تزويد نخبة من الفلسطينيين المسلمين ببنى مجتمعية جديدة كليا معترف بها من حكومة الانتداب ، وتشتمل على درجة معينة من الاستقلالية ، وتتمتع بقدر لا بأس به من الإيرادات . وقد أنشئت تلك المؤسسات من قطع ونتف النظام السياسي-الديني العثماني السابق ، ووضعت في الأماكن نفسها التي كانت تستخدم في السابق لأغراض مماثلة ، لتشكل نموذجا صارخا من «التقاليد المبتدعة»[٦٢] وكان في وسع المسلمين اعتبار تلك المؤسسات الدينية شيئا «خاصا بهم» ، وهي في الواقع كذلك ، لكنها كانت مسلوبة القوة أو السلطة خارج المجال الديني أو المجتمعي (القضايا القانونية الأهم كانت تتخذ القرارات فيها محكمة استئناف مكونة من ثلاثة قضاة ، يجلس فيها قاض بريطاني وآخر يهودي ، علاوة على قاض مسلم) .

كانت هناك فائدة واضحة من القبول بمناصب ضمن هذه البنية والبنى التي ابتدعها البريطانيون في فلسطين الانتداب . ففي مقابل المكانة والتميز الرسمي ، لمناصب شبه رسمية تتلقى مرتبات جيدة ، وإمكانية الحصول على قدر من المحسوبية ، ومستوى معينا ومقيدا من الاستقلالية ، ألزمت الشخصيات الفلسطينية التي قبلت بتلك المناصب بالامتناع عن معارضة الانتداب علنا ، والالتزام بدعم إقامة وطن قومي لليهود ، وما يستتبع ذلك من إنكار حق تقرير المصير على الفلسطينيين . وقد فرضت هذه القيود أيضا على المسؤولين الذين كانوا يتقاضون رواتب من حكومة الانتداب من خارج البنى الدينية التي كان يديرها المفتي ، بما في ذلك رؤساء البلديات والموظفين داخل إدارة الانتداب ، مثل مؤسسات الصحة والتعليم التي كانت تخدم السكان العرب . إلا أن أكبر نجاح حققه البريطانيون في العقد الأول من احتلالهم كان إغراء الحاج أمين الحسيني ، زعيم أبرز عائلة في أهم مدينة في فلسطين ، رجل يتمتع بمزايا

أسرية ، ودينية ، واجتماعية ، وسياسية ، بقبول مثل ذلك المنصب كجزء من صفقة ضمنية من هذا النوع .

صناع السياسة البريطانيون كان لا بد لهم أن يتنبهوا ، عند اتخاذ قراراتهم ، أنه قبل بضعة أشهر ، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠ ، انتخب قريب الحاج أمين الحسيني الأكبر سنا ، وهو موسى كاظم الحسيني الذي عزل من منصبه كرئيس لبلدية القدس بعد اضطرابات النبي موسى في العام ١٩٢٠ ، لينتخب رئيسا للمؤتمر العربي الفلسطيني . وكان هذا المؤتمر كيان شمل البلاد كلها يطالب بالحقوق الوطنية للأغلبية العربية ؛ وقد رفضت بريطانيا الاعتراف رسميا بطبيعته الشرعية او التمثيلية . وكان البريطانيون مدركون تماما أن موسى كاظم الحسيني هو أبرز معارضي سياستهم . وبتعينهم أحد أقربائه في منصب مهم قدّم كهدية منهم ، فلا بد أنهم كانوا يأملون في إضعاف موسى الحسيني وتقويض مصداقيته في معارضتهم . وفي تلاعبهم بأفراد العائلة البارزة الواحدة ودفعهم للتناحر فيما بينهم ، كان البريطانيون يتبعون تقاليدهم الاستعمارية الخاصة والأنماط التي اتبعتها السلطات العثمانية للاحتفاظ بسيطرتها على المقاطعات البعيدة من امبراطوريتها مترامية الأطراف .[٦٣] وكما كان البريطانيون يأملون على الأغلب ، بقي الرجلان اللذان ينتميان إلى فرعين مختلفين من عائلة الحسيني الكبيرة خصمين متنافسين لحين وفاة موسى كاظم الحسيني في أوائل العام ١٩٣٤ ، عندما أصبح المفتي زعيما بارزا ، لا تخلوا زعامته من معارضة ، للحركة الوطنية الفلسطينية المتشظية .

هيربرت سامويل ، المندوب السامي البريطاني الذي قرر هذا التعيين ، وهو صهيوني ملتزم ، ووزير سابق ، وسياسي في غاية الدهاء ، قابل الشاب الحاج أمين الحسيني بنفسه قبل اتخاذ قراره . وهو لم يفعل ذلك (رغم تحفظات بعض غلاة الصهاينة في إدارته) إلا بعد أن أكد له المفتي الأكبر «رغبته الصادقة في التعاون مع الحكومة وإيمانه في النوايا الصادقة للحكومة البريطانية تجاه العرب» ، وأن «نفوذ عائلته ونفوذه هو شخصيا سيكرس للحفاظ على الهدوء .»[٦٤] وكانت تلك كلمات خطيرة لا تلفظ بسهولة ، أخذتها السلطات البريطانية على محمل

الجد . ورغم كل الانتقادات الصهيونية ، حينها وفيما بعد ، لذلك التعيين البريطاني ، للمفتي وغيره من الزعماء الفلسطينيين لعدم إبداء توافق وخضوع تام للانتداب البريطاني والحركة الصهيونية ، فقد حافظ المفتي على مدى عقد ونصف على ما التزم به من الصفقة ، كما التزم البريطانيون من جانبهم . ونتيجة لذلك أثبتت هذه العلاقة طيلة سنوات طويلة أنها مفيدة للغاية للطرفين .

كان من الواضح أن السير هيربرت يراهن على هذا الشاب المشاغب الذي يحمل مؤهلات وطنية لا عيب فيها ، والذي غفرت له أنشطته «المتطرفة» حديثا ، سيخدم المصالح البريطانية بالحفاظ على الهدوء في مقابل رفعه الى منصب حسّن البريطانيون امتيازاته ، وموارده ، وأهميته الى حد كبير . وبالرغم من شكوى الصهاينة المستمرة ، والمرّة من المفتي ، فقد أثمر رهان سامويل حتى أواسط عقد الثلاثينات ، عندما لم يعد في وسع الحسيني احتواء الغليان الشعبي الفلسطيني . ففي حين كان يبني لنفسه مركز سلطة ونفوذ ، مغضبا بذلك الصهاينة ، الذين كان من الواضح أنهم يخشون أي تمثيل مستقل لإرادة الأغلبية العربية الفلسطينية ، كان المفتي حريصا للغاية على عدم الابتعاد عن البريطانيين ، الذين لم يكن في وسعه الاحتفاظ بمنصبه من دونهم .

كانت قدرة المفتي على إدارة مشهد التوازن الصعب هذا دليلا على مهاراته . وظهرت تلك المهارات أيضا من بقاءه طويلا على رأس عالم السياسة الفلسطينية الصعب . كان الحاج أمين الحسيني رجلا عذب الكلام ، متحفظا ، له سحر خاص وسط المجموعات الصغيرة ،[٦٥] لكنه كان أبعد ما يكون عن الطراز الأصلي للزعماء الوطنيين العرب في فترة ما بين الحربين . فلم يكن خطيبا مفوها مثل سعد زغلول ومصطفى النحاس في مصر ، أو عبدالرحمن الشهبندر وشكري القوتلي في سوريا . ولم يكن حتى رجلا عصاميا ، ارتفع الى القمة بفضل صفاته الشخصية وقدراته القيادية . فقد كان ارستقراطيا حتى النخاع ، واع الى أنه ينتمي لطبقة الوجهاء الفلسطينيين ، تمكن من استخدام المؤسسات الدينية التي وضع على رأسها لبناء قاعدة شعبية واسعة من شبكة الاتباع التقليديين لعائلة الحسيني ، والوطنيين الذين يتطلعون الى زعيم بارز لحركتهم ،

والمنتفعين من شبكة الوصاية التي كان يسيطر عليها .

من بين جميع قادة الحركات الوطنية في الدول العربية خلال الفترة ما بين الحربين (باستثناء ليبيا فقط) ، ومن بين جميع الزعماء الفلسطينيين أيضا ، كان المفتي الشخصية الدينية الوحيدة ، الذي أساس سلطته مؤسسة دينية «تقليدية» ، رغم أنها ابتدعت حديثا ، أنشئت وغذيت بموارد من السلطة الاستعمارية . في هذه المؤسسة الفريدة ، التي أنشأها البريطانيون في هذه الأوضاع الوحيدة من نوعها والخاصة بهذا الانتداب ، نجد واحدا من أهم الاختلافات بين فلسطين والدول العربية مثل مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق . هناك ، كانت الأحزاب السياسية العلمانية بقدر كبير ، وبغض النظر عن مدى ضعفها أو سوء تنظيمها ، هي الأدوات الرئيسية للزعماء الوطنيين ، لحين تمكنهم من السيطرة على الدولة ومواردها .[٦٦] وقد لعب الوفد في مصر ، والكتلة الوطنية في سوريا ، وتجمعات وحركات أخرى في لبنان والعراق هذا الدور . وليس هناك من شبيه حقيقي لهم في فلسطين ، رغم أن الاحزاب السياسية بدأت تتشكل في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات .

جزئيا ، بفضل المصادر الكبيرة التي وضعها البريطانيون بين يديه ، وأكثر من ذلك بفضل براعته السياسية الفائقة ، تمكن الحاج أمين الحسيني ، في غضون ما يزيد قليلا عن عقد من الزمن من أن يصبح زعيما سياسيا فلسطينيا بارزا ، وأن يكون في الوقت نفسه مانعة صواعق لم يرض عنها الصهاينة . هنا أيضا نجد عنصر إغفال وتشويه لصورة المفتي في الكثير من المخطوطات التاريخية الاسرائيلية . وقد تأثر ذلك دون شك بنشاطه اللاحق ، عندما أصبح في أواسط الثلاثينات زعيما بارزا للحركة الوطنية الفلسطينية التي تحارب بنشاط البريطانيين والحركة الصهيونية . وما شوه سمعته أكثر ، وصول المفتي الى المانيا وانتهائه كحليف للنازيين خلال الحرب العالمية الثانية ، بعد فراره من فلسطين عام ١٩٣٧ بعد محاولة البريطانيين اعتقاله مرات عدة ، كما فعل معظم الزعماء الوطنيين الفلسطينيين في ذلك الحين .[٦٧]

بالرغم من التاريخ اللاحق من المقاومة العلنية للبريطانيين والصهيونيين ،

عمل الحاج أمين الحسيني بشكل جيد جدا خلال الخمسة عشر سنة الأولى من تعيينه في كبح المعارضة الفلسطينية لنظام الانتداب ضمن حدود «معتدلة» ، مبديا التزامه الشديد «بالحفاظ على الهدوء» الذي وعد به هيربرت سامويل في العام ١٩٢١ . وكان ذاك هو الوضع حتى منتصف عقد الثلاثينات ، عندما شعر المفتي بأنه ملزم بالانضمام إلى الثورة الشعبية المتنامية ضد أسياده البريطانيين السابقين . وتخلى على مضض عن عامل الموازنة بينهم وبين القوى الشعبية التي كانت تهدد بتركه هو وباقي القيادات التقليدية خلفها . أحد المؤشرات على مدى أهمية المفتي بالنسبة للبريطانيين هو استعداد إدارة الانتداب الحازمة وسيئة الصيت لدعمه من مواردها الخاصة ، إضافة إلى ما كان يحصل عليه من أموال الوقف العامة . وعندما هبطت إيرادات الوقف الزراعية بعد الركود الاقتصادي العظيم في العام ١٩٢٩ عندما انهارت أسعار المنتجات الزراعية ، ما قاد الى تراجع في إيرادات المجلس الاسلامي الأعلى ، الذي عوض بمساعدات بريطانية مباشرة ابتداء من العام ١٩٣١ . وقد أبقيت تلك المساعدات سرية حفاظا على مصلحة الطرفين .[٦٨]

كما سبق ورأينا ، حجب البريطانيون عن الفلسطينيين كل مدخل الى منابر الدولة ، أو البنى الوطنية الشبيهة بالدولة ، كما فشل الفلسطينيون في نهاية الأمر في تطوير مؤسساتهم الخاصة التي قد تخدم هذا الغرض . لم يكن الأمر أنهم لم يحاولوا ، فقد حاولت الحركة الوطنية الفلسطينية مرارا وتكرارا إنشاء بعضا من هذه المؤسسات . من خلال تأسيس الجمعيات الاسلامية- المسيحية والمؤتمر العربي الفلسطيني وفرعه ، اللجنة العربية العليا . ولم ينم أي منها ليصل الى نوع البنية التي يمكن أن تخدم كنواة لدولة ، أو كبديل لدولة الانتداب ، التي كان العرب يستثنون من تولى المناصب الرفيعة فيها بشكل مدروس . الواقع ، أن بعض جهود إعادة تشكيل تلك المؤسسات بطريقة مناسبة كانت تفتقر إلى الحماس ، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم قدرة ، أو رغبة الوجهاء القادة في الحركة الوطنية الفلسطينية تشكيل تجمعات سياسية جماهيرية حسب خطوط حزب الوفد في مصر والدول العربية الأخرى ، والهند ، وأماكن أخرى من العالم

الخاضع للاستعمار . وأكثر من ذلك ، كان هناك عداء المفتي المستحكم ضد أي مؤسس أو أي فرد يهدد بتحدي سلطة أو امتيازات المؤسسات الدينية الواسعة التي يديرها .

كان لا بد لهذه الغيرة أن تمتد الى بلدية مدينة القدس ، التي كان يرأسها في السابق أحد أفراد عائلة الحسيني لكن تولي واحد من أشد منافسي المفتي ، راغب بيك النشاشيبي[٦٩] إدارتها منذ العام ١٩٢٠ حتى أواسط الثلاثينات وكما سنرى لاحقا فإن غيرة المفتي امتدت لتؤثر على الأحزاب السياسية الوليدة والتجمعات الأخرى التي ظهرت في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات (مثل حزب الاستقلال) ، خاصة إذا لم يترأسها أحد الموالين له . ومع افتقار الشعب الفلسطيني لأدوات فاعلة لبناء دولة ، سواء كانت تلك الأدوات موجودة مسبقا ، أو زودهم بها البريطانيون ، أو طوروها هم بأنفسهم ، فقد منح بدلا من ذلك قيادة دينية ، حصلت على السلطة ، والتشجيع ، والشرعية ، والدعم ، من البريطانيين ، وكانت في النهاية تخضع لسيطرتهم . هذا التشكيل الجديد كان يتماشى تماما مع الرؤية البريطانية لفلسطين مكونة من ثلاث طوائف دينية ، واحدة منها فقط ، اليهود ، لهم حقوق ومكانة وطنية . خدمت الغرض الذي أوجدها البريطانيون لأجله بشكل رائع حتى أواسط الثلاثينات ، عندما أصبح الوطن القومي اليهودي أمرا واقعا عمليا . فترة الخمسة عشر سنة المهمة تلك التي وضعت خلالها آليات ما تبقى من الانتداب ، نسيت بسهولة ، ما أن دفع المفتي الى مواجهة جادة بالانفجار الشعبي في أواسط الثلاثينات ، حتى أصبح عدوا لدودا ، وإن يكن غير فعال في نهاية الأمر ، للبريطانيين والصهاينة . ورغم ذلك ، وكما سنرى لاحقا ، لفترة من الزمن لم يقطع البريطانيون الأمل تماما في استعادته وإعادة العلاقات معه ، ولم يقطعه هو أيضا ، على ما يبدو .

إذا نظرنا بتمعن ، نجد أن الجهود الأولى التي قام بها الوجهاء الذين سيطروا على الحركة الوطنية الفلسطينية ، والذين كانوا دون شك يسعون لتحرير بلدهم ، كانت التماسات دون طائل موجهة إلى وزراء الحكومة البريطانية ، ومن ضمنهم رامزي ماكدونالد ، واللورد باسفيلد ، والمندوبين السامين الذين توالوا على

فلسطين ، من هيربرت ساموبل ومن خلفوه ، وغيرهم من المسؤولين البريطانيين ، لمنح الفلسطينيين حقوقهم الوطنية ، في اجتماعات متكررة وغير مجدية ولا نهاية لها . عبثية هذا النهج أتضحت للعديد من الفلسطينيين ، الذين طالبوا منذ البداية باتباع طريق مختلف في التعامل مع البريطانيين . في النهاية لم يكن في وسع الوجهاء توفير نهج مختلف كان الفلسطينيون في أمس الحاجة له ، أو تحويلهم عن المسار المأساوي الذي أدى الى تضحيات ثورة العام ١٩٣٦- ١٩٣٩ ، والتي كان سحقها بداية النهاية لفلسطين العربية .

للتخلص من القفص الحديدي القاسي الذي ابتدعه البريطانيون لهم ، هل كان يتعين على الفلسطينيين قبول الطموحات الوطنية للشعب اليهودي- وهم يعتبرون أن معظمهم ، بما في ذلك اليهود الاوروبيين ، غرباء ومتطفلين- في مقابل الاعتراف بحقوقهم الوطنية؟ وهل كان في وسعهم فعل ذلك ، بالنظر إلى أنه في ذلك الحين كان معظمهم (وآخرون كثيرون ، بما في ذلك العديد من اليهود) ينظرون الى اليهودية كدين وليس كأساس لقومية ، ولم يقبلوا بالتالي بجوهر فكرة الصهيونية السياسية؟ لو فعلوا ذلك ، هل كان الصهاينة سيعترفون بحقوقهم الوطنية أو امتيازاتهم التي تتماشى مع وضعهم كأغلبية؟ وماذا عن بريطانيا ، التي التزم قادتها بالدعم المطلق للوطن القومي اليهودي ، بوحي من المصلحة الذاتية بقدر ما هو بوحي من الإيمان؟ تشير هذه الأسئلة ، التي لا يمكن الإجابة عنها بأي قدر من اليقين ، إلى عمق المأزق الذي واجه الفلسطينيين .

***

٣
فشل في القيادة

المنافسة بين الوجهاء

يركز تاريخ فلسطين تحت الانتداب بشكل ثابت تقريبا على الخلافات بين الزعماء العرب الفلسطينيين والفئات التي كانوا يرأسونها . وكان التركيز على هذه الجوانب وغيرها من تاريخ المنطقة السياسي يأتي على حساب الحقائق الاقتصادية والديمغرافية والدستورية الكامنة ، والتي سنبحثها بشكل مقتضب في الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب . الجماعات التي هي موضوع اهتمامنا هذا كانت مهمة بالفعل . فقد كانت في بعض الأحيان عبارة عن تجمعات راسخة محورها العائلات البارزة ، مثل تلك التي كان يرأسها آل الحسيني في القدس . وقد كانت عائلة الحسيني تمتلك مساحة كبيرة نسبيا من الأرض ، وشبكة واسعة من المحاسيب ، وشغل افرادها تقليديا مراكز دينية وسياسية متميزة ، مثل منصب مفتي القدس الحنفي ، ورئيس بلدية القدس ، ونائب في البرلمان عن المدينة في أواخر الحقبة العثمانية . الفئات الأخرى كانت حديثة النشأة ، ولم تكن أكثر من ائتلاف من الزعماء ، والعائلات ، والجماعات القروية . النزاع بين هؤلاء وغيرهم من الفئات الأخرى داخل فلسطين وأماكن أخرى في المنطقة كان له أهمية بالغة . وقد تضاءلت حدتها وأهميتها ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر نتيجة لنمو سلطة الدولة العثمانية الحديثة وتراجع الاستقلالية المحلية ، وبعد ذلك إثر ظهور السياسات الجماعية . إلا أن الفئوية والنزاعات الفئوية نمت بشكل أكثر قوة خلال الانتداب البريطاني .

من المنافسات العديدة التي سادت في أوساط النخبة خلال الانتداب ،

ثمة انقسام أساسي يبرز . وهو الانقسام العميق بين مجموعتين كانتا تتلقيان الدعم والتشجيع من سلطات الانتداب البريطانية ، وإن يكن ذلك بطرق مختلفة . كانت الفئة الأولى مكونة من المفتي «الأكبر» ، الحاج أمين الحسيني ، والتي عرفت باسم جماعة الحسيني ، أو «المجلسيون» ، أنصار المجلس الاسلامي الأعلى ، المؤسسة التي ابتدعها البريطانيون وتحدثنا عنها في الفصل السابق . وعرفت الجماعة الثانية باسم «المعارضون» وكان يرأسهم راغب بيك النشاشيبي ، الذي عينه البريطانيون رئيسا لبلدية القدس بعد اضطرابات النبي موسى عام ١٩٢٠ ، ليحل محل أحد أبناء عمومة المفتي موسى كاظم الحسيني .

وفي حين سيطرت هذه المنافسة على سياسات فلسطين العربية ، خاصة خلال النصف الأخير من فترة الانتداب ، فقد كان هناك الكثير من الانقسامات في السياسات الفلسطينية . مثال ذلك ، أنه لحين وفاة موسى كاظم الحسيني في العام ١٩٣٤ ، كانت بينه وبين ابن عمه الأصغر منه سنا منافسة خفية . خاصة بعد اضطرابات العام ١٩٢٩ ، وكان ذلك انعكاسا لتوترات جيلية ، وبين- أسرية ، ومؤسساتية ، وغيرها . وبمرور الوقت ، نشبت تحديات أخرى أطلقتها قطاعات أخرى من المجتمع ضد ما اعتبر نهجا مبالغا في استرضاء البريطانيين كانت تتبعه قيادات جميع الوجهاء . وكان هذا يتعارض مع الاحاديث الحماسية الفارغة التي يستخدمها الزعماء المتنافسين ، والذين كان معظم الرأي العام الفلسطيني ينظر اليهم ، بحق ، على أنهم يتعاونون خلسة مع البريطانيين . بالطبع ، كان المفتي والنشاشيبي ، قد عينا في منصبيهما وبقيا فيه بفضل السلطات البريطانية .

كانت المنافسات بين الفئتين الرئيسيتين حقيقية غالبا ، وتتخذ في بعض الأحيان طابعا عنيفا للغاية .[١] وخلال المرحلة الأخيرة من ثورة ١٩٣٦-٣٩ ، تردى هذا النزاع لدرجة أن بعض مؤيدي النشاشيبي وآخرين ممن نظمهم البريطانيون ضمن ما يعرف باسم روابط السلام قد انخرطوا بفاعلية الى جانب القوات البريطانية في الحملة الواسعة لمطاردة أنصار المفتي وغيرهم من الثوار المسلحين . وفي الوقت نفسه اغتيل العديد ممن افترض أنهم من المتعاونين مع

القوات البريطانية في صفوف جماعة النشاشيبي ، على يد من اعتقد أنهم من أتباع المفتي . وقد أحرقت منازل ، وأجبرت شخصيات رئيسية من المعارضة على الهجرة .[٢] وتواصلت الخلافات العميقة بين الفئتين حتى بعد نهاية الانتداب . وبعد سيطرة القوات الاردنية على الجزء الشرقي من القدس خلال حرب ١٩٤٨ ، عين أمير شرق الاردن عبدالله (الذي أصبح ملكا فيما بعد) النشاشيبي حاكما عسكريا على المدينة . وقد صوت أعوان النشاشيبي والمتحالفين معه ، خلال مؤتمر خاص عقد في أريحا برئاسة الأمير عبدالله في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ لصالح ضم الضفة الغربية لما أصبح يعرف باسم المملكة الأردنية الهاشمية . وجرى استيعاب الكثيرين منهم في الادارة الأردنية الجديدة . وبعكس ذلك ، في المناطق التي سيطرت عليها القوات الأردنية ، نزعت القوات الأردنية أسلحة أتباع المفتي وطاردتهم ابتداء من ١٥ أيار ، ١٩٤٨ . واتهم بعضهم بالتورط في اغتيال الملك عبدالله خلال زيارة له الى القدس في العام ١٩٥١ .

رغم أهمية الصراعات الداخلية في اوساط النخب العربية الفلسطينية ، فإن أحد أكثر الجوانب إثارة للملل لتاريخ الفترة التي سبقت العام ١٩٤٨ هو التركيز الذي وصل حد الهوس على تلك الصراعات ، والذي وصل في بعض الأحيان حد إغفال أمور أخرى مهمة .[٣] جزئيا ، كان لدى مؤرخي الشرق الأوسط توجها متأصلا للتركيز على التاريخ السياسي على حساب التاريخ الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ، والفكري ، وعلى النخبة بدلا من الشرائح الأخرى من المجتمع .[٤] ويبدو أن هذا التوجه آخذ في الاضمحلال في معالجة الحقبة الحديثة .[٥] وفي حين أن للوجهاء أهمية كبيرة كجماعة ، ويستحقون بالتأكيد الاهتمام ، لكن يمكن الرد بحجة مقنعة تقول أن الادبيات قد بالغت في التأكيد على دورهم ، على حساب دراسة المجموعات الاجتماعية الأخرى والإشكاليات الأخرى .[٦]

ما هو أبعد من هذا الاهتمام العام الواسع ، ثمة سبب لأن يكون المرء أكثر تشككا بالنسبة للتصوير المشحون بالخبث أحيانا والمتعالي غالبا الذي قام به

بعض المؤرخين الخارجيين الذين قللوا من شأن النزاعات الداخلية بين أفراد النخبة الفلسطينيين ، خاصة خلال فترة الانتداب . ولا شك أن بعض تلك المنافسات كانت شخصية أو تافهة . ومع ذلك ، فإن المواقف العنصرية الخفية ، وغير الخفية في بعض الأحيان التي تميزت بها ملاحظات العديد من المراقبين الخارجيين المعاصرين التي تناولت السياسات العربية تدفعنا لأن نعامل وجهات نظرهم بحذر . الأمثلة على مثل هذه المواقف عديدة : رئيس دائرة التعليم في فلسطين ، همفري بومان ، أشار الى اثنين من مرؤوسيه بأن لدى واحد منهم «احتقار لشعوب الشرق» ، في حين أن الآخر «يزدري العرب» .[٧] وبالمثل ، يصف الكاتب اليهودي جوزيف حاييم برينر «وضاعة ووحشية» العرب ، الذين لا يمكنهم أن يصبحوا جزءا من «الأخوة الانسانية» إلا من خلال يهود فلسطين .[٨] وفي الوقت نفسه ، ثمة إشارات كثيرة من المراقبين الفرنسيين المعاصرين ، من أمثال عميل الاستخبارات الملازم بيير روندو ، الذي أصبح فيما بعد باحثا بارزا ، الى «التوجهات التعصبية» لدى الفلسطينيين .[٩] ورغم تلك المشاكل ، فإن تلك الملاحظات من مراقبين خارجيين ليس لديهم غالبا اطلاع كاف ، سواء تلك التي تضمنتها الرسائل الديبلوماسية المعاصرة ، أو تقارير الاستخبارات ، أو الرسائل الخاصة ، أو الصحافة ، هي من المصادر الرئيسية التي لدينا لتلك الفترة . ولا شك أن تلك المنافسات قد لعبت دورا رئيسيا في سياسات تلك الفترة ، رغم أن بعضها كان فيه مبالغة ، أو تحريفا ، أو أسيء فهمها بسبب مواقف المراقبين الغربيين سالفة الذكر .

لا يقتصر الأمر على الأعمال الثانوية التي تعاملت مع تلك الفترة ، التي يجد فيها المرء تأكيدا كبيرا على النزاع داخل النخبة الفلسطينية . ففي حين أن تلك الخلافات كانت تنشر بشكل طبيعي في الصحف الناطقة بالعربية ، والتي كان الكثير منها ينحاز لهذه الفئة أو تلك ، فقد ركزت السجلات البريطانية والصهيونية المعاصرة بكثافة على هذا الموضوع ، سواء لأهميتها بحد ذاتها ، ولأن وجودها ، وتشجيع الخلافات الداخلية الفلسطينية ، كان ضروريا لتحقيق الأهداف البريطانية والصهيونية في فلسطين . لدرجة أن رعاية وتشجيع

الخلافات الداخلية الفلسطينية من قبل الفعاليات الخارجية كان أحد جوانب تاريخ تلك الفترة والذي نادرا ما يؤكد عليه الباحثون .

رأينا مثالا على تلاعب البريطانيين بالخلافات الداخلية الفلسطينية في تعيين السير هيربرت ساموئيل للحاج أمين الحسيني في منصب «المفتي الأكبر» . وكما سبق وأشرنا كان ذلك تصرفا غير عادي : فقد كان الحسيني محكوم بالسجن عشر سنوات غيابيا لإثارته اضطرابات النبي موسى في نيسان/ ابريل ١٩٢٠ . ورأينا أن دوافع هذا التعيين كانت الرغبة في وضع الحاج أمين الحسيني كمنافس لقريبه الأكبر سنا ، موسى كاظم الحسيني ، الذي عزل من منصبه كرئيس لبلدية القدس غداة الاضطرابات . وأصبح موسى كاظم الحسيني بعد ذلك رئيسا للجنة العربية التي انتخبها المؤتمر العربي الفلسطيني عام ١٩٢٠ ، وكان بذلك أكبر زعيم فلسطيني معارض للبريطانيين . وفي الوقت نفسه ، عمل البريطانيون على استمالة فرع آخر من عائلة الحسيني الكبيرة وصاحبة النفوذ ، والتي جاء منها من حملوا لقب مفتي القدس الحنفي على مدى أربعة أجيال .[١٠] وكان تعيين راغب بيك النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس بعد أن أقصى البريطانيون موسى كاظم الحسيني عن المنصب ، مثالا آخر على سياسة فرق تسد . وحسب إحدى الروايات ، «أحيا قبول النشاشيبي برئاسة البلدية خلفا لموسى كاظم باشا الحسيني الضغائن بين أنصار العائلتين- وهو نزاع سيطر على سياسات فلسطين العربية خلال معظم فترة الانتداب .»[١١] ويمكن التكهن أنه من ضمن الأسباب التي دفعت البريطانيين الى تعيين النشاشيبي كان إشعال نار الضغائن القديمة .

وكما سبق ورأينا ، بذل البريطانيون والصهاينة جهودا لدفع الزعماء الفلسطينيين لمواجهة بعضهم البعض بهدف مفاقمة النزاعات القديمة ، أو خلق نزاعات جديدة كجزء من استراتيجية فرق تسد . ولا شك أن تلك المنازعات كانت موجودة قبل مجيء البريطانيين ، كما هي حقيقة أن العثمانيين كانوا يحركون هذه الفئة من الوجهاء ضد الأخرى .[١٢] البريطانيون أنفسهم كانوا غارقين بالطبع في تقاليدهم الاستعمارية وسياسة فرق تسد التي اثبتت نجاعتها

في فلسطين وأماكن أخرى .[١٣] إلا أن من الصعب التحقق من مدى هذه الجهود ، نظرا لأن الطرق التي كان يتبعها المسؤولون في إثارة التوترات المحلية كانت تعتبر ، بشكل عام ، سرية للغاية . الأدلة الملموسة على هذا النوع من الأنشطة شحيحة ، لذلك فإن الموضوع نادرا ما كان يجري تناوله في أدبيات تلك الفترة .

ثمة مشكلة أخرى نادرا ما كانت تبحث في الأدبيات ، وهي أنه علاوة على العنصرية الواضحة التي سبقت الإشارة اليها ، كشف معظم المراقبين البريطانيين والصهاينة وأوروبيين آخرين عن توجهات استعلائية تجاه العرب من جميع الطبقات ، تتراوح ما بين الترفع العابر الى الاحتقار المطلق . ثمة مثال نموذجي على ذلك ، فيما ذكره السفير الفرنسي الى لندن في العام ١٩٢١ عن وزير المستعمرات البريطاني النائب السابق لملك بريطانيا في الهند ، اللورد كرزون ، الذي «أقر بجلافة فيصل [ملك العراق السابق] لكنه أعتبر الأمر شائعا لدى جميع الشرقيين وبالتالي لا أهمية له .»[١٤]

نتيجة هذا التحيز السائد هي أن ما يزعم أنه تحليل سياسي لا يزيد غالبا عن ثرثرة فارغة دون اطلاع . وقد وصف ديبلوماسي فرنسي في العام ١٩٣٢ بصراحة «جميع السياسيين المسلمين في فلسطين» بأنهم رخيصين ، ومن دون مبادئ ، ومناهضين للأوروبيين ، ومناهضين لليهود ، ومناهضين للمسيحيين ، ومستعدون لبيع أرضهم وأنفسهم عند أول فرصة .[١٥] وفي حين أن بعض تلك الاتهامات قد تكون صحيحة بالنسبة لبعض الزعماء الفلسطينيين ، فمن المؤكد أنها لا تنطبق عليهم كلهم . ومع ذلك فإن هذا التعليق يعطي مؤشرا على طريقة تفكير العديد من المراقبين الأوروبيين ، الذين كانوا يجهلون اللغة المحلية وبقوا غريبين عن المجتمعات التي يصفونها ، لكننا مضطرين للاعتماد على ملاحظاتهم الى حد ما كمصادر . أخيرا ، الأهم مما يمكن أن يكون قد صدر عن تحيز أو جهل ، هناك دائما إمكانية لتفسير تصرف بريء بشكل خاطئ ، سواء عن قصد أو غير قصد ، في المصادر التي قدمها البريطانيون أو الصهاينة ، وغيرهم من المراقبين الأوروبيين ، الذين كانوا هم أنفسهم مشاركون نشطون في الأحداث

التي سجلوها . في التعامل مع الأرشيفات الأوروبية والصهيونية ، وملاحظات الأوروبيين بشكل عام في تلك الفترة ، نجد أن هناك قناعة قوية وشائعة «برخص» العرب ، وازدراء عاما «للشرقيين» (الذين يضمون غالبا اليهود) ، بحيث يتعين على المرء استخدامها بحرص حين يكون هناك أي سبب للشك في حكم مراقب ما . ومع ذلك ، فإن تلك المصادر غالبا ما تتضمن موادا ذات موثوقية عظيمة وقيمة عالية .

سبق وبينا أنه كانت هناك درجة معينة من تلاعب القوى الخارجية بالنزاعات الداخلية العربية ، خاصة من جانب البريطانيين . فقد تبين منذ بداية الحكم البريطاني أنه كي تتمكن بريطانيا من السيطرة على بلد الغالبية العظمى من سكانه عربا ، وتريد أن تقيم عليه وطنا قوميا يهوديا لا يحظى بأي شعبية ، فإن من الضروري للغاية بث الانقسامات في صفوف السكان الفلسطينيين . وبعد الرفض الفلسطيني الشامل لوعد بلفور ، وللأهداف الصهيونية في فلسطين ، وللوثيقة التي تجمع الهدفين معا ، الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم على فلسطين ، وبعد اضطرابات العام ١٩٢٠ في القدس ، و١٩٢١ في يافا ، صارت هذه الضرورة واضحة حتى لأكثر المسؤولين البريطانيين عمى وأقلهم إدراكا . الأمر الملازم لهذا التصور ، هو أنه اذا فشل فرض الانقسام على الفلسطينيين ، فإن من الضروري أن تلجأ بريطانيا الى القوة الكاسحة ، وهو ما لم يكن مفهوما على نطاق واسع في الأوساط الرسمية البريطانية ، خاصة في لندن .

على أي حال ، الحكومات البريطانية المتعاقبة من ١٩١٧ وحتى العام ١٩٣٩ على الأقل ، كانت ملتزمة بشدة بالصهيونية لأسباب تعود جزئيا لاعتبارات استراتيجية ، وجزئيا لأمور تتعلق بالمسيحيين المتصهينين ، وجزئيا ربما لعداء خفي للسامية كان يدعم الحقوق الوطنية لليهود في فلسطين ويبقى صامتا حيالها في أماكن أخرى .[١٦] بالنظر لهذا الالتزام ، ولدرجة معينة من العناد المستشري في لندن لتجنب مواجهة التكاليف التي قد تظهر لاحقا نتيجة مثل تلك السياسة ، فإن المسؤولين البريطانيين في فلسطين الذين كانت لديهم

شكوكا بشأن صحتها أحتفظوا بشكل عام بآرائهم لأنفسهم . القلة من المسؤولين في الادارة الفلسطينية الذين جهروا بآرائهم كانوا يوصمون بمعاداة الصهيونية ، أو ما هو أسوأ ، معاداة السامية ، من قبل الموجودين في لندن الذين رفضوا الاعتراف بتلك الوقائع على الأرض .[١٧]

تلك الاتهامات وجهت بشكل خاص ضد بعض المسؤولين في الادارة العسكرية البريطانية التي أدارت فلسطين في السنوات التي سبقت تعيين السير هيربرت ساموئيل مندوبا ساميا ، وفرض الانتداب على فلسطين ، وبعد ذلك ضد آخرين في ظل الانتداب . بعض هؤلاء الأفراد كانوا معادين للسامية (في الواقع كان العديد منهم يكره جميع «الساميين» على حد سواء ، بما في ذلك العرب) ،[١٨] لكن ذلك لم يفسد دقة تحليلاتهم بأنه لا بد من استخدام القوة لفرض الوطن القومي اليهودي على العرب الرافضين . وقد كان زعيم حركة المراجعين الصهيونية المتطرفة ، زئيف جابوتنسكي ، الوحيد تقريبا من بين أقرانه ، الذي أدرك هذه الحقيقة منذ البداية . ففي العام ١٩٢٥ كتب يقول : «إذا أردتم استيطان أرض مأهولة يسكنها شعب آخر ، يتعين عليكم الإعداد لحامية تدافع عن الأرض ، أو إيجاد فاعل خير يوفر الحماية لكم . . . الصهيونية مشروع استعماري ، لذلك فإن نجاحه أو سقوطه يعتمد على القوة المسلحة .»[١٩] كان جابوتنسكي والمسؤولون البريطانيون القلائل الذين وافقوه الرأي محقون بالفعل ، رغم أنه لم تثبت صحة ذلك بكل وضوح إلا خلال الثورة العربية للعام ١٩٣٦-٣٩ ، والقتال الدامي في العامين ١٩٤٧-٤٨ . في تلك الفترة فضل العديد من المسؤولين البريطانيين دفن رؤوسهم في الرمال .

لذلك كان أحد أهداف البريطانيين الحيوية منع الفلسطينيين من التوحد ضدهم وضد سياسة دعم الصهيونية بهدف منع ، أو على الأقل تأخير ، الرد العربي الحتمي على هذه السياسة . وهذا يحتاج بالضرورة إلى إثارة الخلافات القائمة ، وفي بعض الحالات خلق خلافات جديدة . وقد استخدمت وسائل عدة لتحقيق هذه الغاية ، مع قدر كبير من النجاح ، على الأقل حتى منتصف عقد الثلاثينات . وكما سبق ورأينا اتخذت الجهود البريطانية للتلاعب

بالزعامات والفئات الفلسطينية شكل تعيينات رسمية قدمت كهدية من سلطة الانتداب ، سواء كانت تلك المناصب ضمن الإدارة أو في مؤسسات شبه رسمية مثل المجلس الإسلامي الأعلى . وفي حين استخدمت وسائل أخرى من الثواب والعقاب ، لم تكن هناك حاجة كبيرة للجوء لتلك الأساليب المتطرفة ، فقد كانت حكومة الانتداب تتمتع بقوة عظيمة تستطيع أن تلحق أذى بالغا في مصالح الأشخاص الذين قد تختار أن تعاقبهم ، وأن تكافئ بسخاء من تريد أن تحابيهم ، بمجرد استخدام السلطة غير المحدودة التي كانت بتصرفها . والتي تشمل استخدام أو طرد الموظفين من الوظائف الحكومية أو شبه الحكومية ، ووجود الرقابة الحكومية ، وسلطة السماح بالاجتماعات ، والمظاهرات ، والانتظام في جماعات أو جمعيات أو منعها ، سلطة فرض الاعتقال الإداري والنفي في الداخل والخارج ، وفيض من الوسائل السرية والعلنية الأخرى التي تمكن البريطانيين من ممارسة نفوذ عظيم على المجتمع الفلسطيني . ربما أعتقد الأفراد الذين كانوا يتلقون تلك المنافع أنهم أذكى من البريطانيين ، وأنهم حصلوا على الجزء الأفضل من الصفقة . الأغلب أنه كان لدى المفتي هذا الشعور عندما أقام المجلس الإسلامي الأعلى والمؤسسات الأخرى التي كان يديرها وحولها إلى قاعدة سياسية بديلة له ولمؤيديه . لكن أمثال تلك الاتفاقات كانت صفقة مع الشيطان . حيث أنه ، كما سنرى ، قيدت تلك الاتفاقات حرية من أبرموها بشكل قاتل ، ومنعتهم من معارضة السياسات البريطانية في العشرينات والثلاثينات .

في تلك الأثناء ، يبدو أن ممثلي الحركة الصهيونية كانوا يقدمون إعانات لبعض الشخصيات القيادية الفلسطينية ، على الأقل حتى أواسط عقد العشرينات وفي بعض الحالات بعد ذلك التاريخ . ويبدو ذلك واضحا في حالة أصحاب الصحف والناشرين ، حيث أننا نعلم أنه في فترة الحرب العالمية الأولى ، كانت بعض الجهات تدفع لبضع الأشخاص مقابل نشر مقالات مؤيدة للصهيونية ، سواء في فلسطين أو في مصر أو أماكن أخرى .[٢٠] وكانت وسائل التأثير على الصحف تشتمل على شراء عدد كبير من الاكتتابات (وهو أمر له

قيمة كبيرة في زمان ومكان كان من الصعب فيه العثور على قراء» ، وإعطاء الإعلانات المجزية للصحف «المتعاونة» .[٢١] إلا أن الدليل يبدو أقل وضوحا في الفترات التي تلت ، وبخاصة تقديم إعانات مباشرة للسياسيين .[٢٢] أما بالنسبة للموضوع الحساس وهو قيام بعض ملاك الأراضي العرب ببيع أراض لوكالات شراء الأراضي الصهيونية أو لمشترين يهود أفراد ، فقد أحاط المعنيون تلك الأنشطة بسرية تامة ، مع اشتراك العديد من الوسطاء فيها في بعض الأحيان . من جهة أخرى ، كان أي زعم أو اتهام ، بهذا الصدد ، حتى لو لم يكن له أساس من الصحة ، يكفي لتلطيخ سمعة أي سياسي وطني فلسطيني ، وقد يكون سلاحا قويا في يد أي شخص ، وحتى يومنا هذا مازال من الضروري تفحص هذه المزاعم بعناية . وسوف نرى لاحقا في هذا الفصل كيف تأثر الزعيم الوطني عوني عبدالهادي بهذه المزاعم عندما تصور معارضوه أن أنشطته خطرة .

المصادر الرئيسية التي تكشف لنا دفعات الحركة الصهيونية لدعم الشخصيات السياسية الفلسطينية هي التقارير الرسمية أو الأوراق والمذكرات الخاصة الموجودة في الأرشيف الصهيوني . فقد ذكر حاييم كالفاريسكي ، الشخصية القيادية في الحركة الصهيونية في تقرير له عام ١٩٢٣ بأن فخري النشاشيبي ، ابن عم راغب ونائبه ، طلب أموالا لمساعدته في تشكيل حزب سياسي لمواجهة المجلس الاسلامي الأعلى والهيئة العربية .[٢٣] وثمة معلومات مماثلة في الأرشيف البريطاني ، وشبهات تتعلق بدفعات من الصهاينة لشخصيات عربية ، عير موثقة أحيانا ، من مصادر أخرى ربما كانت أو لم تكن في موضع يمكنها من الإطلاع على ما يجري . وتشمل تلك المصادر البعثات القنصلية والديبلوماسية للقوى الأخرى ، كالفرنسية مثلا . فقد ذكر القنصل العام الفرنسي في القدس ، من دون تقديم أي دليل على مزاعمه ، بأن للزعيم الوطني معين الماضي علاقات سرية مع الصهاينة الذين كانوا يحاولون استمالته الى جانبهم ، كما يفترض ، عن طريق إغرائه بالمال .[٢٤] ولتناول قضية أخرى موازية لها حساسية مماثلة ، تحدثت المصادر الصهيونية عن شراء أراضي تتعلق بالبائع الأصلي والمالك النهائي لقطعة من الأرض . وليس واضحا من تلك

المصادر ما اذا كانت تلك البيوع قد جرت في سوق قائم للأراضي ، حيث أن ملكية قطعة الأرض قد تكون تناقلتها أيد عدة قبل أن تستقر في ملكية صهيونية .[٢٥] وبالمثل ليس واضحا دائما ما اذا كان الوسطاء الذين كانوا يشاركون غالبا في هذه العمليات متنكرين بشكل جيد بحيث لا تكون لدى البائع أي فكرة عن الجهة التي ستنتهي إليها ملكية قطعة الأرض . من جهة أخرى ، كان المشتري المحتمل الوحيد ، في حالات كثيرة ، هو المنظمات الصهيونية . أو أن البائعين كانوا متنبهين لهوية المشترين .[٢٦]

يبدو أن دفعات مباشرة كانت تقدم الى عدد من السياسيين العرب ، لكننا في بعض الأحيان لا نعرف الجهة التي كانت تدفع ، وبأي شكل ، أو ما الذي فهم متلقو تلك الدفعات أنه مطلوب منهم مقابلها . يتعين أن يقودنا هذا الى استخدام بعض التقارير المتعلقة بهذا الموضوع بحذر .علاوة على ذلك ، نادرا ما يذكر المؤرخون الذين تنبهوا لهذه الممارسات أنه تم التخلي عنها كسياسة عامة في أواسط عقد العشرينات عندما تبين أنها غير مجدية .[٢٧] وكما أصاب توم سيجيف عندما بيّن أن الكثير من هذه الجهود قد كرس «لمفاقمة النزاعات العربية الداخلية» .[٢٨] كانت هناك أهداف أخرى الى جانب التخريب الذي كان دافع الشخصيات الصهيونية الرئيسي وراء تلك الجهود : وهو جمع المعلومات الاستخبارية . وقد أشار المؤرخ بني موريس أن هؤلاء الأفراد رأوا في «إقامة اتصالات مع العرب محاولة للاستمالة والحصول على مصادر للمعلومات .»[٢٩] وهكذا كان حاييم كالفاريسكي ، الناشط في مجال شراء الأراضي ، ورشوة الوجهاء العرب ، والمفاوضات السياسية ، «ضابط استخبارات رئيسي في اليشوف» .[٣٠] ويسمي موريس أربع شخصيات رئيسية في الحركة الصهيونية شاركوا في الجهود نفسها ؛ هؤلاء أيضا قاموا بأعمال عدة ، من ضمنها التجسس . لعل أبرزهم روفين زاسلاني ، الذي أصبح فيما بعد مؤسس وكالة الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية ، الموساد . وقد غيّر زاسلاني اسمه فيما بعد الى شيلوك ، كما سمي مركز الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب باسمه لفترة من الوقت (اسمه اليوم مركز موشيه ديان) . الإسمان اللذان حملهما هذا المركز

يبين العلاقة الوثيقة داخل المؤسسات الاسرائيلية بين الدراسة الأكاديمية للمنطقة من جهة ، والعمل الاستخباري والحربي الموجه ضد العرب والأخرين .[٣١]

تحديات متطرفة للوجهاء

في حين كانت هناك منازعات في أوساط الفلسطينيين سعت القوى الخارجية الى استغلالها خدمة لأغراضها الخاصة ، فقد كانت هناك منازعات بين القوى الاستعمارية ، حاولت الفعاليات المحلية استغلالها ، بدرجات متفاوتة من النجاح . وكان أبرز هذه النزاعات ، خلال فترة ما بين الحربين ، النزاع الطويل الانجلو- فرنسي على النفوذ في الشرق الأوسط ، والذي كان حادا بشكل خاص قبل الحرب العالمية الأولى . اتفاق العام ١٩٠٤ الذي اعترفت فيه فرنسا بأن لبريطانيا وضع متميز في مصر (وقبلت بريطانيا بوضع فرنسا المسيطر في المغرب) حل ، شكليا على الأقل ، هذين الجانبين من النزاع . بالنسبة لسوريا ، افترض أن المنافسة على النفوذ بين القوتين قد سويت بسلسلة من الاتصالات الديبلوماسية في العام ١٩١٢ وبعد ذلك في مفاهمات سكة الحديد الانجلو- فرنسية ، وفي النهاية في اتفاقات سايكس بيكو في العام ١٩١٦ . والتي وعدت فيها فرنسا بوضع مهيمن في المنطقة التي أصبحت فيما بعد سوريا ولبنان .[٣٢]

إن منح بريطانيا وفرنسا الانتداب على الكيانات التي ابتدعوها من المناطق العربية من الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، وضع ظاهريا حدا لهذه المنافسة . إلا أنه لم يكن سهلا على مسؤولي الانتداب الجديد الفرنسيين والبريطانيين ، الذين كانت للكثيرين منهم خدمة طويلة في الشؤون الاستعمارية في بلاد الشام ، والذين شبّعوا بتراث أمتد لأكثر من عقدين من المنافسة الاستعمارية الانجلو- فرنسية ، ألا يتعلموا من الدروس التي ولدتها مثل تلك الشكوك والكراهية الطويلة لسياسات وطرق بعضهما البعض . وحتى بعد حل الخلافات بينهما رسميا ، كان هناك تضاربا واضحا بين مصالح كل واحدة من القوتين في بلاد الشام . لذلك نتج قدر كبير من الأحقاد بين المسؤولين في كلا

الجانبين . ويمكن رؤية ذلك عندما قامت الحكومة الأردنية التابعة لبريطانيا في ذلك الحين بمنح ملجأ للثوار الفارين من القمع الفرنسي بعد فشل ثورة ١٩٢٥- ٢٦ في سوريا . ردت فرنسا الجميل بواسطة الحكومتين السورية واللبنانية التابعتين لها بأن آوت الفلسطينيين الفارين من القمع البريطاني خلال ثورة ١٩٣٦- ٣٩ في فلسطين . وبسبب التوتر الناجم ، فإن الرسائل الديبلوماسية البريطانية يمكن أن تكون فاضحة بشكل خاص (وناقدة للغاية) بالنسبة لبعض جوانب السياسة الفرنسية .[٣٣] ويمكن قول الشيء نفسه أيضا حول ما كتبه المراقبون الفرنسيون عن السياسة البريطانية في فلسطين وأنشطة حلفائهم وعملائهم المحليين ، سواء منهم الصهاينة أو العرب .

الفرنسيون ، على سبيل المثال ، كانوا متشككين للغاية في حسن نية النخبة الفلسطينية التي لها أقوى الروابط مع البريطانيين . وكانوا بشكل عام ينظرون اليهم على أنهم ليسوا أكثر من متعاونين ضعفاء مع قوة تحاول فرض سياسة لا يمكن الدفاع عنها من الدعم للصهيونية ، ويمكن فهم معارضة الغالبية العظمى من السكان لها . منذ البدايات الأولى للانتداب ، كانت المصادر القنصلية الفرنسية ، مازالت تضمر ضغائن قديمة دفنت ، إلا أنها ما زالت كامنة ، وكانت صريحة وثابتة في وصف الطبيعة الشاملة تقريبا من العداء العربي الفلسطيني للسياسة البريطانية . مسؤول فرنسي في فلسطين كتب في العام ١٩٢١ : «يتعين ألا يكون لدى المرء أي وهم : الحركة المعادية للصهيونية التي أطلقت مؤخرا في يافا لها جذور عميقة .»[٣٤] وتحدث عميل استخبارات فرنسي في العام ١٩٢١ عن مشاعر قوية معادية للبريطانيين (ومؤيدة للفرنسيين!) في فلسطين بسبب الدعم البريطاني للصهيونية ، مشيرا في تلك الحقبة المبكرة الى أن نفوذ الوجهاء على الرأي العام آخذ في الانحسار وأن سيطرة «عامة الناس» على الأحداث تتزايد باستمرار .[٣٥] وثمة تقرير آخر أرسل في العام ١٩٣٢ أشد صراحة :

هذا العداء صار حقيقة لا يمكن إنكارها ، وسوف يتزايد . وفيما عدا مجموعة صغيرة من المنتفعين المحيطين برئيس بلدية القدس ، راغب بيك النشاشيبي ، الذين يرغبون في الحصول على بعض المواقع القليلة المخصصة

للسكان المحليين ، فإن جميع فلسطينيي العالم العربي قد انقلبوا ضد سلطة الانتداب . حتى الآن كانت الشعارات المرفوعة (الى المدى الذي يمكن لسياسيين غير متطورين وغير مقتنعين أن يكون لديهم شعار) : «ضد الصهيونية» . هي : «ضد انجلترا ، المسؤولة عن الصهيونية .»(٣٦)

هكذا كان الفرنسيون ينظرون الى راغب بيك النشاشيبي والمتحالفين معه على أنهم مجموعة ضئيلة ومعزولة ، من دون دعم من المجتمع الفلسطيني ، وما كان في وسعهم البقاء أو الصمود لولا دعم البريطانيين ومساعدات الصهاينة . وقد كان الديبلوماسيون الفرنسيون واضحين تماما بهذا الصدد . ففي تقرير آخر يكرر القنصل الفرنسي العام في القدس ، دومال ، اتهامات المفتي لجماعة النشاشيبي بأنهم كانوا يتلقون أموالا من الصهاينة ويضيف :

تقودني معلوماتي في الاتجاه نفسه . تعتمد المعارضة الاسلامية الفلسطينية [للمفتي] على الصهاينة . . . فهم جميعا ملاك أراض جشعين ، يعرض عليهم اليهود مالا وفيرا . . . هذه المعارضة للمفتي لا تشتمل على قوة مالية ، أو قيم أخلاقية ، وليس لها أي معنى إسلامي من أي نوع .(٣٧)

بعد قراءة هذه التعليقات الفرنسية وغيرها التي تحط من قدر راغب بيك النشاشيبي وأعضاء آخرين من جماعته ، فثمة سؤال يراودنا : ما مدى أهمية هذه الجماعة سياسيا في الواقع؟ وهل كانت أكثر من عصبة تحميها السلطة الاستعمارية البريطانية ، ولا تمثل مجتمعها ، وفي بعض الأحيان ، على الأقل ، تتلقى تمويلا خفيا من الحركة الصهيونية (وهو الى حد كبير رأي نجده في العديد من الكتابات التاريخية المتأثرة بالقومية العربية)؟ أم هل كانت التقارير الفرنسية غير موضوعية ومحرفة مثل بعض التقارير الأخرى التي كتبها أناس من الخارج؟ كما سبق ورأينا فقد اعتبر المراقبون الفرنسيون بوضوح أن درجة الدعم التي يمكن لهذه المجموعة الحصول عليه لمواقفها على المستوى الشعبي كان ضئيلا للغاية . إلا أنه في الوقت نفسه ، تجدر الملاحظة أنه بحلول عقد الثلاثينات كان هناك الكثير من الفلسطينيين الناقدين بشدة للمفتي وجماعته ، لأنهم هم أيضا كانت لهم روابط قوية بالبريطانيين ، ولأنه كان ينظر اليهم على أنهم مسؤولين بقدر

جماعة النشاشيبي عن السلبية ، والتكاسل ، وعدم فعالية زعامة الوجهاء للقوى التي تتكون منها الحركة الوطنية الفلسطينية .

الحقيقة ، ولإنصاف النشاشيبي ، أنه حتى منتصف عقد الثلاثينات كان موقفه تجاه البريطانيين (بغض النظر عما قد يكون قاله أو فعله سرا) لا يقل استرضاء لهم عن مواقف المفتي . الواقع أنه ، والى ما قبل بضع سنوات من اندلاع ثورة ١٩٣٦- ٣٩ العربية في فلسطين ، كانت الزعامة الفلسطينية كلها ودون استثناء ترتبط بعلاقة طيبة نسبيا مع المسؤولين البريطانيين . وتشير أعمالهم أنهم ولفترة تزيد عن عقد كانوا يعتقدون ببساطة أنهم إذا واصلوا التفاوض مع المسؤولين البريطانيين مقرونا بضغط خفيف ، فسوف يتمكنون في النهاية من حمل البريطانيين على تغيير سياستهم وتسليم مقاليد السلطة الى الحكام «الطبيعيين» في البلد ، أي هم شخصيا . وهذا يبرز بوضوح في جميع السجلات التي لدينا عن مقابلات بين الزعماء الفلسطينيين والبريطانيين ، مثل اجتماع لندن في العام ١٩٣٠ الذي تحدثنا عنه في الفصل ٢ . وقد شارك المفتي بالكامل في هذا النهج ؛ بصفته عضوا رئيسيا في البعثة التي قابلت اللورد باسفيلد عام ١٩٣٠ .

ما هو أبعد من ذلك ، في التحليل الأخير ، أصبح المفتي موضع شبهة في عيون العديد من الفلسطينيين وأنه ليس أكثر من موظف في إدارة الانتداب البريطانية . ووضعه كشخص مستقل عن البريطانيين يعكسه تقرير فرنسي آخر يتحدث عما يبدوا أنهم بالغوا في تقدير النجاح المدوي للمؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس عام ١٩٣١ بهدف حشد الدعم من العالم الإسلامي للفلسطينيين ولمكانته كزعيم وطني :

من رئيس لمجموعة صغيرة من العلماء المسلمين اسمهم «المجلس الإسلامي الأعلى» ، وهو اسم مفخم ، لكنه ليس أكثر من مجلس مصطنع لمسجد مقدس ، وقد أصبح الحاج أمين الناطق المفوض باسم العالم الإسلامي كله . لم يعد مجرد موظف بريطاني بسيط . . . .السلطات البريطانية التي أطلقت له العنان ، على أمل استغلاله في المستقبل وجدت أنه قد تجاوزها . . . . العديدون منهم

أخبروني عن مخاوفهم وأسفهم لأخذ رجل الدين الصغير هذا الذي كان بلا مستقبل من مركز متدن وأنهم خلقوا بأنفسهم عنصر شغب في فلسطين والهند .[٣٨]

هذا دون شك تقدير مبالغ فيه للدرجة التي تحسن فيها مركز المفتي نتيجة لتوليه المؤتمر الإسلامي .[٣٩] إلا أن الرواية الفرنسية هذه تلخص بدقة الطبيعة المختلقة للمجلس الإسلامي الأعلى ، وحقيقة أن المفتي لم يكن جزئيا أكثر من موظف لدى إدارة الانتداب البريطانية ، ومكانته المتواضعة قبل أن يصعد الى الصدارة بعد اختيار السير هيربرت ساموئيل له كمفتي . كما أنها ترسم بدقة مرحلة مبكرة من هذه العملية التي تحول فيها الحاج أمين الحسيني تدريجيا الى زعيم وطني وتوقفه عن تلبية أوامر البريطانيين .

لقد تُركنا مع صورة لنخبة فلسطينية منقسمة على نفسها بشكل لا أمل فيه ، وللعديد من أبرز أعضائها علاقات مع البريطانيين سادة البلد ، تقيدهم بدرجات مختلفة ، في حين أن لبعضهم روابط مع الصهاينة أيضا . وطريقة التعامل الرئيسية لهؤلاء الزعماء الفلسطينيين في مواجهة البريطانيين كانت تختلف قليلا بين فرد وآخر ، رغم الاختلاف السياسي الظاهر بينهم وأي شيء آخر يمكن أن يقسّمهم : التفاوض سرا بكياسة ، كي لا نقول بتذلل وخنوع ، مع البريطانيين وانتقاد سياساتهم بصوت مرتفع علنا ، وعدم فعل أي شيء تقريبا لمعارضتهم . كانوا يتجنبون إلقاء الخطابات ، وقيادة التظاهرات ، وغير ذلك من مظاهر السياسة الجماهيرية . وبخلاف ذلك في سوريا ومصر ، حيث كانت هناك أحزاب سياسية راسخة خلال عقد العشرينات ، وحيث اشتمل العقد الذي تلى الحرب العالمية الأولى على سلسلة من الثورات ، والمظاهرات ، وتواصل الأعمال الجماهيرية ، فإن أول حزب من هذا النوع لم يتأسس إلا في ثلاثينات القرن ، ولم تكن معظم الأحزاب التي ظهرت أكثر من أداة لتلبية طموحات وتطلعات زعيم فرد أو أسرة ما .[٤٠] علاوة على ذلك ، وفيما عدا سلسلة من الانتفاضات المعادية لليهود والبريطانيين في القدس عام ١٩٢٠ ويافا ١٩٢١ ، واضطرابات العام ١٩٢٩ التي قتل فيها ما يقارب ٢٥٠ شخصا ، كانت فلسطين

أقل عرضة للاضطرابات السياسية من هذين البلدين . الواقع أنه خلال أول خمسة عشر عاما من الحكم البريطاني ، كان الزعماء الفلسطينيون يكررون دوما لمحاوريهم من المسؤولين البريطانيين أنهم يعملون على تهدئة أتباعهم .

مرة أخرى نقول ، يمكن تفسير هذا الوضع بحقيقة أن الرجال الذين تحكموا بالسياسات الفلسطينية عند هذه المرحلة كانوا يشعرون بأنهم الحكام الطبيعيين للبلاد . ومثل أقرانهم الوجهاء في الدول العربية الأخرى ، كانوا يعتبرون أنفسهم الورثة الشرعيين للحكم العثماني . وكان العديدون منهم قد خدموا ذلك الحكم بتميز ، أو تلقوا تدريبا في مؤسساته الرئيسية : موسى كاظم الحسيني كان باشا عثمانيا خدم كحاكم لليمن ؛ الحاج أمين الحسيني خدم كضابط في الجيش العثماني طيلة فترة الحرب العالمية الأولى ، والحال مماثل بالنسبة للدكتور حسين الخالدي ، الذي أصبح فيما بعد رئيسا لبلدية القدس وزعيما لحزب سياسي (والذي أصيب بجراح في إحدى معارك الحرب العالمية الأولى الأخيرة في سوريا) ؛ وموسى العلمي ، أحد الشخصيات المهمة في الزعامة الفلسطينية ، كان ابنا لمسؤول عثماني بارز ؛ راغب بيك النشاشيبي خدم كنائب عن القدس في البرلمان العثماني من نيسان/ ابريل ١٩١٤ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ؛ في حين درس عوني عبدالهادي في مدرسة الخدمة المدنية الامبراطورية المتميزة في اسطنبول .[٤١]

هؤلاء الرجال وأمثالهم اعتادوا أن يقودوا ، وكانوا يشعرون أنهم مساوين للنخب الأخرى من الفترة التي تلت نهاية الحكم العثماني في العالم العربي ، والذي كانت لهم مع هؤلاء روابط شخصية ، وتعليمية ، وأسرية قديمة . وقد لاحظوا بمرارة ، أنه على الرغم من مستوى تطورهم العالي نسبيا مقارنة مع أجزاء أخرى من العالم العربي ، بقيت فلسطين تحت أكثر أشكال الحكم البريطاني المباشر قمعا (القمع لا يشمل اليشوف ، الذين تمتعوا بحكم واستقلال ذاتي كامل) ، في حين حصلت مناطق ، كانت تعتبر أقل تقدما ، مثل شرق الأردن ، على الحكم الذاتي من البريطانيين ، كما تمكنت العراق ، وسوريا ، ولبنان من الحصول على قدر من الحكم الذاتي من فرنسا ، في حين كانت مصر مستقلة

اسميا منذ العام ١٩٢٢ . ولم تخضع اليمن أو العربية السعودية ، بالطبع ، لأي شكل من السيطرة الاوروبية ، وكانت دولا مستقلة بالكامل .

أمام هذا التصرف المحبط من جانب القوى الاستعمارية ، كان الرد الأول للنخبة الفلسطينية (وخلافا للعديد من نظرائهم في مصر وسوريا) هو توسل ، ومناشدة البريطانيين إعطائهم ما يعتبرونه حقا طبيعيا لهم . وكانت فكرة حشد السكان العرب الفلسطينيين ضد البريطانيين على أسس مستدامة غريبة تماما عن معظمهم ، لأنهم رغم ثقافتهم الغربية الحديثة ، ما زالوا غارقين في تقاليدهم الطبقية التي تغلغلت في المجتمع العربي وفي النظام السياسي العثماني ، وكانوا متأثرين بقوة بانتمائهم للطبقة العليا من المجتمع ، وبشبكة الروابط مع سلطات الانتداب البريطاني التي تطورت منذ العام ١٩٢٠ . وحين كان يحدث مثل هذا الحشد ، كان يتولد عادة بشكل عفوي ، يأتي من أسفل ، ولا تحركه هذه النخبة . وينطبق هذا على اندلاعات العنف الأولى ضد اليشوف والبريطانيين ، في الأعوام ١٩٢٠ ، و١٩٢١ ، و١٩٢٩ ، وفي الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦-٣٩ .[٤٢]

إلا أنه بعد ما يزيد على عقد من الاحتلال البريطاني ، ظهر عدم جدوى النهج المهذب الذي استخدمه الوجهاء واضحا للمراقبين الأجانب أمثال الفرنسيين . أعداد متزايدة من الفلسطينيين العاديين ، خاصة من الشبان المتعلمين ، بدأت تبدي تذمرها من عدم فعالية وكفاءة هذه الزعامة وعدم قدرتها الواضحة على جعل بريطانيا تغير شروط الانتداب ، بأن تسمح بقيام حكومة تمثيلية ، أو أن تعدّل من دعمها للصهيونية بأي طريقة معقولة ، ناهيك عن أن تمنح فلسطين الاستقلال . كما كان تململهم يتصاعد من وطأة سيطرة الوجهاء على سياسات البلد . هذا السخط الشعبي المتزايد من مسار النضال الوطني الفلسطيني في نهاية عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينات كان واضحا بطرق عدة .

الطريقة الأولى ، كان نمو اشكال أكثر تطرفا من المعارضة للبريطانيين ، تعتمد على تجمعات ، واحزاب جديدة ، وأنواع أخرى من التجمعات ، مثل

الكشافة ، والمنظمات الشبابية الأخرى ذات التوجهات الوطنية أو الدينية السياسية ، مثل جماعة الشبان المسلمين ، ونقابات العمال ، والجمعيات المهنية . بعض هذه الجماعات دعت الى مقاطعة البريطانيين كلية ، متخذة من التكتيك الناجح لحزب المؤتمر في الهند نموذجا لها ومطالبة بالاستقلال الفوري . ليس ثمة داع للقول أن هذا النهج أفزع معظم زعامات الوجهاء الذين كانوا كلهم تقريبا ودون استثناء متورطين بعمق مع البريطانيين ، والكثيرون منهم يتقاضون رواتب من الانتداب . بعض الجماعات الشعبية الأخرى ، وأبرزها واحدة تحت نفوذ الشيخ السوري الشعبي والنشط عزالدين القسام في منطقة حيفا ، الذي بدأ بوضع أسس شبكة سرية من المسلحين في المناطق الريفية والمدنية الفلسطينية التي شكلت في ما بعد العمود الفقري للثورة المسلحة ضد البريطانيين ، مع أن هذا الحدث كان مازال بعيدا في أواخر عقد العشرينات .[٤٣]

ربما كانت أهم التشكيلات الجديدة التي ظهرت في تلك الفترة هي حزب الاستقلال العربي . الذي تطورت تباشيره الأولى خلال عقد الثلاثينات ، والذي تأسس بشكل رسمي في العام ١٩٣٢ .[٤٤] ولم يكن حزب الاستقلال ظاهرة جديدة بالكامل ، بل امتداد للتجمعات والتوجهات التي تدعو للوحدة العربية والموجودة منذ زمن في فلسطين وأماكن أخرى . وكان للأعضاء الرئيسيين في الحزب علاقة بالقضايا العربية عامة تعود الى عهد الجمعيات العربية السرية التي قامت في أواخر الحقبة العثمانية ، عن طريق حزب الاستقلال الذي تأسس في سوريا خلال مملكة فيصل العربية هناك (والذي رأى الحزب الفلسطيني نفسه كامتداد له) . شخصيته البارزة في فلسطين كان عوني عبدالهادي ، وهو أبن عائلة ثرية تعلم على يد العثمانيين ، وكان زعيما للجمعيات السرية قبل الحرب ولحزب الاستقلال في سوريا ، ومن الاشخاص التي وثق فيها الملك فيصل هناك . كان عبدالهادي عضوا رئيسيا في النخبتين العربية والفلسطينية ، يفتقر الى الكاريزما الشخصية ، ويمارس السياسة في غرفة خلفية بعيدا عن العيون . وكان يختلف عن الأعضاء الآخرين من طبقة الوجهاء العرب الذين سيطروا على السياسة الفلسطينية في التزامه الثابت بالقومية

العربية والاستقلال الفلسطيني، وفي معارضة لا تلين للبريطانيين.

كان حزب الاستقلال يطمح لأن يكون تشكيلا سياسيا ذو قاعدة جماهيرية (رغم أنه بقي حزبا صغيرا) يدعو الى موقف صارم ضد البريطانيين ومؤيدا للوحدة العربية ويرفض النهج الاستسلامي الذي كانت تتبعه الحركات الوطنية الفلسطينية الأخرى حتى ذلك الحين. وما هو أبعد من ذلك، حسب قول المؤرخ ويلدون ماثيوز، «كان . . . أول حزب عربي في فلسطين يحاول إقامة تنظيم جماهيري شعبي.»(٤٥) وعلاوة على سياسته المعلنة، دعا حزب الاستقلال الى اتخاذ اجراءات متشددة معينة، مثل مقاطعة إدارة الانتداب في مختلف أنحاء البلاد، وعدم التعاون مع السلطة الاستعمارية، وفي بعض الأحيان عدم الرضوخ لقوانينها، وفق الخطوط التي دعا اليها حزب المؤتمر الهندي، الذي كان مصدر إلهام له.(٤٦) رغم عمره القصير (أنتهى الحزب عمليا في العام ١٩٣٤)، فقد كان حزب الاستقلال في الواقع الحزب السياسي الفلسطيني الحقيقي الوحيد بكل ما في الكلمة من معنى، فقد كانت له ايديولوجية واضحة، وعضوية عريضة، وقاعدة قومية، أكثر منها اقليمية، أو محلية، أو أسرية، وهو ما كانت عليه عمليا جميع الأحزاب الفلسطينية الأخرى التي تشكلت خلال عقد الثلاثينات. كان تأسيس الحزب إشارة واضحة على عدم رضى الشبان المتعلمين عن أشكال النضال الفاشلة والتي تفتقر الى الإلهام التي كانت تستخدمها دون استثناء الحركات الوطنية التي يتزعمها الوجهاء.

التناقض العجيب، أنه رغم كون عبدالهادي زعيما في حزب الاستقلال، فقد كان هو نفسه أحد الوجهاء البارزين، فقد عبر الحزب عن انقسام اجتماعي، وثقافي، وجيلي. هذا الانقسام فصل معظم الزعماء من الوجهاء الفلسطينيين الذين تعلموا وتدربوا في ظل الحكم العثماني، والذين كان معظمهم يرتدون الطربوش الذي يبرز خلفية جيلية وطبقية معينة، ومكانة محترمة في المجتمع، عن العديدين من أتباعهم الأصغر منهم سنا، والأرق حالا. الأخيرون نشأوا في ظل الانتداب البريطاني، وتلقوا تعليما عصريا وتعلم

الكثيرون منهم الانجليزية، ولم يكونوا يطيقون تكتيكات الجيل الذي سبقهم، وكانوا على الأقل ممتعضين من فساد الجيل السابق، ومناوراته الأنانية، وعدم فاعليته بقدر العديدين من المراقبين الأخرين. بعكس ذلك، كان عبدالهادي أكبر سنا، حصل على تعليم عثماني، وكان يفضل التحدث بالفرنسية على الانجليزية (رغم أنه كان يتحدث اللغتين)، وكان ارستوقراطيا من كافة النواحي. وكان سنه (ولد عام ١٨٨٢)، وتدريبه كمحام، وانشغاله في الاعمال التجارية لاحقا، وخجله وطبعه المتحفظ، سببا في عزله عن الشبان الأصغر منه سنا، والأكثر تطرفا، من أبناء الطبقات الفقيرة أو المتوسطة الذي يشكلون عماد حزبه. وكما سنرى، فإن عمل عبدالهادي كمحام عرضه لاتهامات أضرت به، والتي بدورها ألحقت ضررا فادحا بصورته كزعيم للحزب.

لا حاجة للقول، أن الزعامة الفلسطينية التقليدية، والبريطانيون، والصهاينة، جميعا قد نظروا الى هذه الحركة وغيرها من الحركات السياسية المتطرفة وأشكال التنظيم الأخرى الجديدة بقلق عميق. بالنسبة للعديد من الوجهاء، لم تكن مقاطعة البريطانيين تعني الإقرار بلا جدوى الأساليب التي كانوا يتبعونها على مدى عقد كامل وحسب، بل ربما ما هو أسوأ، فقد تعني أيضا خسارة الوظائف التي كانوا يعتمدون عليها لتدبر معيشتهم. وقد كانت مشاركة العديد من أفراد النخبة الفلسطينية المتعلمة في العمل ضمن ادارة الانتداب البريطاني مدمرة للوحدة الوطنية الفلسطينية في نهاية الأمر، نظرا لأن هذه المشاركة كانت تعني القبول بسياسة الانتداب الرامية الى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، أو على الأقل عدم معارضتها. وكان يتعين على العديدين من أفراد النخبة الذين شغلوا تلك المناصب أن يختاروا بين مورد رزقهم والمكانة والامتيازات الاجتماعية المرتبطة بمناصبهم من جهة، وبين معتقداتهم ومبادئهم من جهة أخرى. ومهما تكن النتائج على المستوى الشخصي، فإن التأثير الإجمالي لهذا المأزق كان شلّ العديد من الفلسطينيين الذين كان من الممكن أن يلعبوا دورا في السياسة- ودليل آخر على القفص الحديدي الذي أقامه الانتداب البريطاني للفلسطينيين، والذي دخله بعض الزعماء الفلسطينيين عن

طيب خاطر .

كما شكلت سياسة عربية دعت لمقاطعة البريطانيين مشكلة للحركة الصهيونية . لأن موقفا كهذا كان يمكن أن يعني بأن الفلسطينيين غيروا تركيزهم المعلن من معاداة الصهيونية- وهو موقف من السهل نسبيا خلطه بمعاداة السامية ، ما قد يثير القلق والتساؤلات في أوروبا ، وأميركا ، ولدى الجماعات الصهيونية في مختلف أنحاء العالم- الى معارضة الاستعمار البريطاني ، وهو موقف أصعب من أن تتمكن الصهيونية من مواجهته بنجاح . أخيرا ، بالنسبة للبريطانيين فإن هذا التحول الجذري قد يكشف زيف الإدعاء بأنهم مجرد وسطاء نزيهين بين الفريقين ، أو أن سياسة الوطن القومي اليهودي يمكن تطبيقها من دون قوة غاشمة ضد الأغلبية العربية الفلسطينية الرافضة . كما قد يعني أيضا أنهم متورطين في صراع آخر مثبط للهمم مناهض للاستعمار في عالم يتزايد ببطء رفضه للاستعمار . لذلك بات ضروريا أن يجد البريطانيون السبل «لإضعاف نفوذ حزب الاستقلال في فلسطين .»[٤٧]

مثال آخر على عدم رضى الفلسطينيين عن فشل حركتهم الوطنية في تحقيق أي من أهدافها كان زيادة الأعمال الثورية بشكل عام ، سواء تلك الموجهة الى البريطانيين أو الصهاينة ، أو في بعض الأحيان ضد عرب آخرين . وكان طبيعيا أن تصف السلطات تلك الأعمال على أنها «مخلة بالقانون» أو أعمال «قطاع طرق» ، بدلا من وصفها بتعابير سياسية ، مع أنها في بعض الأحيان لم تكن أكثر من ذلك ، ورغم أن المؤرخ الاقتصادي أريك هوبسباون قد بيّن أن هناك أمور أخرى مسببة لتلك الأعمال ، أكثر من أن يكون سبب الانفلات الأمني أعمال «قطع طرق» .[٤٨] فتزايد الهجمات ضد المسافرين أو المستعمرات الصهيونية المعزولة كان سببه الى حد ما افتقار الفلاحين الفلسطينيين للأراضي في بعض أنحاء البلاد . ويرجع ذلك الى التوسع السريع في امتلاك الصهاينة للأراضي خلال عقد العشرينات وأوائل الثلاثينات ، وفرض الحركة الصهيونية التدريجي لسياسة «العمالة اليهودية» ، والتي كانت تهدف الى استبدال العمال الزراعيين العرب بعمال يهود ، ما نتج عنها تنامي البطالة وافتقار الفلاحين

الفلسطينيين للأرض .[٤٩] تقرير لجنة شو للعام ١٩٣٠ ، التي شكلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في أسباب اضطرابات العام ١٩٢٩ ، التي راح ضحيتها ١٣٣ يهوديا على أيدي العرب ، و١١٦ عربيا على يد القوات البريطانية خلال عملية القمع التي تلت ، يصف مشكلة الافتقار الى الأرض ببعض التفصيل .[٥٠] وقد أستمر ما كان البريطانيون والصهاينة يصفونه بأنه «قطع طرق» بعد اضطرابات العام ١٩٢٩ ، وكانت هناك زيادة في الهجمات ضد البريطانيين والصهاينة ، علاوة على العرب الموسرين .

كان من الواضح أن ثمة عنصر طبقي في هذا العداء تجاه العرب الآخرين ، تغذيه حقيقة أن بعضهم قد استفاد من بيع أراض للصهاينة مملوكة لطبقة الوجهاء ذاتها التي تدعي تزّعم المقاومة ضد الصهاينة . كانت نواة التشكيلات السياسية التي شكلت تحديا لزعامة الوجهاء وبدأت حوالي العام ١٩٣٠ مكونة من شبان متطرفين من الطبقة الوسطى أو المهنية ، الكثيرون منهم تعلموا في مدارس الانتداب ، ومن طبقة عاملة مدنية جديدة ، ومن عمال زراعيين مرحلين نزحوا الى ضواحي المدن ، ومن الجماعات المهمشة والفقيرة الأخرى . ومن هذه الجماعات الأخيرة ظهرت عصابات ، غير ناضجة في بعض الأحيان ، من الثوار لجأت الى التلال لمحاربة البريطانيين أو المستوطنين اليهود ابتداء من العام ١٩٢٩ . من هذه القطاعات من السكان الفلسطينيين جاء هؤلاء الذين نظموا اضراب العام ١٩٣٦ الذي استمر ستة أشهر ، وكان بداية الثورة الفلسطينية الكبرى للعام ١٩٣٦- ٣٩ وشكلوا العمود الفقري للمقاومة الوطنية المسلحة ضد البريطانيين خلال المراحل اللاحقة من الثورة .

تنامى الغضب الذي عبر عنه الرأي العام الفلسطيني بسبب التوسع المتزايد دون كوابح للمشروع الصهيوني ، وبدعم من البريطانيين ، أضعافا مضاعفة في أواسط عقد الثلاثينات . وخاصة خلال تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود سنويا غداة تولي هتلر السلطة ، ما غيّر بشكل جذري ديناميكية المعركة الديمغرافية ، وعمق خسارة الفلسطينيين . وهذا بدوره غذى ما كان البريطانيون يصفونه بأنه «إخلال بالقانون» : تطور المنظمات الشعبية التي لا يسيطر عليها

الوجهاء التقليديون ، وتبني أشكال جديده من النضال ومطالب جديدة . تلك الضغوط التي لا سابق لها دفعت العديدين من الزعماء التقليديين ، أبرزهم المفتي ، للقيام بأمرين متعارضين في أواسط عقد الثلاثينات : تصعيد مواجهتهم السياسية العلنية مع السلطات البريطانية رغم بذل كل ما في وسعهم للحفاظ على علاقاتهم الخاصة الحميمة معهم .[٥١]

في البداية كانت تلك المواجهات مع البريطانيين لفظية فقط . إلا أن الغضب الشعبي والمظاهرات العفوية والمنظمة ، والاعتراضات على التصاعد السريع للهجرة اليهودية ، وتزايد افتقار الفلسطينيين للأراضي ، وغياب أي إجراءات فعالة للرد على الوضع الخطير أجبرت الزعامة الفلسطينية ، بحثّ من حزب الاستقلال خاصة ، على تنظيم المسيرات العامة مثل تلك التي منعتها السلطات البريطانية . فخلال واحدة من أكبر التظاهرات عنفا واضطرابا ، في يافا عام ١٩٣٣ ، قتل ٣٢ متظاهرا وشرطي واحد ، وتعرض الزعيم الإسمي للحركة الوطنية ، موسى كاظم الحسيني ، وهو في ثمانينات عمره ، للضرب المبرح بالعصي على أيدى قوات الأمن البريطانية .[٥٢] توفي الحسيني بعد أشهر قليلة ، وبموته انتهت فترة قديمة الطراز من الزعامة ، والكثير من التأكيدات حول قدرة الوجهاء السيطرة على أتباعهم الإسميين ، الشعب الفلسطيني . لم يتمكن موسى كاظم الحسيني قط من فرض نفسه كزعيم وطني فعلي ، سواء مع شعبه ، أو مع الصهاينة (الذين يبدو أنهم تمكنوا من رشوته في بداية العشرينات) أو مع البريطانيين : أحد المسؤولين البريطانيين قال بترفع واصفا عزله من منصبه كرئيس لبلدية القدس عام ١٩٢٠ ، «أثبت أنه سيد عربي مهذب دمث في بعض المناسبات .»[٥٣] نتيجة لذلك ، وبعد اضطرابات العام ١٩٢٩ بدأ يفقد مكانته لصالح قريبه البارع ، المفتي .

بعد عامين من وفاة موسى كاظم الحسيني ، تبع ابنه عبدالقادر الحسيني خطى الشيخ عزالدين القسام وأتباعه وأصبح واحدا من أكثر المناهضين والممارسين للمقاومة المسلحة ضد البريطانيين والصهاينة . وكان ذلك بداية تحول رئيسي في الاستراتيجية الفلسطينية من نهج حذر باللعب على الجانبين مع

البريطانيين ، وهو النهج الذي اتبعه حتى ذلك الحين موسى كاظم الحسيني ، والمفتي ، وباقي معظم القيادة الفلسطينية التقليدية . وكان مقتل عبدالقادر الحسيني في معركة مع القوات الصهيونية في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨ خلال معركة ضارية للاستيلاء على قرية القسطل الاستراتيجية التي تشرف على طريق القدس نموذجا لتحول جيلي كان يجري في فلسطين في ذلك الحين .[٥٤] ويتعارض هذا المسار الملتهب ، والقصير لمهنته ، حيث انتهى لأن يصبح قائدا عسكريا للقوات الفلسطينية التي تقاتل في منطقة القدس ، مع مسار والده ، الشخصية المهذبة الذي لم تصل جهوده غير الفاعلة لأبعد من دهاليز السلطة ولحين وفاته غداة المظاهرة التي بدا فيها بعيدا عما تعوده .

الرد الثاني لزعامة الوجهاء على التحدي الذي مثلته المنظمات الشعبية الجديدة والمطالب التي رفعتها والتي كانت تتحدى سلطتهم كان محاولة تقويض تلك التشكيلات السياسية الناهضة أو استقطابها . وقد وجدوا في أحد جوانب هذا المسعى حلفاء جاهزون في صفوف البريطانيين والزعامة الصهيونية . وقد بيّن ويلدون ماثيو بوضوح في دراسته الرائدة كيف أن كلا الجانبين تواطئوا مع المفتي وشركائه السياسيين لمواجهة ما تصوروا أنه أخطر التحديات المكشوفة لسيطرتهم ، والتي يمثلها حزب الاستقلال .[٥٥] ويكشف أنه خلال غداء في منزله في العام ١٩٣٢ ، طلب المندوب السامي البريطاني ، السير أرثر ويشوب ، من حاييم ارلوسوروف ، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية تزويده بمواد إدانة عن تورط زعماء حزب الاستقلال في عمليات نقل ملكية الاراضي للحركة الصهيونية . من الواضح أن البريطانيين والصهاينة كانوا قلقين جدا وبالقدر نفسه مثل الوجهاء الفلسطينيين لظهور الجماعات الفلسطينية المتطرفة التي تحظى بدعم واسع في جميع أنحاء البلاد وترفع أجندة عربية تهدف الى مناهضة الحكم البريطاني وهزيمة الصهيونية . في العام ١٩٣٣ نشر أبن عم المفتي وحليفه السياسي جمال الحسيني قصة مغفلة من الاسم في صحيفة ألف باء الدمشقية (أعيدت طباعتها فيما بعد في صحيفة مؤيدة للمفتي) عن دور الشخصية الرئيسية في حزب الاستقلال ، عوني عبدالهادي ، في صفقة معقدة

تتعلق بعشرة آلاف فدان من اراضي وادي الحوارث ، بيعت فيما بعد للصهاينة ، عام ١٩٢٧ . وكون أن لهذه القصة بعض الأساس من الصحة- مهما كان دور عبدالهادي في هذا الحكاية الغامضة- فإنها لم تحسن صورة المفتي وأعوانه المتآمرين مع البريطانيين والصهاينة لمنع قيام بديل مسلح لزعامتهم الفاشلة وأساليبهم المضعضعة .[٥٦]

لكن عندما أغلقت المقاومة الحازمة التي مارستها الزعامات التقليدية الباب أمام التغيير الجذري في مسار المعارضة السياسية الفلسطينية للبريطانيين والصهيونية ، ورفضها التخلي عن أي قدر من سيطرتها غير الفاعلة على الحركة الوطنية الفلسطينية ، كان على السكان المحبطين والغاضبين إيجاد طريق آخر للتعبير . وقد فعلوا ذلك في النهاية بطرق عدة أكثر تطرفا . مثل محاولة الشيخ عزالدين القسام في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ الذي شن انتفاضة مسلحة ، أحبطت وانتهت بمقتله (وكانت جنازته مناسبة لتظاهرة شعبية ضخمة ، أذهل حجمها المراقبين المعاصرين ،)[٥٧] والإضراب العام الذي استمر ستة أشهر في العام ١٩٣٦ ، الأطول في تاريخ الاستعمار كله ، والثورات المسلحة اللاحقة ضد البريطانيين والتي استمرت حتى العام ١٩٣٩ . ورغم أن تلك الأحداث كانت في البداية عفوية ، وتعبيرات شعبية من الناس العاديين ، إلا ان زعامة الوجهاء تمكنت من استقطابها فيما بعد . في النهاية ، أجبر فشل الأساليب التقليدية تلك الزعامات على الوقوف بشكل غير مريح على رأس حركات جماهيرية لا يسيطرون عليها بالكامل ، وما كانوا ليختاروا أساليب تلك الحركات عن طيب خاطر . في النهاية ساعدت أساليبهم الخرقاء بالحكم على تلك الحركات بالفشل .

التحدي من الصحافة:
عيسى العيسى وفلسطين

ارتبطت الصحافة الفلسطينية بالوجهاء ، لكن أيضا ببعض الأصوات المتطرفة التي كانت تسخر من فشل هؤلاء ، علاوة على توفير منبر لوجهات نظر

مختلف الزعماء التقليديين ، وموقع لبعض الحركات والقوى التي تحدثنا عن ظهورها في فقرات سابقة . وقد لعبت عناصر مختلفة من الصحافة دورا في التعبير عن المحنة المتنامية التي وجد فيها الفلسطينيون أنفسهم خلال عقدي العشرينات والثلاثينات . الصحافة بشكل خاص مصدر قيّم لفهم قضايا الهوية . إحدى أفضل الوسائل لفهم الرابط ما بين الوطنية المحلية ، ومناهضة الصهيونية ، والعروبة وارتباط كل ذلك بالهوية الفلسطينية هو عبر دراسة الصحافة الناشئة في فلسطين ، سواء خلال الحقبة العثمانية المتأخرة أو حقبة الانتداب .[٥٨] وكما سبق وذكرت ، سلطت الصحافة ضوءا فريدا على تفكير قطاع مهم من السكان ، عارضة وجهات نظر الكتّاب ، والمعلمين ، ورجال الأعمال ، والزعماء النقابيين ، ومسؤولي الحكومة ، وآخرين من النافذين في المجتمع .[٥٩] ولتلك الأسباب نفسها ، يمكن للصحافة أن توفر نافذة على المآزق السياسية لتلك الفترة ، وخاصة بواسطة صوت صحفي مميز .

أكثر الصحف الفلسطينية نفوذا خلال النصف الأول من القرن العشرين كان على الأغلب صحيفة فلسطين ،[٦٠] التي أطلقها عيس العيسى بالتعاون مع ابن عمه يوسف العيسى في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩١١ في مدينة يافا الساحلية التي كانت تشهد نموا سريعا .[٦١] وقد كتب العيسى بعض أكثر الانتقادات حدة ضد زعامات الحركة الوطنية الفلسطينية ، وخاصة النهج الذي اتبعه المفتي وحلفاؤه ، رغم أنه كان في فترة ما أقل انتقادا لمنافس المفتي ، راغب بيك النشاشيبي ، ووقف في الواقع الى جانبه في مرحلة ما . وقد تمكنت صحيفة فلسطين أن تستقل بنفسها طيلة فترة الانتداب ، رغم أن الكثير من الصحف المنافسة كانت تتنقل من موقف لآخر ، وكان لكل فئة سياسية مؤيديها في الصحافة ، بصورة تتغير وتتبدل باستمرار .

لم تكن صحيفة فلسطين المعارض الصحفي الأبرز للصهيونية في منطقة يافا وحسب ؛ ففي غضون أشهر قليلة من اطلاقها صار لديها العديد من القراء المتلهفين في أنحاء أخرى من فلسطين ، وخارجها أيضا .[٦٢] بدأت كصحيفة نصف شهرية ، أغلقت خلال الحرب العالمية الأولى ، ثم عادت الى الصدور في

العام ١٩٢١ ، لتصدر ثلاث مرات في الأسبوع حتى العام ١٩٢٩ ، عندما بدأت في الصدور بشكل يومي ، ولتصبح أشهر صحيفة في البلاد . لم تكن صدفة أن تصبح يافا مركز رد الفعل العربي على الصهيونية ، أو أن تكون حيفا مكانا لصحيفة أخرى كرست الكثير من الجهد للتنبيه للخطر الذي تمثله الصهيونية ، وهي صحيفة الكرمل (على اسم جبل الكرمل المطل على ميناء حيفا) لنجيب نصار ، والتي صدرت لأول مرة في العام ١٩٠٨ . لأنه في العقود الأولى للسياسة الصهيونية المعاصرة من أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية ، كانت مشتريات الصهاينة من الاراضي والاستيطان تتركز بشكل أساسي في هاتين المنطقتين : منطقة انتاج الحمضيات الساحلية المحيطة بيافا ، حيث أقيم حي تل أبيب اليهودي (الذي أصبح فيما بعد مدينة أكبر من يافا) في العام ١٩٠٩ ، وفي أراضي الجليل الخصبة المحيطة بحيفا . وهكذا ، فان الحركة الصهيونية المعاصرة غرست جذورها الأولى في فلسطين على طول الساحل ، بدلا من المرتفعات الصخرية في وسط وشمال فلسطين حيث تقع المدن الرئيسية مثل القدس ، ونابلس ، والخليل ، والتي جاء منها معظم العائلات البارزة الفلسطينية المسلمة التي سيطرت على سياسة البلاد .[٦٣]

فيما يتعلق بالسكان ، تمركزت الغالبية العظمى من الذين جاؤوا في «الآليتين» ، (aliyahs) أو الموجتين الاولى والثانية من الهجرة اليهودية المعاصرة الى فلسطين ، اللتان وصلتا قبل العام ١٩١٤ ، الى المناطق الساحلية والى الجليل . خلال تلك الفترة كانت المناطق المذكورة مسرحا لعمليات شراء صهيونية مكثفة للأراضي ، والمناطق التي حدثت فيها أكثر الإحتكاكات بين السكان المحليين والمستوطنين الأكثر عدائية من «الآليا» الثانية التي وصلت بعد العام ١٩٠٤ .[٦٤] ورغم أن القدس كانت تضم أكبر تمركز لليهود في فلسطين قبل العام ١٩١٤ ، فقد كان هؤلاء ، وبشكل رئيسي من أعضاء اليشوف القديم ، الطائفة اليهودية التقليدية في فلسطين . وكانوا ميالين الى التدين ومناهضين للصهيونية او على الأقل لم يكونوا صهاينة ، وهم بشكل رئيسي ميزراحيون أو

سيفرديم (يهود شرقيون أو شرق أوسطيون) اكثر مما هم اشكينازيون (يهود اوروبيون) ، وكان أغلبهم مواطنون عثمانيون ، ويتحدثون العربية عادة ويألفون البيئة الثقافية العربية ، وكانوا بشكل عام على علاقة طيبة مع جيرانهم العرب .[٦٥]

في الوقت نفسه ، وكما كانت المنطقة الساحلية مسرحا لأوسع نشاط استيطاني صهيوني ، فقد كانت أيضا مسرحا لأسرع تطور مدني ، وصناعي ، واجتماعي بين عرب فلسطين . وكانت منطقتي يافا وحيفا والمناطق المجاورة لمنطقة الجليل مسرحا لاحتكاكات كثيفة ودائمة بين سكان البلد العرب والصهاينة القادمين الجدد من أوروبا . وفي هذين الميناءين الساحليين الأسرع نموا والأكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية في البلاد (واللذان كما سبق وذكرنا كانا يشكلان ، عند نهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ ، أكبر مركز للسكان العرب في فلسطين) ،[٦٦] تطورت أكثر الصحف الناطقة بالعربية ازدهارا ، ونشاطا ، واحتراما . وسرعان ما أصبحت فلسطين الأبرز بينهم ولم ينافسها في الشعبية والتوزيع سوى جريدة «الدفاع» الصادرة في يافا :[٦٧] طيلة فترة الانتداب ، كانت «فلسطين» الصحيفة اليومية الأولى الناطقة بالعربية ، وربما الناقد الأشرس والدائم للمشروع الصهيوني .

علاوة على الصهيونية ، كان من ضمن القضايا الرئيسية التي ركزت عليها الصحيفة تشجيع التعليم ، والصراع الذي تخوضه الطائفة الاثوذوكسية اليونانية الناطقة بالعربية في فلسطين لتحرير كنيستهم (الخاضعة لسلطة بطريرك القدس) من سيطرة رجال الدين الكبار الناطقين باليونانية ،[٦٨] والعلاقات الاسلامية- المسيحية ، وأوضاع الريف ، وخاصة فقر الفلاحين . في أحيان كثيرة كان لتلك القضايا ارتباط بالصهيونية ، وسواء كانت الوطنية المحلية هي التي حركت اهتمام عيسى العيسى بالتعليم ، أو قضايا الهوية الوطنية والدينية التي أثارها الصراع داخل الكنيسة الاثوذكسية والصراع مع الحركة الصهيونية ، أو مشكلة فقر الفلاحين وارتباطها الحتمي بمبيعات الأراضي للحركة الصهيونية من قبل ملاك غائبين ، وما نجم عن ذلك من تجريد الفلاحين العرب من الأراضي .

التعبير عن قلق صحيفة فلسطين لمصير الفلاحين عبرت عنه بسياسة ارسال نسخة من كل إصدار لكل قرية في منطقة يافا . وبينت الصحيفة أن الدافع الى ذلك هو خدمة عامة لإطلاع الفلاح على «ما يحدث في البلد ، وتعريفه بحقوقه ، ومنع من لا يخافون الله والرسول من التحكم به وسرقة بضاعته .»[٦٩] وكان هذا القلق العميق أساس المخاوف التي حملها العيسى تجاه الصهيونية . في وقت أصبحت فيه مشكلة تجريد الفلاحين من الأرض بسبب شراء الصهاينة للاراضي ، مشكلة حادة . وأثار ذلك احتمال أن يجرد القادمون الجدد الصهاينة بمرور الوقت كل السكان العرب من بلدهم ، فلسطين ، وهو خوف تنامى بين الفلسطينيين خلال عقد الثلاثينات ، مع التنامي السريع لعدد السكان اليهود ، الذين زادوا من أقل من ١٨ بالمئة خلال عقد العشرينات الى حوالي ثلث المجموع .[٧٠]

بهذه الطريقة وطرق أخرى ، لعبت صحيفة فلسطين دورا رئيسيا في تشكيل الهوية الفلسطينية ، والذي كان واضحا أنه أحد أهدافها الرئيسية ، نظرا لما يعنيه أسمها «فلسطين» . فبعد ثلاث سنوات من تأسيسها ، تحدث محرروها في مقال افتتاحي عام ١٩١٤ ، عن «البلاد الفلسطينية» ، و«الأمة الفلسطينية» المعرضة للخطر من قبل الصهيونية . وجاء في البيان ، «نحن أمة مهددة بالاختفاء أمام المد الصهيوني على هذه الأرض الفلسطينية .» من الواضح أن فكرة الأمة الفلسطينية في ذهن العيسى كانت مكملة لفكرته عن الأمة العربية التي أشار اليها في المقال الافتتاحي ذاته .[٧١] هذا التوجه القومي القوي ورد في خطاب للعيسى بعد ذلك بعدة سنوات ، حين بيّن أنه دُفع الى مهنة الصحافة للدفاع عن قضية الارثوذكس العرب من أفراد عاديين ورجال دين ، وتدني مكانتهم أمام رجال الدين اليونانيين ، سرعان ما انخرط بعدها في قضايا وطنية أخرى ، بين العرب والأتراك ، وبين الفلسطينيين والصهاينة .[٧٢]

بمرور الوقت ، أصبحت صحيفة فلسطين مصدرا يعتمد عليه في كافة أنحاء العالم العربي لتلقي الأخبار عن المبادرات السياسية الصهيونية وتقدم الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، لتلعب بذلك دورا مهما في جعل الصهيونية قضية تهم

جميع العرب . حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت افتتاحيات ومقالات الصحيفة تؤخذ ويعاد نشرها في صحف أخرى ، ليس في فلسطين وحدها ، بل في بيروت ، والقاهرة ، ودمشق ، ومراكز أخرى في العالم التي تتحدث العربية . أصبحت فلسطين أكثر نفوذا في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما بدأ القراء العرب في مختلف أنحاء العالم العربي يبدون مزيدا من الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، وصاروا يعتمدون على مقالات مأخوذة عن صحيفة فلسطين تتعلق بأخبار وأراء حول هذا الموضوع . وبذلك ، كانت الصحيفة بمثابة رائد صحفي ومعارض لا يلين للصهيونية على المستويين الفلسطيني والعربي بشكل عام . وكانت تستحق الاهتمام الذي بدأت تتلقفه كعنصر مهم للرأي في فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨ ، وواحدة من أوائل الصحف الفلسطينية التي أثرت على باقي العالم العربي ، كما فعل رئيس تحريرها ، عيسى العيسى .[٧٣]

ولد عيسى العيسى في يافا عام ١٨٧٨ ، ودرس في مدرسة الفرير في يافا ، والمدرسة الارثوذكسية اليونانية في قفطين في شمال لبنان ،[٧٤] ثم تخرج من الجامعة الاميركية في بيروت ، تعلم خلالها العربية ، والتركية ، والفرنسية ، والانجليزية .[٧٥] تولى العديد من الوظائف في القدس ويافا ، بما في ذلك العمل في القنصلية الايرانية والدير القبطي في القدس ، قبل السفر الى مصر بعد فترة وجيزة من بداية القرن العشرين . بدأ تدريبه الصحفي بالعمل لدى عدد من الصحف المصرية ، والتي كان معروفا على نطاق واسع بأنها أفضل الصحف الناطقة بالعربية في ذلك الحين .[٧٦] وكانت عائلته قد أفرزت عددا من الكتاب ، والصحفيين ، والمفكرين ، من ضمنهم عمه ، حنا العيسى ، مؤسس صحيفة «الأصمعي» في القدس التي كانت تصدر مرة كل شهرين ، وابن عمه يوسف ، الذي أسس معه صحيفة فلسطين ، والذي أسس فيما بعد صحيفة ألف باء في دمشق .

خلال السنوات الاربع الأولى من وجودها ، دفع انتقادها جهرا للحركة الصهيونية السلطات العثمانية الى إغلاقها مرات عدة ، والتي كانت تخشى من أن يؤدي النقد المندفع الى إثارة العداوات الدينية . إحدى تلك الإغلاقات

تمخضت عن قضية في المحكمة رفعتها ضدها السلطات العثمانية في أيار/ مايو ١٩١٤ والتي ربحها عيسى ويوسف العيسى ، ما أثار فرح مؤيديهما (الذين حملوهما على الأكتاف من قاعة المحكمة) .[٧٧] وقد دعمت هذه الحادثة سمعة الجريدة ، كما دعمت عداء الحكومة العثمانية لأسرة العيسى . بعد الحرب العالمية الأولى ، ومع ازدياد الرقابة على الصحف ، وهو ما خاضت معه الصحيفة صراعا طويلا ضد ثلاثة أنظمة مختلفة- العثمانيون ، والبريطانيون ، والأردنيون- أغلقت الصحيفة مرة أخرى ، لمدة ست سنوات هذه المرة . ونفي محرراها إلى الأناضول ، ولم يطلق سراحهما إلا في العام ١٩١٨ مع انهيار الامبراطورية العثمانية وقيام دولة عربية في دمشق .[٧٨]

لانخراطه في الدوائر القومية العربية منذ الفترة التي سبقت الحرب ، أصبح عيسى العيسى فيما بعد سكرتيرا ، ثم رئيسا لديوان الملك فيصل في دمشق . وعين في هذا المنصب خلال أول لقاء بين الرجلين في درعا جنوب سوريا ، عند نهاية الحرب في ايلول/ سبتمبر ١٩١٨ ، عندما أوقف الجيش العربي عن مسيرته شمالا في اتجاه دمشق . وكما ورد في مذكرات العيسى ، في ذلك اللقاء الأول ، قال الأمير فيصل لدى ترحيبه بالعيسى إنه يعرفه من قراءة صحيفة فلسطين قبل الحرب . وقال الأمير للعيسى أنه هو والنواب الآخرين في اسطنبول كانوا يقدرون «جهاده» ، وهذا مؤشر آخر على مدى تأثير حملة صحيفة فلسطين على الصهيونية . وطلب فيصل من المحرر الصحفي الشاب الانضمام اليه والى الجيش العربي في مسيرتهم الى دمشق ، وهو ما فعله .[٧٩] كانت تلك بداية علاقة عيسى العيسى المعقدة والطويلة مع الهاشميين ، وهم سلالة مقرها الأصلي غربي منطقة الحجاز حكمت سوريا ، والعراق ، والاردن لفترات مختلفة ابتداء من عشرينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا . قضى العيسى الفترة من ١٩١٨ وحتى العام ١٩٢٠ في دمشق يخدم النظام العربي المستقل خلال وجوده القصير العاصف .

في المجالس الداخلية للنظام العربي الوليد ، حاول العيسى أن يوازن بين مشاعره القومية العربية القوية وولائه لفيصل وقلقه العميق من تنامي النفوذ

الصهيوني في فلسطين غداة وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وفرض بريطانيا سيطرتها على فلسطين . مثل الكثيرين من العرب في سوريا وفلسطين ، الذين لم يكونوا يعرفون بوجود الوعد ، صدم عندما سمع به لأول مرة . وجرى ذلك بعد دخول الجيش البريطاني دمشق مباشرة في العام ١٩١٨ ، وحصل العيسى على بضعة أعداد من الصحف والمجلات المصرية التي تحدثت عما كان في ذلك الحين خبرا عتيقا .[٨٠] وقد خلق دعم البريطانيين الرسمي والصريح للصهيونية مشكلة عميقة للأمير فيصل ومؤيديه ، الذين كانوا يعتمدون بشدة على البريطانيين ويأملون (عبثا ، كما تبين) بدعمهم ضد الطموحات الفرنسية في سوريا . وكان المأزق الناتج أشد إزعاجا للفلسطينيين العروبين في دمشق ومناطق أخرى ، الذين كان ينتابهم قلق عميق من تجدد الطموحات الصهيونية في بلدهم ، الذي أصبح الآن تحت الاحتلال البريطاني .

الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وخاصة الاثنين وعشرين شهرا من الحكم العربي لدمشق ، كانت حاسمة في تطور هوية سياسية فلسطينية منفصلة .[٨١] ودفعت ضرورة الحفاظ على استقلال الدولة العربية الجديدة والضعيفة في سوريا ، والحاجة الملحة للحفاظ على دعم بريطانيا ضد التدخلات الفرنسية ، فيصل وبعض أفراد بطانته ، وخاصة فئة قوية من وجهاء دمشق ، الى القبول بتقديم تنازلات مهمة بشأن فلسطين للحركة الصهيونية . وكانت الفكرة وراء ذلك أن التحالف مع بريطانيا حامية الحركة الصهيونية قد يحسن موقف السوريين في أعين البريطانيين وقد يساعدوهم على مواجهة الضغط المتواصل من الفرنسيين . هذا النهج ولد لدى الفلسطينيين في دمشق رد فعل قوي ، ورأوا فيه خيانة للقضية العربية ككل ، ولبلدهم ، وخدمة لمصالح سورية ضيقة .

يتحدث عيسى العيسى في مذكراته عن لحظات حاسمة في دمشق أختبر فيها الموازنة ما بين ولائه للقومية العربية وهويته الفلسطينية . خلال رحلة للملك فيصل الى أوروبا لحضور مؤتمر ، كان العيسى يشغل منصب رئيس الديوان ، وتقع على عاتقه مسؤولية فك رموز برقية من فيصل الى مرؤوسيه في دمشق تنص

على منع الصحافة من مهاجمة الصهاينة ، الذين قال أنهم دعموه خلال المؤتمر . وفي صفحات سابقة من مذكراته أشار العيسى أنه هو نفسه كان مسؤولا عن دفع الدعم للصحافة وكان بالتالي يؤثر على توجهاتها السياسية ، ما يعني ضمنا تشجيع الجهر بمعارضتها للصهيونية . ويقول بعدها :

استشطت غضبا وعصبية وقلت لنفسي ، «إنهم يتنازلون عن فلسطين ، التي يريد الصهاينة اقتطاعها من جسد الأراضي العربية .» أمين عبدالهادي كان سكرتير الحاكم العسكري . . .فاستدعيته وطلبت منه الحضور على الفور . . . وقلت له : «أنا فلسطيني وأنت فلسطيني ، وفلسطين عزيزة علينا . وقد خدمت هذه الحكومة العربية من أجل العمل على إنقاذ فلسطين ، واعتقد أن هذا شعورك أيضا . خذ هذه البرقية واقرأها . .»[٨٢] .

بالرغم من ولاء العيسى لفكرة العروبة ولفيصل ، فإن ولاءه الأول كان لفلسطين بشكل واضح . فاستقال على الفور بعد هذه الحادثة ،لكن الملك فيصل أعاد تعيينه بعد عودته من أوروبا ، وبقي الأمين العام للديوان الملكي حتى سقوط حكومة فيصل في تموز/ يوليو ١٩٢٠ .[٨٣] وضع بعدها على القائمة السوداء البريطانية ، ومضت شهور عدة بعد سحق الفرنسيين للنظام العربي المستقل في دمشق قبل أن يسمح للعيسى بالعودة الى يافا .[٨٤] وفي النهاية سمح له البريطانيون بإعادة فتح جريدته فلسطين في آذار/ مارس ١٩٢١ .[٨٥]

مع تنامي سمعته الصحفية ، صار العيسى معروفا في عالم الرسائل العربية لسرعة بديهته ، وقلمه اللاذع ، وشعره الساخر ، وأسلوبه الرائع . كان لديه حسا فكاهيا قويا ولسانا سليطا أيضا ، أكسبه مع مرور الوقت أعداء أقوياء ، كان من ضمنهم فيما بعد ، الحاج أمين الحسيني . العلاقة بين الأثنين لم تبدأ بداية سيئة . في مذكراته التي كتبها بعد أن أجبر على الفرار من البلاد على إثر تهديدات من أعوان المفتي ، الذين أحرقوا منزله ، يشير العيسى باقتضاب الى أول اصال له بالحسيني في القاهرة في أيار/ مايو ١٩١٤ . وقد جرى ذلك عندما كان المفتي تلميذا في الأزهر في القاهرة ، وكان العيسى يزور القاهرة لكسب الدعم لحملته ضد الصهيونية غداة إغلاق السلطات العثمانية لصحيفة فلسطين

للمرة الثانية . ويذكر من دون أي تعليق أن وفدا من شيوخ وطلاب الأزهر برئاسة الحسيني زاره «للإعراب عن تقديرهم لجهادي دفاعا عن فلسطين ، وللقمع والخسائر التي تعرضت لهما بسبب ذلك .»[٨٦] ويبدو أن الاثنين قد تعاونا خلال حكومة فيصل التي دامت عامين في دمشق ، والتي خدماها بإخلاص حتى النهاية . الواقع ، أن العيسى يشير في مذكراته أيضا الى أن الحسيني خلال تلك الفترة كان يزوره في مكتبه وفي منزله ، حيث كانا يناقشان القضية الفلسطينية ووسائل دفعها .»[٨٧]

إلا أن خلافاتهما تصاعدت بشكل درامي خلال عقد الثلاثينات . وأصبح العيسى يعتبر من ضمن عدد من خصوم المفتي ، من ضمنهم راغب بيك النشاشيبي ، وتحولت صحيفته الى ناقد شرس لسياسات وأعمال المفتي . بعد اتساع الثورة العربية وفرار المفتي الى لبنان عام ١٩٣٧ ، تفاقمت الخلافات الداخلية الفلسطينية بشكل كبير . ومع ازدياد القمع البريطاني ، وتنامي استقطاب السياسات الفلسطينية ، كان أي انتقاد يوجه للخط الذي اتبعته الحركة الوطنية الفلسطينية ، التي يسيطر عليها المفتي ، يعاقب بشدة . ووصل الحد أنه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ ، وبعد فترة وجيزة من إجباره على الفرار الى بيروت بسبب التهديدات المتكررة على حياته ، أحرق أعوان المفتي منزل العيسى في الرملة . وضاعت كل أوراقه وكتبه .[٨٨] بقي العيسى منفيا في بيروت طيلة معظم الحرب العالمية الثانية ، وواصل الكتابة بغزارة في صحيفة فلسطين وصحف أخرى . واصلت فلسطين الصدور في يافا وكان رئيس تحريرها أبن عيسى العيسى ، رجا ، حتى العام ١٩٤٨ ، قبل سقوط المدينة في أيدي الصهاينة– والتي كانت أكبر تجمع مدني عربي في فلسطين .[٨٩]

في مذكراته ، التي كتبها في بيروت بين العامين ١٩٤٢ و١٩٤٧ ،[٩٠] أشار عيسى العيسى الى أنه : «[عندما] أطلقت صحيفة فلسطين ، كان هدفي من إصدارها خدمة القضية الارثوذكسية في المقام الأول» ، في صراعها مع كبار رجال الدين اليونانيين .[٩١] وفي حديث له بعد الحرب العالمية الثانية صرح العيسى أنه وجد نفسه وسط صراع وطني كان يخاض على جبهتين : واحدة

عربية- تركية والثانية عربية- يهودية . وقال أنه انغمس فيهما دون تردد ، ودون أن يتخلى عن القضية الارثوذكسية .[٩٢]

لماذا كان ما يدعوه العيسى «قضية ارثوذكسية» مهمة في ذلك الحين ، وما سبب إعطائها أهمية تفوق أهمية الجالية الارثوذكسية اليونانية العربية في مدن وبلدات فلسطين؟ كان الخلاف يدور حول سيطرة الكنيسة الارثوذكسية اليونانية في فلسطين ، والمصادر العظيمة من الممتلكات والاراضي ، التي تمتلكها عن طريق الجماعات المحلية والرهبان التابعين لها والناطقين بالعربية ، بدلا من البطاركة اليونانيين الذين سيطروا على الكنيسة الارثوذكسية طيلة فترة الامبراطورية العثمانية . بعد صراع طويل تم تعريب بطريركية انطاكيا والمشرق (التي كان مقرها دمشق) وكبار رجال الدين فيها .[٩٣] ورغم ذلك بقيت بطريركية القدس ، المسؤولة عن اتباع المذهب الارثوذكسي وعن ممتلكات الكنيسة في جميع أنحاء فلسطين والاردن (ومازالت حتى اليوم) تحت سيطرة رجال دين ناطقين باليونانية .[٩٤]

ما هو أبعد من مسألة السيطرة على البطريركية ومصادرها ، كانت القضية مستوى الانفاق على التعليم والخدمات الأخرى للطائفة ، والتي يتهم الارثوذكس العرب رجال الدين اليونانيين بتقييدها . القضية الأخرى موضع الخلاف كانت بيع المصالح الصهيونية بعضا من أراضي الكنيسة الواسعة ، والتي أصبحت مسألة سياسية حساسة بعد أن أصبحت مشتريات الصهاينة من الأرض مصدر قلق عظيم .[٩٥] ومثل كل المسائل المتعلقة باللغة والعرق في تلك الحقبة ، أصبحت تلك قضية «وطنية» ، وكان تعاظم الوعي العروبي لدى الاثوذوكس العرب في سوريا وفلسطين هو النتيجة الأساسية لذلك .

ويمكن القول أن وعي العديدين من المسيحيين العرب لعروبتهم في تلك الفترة (والذين يشكلون ١١ بالمئة من مجموع سكان فلسطين العرب) قد تعزز بقوة بسبب هذا الصراع بين اليونانيين والعرب داخل الكنيسة الارثوذكسية في سوريا وفلسطين .[٩٦] لا شك أن العيسى كان عروبيا غيورا : حبه للغة العربية ، خاصة شعرها ، كان واضحا في كثير مما كان يكتب في صحيفة فلسطين ، وفي

بعض اشعاره ، التي اشتهرت في معظم أنحاء العالم العربي .[٩٧] علاقته بالملك فيصل والشخصيات الوطنية الأخرى التي بدأت في أوائل القرن استمرت في السنوات التالية ، رغم تنامي امتعاضه من فشل الأنظمة العربية ، بما في ذلك الانظمة التي ترأسها الهاشميون ،

التي لم تهب لنجدة الفلسطينيين ، ووصلت خيبة أمله ذروتها بعد ضياع فلسطين عام ١٩٤٨ عندما كتب شعرا ينبض بالمرارة قال فيه :

يا ملوك العرب الصغار من شان الله
بيكفي ضعف وخصام
في يوم كان إلنا أمل فيكم
لكن تبخرت كل الاحلام [٩٨]

مثل هذا الانتقاد كان في الواقع مهما كونه يأتي من شخص كان مؤيدا للهاشميين مثل عيسى العيسى ، وعلاوة على ارتباطه بالملك فيصل ، كان العيسى أحد قادة حزب الدفاع . وهو حزب سياسي أسسه راغب بيك النشاشيبي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤ بعد خسارته الانتخابات للفوز بمنصب رئيس بلدية القدس ، وكان له علاقة بأمير شرق الأردن عبدالله [٩٩] وكان ينظر اليه في ذلك الوقت على أنه مقرب من البريطانيين والصهاينة . في العام ١٩٣٩ أعلن العيسى انسحابه من الحزب . والأغلب أنه فعل ذلك لعدم رضاه عن سياسة النشاشيبي والأمير عبدالله كلاهما . وتعود علاقته بالنشاشيبي الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وارتبط به عندما كان النشاشيبي نائبا في البرلمان العثماني واستخدم نفوذه للتخفيف من شروط النفي القاسية التي فرضتها السلطات العثمانية على العيسى .[١٠٠] على أي حال ، لم يكن لدى العيسى أي شيء ايجابي يقوله عن النشاشيبي في الجزء الذي خصصه للسنوات الأخيرة من عمره .

ومن الواضح ايضا أن العيسى لم يطور مع الأمير عبدالله العلاقة القوية نفسها التي طورها مع شقيقه الأصغر الأمير فيصل ، كما أنه لم يحمل القدر نفسه من الاحترام لعبدالله . ويتضح ذلك من المقطع الخالي من المجاملات في

مذكراته ، الذي وصف فيه العيسى لقائين غير مقنعين مع حاكم الأردن .[١٠١]
ومع أنه دعا طيلة شطر طويل من حياته لتعزيز العلاقات بين الفلسطينيين ومحيطهم العربي ، وضرورة أن يعتمد الفلسطينيون على العرب الأخرين ، ففي آخر أيامه في المنفى بعيدا عن يافا التي لم تعد مدينة عربية ، اضطر الى الاعتراف بأنه لا يمكن الاعتماد على الحكام العرب ، كما جادل طويلا بأن الزعامة الفلسطينية قد فشلت . في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ ، كتب من مصر في وقت اتضح فيه حجم الكارثة التي حاقت بالفلسطينيين ، كتب الأبيات الشعرية التالية التي تنضح بالمرارة ، ونشرتها صحيفة مصرية تحت اسم مستعار : بين الجلالة [عبدالله] والسماحة [المفتي] ضاعت بلادي لا محالة .»[١٠٢] وتجدر الإشارة أن الرأي العام الفلسطيني فيٍ السنوات التي تلت العام ١٩٤٨ كان يحمل وجهات نظر ناقدة حول قيادة الإثنين في المصيبة التي لحقت بهم .

الأسمى بالنسبة للعيسى كان قلقه ، الذي بلغ حدّ الهوس ، من الصهيونية . فبعد فترة وجيزة من تأسيسه جريدة فلسطين ، أصبحت الصهيونية محور اهتمام الصحيفة ، التي سرعان ما خصصت قدرا واسعا ومتصلا من اهتمامها لها . وفي الفصل الذي يتلو مباشرة فصل القضية الارثوذكسية سابق الذكر من مذكراته ، كتب العيسى يقول :

كانت هناك مشكلة الصهيونية . . . . وكانت هناك لجنة الاتحاد والترقي [الحزب الحاكم خلال الفترة الدستورية العثمانية ، ١٩٠٨- ١٩١٨ ، المتعاطفة مع الصهيونية] ، التي كانت تحاول تحقيق أهدافها عن طريق الضغوط السياسية والمالية . لذلك تبنيت هذه القضية أيضا ، وبذلت أقصى جهدي حتى اعتبرني اليهود أسوأ عدو لهم ، وما زالوا يعتبرونني حتى هذا اليوم .[١٠٣]

الواقع ، أنه كرس للصهيونية على صفحات جريدة فلسطين أكثر مما خصص لأي قضية أخرى ، منذ بداية صدورها عام ١٩١١ وحتى إغلاقها في العام ١٩٦٧ . وفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، كانت تضاهي التركيز المكثف الذي كانت تسلطه صحيفة الكرمل الصادرة قبلها بثلاث سنوات في

حيفا على موضوع الصهيونية . وبيّن مسح لتغطية الصحافة الناطقة باللغة العربية لموضوع الصهيونية خلال تلك الفترة أن هاتين الصحيفتين هما قائدتا الرأي العام حول فلسطين في باقي أنحاء العالم العربي لكشف أخطار الحركة الصهيونية على السكان والبلد ، وعلى المنطقة كلها في الواقع .[١٠٤]

يروي العيسى في مذكراته أنه بعد واحدة من الإغلاقات العديدة التي كانت تقوم بها السلطات العثمانية لصحيفته ، سافر الى مصر لنشر القضية في الصحف هناك . وكان أول نجاح له في هذا المجال التعرف الى صديق فلسطيني كان رئيس تحرير صحيفة «لا جورنال دي كاير» الناطقة بالفرنسية التي نشرت على الصفحة الأولى مقابلة معه حول موضوع الصهيونية . تبع ذلك نشر عدد من المقالات والرسائل بقلمه في الصحف الناطقة بالعربية ، بما في ذلك مقالات في صحيفة «المقطم» المتميزة الموالية للبريطانيين . مراسل الصحيفة في فلسطين كان نسيم ملول الذي لعب دورا مهما في الحركة الصهيونية . لكن ، فجأة بدأت الصحف المصرية ترفض نشر مقالاته ، مع ادعاء بعض رؤساء التحرير أن «القضية الصهيونية لا تهم مصر أو المصريين .» رغم هذه النكسة ، أعادت السلطات العثمانية فتح جريدة فلسطين ، وعاد العيسى الى بلده منتصرا .[١٠٥]

ما كان له علاقة بقلق العيسى العميق من الأخطار الكامنة في تقدم الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، كان إحساسه القوي بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية المستقلة ، والتي هي هوية عربية بالتأكيد ، إلا أن لها خصوصيتها . بالنسبة للعيسى وآخرين من أبناء جيله ، كانت عروبتهم مرتبطة بإحساسهم أنهم فلسطينيون وبحبهم لبلدهم . وكان لذلك علاقة أيضا بوعي اجتماعي قوي ، قائم على الاعتقاد بأن الصراع في فلسطين سيتقرر على مستوى الفلاح الفلسطيني الفرد والمستوطن الصهيوني الفرد . لذلك ، كرس عدد كبير من المقالات الرئيسية في جريدة فلسطين للقضايا الزراعية ، والحالة الفلاحين بشكل خاص .[١٠٦]

في مقال افتتاحي يصف فوز المزارعين الفلسطينيين في معرض حيفا الزراعي عام ١٩٢٧ ، أبرز العيسى أحد الأسباب الرئيسية لقلقه على الفلاح

الفلسطيني : النزاع على الأرض مع الحركة الصهيونية . قال ، «لو أنفق على الفلاح الفلسطيني عُشر عُشر ما ينفق على الصهاينة من اهتمام وجهود وثروات ، لكانت الزراعة الفلسطينية في وضع تحسد عليه .»[١٠٧] وكان هذا الاهتمام بالفلاحين مرتبطا بالخوف من أن تضعف الانقسامات الاجتماعية الفلسطينيين في وجه ما رأى العيسى أنها حركة صهيونية موحدة . وهكذا كان العنوان الفرعي لأحد مقالاته الافتتاحية يقول : «من يهين عاملا ، يهين الأمة .»[١٠٨] ويمكن فهم هذه المشاعر كونها تأتي من أحد القاطنين في يافا ، التي كانت تضم مع حيفا الجزء الأكبر من الطبقة العاملة والوجهة الطبيعية للفلاحين الذين جردوا من أرضهم وفقدوها نتيجة لعمليات شراء الاراضي الصهيونية .

بيع الأراضي للحركية الصهيونية من قبل كبار ملاك الأراضي الغائبين ، الكثيرين منهم ليسوا فلسطينيين ، كان من المواضيع الرئيسية في جريدة فلسطين والصحف الأخرى في السنوات التي سبقت الحرب ،[١٠٩] وخلال الانتداب . وكانت الصحيفة كثيرا ما تنشر مقالات حول بيع الأراضي على الصفحة الأولى تحت عناوين مثل «البيع بالجملة» ، و«حزب السماسرة وحزب الحكومة .»[١١٠] وكان العيسى يعبر عن غضبه ، بإفراط أحيانا ، في المقالات التي يكتبها في أعمدة صحيفته من تعامي العديد من أبناء وطنه الواضح ، خاصة الأثرياء والأقوياء منهم ، عن الأخطار الماثلة . وهو موضوع تناوله قبل الحرب– عن العرب الذين تحولوا من سادة للأرض الى غرباء– تكرر في السنوات التي تلت . أحد العناوين النموذجية لمقال يحذر من هذا الخطر نشر في العام ١٩٢٩ : «غرباء في بلادنا : غفلتنا ويقظتهم .»[١١١] وكما سبق ورأينا ، عند نهاية عقد الثلاثينات ، نما اليهود اليشوف ليصبحوا ثلث سكان البلاد تقريبا ، وكان الاقتصاد اليهودي الخالص الذي يسيطرون عليه أكبر من الذي يملكه العرب ، ومع أن مشتريات الأراضي لم تزد عن كسر بسيط من المساحة الكلية للبلاد ، فقد وفر العمود الفقرى الاستراتيجي للدولة اليهودية . حتى في هذه المرحلة ، أثبتت تحذيرات العيسى وأمثاله صحتها بالفعل .

مثل الكثير مما كتبه ، كانت تلك الافتتاحية انتقادا ضمنيا لزعماء المجتمع الفلسطيني . ما هو أبعد من تعزيز فهمنا للمواضيع والأفكار العامة التي كانت تجمع الفلسطينيين معا كشعب على مدى عقود بعد تأسيسها في العام ١٩١١ ، كشفت لنا صحيفة فلسطين النقد الموجه الى القيادة الفلسطينية من داخل المجتمع الفلسطيني . وخلافا للنقاد المتعاطفين مع الأطراف التي كان الفلسطينيون يكافحون ضدها ، البريطانيون والصهاينة ، فهي مدفوعة بوطنية فلسطينية عميقة ومعرفة حقيقية بالبلد . تبقى تلك الصحيفة ، الموضوعية ، والمتحيزة ، واللاذعة أحيانا ، أحد أفضل المصادر لفهم فشل القيادة الفلسطينية في السنوات التي سبقت العام ١٩٤٨ .

***

٤
الثورة، ١٩٤٨، وما بعدها

الاضراب العام والثورة

كُتب الكثير عن الثورة الفلسطينية في الأعوام ١٩٣٦-٣٩ ، والتي أطلقها مقتل الشيخ عزالدين القسام في العام ١٩٣٥ ، وبدأت بثورة استمرت ستة أشهر ، وانتهت بسحق القوات البريطانية للعصيان المسلح الذي شمل البلاد كلها . وكُتب أكثر من ذلك عن حرب العام ١٩٤٨ ، والتي كانت نتائجها بالنسبة للفلسطينيين ما سموه «النكبة» ، كارثة سلبهم لأراضيهم وممتلكاتهم ، والذي هو بالنسبة للاسرائيليين بداية استقلال دولتهم الوطنية . ليس من الممكن إجمال عواقب هذين الحدثين المتتابعين بالتفصيل ، ولن أحاول القيام بذلك . إلا أن ما لم يتم تفسيره بالكامل هو كيف أن سحق ثورة ١٩٣٦-٣٩ قرر ، والى حد بعيد ، نتيجة حرب العام ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين ؛ وكيف ساهم فشل قياداتهم ، وغياب بنى الدولة في هزيمتهم السياسية والعسكرية في كلتا الحالتين ؛ وأخيرا كيف أثرت تلك التركة الثقيلة عليهم فيما بعد .

لقد سبق وبينت كيف أن الجهود السياسية الفلسطينية وحتى منتصف عقد الثلاثينات قد وصمت بعدم قدرة زعماء حركتهم الوطنية على الاتفاق على الاستراتيجية المناسبة لحشد الناس وتنظيمهم بفعالية ، لإيجاد تمثيل سياسي مقبول ومعترف به يشكل منبرا لشبه دولة (نظرا لأن الدخول الى البنى التي أقامتها دولة الانتداب كان محظورا على الفلسطينيين) ، والانفصال بشكل حاسم عن بنى السيطرة الاستعمارية . غرضي من هذا الفصل هو شرح كيف أن تلك المشاكل نفسها حكمت على الثورة الفلسطينية بالفشل واستبعدت قيام

جهد موحد لمقاومة استيلاء الصهاينة على أجزاء كبيرة من فلسطين في الشهور الأولى من حرب ١٩٤٨ .

يمكن القول أن هذين الجهدين كان محكوم عليهما بالفشل مهما فعل الفلسطينيون : ففي مختلف أنحاء العالم لم تنجح أي ثورة مسلحة في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، ولم تتمكن أي حركة مناهضة للاستعمار من تحقيق الاستقلال الوطني الكامل (باستثناء مصر والعراق ، اللتان حصلتا على الأقل على استقلال اسمي في العامين ١٩٢٢ و١٩٣٢ على التوالي) . وكان ذلك بعيد الاحتمال خاصة ضد أعظم قوة استعمارية في ذلك العصر وفي موقع ذي حيوية استراتيجية بالنسبة لبريطانيا عشية الحرب العالمية الثانية مثل فلسطين . وازداد الاحتمال بعدا مع تحالف بريطانيا وحتى نهاية عقد الثلاثينات مع الحركة الصهيونية واليشوف الذين ثبتوا جذورهم في فلسطين ، وكانا يزدادان قوة وتصميما مع تردي وضع اليهود في اوروبا عاما بعد آخر . وخلال الفترتين من ١٩٣٦-٣٩ ومن ١٩٤٧-٤٨ ، واجه الفلسطينيون دون شك تحيزا كاسحا ضدهم على المستويات الدولية ، والإقليمية ، والمحلية . لكن تلك العوامل ، رغم أهميتها لم تكن كافية بحد ذاتها لتفسير فشل الفلسطينيين لتحقيق تقرير المصير وإقامة دولة خلال السنوات الإثنى عشر الحاسمة التي فصلت بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٨ . مرة أخرى ، من الضروري أن نعود لحقيقة أنه مهما بلغ سوء الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين ، وأنهم يواجهون وضعا صعبا للغاية ، فقد كان لديهم خيارات ، وكان في وسع بعضهم أن يكونوا أقل سوءا من الآخرى . لقد رأينا في الفصول السابقة مدى هزال بعض الخيارات التي اتبعها زعماؤهم حتى أواسط عقد الثلاثينات . والخيارات المشؤومة التي كانت تنتظرهم .

الاضراب الفلسطيني العام لسنة ١٩٣٦ والثورة المسلحة التي تلت كانت أحداثا خطيرة بالنسبة للفلسطينيين ، والمنطقة ، والامبراطورية البريطانية . الاضراب الذي أستمر ستة أشهر ، من نيسان/ أبريل وحتى تشرين الأول/ أكتوبر واشتمل على وقف العمل ومقاطعة الأجزاء التي يديرها البريطانيون والصهاينة من الاقتصاد ، كان أطول إضراب من نوعه مناهض للاستعمار حتى

ذلك الوقت في التاريخ ، وربما الأطول على الطلاق . في إحدى المراحل خلال الثورة المسلحة التي اندلعت في كافة أنحاء البلاد في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ ، فقدت القوات البريطانية السيطرة على الكثير من المناطق الريفية لصالح عصابات مسلحة وأجبرت مؤقتا على الانسحاب من عدة مدن رئيسية ، بما في ذلك مدينة القدس القديمة ، ويافا ، وعكا ، واريحا ، وبئر السبع . المناطق الأكثر وعورة أفلتت من السيطرة البريطانية لفترات أطول . في آب من العام ١٩٣٨ كتب القائد العسكري البريطاني في فلسطين «بلغ الوضع درجة أن الادارة المدنية للبلاد لم تعد موجودة من كافة النواحي العملية .»[١] كان لمشهد بضعة آلاف من الفلاحين الفلسطينيين سيئي التسليح وهم يقاومون جبروت الامبراطورية البريطانية على مدى تلك الفترة الطويلة ما شجع خصوم بريطانيا الإقليميين الطامحين ، ايطاليا والمانيا ؛ وكان له تأثير على الرأي العام العربي والاسلامي ، والعالم الخاضع للاستعمار بشكل عام ؛ ما أحبط الحركة الصهيونية وأغضبها ؛ وأغضب السياسيين ، والمسؤولين ، والضباط البريطانيين .

في النهاية ، أدى جبروت بريطانيا ، وافتقار الثورة الى دعم خارجي ذي قيمة ، وعدم وجود بنية عسكرية وسياسية فلسطينية وما رافق ذلك من انقسام فلسطيني ، وفشل الثورة في طرح هدف سياسي قابل للتحقيق ، الى قمعها . كانت تكلفة ذلك على المجتمع الفلسطيني هائلة ، مئات المنازل نسفت (ربما ما يصل الى الفي منزل) ،[٢] دمرت المحاصيل ، وأعدم أكثر من مئة من الثوار على عجل لمجرد امتلاكهم أسلحة نارية أو حتى ، أو حتى ذخيرة .[٣] منع التجول ، والاعتقال الاداري ، والنفي الداخلي ، عقوبات أخرى طبقت دون قيود ، ومارس البريطانيون أساليب قاسية مثل ربط القرويين أمام محركات القطارات لمنع الثوار من نسفها . ونسف حي كامل من مدينة يافا بالديناميت (تحت ذريعة «التجديد المدني») بعد أن فشل البريطانيون في السيطرة عليه . مجموع الاصابات العربية خلال الثورة قدرت بحوالي ٥ آلاف قتيل و١٠ آلاف جريح ، في حين بلغ عدد المعتقلين ٥,٦٧٩ في العام ١٩٣٩ .[٤] عدد الذين نفوا أو أجبروا على الفرار غير معروف ، لكنهم بالآلاف على الأغلب . كل هذا من سكان عرب لا يزيد

عددهم عن مليون نسمة ، كانت تلك أرقام كبيرة : وهي تعني أن ما يزيد على ١٠ بالمئة من الذكور البالغين من السكان قد قتلوا ، أو جرحوا ، أو اعتقلوا ، أو نفوا .[٥] ورغم أن بعض الاصابات طالت المارة غير المشاركين ، فإن تلك الارقام تعطي مؤشرا على حجم المشاركة الشعبية في الثورة ، وعلى طبيعتها الوطنية الشاملة .

لم يكن لقمع الثورة تأثير على السكان وحسب ، بل على قدرة الفلسطينيين فيما بعد ، وعلى قدرات زعامتهم الوطنية المتشرذمة . جزء كبير من الاصابات العربية اصاب الكوادر العسكرية الأكثر خبرة والمقاتلين الأكثر شجاعة .[٦] مع نهاية الثورة ، كان معظم كبار القادة السياسيين العرب ، وآلاف من الكوادر والمسلحين ، والمقاتلين ، مسجونين ، أو يعتقلهم البريطانيون في جزر سيشل ، أو منفيين ، او موتى . كما صادر البريطانيون كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من العرب خلال الثورة ، وواصلوا ذلك في السنوات التالية .[٧] مع نهاية الثورة استفحل الانقسام السياسي القائم داخل الكيان الفلسطيني ، ما قاد الى تصدعات أعمق بين الأغلبية المؤيدة للثورة والأقلية التي أستبعدت من الزعامة : كانت النتيجة اغتيالات ، وقتال داخلي ، وإضعاف الوضع الفلسطيني أكثر . تأثير الثورة على الاقتصاد الفلسطيني كان قاسيا أيضا ، رغم أن بعض الأضرار أوقعها الفلسطينيون بأنفسهم ، كما أن مقاطعة السلع البريطانية واليهودية وحكومة الانتداب خلال الاضراب والثورة فتح باب الفرص أمام القطاع الاقتصادي اليهودي الأكبر في ذلك الحين للتوسع أكثر .

أثرت الثورة بعمق في آخرين الى جانب عرب فلسطين . بالنسبة لليشوف ، كانت تعني قطعا فجائيا لموجة المهاجرين اليهود الى فلسطين . وجاء ذلك في وقت بدا أن هناك استمرارا لمستوى الهجرة السنوية (التي وصلت الى ٦١ الفا في العام ١٩٣٥) ، وكان تحقيق أغلبية يهودية في فلسطين في متناول اليد . أضف الى ذلك تصاعد الاضطهاد النازي لليهود في المانيا ، بينما رفضت معظم دول العالم بجفاء فتح ابوابها لهم (في وقت كان في وسع اليهود الاوروبيين القادرين على إيجاد ملاذ لهم الهرب) ، كان احتمال إغلاق أبواب فلسطين في

وجه الهجرة اليهودية مريعا بشكل خاص . رغم اكتساب الصهيونية المزيد من المساندة في العالم مع انزلاق المانيا الى مستويات أعمق من الانحطاط في معاملتها لليهود . في تلك الأثناء ، انضم اليشوف الى البريطانيين في قتال الثورة الفلسطينة ، وقدموا الدعم للجهود البريطانية القمعية . فجند المزيد من رجال الشرطة اليهود ، ودربوا وسلحوا ، وتوسعت التشكيلات المسلحة الصهيونية ودعمت ، وحصلت على تدريب بريطاني واكتسبت بعد ذلك خبرة قتالية قيّمة ضد الثوار الفلسطينيين .

رحب البريطانيون بهذا الدعم ، رغم أنهم بدأوا يشككون في التزامهم الطويل للصهيونية . ومع استمرار الاضراب العام والثورة المسلحة ، أجبر البريطانيون من أجل إعادة السيطرة على الممتلكات الفلسطينية الحيوية على نشر ما يزيد على ثلاثين ألف جندي وقطعات مهمة من سلاح الجو الملكي البريطاني في فلسطين بحلول أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ ، وأكثر من هذا العدد في خريف العام ١٩٣٨ . وكان ذلك عبئا عسكريا لم تكن الامبراطورية مستعدة لتحمله ، مع بوادر النزاع التي كانت تلوح في أوروبا : الواقع أن الثورة اتسعت وسيطرت على عدد من المدن الرئيسية في صيف وخريف العام ١٩٣٨ لأن القيادة البريطانية كانت مضطرة للاحتفاظ بقوات احتياطية خلال الأزمة التشيكوسلوفاكية المتعلقة بإقليم السوديت بين بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا . ولم يتمكنوا من سحقها إلا بعد أن حرر اتفاق ميونيخ عددا من القوات البريطانية للخدمة في فلسطين . وكانت الحاجة لإنفاق مبالغ كبيرة من المال ونشر عدد كبير من القوات لمثل تلك الفترة الطويلة مصدر صداع خطير للحكومة البريطانية والمخططين العسكريين الامبرياليين . لذلك كان القادة البريطانيون ينظرون بخيبة أمل وهم يرون التزامهم بدعم المشروع الصهيوني الذي تصوروا في البداية أنه يعد بالكثير من المزايا ولا يحتاج إلا لقدر محدود من الأعباء يتحول تدريجيا الى عبء ثقيل . عند نهاية عقد الثلاثينات كانت فلسطين قد تحولت الى مصدر حرج للبريطانيين من نواح عدة .

وكأن كل ذلك لم يكن سيئا كفاية ، فقد سبب حديث الصحف والراديو

عن أعمال القمع الشرسة التي ترتكبها القوات البريطانية ضد عرب فلسطين ، والتي ضخمتها الدعاية الالمانية والايطالية ، السخط والامتعاض في كافة أنحاء العالم العربي من بغداد إلى القاهرة وأبعد من ذلك . وهكذا عرّض الوضع في فلسطين العلاقات المعقدة التي تربط بريطانيا بالحكام العرب ومواطنيهم لخطر كبير . وكانت تلك أزمة لم تكن الامبراطورية البريطانية مستعدة لها في وقت كانت هذه المنطقة الاستراتيجية مهمة جدا لها ، في ضوء احتمالات الحرب مع المانيا وايطاليا ، والتي كان يخشى فيها (وهو ما تحقق) أن يتحول البحر المتوسط مرة أخرى الى مسرح مركزي لها ، كما كان خلال الحرب العالمية الأولى . وبدل أن تكون مصدر قوة رئيسي للدفاع عن المصالح البريطانية في مصر ، وقناة السويس ، وعلى طول الطريق الى الخليج ، تحولت فلسطين الى عبء ثقيل . أخيرا ، في العام ١٩٣٩ ، وبعد سنوات عدة من القمع المكلف والبشع ، قصم ظهر الثورة العربية في فلسطين ما ألحق ضررا بالغا بموقف بريطانيا في العالمين العربي والاسلامي ، وكان على بريطانيا أن تعيد تقييم التزامها الثقيل بالصهيونية .

في حين أن التعاطف مع الفلسطينيين كان منتشرا في الدول العربية ، خاصة في سوريا ولبنان ، وبشكل متزايد في مصر والعراق ، فقد شكلت الثورة مشاكل حادة للنخب العربية التي كانت تسيطر على حكوماتها الوطنية . ففي العام ١٩٣٦ بالضبط ، كان زعماء مصر وسوريا منهمكين في مفاوضات دقيقة مع القوى الاستعمارية للحصول على قدر أكبر من الاستقلال لبلادهم من بريطانيا وفرنسا على التوالي . وما كان في وسع الزعماء الوطنيين السوريين ، الذين كانوا يأملون في دعم بريطانيا لمفاوضاتهم مع فرنسا ، ولا حزب الوفد الحاكم في مصر ، الذي كان لديه ما يكفي من المشاكل مع البريطانيين ، أن يغيرا موقف لندن من القضية الفلسطينية . ونتيجة لذلك فقد خففوا من إدانتهم للبريطانيين أكثر مما كان من الممكن أن يفعلوا . في الوقت نفسه ، كان هيجان الرأي العام في البلدين يتصاعد بسبب أخبار الثورة وقمعها من جانب البريطانيين . وكان هناك ضغط شعبي هائل على الحكام العرب لاتخاذ موقف

حاسم من هذه القضية المثيرة للعواطف ، وقد تطوع العديد من السوريين ، واللبنانيين ، والمصريين للذهاب الى فلسطين للقتال ، من أبرزهم الاخوان المسلمين .[٨] الاعتبارات نفسها شملت العراق والعربية السعودية ، التي كانت تعتمد حكوماتها بقدر كبير على الدعم البريطاني ، رغم أن استقلالها الإسمي كان يسمح لها أن تكون أكثر انفتاحا في الاعتراض على أعمال بريطانيا .

النتيجة الأولية لهذه الضغوط المتعارضة كانت تدخل الحكام العرب في خريف العام ١٩٣٦ للضغط على الفلسطينيين لوقف إضرابهم العام . هذه المبادرة ، مقرونة بضغط عسكري بريطاني لا يلين . الوضع الاقتصادي الكئيب للفلسطينيين أجبرهم على وقف الاضراب ، من دون أن يقدم البريطانيون أي تنازلات ذات قيمة . لكن كان لتلك المبادرة تداعيات بعيدة الأثر : فلأول مرة يُجلب العرب الى المشكلة الفلسطينية العويصة . وكانت تلك بداية لسلسلة من التدخلات تمخضت في النهاية عن إخضاع الفلسطينيين للدول العربية ، وهو وضع استمر على مدى عقود عدة ، حتى أواسط عقد الستينات . إلا أنه بدا في تلك الأثناء وكأنه يمكن إعادة الهدوء الى فلسطين . مرة أخرى ، أثبت نظام الاستعمار غير المباشر البريطاني جدواه ، رغم أنه أعيد اختباره بعد أشهر قليلة عندما اندلعت الثورة في خريف العام ١٩٣٧ ، عندما نشرت لجنة بريطانية برئاسة اللورد بيل توصياتها بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية . وبلغت الثورة ذروتها في الأشهر القليلة التالية .

لم يكن في إمكان الفلسطينيين الاستمرار في التمرد ضد عدو عظيم القوة من دون دعم شعبي واسع . وتعطي الاصابات الفادحة التي تحملها الفلسطينيون دليلا قويا على استعدادهم تقديم التضحيات لتحقيق أهدافهم الوطنية في الاستقلال عن بريطانيا وإنهاء العملية التي رأوا فيها أرضهم تنتزع منهم ليسيطر عليها الأجانب . إلا أن انقساما عميقا ظهر في المجتمع الفلسطيني . وكان لتلك الانقسامات ، والى حد بعيد ، جذور في التقسيمات التي أوضحناها سابقا .

ومع أن كامل الطبقة السياسية الفلسطينية المتشرذمة قد تمكنت من الانسحاب في نيسان/ أبريل ١٩٣٦ لتشكل كيانا جديدا من الزعامة يضم

جميع الفئات بقيادة المفتي ، فإن الخلافات بين أعضاء اللجنة العربية العليا من هذه الطبقة تواصلت وتفاقمت فيما بعد . بعض تلك الخلافات كان يدور حول التكتيكات ، وأيضا حول تنامي بروز المفتي وامتزاج اسمه بالمقاومة المسلحة للبريطانيين . هذا الوضع لم يكن مقبولا للسياسيين الفلسطينيين الآخرين ، خاصة راغب بيك النشاشيبي ، الذي كان يعارض بعناد قطع الخيوط مع سلطة الانتداب . وكما سوف نرى ، بعض تلك الخلافات لم تكن مطلقة بقدر ما كانت تبدو ، لأن المفتي في منفاه في بيروت غداة الحرب العالمية الثانية كان يأمل في استعادة الروابط مع البريطانيين .[٩] ورغم ذلك ، اشتدت حدة تلك الخلافات لدرجة أن الثوار وصموا بعض مؤيدي النشاشيبي آخرين بأنهم متعاونين ، تعرضوا بعدها للمضايقة وحتى للاغتيال ، في حين أنضم آخرون الى البريطانيين في المساعدة على قمع الثورة .

من الانقسامات المهمة الأخرى أنه بين كبار الزعماء السياسيين ، الذين جاء معظمهم من طبقة الوجهاء ، وبين الناشطين الذين بدأوا الثورة المسلحة عام ١٩٣٦ ومقاتلي العصابات في الجبال الذين شنوا ثورة شعبية مسلحة شملت البلد كله في أواخر العام ١٩٣٧ والتي كان من نتائجها خسارة البريطانيين السيطرة على أجزاء كبيرة من البلد لفترة من الوقت ، كان هناك قدر كبير من عدم الثقة بين الزعامة السياسية الفلسطينية الإسمية التي تجمعت في اللجنة العربية العليا وبين الذين انهمكوا في المقاومة المسلحة ضد البريطانيين .[١٠] وقد شك هؤلاء في أن الوجهاء مستعدين للغاية للتنازل للبريطانيين ، خاصة وأن الثوار كانوا يعرفون أنهم على علاقة طيبة مع البريطانيين منذ زمن بعيد . نهاية الاضراب العام في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٦ من دون الحصول على أي انجازات باستثناء وعد بريطاني بارسال لجنة ملكية أخرى ، ترأسها اللورد بيل ، رأوا فيها تجسيدا لمخاوفهم . وقد تأكدت تلك المخاوف بالكامل عندما أوصت اللجنة في تموز/ يوليو ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية . إحدى نتائج عدم الثقة هذه كانت أنه عندما اندلعت الثورة الشاملة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٧ ، كان هناك استعداداً أقل من جانب الذين أطلقوا شرارتها لقبول زعامة وتوجيهات الوجهاء ، الذين كان معظمهم

في ذلك الحين فارا أو في المعتقل . وعندما أدركت الحكومة البريطانية في العام ١٩٣٩ أن عليها وضع حد لشراكتها مع الصهاينة المتجسدة في وعد بلفور والانتداب ، وأنها مضطرة في النهاية للتوصل الى حل وسط مع الفلسطينيين ، كان الأخيرون قد هزموا ، وانهارت معنوياتهم ، وانقسموا على أنفسهم بشكل لا أمل فيه حسب خطوط متشعبة عدة .

على رأس تلك الانقسامات التي ذكرناها ، في أواخر العام ١٩٣٩ ، فر المفتي الى لبنان قبل حملة بريطانية اعتقلت معظم الأعضاء الآخرين في اللجنة العربية العليا ، الذين أودعتهم المنفى في جزر سيشل . بقي المفتي في لبنان حتى العام ١٩٣٩ ، شخصية غير مرغوب فيها من البريطانيين ، ومنفصلا عن معظم الزعماء الفلسطينيين ، لكنه كان على اتصال مع قادة بعض جماعات الثوار .[١١] في بيروت أخضع المفتي لقيود صارمة ، بما في ذلك الإقامة الجبرية من قبل سلطات الانتداب الفرنسية ، التي وضعته تحت المراقبة ، مثلهم مثل البريطانيين والصهاينة .[١٢] لكن كان مسموحا له استقبال الزوار ، وتمكن من المشاركة في تشكيلة واسعة من الأنشطة السياسية مع فلسطينيين ، ولبنانيين ، وشخصيات سياسية عربية أخرى . ما أزعج البريطانيين والصهاينة بشدة .

في ظل ظروف الاحتجاز الرخوة تلك ، حاول المفتي أن يستغل المنافسة الكامنة بين بريطانيا وفرنسا ، وحرصهما على منع الألمان والإيطاليين ، خصومهم الإقليميين ، من تغيير الوضع في فلسطين لمصلحتهم . وهكذا في أحد اللقاءات مع المسؤولين الفرنسيين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، في آب/ أغسطس ١٩٣٩ ، سعى المفتي لاستمالتهم بأن أكد لهم أنه كان ينصح اصدقاءه في حركة الوحدة العربية بأن يتجنبوا التمرد على الفرنسيين في سوريا .[١٣] ربما أعطت هذه الحركات التكتيكية المفتي مجالا صغيرا للمناورة ، وربما صورت له أن في وسعه اللعب على نزاعات القوى العظمى تلك دون تكلفة كبيرة له أو لقضية فلسطين . وقد ثبت عقم هذه الفكرة عندما فر الى المانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، ما الحق ضررا بالغا بالقضية الفلسطينية التي ارتبط اسمها به .[١٤]

ربما كان أكثر أعمال المفتي تكلفة قبل مغادرته الشرق الأوسط الى برلين عام ١٩٤١ كان معارضته كتاب بريطانيا الأبيض للعام ١٩٣٩ . ويكشف ذلك الحدث بالكامل عمق الانقسام بين الفلسطينيين ، وضعف مؤسساتهم الوطنية ، وأيضا قوة شخصية المفتي والموقف الذي طوره . فبعد سحق ثورة العام ١٩٣٦-٣٩ ، شعر البريطانيون أنهم مضطرون لتقديم تنازل ما للمشاعر العربية بهدف دعم موقفهم الخاص في الشرق الأوسط بعمل فتحة صغيرة في القفص الحديدي الذي أحاط بالفلسطينيين منذ بداية الانتداب .

كانت تلك الفتحة صغيرة بالفعل . وظهرت لأول مرة في مؤتمر قصر سانت جيمس في آذار/ مارس ١٩٣٩ ، الذي دعت اليه حكومة شامبرلين لحل المشكلة الفلسطينية ، والذي ضم وزراء الحكومة البريطانية ، وقادة عدة دول عربية ، وعدد من الزعماء الفلسطينيين (مع مقابلة ممثلين عن الحركة الصهيونية بشكل منفصل مع البريطانيين) . هناك وفي الكتاب الابيض ، الذي صدر بعد يومين نتيجة لذلك المؤتمر ، وعدت بريطانيا لأول مرة بفرض حدود على الهجرة اليهودية وعلى شراء الأراضي ، وهما مطلبين فلسطينيين أساسيين منذ عقدين- وكان هناك في الواقع مطالب للحد من الهجرة اليهودية في أواخر أيام الحقبة العثمانية . كما تخلت بريطانيا عن خطة لجنة بيل للعام ١٩٣٧ لتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية ، وعرضت بدلا من ذلك تشكيل حكومة مسؤولة في غضون خمس سنوات ، وفتح المناصب الرفيعة داخل الحكومة لمسؤولين يوظفوا من فلسطين (بمعدل عربيان مقابل كل مسؤول يهودي) ، ووعد بالاستقلال التام في غضون عشر سنوات . لم تكن تلك العروض مغرية بالنسبة للعرب بقدر ما يبدو لأنها كانت مقيدة بشروط تفرغها من مضمونها ، مثل ضرورة تأمين موافقة اليشوف على الخطوات النهائية المعروضة ، وابرزها الاستقلال . وكان هناك العديد من الشراك والتحفظات الخفية في المقترحات التي تضمنها الكتاب الابيض ، كما رأينا في الفصل ٢ .

رغم تلك العوائق ، ورغم معارضة قادة قوى الثوار ، الذين كانوا قد تشتتوا ودبت الفوضى في صفوفهم ، فإن العديد من الزعماء السياسيين الفلسطينيين ،

ومن ضمنهم معظم أعضاء اللجنة العربية العليا ، كانوا ميالين الى قبول الكتاب الأبيض ، مثلهم مثل الحكومات العربية . وكان ذلك ، جزئيا ، بسبب تعب الجمهور الفلسطيني من الأزمة التي طالت لسنوات ، وحقيقة أن المبادرة البريطانية ، التي تلبي ولأول مرة بعضا من المطالب التي كانوا ينادون بها منذ زمن ، قد عارضتها الوكالة اليهودية في فلسطين ومؤيدوها في الخارج بشدة . علاوة على ذلك ، أنه أثناء الإعداد لمؤتمر قصر سانت جيمس ، حاول البريطانيون تهدئة المشاعر العربية . بعد سنوات من طلب فرض قيود أشد على نشاط المفتي (في إحدى المرات طُلب نفيه الى المنطقة العلوية في سوريا) ، طلب البريطانيون في العام ١٩٣٩ من السلطات الفرنسية تخفيف الرقابة على الشيخ أمين الحسيني في لبنان ،[١٥] وأطلقوا سراح عددا من أعضاء اللجنة العربية العليا المحتجزين في جزر سيشل لتمكينهم من التشاور مع المفتي والذهاب الى لندن لحضور مؤتمر قصر سانت جيمس ، إضافة الى إجراءات استرضائية أخرى .

بداية ، بدا المفتي محبذا لعملية الانفراج هذه مع البريطانيين ، وفي إحدى المراحل بدا وكأنه مستعد للمضي قدما مع اندفاعة الكتاب الأبيض . وبعد مشاورات مكثفة اتفق مع أعضاء اللجنة العربية العليا ، ومن ضمنهم أبن عمه جمال الحسيني ، ونسيبه فيما بعد ، موسى العلمي ، على حضور مؤتمر قصر سانت جيمس في لندن كممثلين عن الفلسطينيين . وقد حاول ، حتى بعد انهيار المؤتمر ، إبقاء الخط مفتوحا مع البريطانيين . وفي حديث مع وسطاء للسلطات الفرنسية في لبنان في آذار/ مارس ١٩٣٩ ، طلب المفتي من الفرنسيين التوسط بين الفلسطينيين والبريطانيين ، وأكد بأن العالم العربي لن يتعاطف مع المانيا وايطاليا في حال اندلاع الحرب بينهما وبين فرنسا والمانيا .[١٦] لكن في أيار/ مايو عندما تعيّن على اللجنة العربية العليا اتخاذ موقف من الكتاب الأبيض ، فرض المفتي وجهة نظره على زملائه وضمن رفضا لتلك المبادرة البريطانية الغامضة . ويبدو أن معظم أعضاء اللجنة العربية العليا كانوا معارضين للمفتي ويحبذون قبول الكتاب الأبيض . ورغم اختلاف المؤرخين حول هذه النقطة ، فمن المؤكد أن معارضته لم تلن ، وأنه في النهاية قد فاز .[١٧]

جزئيا ، كان الحاج أمين الحسيني يعمل من منطلق خوفه من قوى ليس له سيطرة كاملة عليها ، ساعد على إطلاقها ، أعماله السابقة أو إحجامه ساعة كان يجب عليه أن يعمل : وكانت تلك القوى تتمثل في بقايا جماعات الثوار المبعثرة في تلال فلسطين . قبل اجتماع الجنة العربية العليا الحاسم في أيار/ مايو في لبنان ، أصدر عدد من قادة جماعات الثوار غير المنظمين الباقين بيانا حادا رفضوا فيه الكتاب الأبيض ، مطالبين بالاستقلال التام لفلسطين ، مبينين أن الشعب الفلسطيني لم يشن ثورة من أجل الحصول على بعض المناصب لبضع «أفندية» . واختتم البيان بقول ينذر بالشؤم وهو أن الفلسطينيين ليسوا تابعين «لآل النشاشيبي ولا لآل الحسيني ، ولا للملوك العرب الذين يحكمون بمنة من بريطانيا .»[١٨] وما كان في وسع المفتي أن يسيء فهم هذا التحذير شبه المكشوف الموجه اليه بعدم قبول الكتاب الأبيض والعودة الى طريق التعاون مع بريطانيا ، وهو طريق سبق أن اتبعه لفترة طويلة ، وانتقد بسببه من قبل ناشطين أصغر سنا وأكثر حمية .

الواقع ، أن المفتي لم يعد لديه ذلك الخيار : فقد كان البريطانيون مصممين على استبعاده عن مؤتمر قصر سانت جيمس ، رغم حرصهم على السماح لزملائه من اللجنة العربية العليا على التشاور معه في منفاه في لبنان بعد إخلاء سبيلهم من منفاهم في جزر سيشل .[١٩] وما كان للبريطانيين أن يتصالحوا مع المفتي أو يغفروا له ، وهم الذين يلومونه على إحراجهم خلال الثورة الفلسطينية الطويلة عام ١٩٣٦-٣٩ . وكانوا يشعرون بالعداء نحوه والذي يمكن تفسيره جزئيا بشعور بعض المسؤولين البريطانيين بأنهم تعرضوا للخيانة من قبل شخص أولوه ثقتهم على مدى سنوات طويلة . وكان رد فعل المفتي شخصيا بالقدر نفسه : فغيرته من الزعماء الفلسطينيين الآخرين بلغت حدا أنه ما كان ليسمح لهم إبرام تسوية مع البريطانيين إذا كان سيحرم مما يشعر أنه حقه كزعيم وطني للشعب الفلسطيني . وكان على الفلسطينيين أن يعانوا مرة أخرى بعد عدة عقود من هذا الخلط المخرب للقضية الوطنية مع شخصية زعيم متعجرف في فترة غروب سيطرة ياسر عرفات على الحركة الوطنية الفلسطينية .

نتيجة لهذا التتابع المر للأحداث خلال السنوات الثلاث التالية ، خرج الوضع بالكامل عن سيطرة الزعماء الإسميين للفلسطينيين بحلول العام ١٩٣٩ . الآن أصبحوا ضعفاء جدا بحيث صار في وسع زعماء الثوار المهزومين ، الذين لم يعد في مقدورهم البقاء في الميدان أمام القوة العسكرية البريطانية الكاسحة ، أن يملوا عليهم الأوامر . الواقع أن المفتي اختار الاستماع الى هذا التحذير من الذين لديهم شك عميق واضح فيه وفي طبقته بدلا من الاستماع الى زملائه في اللجنة العربية العليا أمثال عوني عبدالهادي الذي نصح بقبول المبادرة البريطانية . وبفضل قوة شخصيته ، المدعومة بعلاقته المفترضة مع الثوار في الميدان الذين لم يظهروا أي تردد في اغتيال معارضيهم ، منع زملاءه من قبول الكتاب الأبيض . وفي حين يمكن التشكيك في أن يكون للكتاب الأبيض أي تأثير إيجابي على حظوظ الفلسطينيين على المدى الطويل . وبالنظر الى غموض بعض بنوده الرئيسية ، والحقيقة أن الحرب كانت على وشك أن تندلع ، والهولوكوست على الأبواب ، والقوة البريطانية في المنطقة على وشك أن تذوي ، فلم يكن في الرفض مصلحة لهم . وكان في الواقع يعني تسليم هذه المبادرة الى البريطانيين ، والصهاينة ، أو الحكومات العربية ، والتي كانت منقسمة على نفسها بقدر انقسام الفلسطينيين ، ومدينة بالفضل للبريطانيين . وكان ذلك ربما آخر قرار يتخذه الفلسطينيون بأنفسهم على مدى عدة عقود .

لكن في الواقع ، عند تلك المرحلة كان الفلسطينيون قد فقدوا معظم ما لديهم من استقلال تمتعوا به خلال العقود الأولى من الحكم البريطاني . التحضيرات لمؤتمر قصر سانت جيمس أعد لها ، وبشكل رئيسي ، المسؤولون البريطانيون وقادة الدول العربية ، الذين جرت فيما بينهم المفاوضات المهمة ، سواء قبل ، أو خلال ، أو بعد المؤتمر . وقد وافقت الدول العربية مسبقا على اللجوء الى الفلسطينيين في المواقف التي سيتخذونها في المؤتمر ، وقد التزموا بوعدهم هذا الى حد كبير . الفلسطينيون ، الذين كانوا منقسمين على أنفسهم بشدة كما سبق ورأينا ، حسب خطوط مختلفة ، حزبية ، وأسرية ، وطبقية ، ومناطقية ، سرعان ما أصبحوا تابعين لدول عربية هي نفسها بالكاد مستقلة ،

وكانوا مازالوا خاضعين لنفوذ القوى الغربية الكبرى .

قبل الانتقال الى مناقشة الحرب ، يجدر السؤال ، لو أن الفلسطينيين اتبعوا مسارا مختلفا قبل الحرب العالمية الثانية ، فهل كانوا ستجنبون الكارثة التي حلت بمجتمعهم في العام ١٩٤٨؟ وهل كان في وسعهم التنازل وقبول شكل معين من الوطن القومي اليهودي ضمن بيئة دول عربية في فلسطين قبل العام ١٩٣٩؟ ولو فعلوا ذلك ، فهل سيكون له تأثير على الاندفاعة القوية للحركة الصهيونية لتحقيق أغلبية يهودية ، ودولة يهودية مستقلة في فلسطين؟ وما هو أبعد من ذلك ، لو قبل الفلسطينيون مجموعة من الاقتراحات البريطانية خلال عقد العشرينات وأوائل الثلاثينات التي كان من الممكن أن توفر لهم صيغة ما من المؤسسات التمثيلية ، رغم كونها قائمة على القبول بالانتداب ومبدأ الوطن القومي اليهودي ومن دون تمثيل يتناسب مع وضعهم كأغلبية؟ أخيرا ، هل سيكون الفلسطينيون أفضل حالا لو تعاملوا بتطرف أكثر مع البريطانيين في وقت مبكر؟ أم هل كانوا سيستفيدون لو أنهم كبحوا جماح أنفسهم خلال ثورة ١٩٣٦-٣٩ وفازوا ببعض المكاسب السياسية؟

يبدو أنه كان من المستبعد أن تقبل الحركة الصهيونية في أي وقت قبل الحرب العالمية الثانية أي صيغة قد تحد من الهجرة اليهودية ، وإمكانية تحقيق أغلبية يهودية ، ومعها دولة يهودية في فلسطين . كان ذلك هو الهدف الواضح للحركة الصهيونية منذ البداية- الواقع أن السياسة الصهيونية لم تأخذ في الاعتبار أي شيء آخر- ولم تتزحزح حقيقة عن هذا الهدف . وقد تعزز هذا التصميم بوصول الحركة النازية الى السلطة في الثلاثينات ، والتي بدا أنها تضفي مصداقية على الطروحات الصهيونية الأساسية وتجعل حلها المقترح للمسألة اليهودية منطقيا وملحا للغاية . كما بدا من المستبعد أن تقبل الحكومة البريطانية هذه الصيغة ، ما لم تجبر على ذلك ، كما حدث في العام ١٩٣٩ بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار واقتراب الحرب العالمية الثانية .

مع ذلك ، هل يمكن أن تكون هناك ميزة بالنسبة للفلسطينيين لو أنهم حاولوا التصالح مع فكرة أن ما كانوا يرون أنه بلدهم ، فلسطين ، يمكن أن يعتبر أيضا

وطنا قوميا لما كانوا يرون أنه شعب آخر؟ ربما كان ذلك من مصلحتهم ، رغم أنه كان من الصعب تصور مثل هذه المبادرة في ظروف تلك الأيام ، وبالنظر لحقيقة أن الصهيونية ، مثلها مثل جميع الحركات الوطنية ، كانت ترى أنها الوحيدة صاحبة الحق في وطنها القومي ، وكانت مصممة على إقامة الدولة والاستقلال . وكان قبول مثل تلك الفكرة بصيغة ما سيزيل أو على الأقل يضعف الاتهام المضحك ، والمقبول على نطاق واسع ، بأن ما كان يحرك الفلسطينيين في معاداتهم للصهيونية هو معاداتهم للسامية ، بدل أن يكونوا شعبا خاضعا للاستعمار يحاول الدفاع عن وضعه كأغلبية والحصول على الاستقلال في بلده . لكن الأغلب أنه كان من الصعب ، إن لم يكن مستحيلا ، جعل الفلسطينيين يفرقون بين الأمرين ، وأن يقبلوا من حيث المبدأ مشروعا كانوا يخشون أنه من الناحية العملية يهدف الى تجريدهم من أرضهم . الأسباب كانت عديدة : وتشمل التوجهات الراسخة لدى الفلسطينيين حول حقوقهم الوطنية فيما يعتبرون أنه بلدهم ، وكان انتشار القومية العربية والتحرك نحو المطالبة بالاستقلال في الدول العربية ، الذي كان من الطبيعي أن يقارن الفلسطينيون أنفسهم بها ، وما كان الفلسطينيون يعلمونه عن طموح الحركة الصهيونية النهائي في إقامة دولة يهودية على ما كانوا يؤمنون أنه أرض عربية .

بهذا الصدد ، من المهم أن نفهم أن الفلسطينيين لم ينظروا الى المهاجرين اليهود الى فلسطين باعتبارهم لاجئين فارين من الاضطهاد ، كما كان العالم ينظر اليهم . بل نظروا اليهم باعتبارهم أوروبيين متعجرفين متطفلين لم يقبلوا حقيقة أن الفلسطينيين شعب ، أو أن لهم حقوقا وطنية في بلدهم ، ويعتقدون بدلا من ذلك بأن فلسطين تعود لهم ، وكانوا مصممين تماما على تحويل ذلك الاعتقاد الى واقع . أضف الى ذلك كان هناك إصرار عميق من جانب معظم العرب على النظر الى اليهود باعتبارهم أعضاء في جماعة دينية أكثر مما هم مجموعة قومية . (استمر هذا التوجه لدى العرب بشكل عام على مدى عدة عقود) . هكذا ، وفي حين كان من الحكمة ديبلوماسيا التوصل الى نوع من التسوية مع الصهيونية ، فقد كانت على الأغلب محكومة بالفشل بسبب اندفاع

الحركة الصهيونية لتحقيق السيادة في فلسطين ، والمقاومة الطبيعية لهذه الاندفاعة من السكان المحليين .

ما أن وصلت النازية الى السلطة في المانيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣ ، حتى بات واضحا أنه لم يعد هناك أي أمل في تجنب الصدام بين الحركتين القوميتين . وإذا كان هناك أي احتمال ضئيل لحل وسط أو تعايش بينهما عندما استقرت نسبة سكان فلسطين اليهود على ما بين ١٧ و١٨ بالمئة من مجموع السكان من العام ١٩٢٨ الى ١٩٣٢ ، فإن تلك الإمكانية قد تبخرت بسرعة عندما رفع تدفق المهاجرين اليهود الفارين من النازية تلك النسبة الى أكثر من ٣٠ بالمئة ، وأعطى القادة الصهاينة ثقة في نصرهم النهائي . بحلول نهاية عقد الثلاثينات كان الأمر قد حسم ، وبات الصراع النهائي للسيطرة على البلد بين أقلية مصممة وأغلبية غير منظمة ، حتميا .

هل كان في وسع الفلسطينيين تحسين موقفهم بقبول بعض الاقتراحات البريطانية ، سواء لإقامة مجلس تشريعي أو وكالة عربية؟[٢٠] بالنظر لانخفاض السقف الذي فرضه البريطانيون استنادا الى نصوص الانتداب ، الذي يلزم حكومة الانتداب بالعمل على دعم المشروع الصهيوني ، فأي كيان يقام ، بغض النظر عن تركيبته ، سيكون له دون شك تأثير طفيف على تغيير طبيعة السياسات المؤيدة للصهاينة التي تتبعها بريطانيا في فلسطين . أضف الى ذلك ، فإنه يمكن أن يعطي استحسانا فلسطينيا صامتا لفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وأن يخضع حقوق الفلسطينيين لحقوق الأغلبية اليهودية ، وكلاهما أمران بغيضان بالنسبة للفلسطينيين .

إلا أن كيانا تمثيليا منتخبا ، بغض النظر عما قد يفرض عليه من قيود ، أو مدى محدودية تمثيل الأغلبية الفلسطينية المطلقة فيه ، كان سيعطي الممثلين الفلسطينيين المنتخبين مشروعية لا يمكن الاعتراض عليها . ومنبرا لا يضاهى يمكنهم من خلاله طرح قضيتهم . وقد استخدم حزب المؤتمر الهندي الجمعيات العامة للدولة لهذا الغرض تحديدا في أواخر عقد الثلاثينات . فالقبول بصيغة محدودة من الوطن القومي اليهودي ، كان سيكون له على الأقل قيمة

ديبلوماسية أو دعائية . ولم يكن ثمة ضمانة في أن يحصل الفلسطينيون قط على مؤسسات تمثيلية فارغة ، نظرا لمعارضة الحركة الصهيونية الضارية لأي شيء يعطي العرب صوتا تمثيليا رسميا معترفا به ، ومعارضة المسؤولين البريطانيين لأي شيء قد يضعف نصوص الانتداب . لكن بالنظر الى ضعف الفلسطينيين الساطع في مجالات الديبلومايبة والعلاقات العامة ، فإن مجرد القبول بتلك الاقتراحات كان يمكن أن يبطئ انزلاق بلدهم الى أيدي الحركة الصهيونية .

أما بالنسبة لمسألة ما اذا كان الفلسطينيون سيستفيدون لو أنهم تبنوا أساليب حربية أكثر في وقت مبكر من فترة الانتداب ، يبدو أن الجواب على هذا السؤال هو بالايجاب . فلو نشبت ثورة فلسطينية مثل التي حدثت في الأعوام ١٩٣٦-٣٩ ، ضد المستعمرين البريطانيين في وقت مبكرة مشابهة لثورة المصريين في العام ١٩١٩ ، والعراقيين عام ١٩٢٠ ، والسوريين عام ١٩٢٥- لجعلت البريطانيين يواجهون في وقت أبكر بكثير المعضلة الكامنة في التزامهم للصهيونية التي لم يجبروا على مواجهتها إلا في العام ١٩٣٩ ، عندما كان الوقت قد تأخر كثيرا بالنسبة للفلسطينيين . وضع فلسطين لم يكن بالطبع بسيطا وواضحا مثل باقي الدول العربية ، بسبب المشروع الصهيوني والالتزام البريطاني فيه والمتضمن في نصوص الانتداب . ومع ذلك ، فإن تنازلا بحجم الاستقلال الذي قدمته بريطانيا في العام ١٩٣٩ ، يضاهي تنازلات مماثلة قدمتها بريطانيا وفرنسا في الحالات الأخرى ، يشير الى ما كان يمكن للفلسطينيين تحقيقه لو أنهم تحركوا في وقت أبكر . وبالمثل ، فإن سياسة فلسطينية حازمة ومقبولة على نطاق واسع بعدم التعاون مع البريطانيين في عشرينات القرن الماضي أو حتى أوائل الثلاثينات كان يمكن أن يكون لها تأثير . رأينا في فصول سابقة كيف منع قصر نظر النخبة الفلسطينية تبني مثل هذا المسار . أخيرا وكما رأينا للتو ، كان يمكن لقبول الكتاب الأبيض ، مع أنه لا يعطي إلا القليل وجاء في وقت متأخر جدا ، أن يحسن قليلا من وضع الفلسطينيين بالنظر للمشاكل الصعبة التي كانت تواجههم .

في النهاية ، وبعد أن تطورت الأمور على النحو الذي آلت اليه ، انتهى الفلسطينيون في الثلاثينات الى وضع غير موات . في العام ١٩٣٩ صار اليشوف أكبر ، وأكثر ازدهارا ، وأقوى اقتصاديا ، وأفضل تنظيما ، وتسليحا من أي وقت مضى . رعب الاضطهاد النازي المعروف للعالم أجمع ، عزز تصميم الصهاينة ومؤيديهم في كل مكان ، في حين كان للرعب الأكبر لحل هتلر «النهائي» الذي سيبدأ تطبيقه بعد سنوات قليلة مقبلة تأثير حاسم في إقناع اليهود وغير اليهود على حد سواء بمزايا الصهيونية ، وفي تقوية وازدياد قبولها .

استكمالا لهذه النقطة ، أقنع الكتاب الأبيض ، رغم أنه ولد ميتا بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، الزعماء الصهاينة بعيدي النظر أمثال دافيد بن غوريون ، الذي أصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل ، بأن الحركة الصهيونية ملزمة بإيجاد قوة كبرى أخرى تدعمها . ومع برنامج بلتيمور للحركة الصهيونية (أعلن عنه في نيويورك عام ١٩٤٢) والذي دعا الى إقامة كومنويلث يهودي في فلسطين ، بدأ بن غوريون بوضع أهداف أشد وضوحا وطموحا لإعادة توجيه الحركة ناحية الولايات المتحدة ، والتي كان محقا في تبين أنها ستكون القوة العظمى المستقبلية . رغم أن نزول القوات الأميركية في إيران وشمال أفريقيا لم يحدث إلا في السنة التالية ، فقد كان واضحا له أن بريطانيا قوة آخذه في التراجع وأميركا قوة صاعدة ، في الشرق الأوسط وفي العالم ككل . قلة من الزعماء الشرق أوسطين ، أو من زعماء العالم ، بالنسبة لهذه المسألة كانوا واعين لهذا الأمر مثل بن غوريون .(٢١)

الفلسطينيون ، في تلك الأثناء ، بذلوا جهدا فائقا في الأعوام ١٩٣٦-٣٩ الذي لم يتمخض إلا عن فشل . فقد هزموا هزيمة مدوية في ميدان المعركة ، وعانى مجتمعهم لفترة طويلة من تداعيات تلك الهزيمة . ولأن قيادتهم فشلت في قبول الكتاب الأبيض ، كما فشلت في استغلال لحظة ضعف الموقف البريطاني أو الفوز بأي مكاسب سياسية من التضحيات التي قدمها الثوار الذين قاتلوا بضراوة ، لكن دون نجاح ، على مدى شهور عديدة في جبال فلسطين القوات البريطانية المتفوقة ، والمدعومة بقوة جوية ، . وقد رأينا أنه يمكن ، والى حد

بعيد ، لوم المفتي على الخطأ التكتيكي الذي ارتكبه برفض الكتاب الأبيض . لكن من المؤكد أن الهزيمة الأكبر للفلسطينيين لم تكن بسبب خطأه . فهي نتاج عقدين من القيادة الفاشلة ، وغياب المؤسسات الوطنية أو التمثيلية ، والضعف الكامن في المجتمع الفلسطيني الذي كان يواجه أعداء أشد تماسكا ، وأكثر قوة ، وأفضل تنظيما .

في ضوء هذه الخلفية ، فإن أحداث الأعوام ١٩٤٧-٤٩ الرهيبة لم تكن أكثر من حلقة ختامية ، وفصلا مأساويا أخيرا للهزيمة المرّة في ١٩٣٦-٣٩ . مع أحداث تلك السنوات الأربعة ، دخل الفلسطينيون حقبة جديدة ، أشد صعوبة دامت لعقود عديدة بعد ذلك . وكانت تلك حقبة تمثلت بقيادة أكثر انقساما مع تضاؤل مكانتها ، الكثيرون من أفرادها كانوا منفيين ومنفصلين عن شعبهم ، من دون أي قدرة على توفير إطار وطني مركزي لمواجهة التحديات المقبلة . بدأت تلك الحقبة والمجتمع الفلسطيني يخضع لنزعات متضاربة مزقته في النهاية ، وقد استنزفه الصراع الطويل ضد سنوات من القمع البريطاني ، ما تركه عرضة لطرد أكثر من نصف عدد السكان الفلسطينيين فيَ العامين ١٩٤٨-٤٩ من ديارهم وأراضيهم .

أخيرا ، كانت الفترة من ١٩٣٦-٣٩ بداية انتقال المبادرة السياسية في الجانب العربي الى الدول العربية ، والتي كانت جميعها مازالت تخضع لنفوذ بريطاني قوي وغير قادرة على العمل باستقلال كامل . في الوقت نفسه ، كانت تلك الدول مبتلاة بالانقسامات الوطنية والأسرية . وقد دخلت الحلبة الفلسطينية لأول مرة في العام ١٩٣٦ ، بطلب من البريطانيين والزعامة الفلسطينية ، وأيضا تحقيقا لمصالحها الخاصة . واستمروا في السيطرة على السياسة الفلسطينية على مدى عقود عدة . خلال الإعداد لمؤتمر سانت جيمس ، قال الزعماء العرب أنهم سيتبعون الخط الذي يرسمه الفلسطينيون ، وقد التزموا بكلمتهم بشكل عام . وكانت تلك آخر مرة يتنازلون فيها للفلسطينيين عن أي صيغة ذات أهمية في القضايا الفلسطينية . بعد ذلك تولت تلك الدول فعليا المسؤولية عن القضية الفلسطينية ، لكن كل دولة عربية رئيسية اتبعت خطها

الخاص سعت لخدمة مصالحها الشخصية ، مع عواقب ضارة للفلسطينيين .

بعد عقدين من الحصر في قفص حديدي حددته لهم الحركة الصهيونية والبريطانيون بموجب الانتداب ، بدأ الفلسطينيون في العام ١٩٣٩ فترة تحول وضياع فقدوا خلالها السيطرة على مصيرهم . ولم تنته تلك الفترة إلا بعد عقد ، غداة حرب العام ١٩٤٨ ، عندما وجدوا أنفسهم مشتتين ، ومنقسمين ، وعالقين بين دولة اسرائيل الجديدة والدول العربية ، الذين سيطروا على كامل فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب . وبدا أن اسم فلسطين قد اختفى عن الخريطة ، وغاب الفلسطينيون عن الساحة السياسية . استمرت هذه المرحلة قرابة عقدين بعد العام ١٩٤٨ ، ولحين ظهور منظمة التحرير الفلسطينية نهاية عقد الستينات حين عاد الفلسطينيون الى الخريطة ، لكن ليس الى فلسطين ، واستعاد الفلسطينيون بعضا من السيطرة على شؤونهم .

الحرب، والنكبة، والوصاية العربية

العقد الممتد من العام ١٩٣٩ الى ١٩٤٩ يشير الى انحدار آخر في قصة جهود الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم الوطنية في الاستقلال وإقامة الدولة ، وكانت أكثر انخفاضا حتى بالمقارنة مع ما سبقها . فالأسوأ لم يأت بعد . خلال فترة السنوات العشر تلك ، لم يكن الفاعلون الرئيسيون في هذه القصة هم الفلسطينيون ، والعديد منهم لم يكونوا عربا . كان عنصرها الأهم هو كيف خسر الفلسطينيون سيطرتهم على أمورهم ، سواء لدولة اسرائيل الوليدة ، أو للدول العربية المجاورة ، أو للفعاليات الدولية . ففي تلك المرحلة النهائية المريرة من الانتداب على فلسطين ، عانى الفلسطينيون أشد المعاناة من فشلهم السابق في أقامة كيان تمثيلي وطني معترف به . ولم يستطيعوا الدفاع عن مجتمعهم في الحرب الأهلية التي اندلعت بمجرد أن صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية بموجب القرار ١٨١ ، الذي أقر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ . وحتى قبل ذلك ، كانوا إما أنهم لم يستشاروا ، أو أن الجهود الدولية المختلفة تجاهلتهم عمليا وتوصلت الى ذلك القرار . وينطبق

ذلك على أعمال الحكومة البريطانية نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت تعتقد أنها مازالت تستطيع التمسك بفلسطين ، وعلى لجنة التحقيق الانجلو-أميركية للعام ١٩٤٦ ، التي خلقت رد فعل من تزايد المشاركة الأميركية في المسألة الفلسطينية دعما للصهيونية ، والى اللجنة التي شكلتها منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ لتقديم توصيات بخصوص مستقبل فلسطين بمجرد أن قذفت القضية في حضنها بعد تخلي بريطانيا عن مسؤولياتها في فلسطين .

حتى لو مُثل الفلسطينيون إسميا بين الحين والآخر في المفاوضات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي قررت مصيرهم كشعب ، إلا أنه في الواقع جرى تجاهلهم عمليا . وفي أغلب الأحيان ، عند التحدث اليهم ، هذا اذا تم التحدث اليهم قط ، كان ذلك يجري عبر الدول العربية ، التي كان لكل واحدة منها حساباتها واعتباراتها الخاصة ، وجميعها ضعيفة ، وبعضها مثل سوريا ، ولبنان ، وشرق الأردن ، حصل على استقلال مزعزع منذ فترة وجيزة . حتى هذا الجهد الفلسطيني المحدود في الحديث عن أنفسهم في المحافل الدولية كان يعتمد بالكامل على دعم الدول العربية . وقد فشلت تلك الجهود في النهاية بسبب عدم اتفاق تلك الدول وانقسامها فيما بينها (وبين الفلسطينيين أنفسهم) . وكان واضحا بالنسبة لمعظم الفاعلين الرئيسيين في تلك المرحلة ، أن الفلسطينيين يعتبرون عاملا يمكن إهماله ، هذا اذا أخذوا بعين الاعتبار قط . ولم يولهم البريطانيون ، والاميركيون ، والديبلوماسيون الدوليون الآخرون اهتماما يذكر ، إلا في بعض المناسبات التي تستوجب استبعادهم . حتى الدول العربية ، والتي كانت بشكل عام تأمل ألا يجتاحهم الصهاينة ، كانت في معظم الأحيان مهتمة بكيف ستؤثر المرحلة النهائية من الانتداب على فلسطين على علاقاتها مع بريطانيا والقوى الكبرى الأخرى ، والدول العربية الأخرى ، والدولة اليهودية التي بدأت تبزغ بالتدريج .

وينطبق الشيء ذاته على الصهاينة منافسي الفلسطينيين في السيطرة على فلسطين . بسبب تغيير الزخم في الحرب الأهلية التي اندلعت في فلسطين نهاية العام ١٩٤٧- على الأقل في مراحلها الأولى- توجهت عيون مخططي

دولة اسرائيل التي كانت على وشك أن تولد مركزة على الجيوش العربية عبر حدود فلسطين الانتداب ، حتى في أثناء تعاملهم مع الفلسطينيين . بالطبع ، كان من المهم جدا بالنسبة لهؤلاء أن تتغلب القوى الصهيونية ، والقوات الاسرائيلية فيما بعد ، على المقاومة الفلسطينية وتفريغ أكبر قدر ممكن من البلاد من سكانها الفلسطينيين . وكانوا واعين تماما أنه بعكس ذلك فإن الدولة اليهودية التي يدعو اليها قرار التقسيم لن يكون لها سيطرة على خطوط مواصلاتها الداخلية . والأهم من ذلك ، أنهم فهموا الحسابات الديمغرافية الراسخة في فلسطين ، والتي تعني أنه من دون مثل ذلك التطهير العرقي ، فإن الدولة اليهودية الجديدة سيكون فيها من السكان العرب بقدر ما فيها من اليهود (التوسع الاقليمي الذي حدث فيما بعد وضم أراض الى اسرائيل بعد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ يضيف المزيد من العرب) . وما هو أهم من هذا الهدف كان الدفع في اتجاه إقامة خطوط استراتيجية يمكن مواجهة الجيوش العربية فيها إذا دخلت فلسطين كما حدث بعد ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ .

هكذا دخل الفلسطينيون هذه المرحلة من تاريخهم الوطني المعذب من موقع غير ملائم . حتى عندما انقلبت عناصر مهمة من الحركة الصهيونية ضد البريطانيين عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، بهجمات على أهداف بريطانية ، مثل كبار الضباط ، ومقرات القيادة البريطانية في القدس ، والقطارات ، والثكنات ، شنتها عصابات مسلحة مثل «الارغون» ، التي أسسها أتباع زعيم المراجعين الصهيونيين زئيف جابوتنسكي ، والجماعة الأشد تطرفا المنبثقة عنها «ليحي» (المعروفة للبريطانيين باسم عصابة شتيرن) بقيادة يتسحاق شامير ، لم يفد ذلك الفلسطينيين . وخلافا لثورة ١٩٣٦- ٣٩ عندما تحالف البريطانيون مع الحركة الصهيونية لمواجهة الانتفاضة العربية ، فقد تجاهل البريطانيون الفلسطينيين هذه المرة . أسباب ذلك بسيطة : وهي أن الفلسطينيين ضعفاء ، وكانوا بشكل خاص غير ميالين لبريطانيا ، كما أن زعيمهم ، المفتي ، لم يكن موضع ثقة بسبب تحالفه مع النازية خلال الحرب . وقد فضل البريطانيون الاعتماد بالكامل على مصادرهم الخاصة في محاربة الصهاينة ، بدعم من

حلفائهم الموثوقين أمثال ملك شرق الاردن عبدالله ، بجيشه الصغير المجرب ذو القيادة ، والتدريب ، والتسليح ، والتمويل البريطاني .[٢٢]

في النتيجة ، عندما رضخت بريطانيا لمزيج من الضغوط الدولية والأميركية في ضوء كشف خطة «الحل النهائي» النازية ، وتواصل الهجمات الصهيونية ، وقلقهم من استمرار الوضع الفلسطيني المعقد الى ما لا نهاية ، كل هذا يضاف الى إنهاك بريطانيا بسبب الحرب العالمية الثانية . هنا أيضا لم يستفد الفلسطينيون شيئا . قذف البريطانيون بالمشكلة الى حضن الأمم المتحدة حديثة التأسيس ، ربما على أمل أن تفشل المنظمة في التعامل مع هذه المشكلة الصعبة ، ما يجعل من الضروري الحفاظ على صيغة ما من النفوذ البريطاني هناك .[٢٣] ولم تكن أداتهم المختارة للحفاظ على الدور البريطاني في المنطقة دعم المشروع الصهيوني ، ولم تكن بالتأكيد دعم الفلسطينيين ، بل حلفائهم العرب المخلصين في شرق الاردن ، والعراق ، وأجزاء أخرى في العالم العربي . وخاصة ، اتفقت بريطانيا مع توفيق ابو الهدى رئيس وزراء الملك عبدالله ، خلال زيارة له الى لندن في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ على أن تضم شرق الأردن المناطق المخصصة للعرب بموجب خطة التقسيم .[٢٤] وكان الملك عبدالله قد توصل الى تفاهم مماثل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ مع مبعوثين عن الوكالة اليهودية أمثال موشيه شاريت وغولدا مئير .[٢٥] وبالنظر لتزايد اعتماد الفلسطينيين على الدول العربية ، عزز ذلك الروابط بين بريطانيا وعدد من الدول العربية الرئيسية ، وخاصة تواطؤ عبدالله مع القيادة الصهيونية ، فقد سبب لهم ذلك المزيد من المشاكل .

وبعكس صناع السياسة البريطانيين ، الذين أصبحوا يمقتون الصهاينة بشدة لانقلابهم عليهم (وهو شعور متبادل بين الطرفين) ، فقد رأى المخططون الأميركيون والسوفيات في الدولة اليهودية الوليدة رصيدا يمكن استخدامه لإضعاف نفوذ بريطانيا الكاسح في الشرق الأوسط . وكانت الدولتان تقدّران الأهمية الاستراتيجية الحيوية للمنطقة ، وتجدّان في البحث عن عملاء محليين لهما ، وتريان أن بريطانيا تقف عقبة في طريق تحسين نفوذهما . ورغم أننا نميل

طبيعيا للنظر الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أنهما القوتان الرئيسيتان في الشرق الأوسط (وأماكن أخرى) غداة الحرب العالمية الثانية ، لكن الواقع أن ذلك لم يتحقق إلا في أواسط وأواخر الخمسينات . فصعودهم ، وأفول القوى العظمى السابقة التي كانت مسيطرة في المنطقة ، بريطانيا ، وفرنسا ، لم يكتمل إلا خلال أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، عندما تواطأت القوتان مع اسرائيل ، وتعرضتا للإذلال من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللتان اجبرتاهما على التراجع عن عدوانهما الثلاثي ضد مصر .

في تلك الأثناء ، كان معنى ذلك بالنسبة للفلسطينيين هو أنه ليس هناك أي قوة كبرى تقف الى جانبهم . الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقفتا ضدهم علنا ، وصوتتا كلتاهما مع قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية في العام ١٩٤٧ ، واعترفتا باسرائيل على الفور في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ . وكانت الأسباب بسيطة : فكلتاهما تنظران بكراهية الى الفلسطينيين بسبب سنوات المفتي في برلين ، ولم تطور أي دولة علاقة معهم . علاوة على ذلك ، لم يكن للفلسطينيين حضور يذكر لا في الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة ، أو فهم لهم ، بما كان لديهم بالنسبة لبريطانيا . وبعكس ذلك ، كان للحركة الصهيونية اختراقات رئيسية في الولايات المتحدة ، وطورت لها موقعا قويا داخل الجالية اليهودية الأميركية ، والتي اتسع دعمها لها غداة الهولوكوست ، وبنت على علاقاتها بالكونجرس والرؤساء الاميركيين ، تلك العلاقة التي تعود الى الروابط الوثيقة بين الزعيم الصهيوني الاميركي لويس برانديس والرئيس ويلسون .[٢٦] حتى مع الاتحاد السوفياتي ، الذي لم يكن وديا مع الصهاينة ، تمكنت الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها من بناء علاقة خدمتهم بشكل جيد في العام ١٩٤٨ عندما ساعدت صفقة سلاح تشيكية رئيسية دولة اسرائيل الفتية .

في حين لم يكن موقف البريطانيين وديا تجاه اسرائيل بسبب مرارة سنوات الانتداب الأخيرة ، فإنه لم يكن وديا تجاه الفلسطينيين أيضا ، الذين ما زالوا يضمرون الضغينة لهم بسبب ثورة ١٩٣٦-٣٩ ، وما أعتبروه «خيانة» من قبل

المفتي لهم . لذلك تطلعوا الى مختلف عملائهم وحلفائهم العرب المحليين لحماية مصالحهم . وأهم هؤلاء ملك شرق الأردن عبدالله ، الذي لم يكن صديقا للمفتي ، وكان يطمع على الأقل في دور في فلسطين منذ لجنة بيل في العام ١٩٣٧ ، والتي أوصت بأن يضم الجزء الذي لن يصبح دولة يهودية من فلسطين ، ولن يبقى تحت السيطرة البريطانية ، الى حكمه . وكان توسيع الملك عبدالله لسلطته فكرة مسيطرة عليه في تلك المرحلة ، وفكرة القيام بذلك في اتجاه الغرب عبر النهر كانت محرك ديبلوماسيته السرية مع بريطانيا والوكالة اليهودية ، وكانت يلتقي بقادة هؤلاء مرات عدة .[٢٧] وكان معنى ذلك أن عبدالله ، وبريطانيا ، ودولة اسرائيل الجديدة ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، ورغم الخلافات الكثيرة بينهم ، كانوا يتقاسمون هدفا واحدا في فلسطين : منع إنشاء دولة فلسطين العربية التي دعت اليها خطة التقسيم .

لم يكن لدى الفلسطينيين سوى خيط رفيع للغاية للتعلق به ، وهو الدول العربية التي كانت تعارض تطلعات الملك عبدالله في فلسطين : مصر ، والسعودية ، وسوريا . وقد حاولت تلك الدول من خلال الجامعة العربية ، التي تأسست في الاسكندرية عام ١٩٤٤ ، كبح الملك عبدالله ، من دون فائدة تذكر في نهاية الأمر . فقد كانت جميعها ضعيفة من الناحية العسكرية (فلم يكن لدى المملكة العربية السعودية جيشا حديثا في تلك المرحلة) ، وكانت جيوشها أقل تجهيزا وتدريبا وتجربة من الجيش العربي الاردني ، والذي كان أيضا الأقرب الى مسرح الاحداث ولديه معرفة واسعة بفلسطين ، حيث أنه ساعد الجيش البريطاني على حراسة المنطقة لحين انسحاب بريطانيا في أيار/ مايو ١٩٤٨ ، وقد منع الجيشان المصري والعراقي اللذان كان البريطانيون ينظرون اليهما بشك عميق (الواقع أن الجيش الأخير حارب البريطانيين في العام ١٩٤١) ، فلم يتيحوا لهما مجالا للتقدم ، ولم يفعل الكثير فيما بعد لبنائهما . أضف الى ذلك كانت موارد الدول العربية المادية محدودة ، وتجد صعوبة بالغة في تنسيق استراتيجية موحدة ، ولم تكن تثق بالمفتي كثيرا ، والذي عاد الى العالم العربي في العام ١٩٤٧ ، جاعلا من القاهرة مقرا له ، ومعه من كانت تجربتهم خلال ما

يزيد على عقد من الزمان غير مطمئنة . جهود عرض القضية الفلسطينية دوليا عرقلتها الخلافات ما بين الدول العربية ، وبين الزعماء الفلسطينيين أنفسهم . واشتملت تلك الجهود على مشروع المكتب العربي لموسى العلمي ، الذي كانت تموله العراق ، لكن في النهاية عارضه زميل العلمي السابق ، المفتي ، ورفضته بعد ذلك الجامعة العربية التي كانت تسيطر عليها مصر .[٢٨] هذه المبادرة زودت الفلسطينيين لأول مرة منذ وجودهم كشعب ، بتمثيل ديبلوماسي في الخارج ، وفتحوا في البداية مكاتب في لندن ، وفي نيويورك ، وجنيف . بعد ذلك دعمت الجامعة العربية المفتي بوصفه أفضل عائق في طريق عرقلة طموحات الملك عبدالله في فلسطين وأماكن أخرى في المنطقة . بعد ذلك مات مشروع المكتب العربي وأغلقت مكاتبه .

النتائج في ميدان المعركية في فلسطين عكست العناصر نفسها كما كان واضحا على مدى ١٢ سنة ، منذ اضراب العام ١٩٣٦ : ضعف الفلسطينيين ، والانقسام بين الدول العربية ، وتصميم ، وتنظيم ، وقدرة الوكالة اليهودية (التي حولت نفسها في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ الى حكومة دولة اسرائيل الجديدة) ، والدعم الدولي الواسع الذي تمتعت به الحركة الصهيونية . الحرب الفلسطينية التي بدأت بمناوشات دامية بمجرد تمرير قرار التقسيم يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ ، تصاعدت بسرعة . وقد كان لهذه الحرب مرحلتين رئيسيتين . الأولى حرب مدنية بين الاطراف المتصارعة داخل فلسطين ، اليهود والعرب . والثانية كانت بين دولة اسرائيل حديثة التأسيس وأربع دول عربية . المرحلة الأولى شملت القوات العسكرية للدولة اليهودية الوليدة ، بشكل رئيسي الهاجناه ، وهي قوة عسكرية شبه نظامية كانت تنسق بشكل عام مع الوحدات العسكرية للجماعات الصهيونية المنشقة ، الارغون وليحي ، من جانب . وفي الجانب الآخر ، ضمت قوات فلسطينية غير نظامية ، منظمة محليا ويقودها بشكل رئيسي قادة ثورة العام ١٩٣٧-٣٩ السابقين ، علاوة على قوة من المتطوعين العرب أرسلتها الجامعة العربية الى فلسطين أواخر العام ١٩٤٧ ، تحت أسم جيش الانقاذ العربي .[٢٩] الميزان بين الفريقين كان مائلا : القوات

الصهيونية ، معظمهم تحت قيادة مركزية ومنظمين كجيش نظامي ، يزيد عددهم عن ٥٠ الف رجل بما في ذلك الاحتياط . في حين أن القوات العربية ، وجميع أفرادها تقريبا من غير النظاميين ، مع مستويات متباينة من التدريب (إن توفر) ، والتسليح ، والتنظيم ، كانت أقل من عشرة آلاف . والأسوأ من ذلك ، أنه منذ البداية كانت هناك انقسامات سياسية عميقة وانعدام تام للتعاون في ميدان المعركة بين القوات الفلسطينية المحلية وجيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي .[٣٠]

المرحلة الأولى من الصراع استمرت حوالي ستة أشهر لحين هزيمة القوات الفلسطينية وقوات جيش الانقاذ الأدني مستوى في أوائل أيار/ مايو ١٩٤٨ ، وهي هزيمة تمخضت عن سقوط عدد من المدن العربية الرئيسية ، والعديد من القرى في أيدي الصهاينة ، وطرد أو فرار ما بين ربع مليون و٣٥٠ الف فلسطيني . هذه المرحلة انتهت في ١٥ أيار ، التاريخ الذي تزامن مع نهاية الانتداب البريطاني ، وإعلان دولة إسرائيل ، ودخول عدة جيوش عربية الى فلسطين . دخول الجيوش العربية كان بداية المرحلة الثانية من حرب ١٩٤٨ . وهي حروب بين دول خاضتها جيوش نظامية : وهي جيش دولة اسرائيل الجديدة وأربعة من جيرانها العرب . ورغم وجود سبع دول عربية مستقلة في ذلك الحين ، فإن الجيوش العربية الوحيدة التي دخلت فلسطين كانت جيوش مصر ، وشرق الأردن ، والعراق ، وسوريا .[٣١] أضف الى ذلك ، وبناء على اتفاق سابق بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية وبريطانيا ، فإن القوة الأكثر قدرة على القتال من هذه القوات ، الجيش العربي الاردني (والقوات العراقية التي كانت تحت قيادة وسيطرة الملك عبدالله) ، لم تعبر قط الاراضي المخصصة للدولة اليهودية . وقد حاربت تلك الجيوش القوات الاسرائيلية في المناطق التي خصصت أصلا للدولة العربية ، أو في منطقة القدس- والتي كان يجب أن تكون ، وفقا لقرار التقسيم ، كيانا دوليا منفصلا- وبالتالي لم يجتاحا أي أراض مخصصة للدولة اليهودية .

رغم أنه لم يكن واضحا في البداية ، في المرحلة الأولى من الحرب بين

الهاجناه وخصومها العرب ، كانت الجماعة الأولى متفوقة بقدر كبير على الفئة الثانية في التسليح ، والعدد ، والتنظيم . وكان أهم عناصر قوتهم ، علاوة على تلك المزايا ، وحدة القيادة . في الشهور الأولى من القتال ، وحتى أذار/ مارس ١٩٤٨ ، بدا الفلسطينيون رغم ذلك قادرين على الصمود . فقد بقوا مسيطرين على معظم المناطق التي يسكنها عرب في فلسطين ، وتمكنوا مرات عدة من قطع الطريق التي تربط المدن الرئيسية ببعض المستوطنات اليهودية المعزولة ، بما في ذلك الطريق بالغ الأهمية الذي يربط الساحل بالقدس ، في شهر أذار . إلا أنه ما أن بدأت الهاجناه وحلفاؤها بهجوم شامل في بداية نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، على أساس خطة عسكرية لربط معظم المناطق التي يسكنها يهود ببعضها ، والمعروفة باسم خطة «داليت» ، حتى ظهر تفوقها الكاسح .[٣٢] فقد أكتسحوا ، عند نهاية الهجوم ، معظم المدن الساحلية الرئيسية التي تقطنها جماعات عربية كبيرة ، حيفا ، وعكا ، ويافا ، علاوة على طبريا ، وبيسان ، وغيرها من المدن ، والعديد من القرى ، ووضعت مئات آلاف الفلسطينيين على الطريق إلى المنفى .[٣٣]

في إحدى أشرس المعارك ، على طول الطريق الجبلي المتعرج المؤدي الى القدس من السهل الساحلي ، حققت القوات الصهيونية أول تقدم مهم لها في ٩ نيسان/ ابريل ، عندما حققت نصرا حاسما بعد معارك كر وفر استمرت عدة أيام لاحتلال قرية القسطل الاستراتيجية . وقد قتل قائد منطقة القدس العسكري الزعيم الفلسطيني البارز عبدالقادر الحسيني في تلك المعركة ، وأصيب اثنين من أعوانه الرئيسيين بجراح أيضا . وكانت تلك هزيمة مثلثة للفلسطينيين . فقد كان عبدالقادر الحسيني أكثر القادة العسكريين الفلسطينيين جدارة بالاحترام ، فهو رجل لا شك في شجاعته ، وشخصية رفيعة في القيادة العليا لمنطقة القدس بسبب خبرته القتالية التي تعود إلى ثورة ١٩٣٦-٣٩ ، علاوة على نسبه كأبن للزعيم الوطني الفلسطيني موسى كاظم الحسيني وقرابته من المفتي . مقتله حرم الفلسطينيين من قائد عسكري موهوب وشخصية توحد كافة الاطراف . ثانيا ، أقيمت له جنازة ضخمة امتدت على طول عدة

كيلومترات حضرها معظم المقاتلين الذين نجحوا في استعادة القسطل لفترة وجيزة . بعد ذلك ، احتلت قوات الهاجناه القرية مرة أخرى ، هذه المرة بشكل نهائي ، ما أعطاهم سيطرة كاملة على الطريق الحيوي المؤدي الى الطريق الساحلي . أخيرا ، الشيء الأكثر تدميرا ، أنه في اليوم نفسه ، ٩ نيسان/ ابريل ، ١٩٤٨ ، قامت قوات الارغون وليحي ، مدعومة بمدفعية الهاجناه ، باحتلال قرية دير ياسين ، وبعد ساعات من القتال قتلت العديد من سكانها الأحياء ، ونسفت منازلهم . الأرقام التي أعطيت عن عدد الضحايا تتراوح بين تقديرات الصليب الأحمر المعاصرة البالغة ٢٥٤ الى ٣٥٠ ، لكن أكثر الدراسات تفصيلا ودقة للمذبحة أعطت اسماء ١٠٠ شخص قتلوا ، ٧٥ منهم أطفال ، ونساء ومسنين .[٣٤] بعض الأحياء أخذوا لعرضهم في شوارع القدس قبل أن يعودوا بهم الى القرية ويقتلوا رميا بالرصاص .

لم يبرأ الفلسطينيون من تأثير هذه الضربة المثلثة . مع احتلال قرية القسطل ، ودير ياسين ، ونصف دزينة من القرى العربية الأخرى على طول الطريق الاستراتيجي الى القدس ، ما أزال العائق الرئيسي أمام إمداد وتزويد سكان المدينة اليهود الكثر وحقق اختراقا هائلا في المناطق المخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم . وقد بدا واضحا وبشكل متزايد في ذلك الحين أن الدولة العربية لن ترى ضوء النهار . هروب السكان الفلسطينيين من المناطق التي احتلتها قوات الهاجناه والقوات اليهودية الأخرى تصاعدت تحت تأثير صدمة مذبحة دير ياسين ، وتحول الى سيل جارف مع سقوط طبريا ، وحيفا ، ويافا ، ومدن أخرى فيما بعد من نيسان/ ابريل وحتى شهر أيار/ مايو . فلسطين العربية كانت تنهار ، وتداعيات عدم وجود سلطة فلسطينية واحدة تستطيع جمع وتنظيم قوات للدفاع عنها باتت واضحة تماما الآن : فالمدن ، والبلدات ، والقرى ، التي كانت في معظم الأحيان يدافع عنها سكانها بمساعدة لا تكاد تذكر من الخارج ، سقطت لصالح القوات حسنة التنظيم ، ذات القيادة المركزية لدولة لم تكن قد أعلنت بعد .

قبل مقتله ، هرع عبدالقادر الحسيني عائدا للمشاركة في معركة القسطل

من دمشق ، حين كان يتوسل اللجنة العسكرية للجامعة العربية مده بالمزيد من السلاح . وقد رفض القاوقجي التماسه طلب السلاح من جيش الانقاذ حسن التجهيز ، الذي أصبح الآن خاضعا لنفوذ الوصي على الفلسطينيين ، الملك عبدالله . هذان الفشلان يملآن مجلدات حول الحالة الرثة التي وصلت اليها التشكيلات العسكرية التي يمتلكها الفلسطينيون على جبهة القدس بالغة الأهمية ، وعن افتقار الجانب العربي الى الوحدة . وكانت الأمور أسوأ في حيفا ، ويافا ، وأماكن أخرى . لكن الأهم من ذلك ، أن تلك الأحداث تكشف مدى الخراب الذي حل بقدرة الفلسطينيين على الخلاص من هزائمهم خلال الأعوام من ١٩٣٦-٣٩ ، وفشلهم على مدى فترة أطول في إنشاء بنية لشبه دولة تضاهي ما كان يمتلكه الصهاينة ، والتي كان يمكن أن توحدهم سياسيا وتمكنهم من تنظيم وتزويد قوة عسكرية واحدة في معركة كان الطرفان يعرفان أنها أتية لا محالة .

نتيجة القتال في نيسان/ ابريل والنصف الأول من أيار/ مايو بين قوات الدولة اليهودية الوليدة والقوات الفلسطينية غير المنظمة ووحدات جيش الانقاذ كانت مدمرة للفلسطينيين . فقد اشتملت على احتلال الهاجناه لمساحات واسعة من الأراضي التي يمتلكها العرب ، وتزايد نزوح السكان الفلسطينيين . تلك النتائج كانت نهاية عقود عدة من فلسطين كبلد أغلبية سكانه من العرب ، ونهاية لقدرة الفلسطينيين على العمل كفعاليات مستقلة . كما كانت بداية عقود من الاغتراب بالنسبة لهم . وكانوا أبعد من أن يحلموا بإقامة دولة لهم ، بعد أن صاروا يواجهون اختبارا يتعلق بوجودهم وما اذا كانوا سيبقون معا كشعب . المفارقة ، أن الأحداث اللاحقة بينت أن تأثير صدمة التجربة التي عاشها المجتمع الفلسطيني في العام ١٩٤٨ قد ساعدت على تلاحمه بشكل أكثر قوة ، ومسحت الكثير مما ظهر قبل العام ١٩٤٨ ، ما جعل الكثير من الانقسامات السابقة غير ذات قيمة ، وخلق نوعا من صفحة بيضاء جديدة يمكن أن يعاد عليها بناء الهوية الفلسطينية .

عالم ما بعد العام ١٩٤٨ الجديد هذا أول ما تبدى في الصراع حول من قد

«يمثل» الفلسطينيين . وقد عمل الملك عبدالله على الفور لتعزيز حكم أسرته ومصالح دولته ، حيث أن جيشه سيطر على الجزء الأكبر من فلسطين الذي لم يدمج في دولة اسرائيل الجديدة . فنظم مؤتمرا في اريحا في وادي الأردن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، دعا اليه الوجهاء الموالين للهاشميين من مختلف أنحاء الضفة الغربية ، الذين قدموا «طلبا» لتوحيد المنطقة مع شرق الاردن . وفي العام ١٩٥٠ صادق برلمان شرق الأردن على توحيد ضفتي نهر الاردن فيما أصبح يدعى المملكة الأردنية الهاشمية . ما فعله عبدالله كان أكثر من ضم الجزء الأكبر مما بقي من فلسطين العربية . فقد أرسى أيضا أساس ادعائه بأنه يمثل الفلسطينيين . الوحيدون الذين تحدوا دوره هما المفتي والجامعة العربية- التي دعمت حكومة عموم فلسطين التي تشكلت في غزة ، واللذان تقوضا بهزيمة القوات المصرية في جنوب فلسطين في آخر مرحلة من حرب العام ١٩٤٨ ، ما أجبر تلك الحكومة على الانسحاب الى القاهرة .[٣٥] ولم تتمكن تلك الحكومة أو المفتي من لعب دور رئيسي في فلسطين أو في السياسات الفلسطينية بعد ذلك التاريخ ، رغم بقاء المفتي على قيد الحياة حتى العام ١٩٧٤ ، ومن خلال لجنة عربية عليا في الظل تحت سلطته واصل الادعاء بأنه يمثل الفلسطينيين وحتى النهاية . بالطبع ، في ذلك الحين كان نجم المفتي قد أفل وطغى على صورته رجال أصغر سنا من طراز مختلف .

ابتداء من تلك النقطة وعلى مدى عقود عدة ، جرت معظم الأنشطة السياسية الفلسطينية خارج فلسطين وليس داخلها . وكان لأسباب ذلك علاقة بسياسات ثلاث دول صارت تسيطر على أراضي فلسطين الانتداب . دولة اسرائيل سيطرت بحزم على المئة وخمسين ألف فلسطيني الذين بقوا في الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها اسرائيل عند اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩ ، ومارست عليهم حكما عسكريا وقمعا لتحركهم وقيودا سياسية حتى العام ١٩٦٦ . السلطات الأردنية أعتبرت قيام أي منظمة فلسطينية عملا تخريبيا يشكل تهديدا لوحدة المملكة ، وحاربت بشدة أي نشاط سياسي من معظم الأنواع ، وجعلت الضفتين الشرقية والغربية مكانا لا يرحب بأي عمل

سياسي فلسطيني مستقل . السلطة العسكرية المصرية المسيطرة على قطاع غزة في نهاية الحرب ، لم تسمح إلا بنشاط سياسي فلسطيني محدود ، شريطة ألا يعرض للخطر اتفاقية الهدنة المصرية مع اسرائيل.[٣٦] بين الفلسطينيين الذين أصبحوا مشتتين الآن ، مبعثرين في الخيام في مخيمات اللاجئين أو في بيوت مستأجرة ، أو يعيشون وسط اقاربهم أو يضربون في الارض سعيا وراء رزقهم في منفاهم الجديد ، ظهر جيل جديد من الناشطين السياسيين احتلوا المسرح ، وسرعان ما وجدوا أنفسهم مجبرين على العمل في مكان بعيد بسبب رقابة الدول الثلاث المذكورة على أنشطتهم .

هذا الجيل الجديد من الناشطين الفلسطينيين انبثق من تحول رئيسي في الأساس الاجتماعي للقوة السياسية ، التي أثرت بعمق في سياسات العقود اللاحقة . فقد ازيحت جانبا الطبقة الكاملة من الزعماء الذين جاؤوا من طبقة الوجهاء وسيطروا على السياسة الفلسطينية حتى العام ١٩٤٨ بموجة مد النكبة التي لفت المجتمع الفلسطيني . فعلاوة على ما لحقهم من عار لفشلهم في السنوات التي سبقت العام ١٩٤٨ ، وعدا عما لحقهم من إحباط وخذلان ، فقد جردوا الآن من القاعدة الاجتماعية لسلطتهم السياسية ، وفقد الكثيرون من الأكثر ثراء منهم أراضيهم وبيوتهم ، وجميعهم فقدوا مكانتهم الاجتماعية في مجتمع لم يعد يشعر بالاحترام لما بات ينظر اليه على أنه طبقة تجاوزها الزمن خذلت شعبها . وقد كان مذهلا رؤية مدى قلة عدد أفراد العائلات الفلسطينية الرئيسية الذين لعبوا دورا سياسيا بعد العام ١٩٤٨ ، سواء من عائلات الوجهاء العريقة في القدس ونابلس ، أو العائلات مالكة الأراضي ، أو تلك التي اغتنت عن طريق التجارة أو الزراعة التجارية في المدن الساحلية . من هذه الناحية ، استبق الفلسطينيون عملية مماثلة أثرت في سوريا ، ومصر ، والعراق بعد أن دخلت تلك البلدان في حالة من الغليان الثوري الاجتماعي في خمسينات وستينات القرن العشرين . في حالة فلسطين ، كان ذلك يعني أفول الطبقة الاجتماعية القديمة وظهور جيل جديد كلية من الناشطين من طبقة اجتماعية جديدة ، مع خلفية ثقافية مختلفة ، ونظرة عالمية مختلفة ، وحلول مختلفة كلية

للمشكلة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني .

عمل هذا الجيل الجديد في أوضاع من التشتت والتشرذم الشديد الذي طبع المجتمع الفلسطيني بعد العام ١٩٤٨ . توزع بين اسرائيل ، والضفتان الغربية والشرقية للأردن ، وفي قطاع غزة ، وآخرين في مخيمات في سوريا ولبنان ، أو حتى أبعد من ذلك في مصر والعراق . شريحة من السكان الفلسطينيين عاشت في مخيمات للاجئين ، في حين بقي البعض في منازلهم داخل اسرائيل ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة . وبدا أن الفروقات الاجتماعية والطبقية التي ابتلي بها المجتمع الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ قد تضاءلت لفترة من الوقت بعد ذلك . من المؤكد أنه كان لخسارة أفراد الطبقات العليا جزءا كبيرا من الأسس المادية لثروتهم نتيجة فقدانهم الكثير من ممتلكاتهم تأثير كبير . علاوة على حقيقة أن الفلسطينيين جميعا باتوا يواجهون الى حد ما المصير نفسه . ولم يكن هذا وضع الجميع بالطبع . بعض العائلات البارزة التي انجذبت الى النظام الهاشمي في عمان ، والذي كان سعيدا لقبولهم كمؤيدين له وقدم لهم المناصب . وحافظ العديد من بعض أفراد الطبقات العليا على رساميل بشرية ومادية تراكمت لديهم على مدى أجيال عدة . ومع ذلك ، كان هناك ما هو أكثر في ملعب هذا العالم الجديد الذي يساوي بين الجميع ، حيث التعليم والمهارة أمران حيويان ، والتدريب في المدارس التي استحدثتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) ، التي أنشئت لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين ، والتي مكنتهم من الحصول على عمل في مختلف أنحاء العالم العربي .

لقد كان فلسطينيو هذا الشتات الجديد ، في القاهرة ، وبيروت ، والكويت ، الذين أحيوا في العقود اللاحقة الهوية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة . عمل هؤلاء الشبان المثقفون ، بالتعاون مع بعض النساء ، بطرق مختلفة من خلال الجماعات القومية والوطنية العربية مثل حزب البعث ، والإخوان المسلمين ، والحزب القومي السوري الاجتماعي ، وحركة القوميين العرب ، ومن خلال كيانات مثل اتحاد الطلاب الفلسطينيين في القاهرة . في بعض الأحيان ، كانوا يثورون على القيود التي كانت تفرضها الأنظمة العربية

على النشاط الفلسطيني ، وتقرير طريقة التعامل مع الحكومات العربية ، والتي لعبت منذ أول تدخل لها في السياسات الفلسطينية عام ١٩٣٦ ، دورا غامضا في أفضل الأحوال ، وسلبيا في الغالب ، فيما يختص بالفلسطينيين .

عندما أسست جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ ، في محاولة لإبقاء سيطرتها على الساحة الفلسطينية وتهميش النشاط الفلسطيني الوليد ، كان الوقت قد فات وليس في الإمكان وقف هذا التطور المستقل . فتح- التي رُكّب اسمها من الحروف الأولى لعبارة حركة التحرير الوطني الفلسطيني معكوسة- ومنافستها الرئيسية ، حركة القوميين العرب ، التي انبثقت عنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وجماعات أخرى ، كانت تنمو بسرعة وتكتسب تأييدا ومساندة في الجامعات والمدارس ، ومخيمات اللاجئين . وفي غضون سنوات قليلة ، سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية ، وأضفت عليها زخما جديدا ، وصبغة فلسطينية خالصة ، مستبدلة يد الحكومة العربية الثقيلة التي كانت تمارسها الجامعة العربية الخاضعة للسيطرة المصرية .

لم تغب عن الفلسطينيين المشاركين في تلك المنظمات الوطنية الناشئة تجارب الماضي المرة . ومن بين الأبطال الذين أبرزوا في منشورات المنظمات الفلسطينية الجديدة التي سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٨ الشيخ عزالدين القسام ، وعبدالقادر الحسيني ، وكلاهما سقط في المعركة ، في العامين ١٩٣٦ و١٩٤٨ على التوالي . وقد أصبحا مثالا للنزعة القتالية لدى الجيل التالي . وغاب عن تلك المنشورات بشكل واضح أي اشارة الى زعامة الوجهاء الفاشلة خلال فترة الانتداب ، والتي اختفت ، غير مأسوف عليها كما اتضح ، من الساحة السياسية الفلسطينية . ويبقى علينا أن نرى الى أي مدى كان من خلفوهم أنجح في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني .

***

٥

فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية: شبه دولة فلسطينية(*)

الفلسطينيون بعد عرفات

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ ، انتهى خريف البطريرك(**) . وأغلقت وفاة ياسر عرفات حقبة طويلة من سياسات فلسطين المعاصرة والذي طغت شخصيته الأكبر من الحياة على إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية في فترة ما بعد العام ١٩٤٨ . سيطر عرفات على السياسة الفلسطينية خلال معظم أيام حياته التي امتدت لخمسة وسبعين سنة في مجالات عدة . فقد انتخب رئيسا لاتحاد الطلاب الفلسطينيين في القاهرة عام ١٩٥٢ عندما كان في بداية العشرينات من عمره ، وكان واحدا من أبرز القادة الذي شكلوا حركة فتح في الكويت في أواخر الخمسينات ، وأصبح رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩ ، وأخيرا في العام ١٩٩٦ انتخب رئيسا للسلطة الفلسطينية .

في أي حركة وطنية ، سواء كانت ناجحة أم لا ، فإن الشخصية المؤسسة (أو التي تعيد التأسيس) تلعب دائما دورا فريدا . وكانت تلك بالتأكيد حالة

(*) ظهرت طبعة سابقة من مقاطع من هذا الفصل في «لندن ريفيو أوف بوكس» تحت عنوان «ما بعد عرفات» ، ٢٧ ، رقم ٣ (٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) : ١٦- ١٨ .

(**) (اشارة الى رواية غابرييل غارسيا ماركيز والقصد منها هنا نهاية سلطة الرجل الفرد [المترجم]) .

ياسر عرفات ، كما كان الحال مع نهرو ، وسوكارنو ، ونيريري ، وبورقيبة ، وعبدالناصر ، وآخرين سبقوه . يبدون أشبه بالأسطورة ، ومن يخلفونهم يبدون غالبا باهتون بالمقارنة بهم . بعد فترة طويلة بدا خلالها أحيانا وكأنه موجود في كل مكان ، غادر عرفات المسرح في وقت كان الفلسطينيون يواجهون فيه احتلالا متمكنا وعقودا من التشتت ، ويتصدون لتحالف اميركي اسرائيلي متماسك ، مع أنهم ما زالوا يعانون من تقليد امتد لقرن تقريبا من ضعف حكم أنفسهم ومن الفُرقة . وكانت تلك مشاكل ترسخت في المجتمع بحيث أن فردا واحدا لا يستطيع حلها . ورغم ذلك كان هناك توجها لشخصنة السياسة الفلسطينية ، بحيث أن كل قرار ، وكل زلل ، وكل خطأ ، كان يوصف بأنه من عمل شخص واحد: ياسر عرفات .

يمكن القول أن معظم الفضل في إحياء القضية الفلسطينية خلال العقدين اللذين تبعا نكبة العام ١٩٤٨ مباشرة يعود لعرفات (وأعوانه الذين أسسوا فتح) . خلال عقدي الخمسينات والستينات ، حرك قادة فتح الشبان ، ومن ضمنهم صلاح خلف (أبو إياد) وخليل الوزير (أبو جهاد) ،[1] والذين كان عرفات بينهم أولا بين متساوين ، السياسات الفلسطينية بخطبهم النارية ، وأجواء السرية التي أحاطوا أنفسهم بها ، وأيديولوجيتهم الغامضة ، التي تمتعت بإمكانية الجمع بين مختلف التوجهات السياسية . وما حظي بجاذبية عظيمة لدى العديد من الفلسطينيين في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان إصرار فتح على الدعوة الى شن عمليات مسلحة مباشرة ضد اسرائيل ، تكون مستقلة عن الحكومات العربية . وقد أصاب ذلك وترا حساسا لدى الناس الذين كانوا يتطلعون للحصول على تعويض عما أصابهم ، خاصة في وقت كانت فيه حكومات الدول العربية المحاذية لاسرائيل حريصة على تجنب أي استفزاز للدولة اليهودية القوية ، (باستثناء حكومة النظام البعثي الجديد في سوريا والتي لم تعمر طويلا ، وبقيت في السلطة من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٠) .

يمثل صعود قادة فتح خلال الخمسينات والستينات ، مع عدد آخر من قادة الجماعات المسلحة المنافسة ، تغيرا جيليا كاملا وتحولا مذهلا في الصورة التي

قدمتها الجهات التي مثلت الفلسطينيين . فقد اشتملت على الانتقال السيطرة على السياسة الفلسطينية من رجال وقورين في الخمسينات والستينات من عمرهم يرتدون البذلات والطربوش الأحمر (وفي حالة الحاج أمين الحسيني العمامة والجبة التقليدية التي يرتديها رجال الدين) ، الى قادة من الناشطين في العشرينات أو الثلاثينات من عمرهم يرتدون قمصانا بأكمام قصيرة وملابس الميدان العسكرية . العلامة المميزة التي اتسم بها عرفات ، الكوفية ، تعود الى الثوار الفلسطينيين الريفيين في أواخر عقد الثلاثينات . الأهم من ذلك ، أن تلك التغييرات في القيادة مثلت أيضا تحولا عن سياسات النخبة الفاشلة التي اتبعها وجهاء حقبة الانتداب ، التي سيطرت عليها بشكل كارثي العائلات الارستقراطية القديمة المقيمة في المدن ، الى سياسات جماهيرية حديثة .

في الوقت نفسه حدث تبدل اجتماعي مهم في القيادة الفلسطينية : العناصر القيادية في فتح والحركات السياسية الرئيسية الأخرى في تلك الفترة تشكلت من خلفيات طبقية ، واجتماعية ، وإقليمية مختلفة ، مع قلة قليلية جاءت من العائلات المدنية المعروفة ، والعديد منهم من أبناء الطبقة الدنيا- المتوسطة ، والريفية ، ومن أبناء المخيمات . ولأن قيام فتح والجماعات المسلحة الأخرى كان بداية لحقبة من السياسة الجماهيرية الحقيقية ، أشركت العديد من الناس في النشاط السياسي أكثر مما كان الوضع في الفترة التي امتدت من عشرينات القرن الماضي وحتى الاربعينات فإن طيف القيادة بات أعرض وأوسع . في الوقت نفسه ، كان المستوى التعليمي للجيل الجديد من القادة والكوادر في حالات كثيرة ، أعلى من مستوى قادة الثلاثينات والاربعينات . وهذا يعكس زيادة انتشار التعليم في فلسطين خلال فترة الانتداب ، وهي الفترة التي ولد فيها هؤلاء القادة ، مقارنة مع الحقبة العثمانية ، التي نضج فيها الاشخاص الذين سيطروا على السياسات الفلسطينية خلال فترة الانتداب . بمرور الوقت ، أثمرت أيضا الجهود المشهودة التي بذلتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) في مجال التعليم ، وهي الوكالة المسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين ، ما جعل الفلسطينيين يحققون أعلى مستوى في مجال

محو الأمية في العالم العربي بعد لبنان . وهذا أيضا أثّر فيما بعد في السياسات الفلسطينية .

سيطر ياسر عرفات على مسرح السياسة الفلسطينية لما يزيد على جيلين . إلا أنه ، إذا كان يعزى اليه الكثير من الفضل في إعادة شعب بدا أنه اختفى مؤقتا عن مسرح الشرق الأوسط بعد عام ١٩٤٨ ، الى مسرح الأحداث ، فإنه يتحمل أيضا قدرا من اللوم عن المشاكل التي ناء بها شعبه عند وفاته . وينطبق هذا على العيوب في البنية السياسية التي تطورت خلال حقبة سيطرة عرفات على السياسة الفلسطينية . فياسر عرفات ، الشخصية التي كان من السهل تصويرها بشكل ساخر والذي لم يحظ بأي قدر من التعاطف في الغرب ، ولدى العديد من العرب ، والمراقبين أيضا ، استسلم لشخصنة كل ما يتعلق بفلسطين . الواقع أنه شجع ذلك الى حد ما . فقد كان أنانيا متمحورا على ذاته ، محب للظهور ، وكان يغار من المنافسين . ويعمل بلا كلل للحفاظ على جميع خيوط السيطرة على السياسة الفلسطينية في يده ، خاصة الأمور المالية ، وفي يده وحده . عاش مكرسا وقته لعمله السياسي ، وكان يعمل بلا انقطاع ، مكرسا لعمله ساعات أطول من زملائه في القيادة الفلسطينية . ولم يكن لديه سوى القليل من وسائل التسلية ، والقليل من الراحة والاستجمام ، ولم يأخذ إجازة قط . وفي كل شيء كان يفعله ، كان يستغل لأقصى حد ذاكرته الواسعة ، واندفاعه الذي لا يلين ، وشخصيته القوية المتحكمة .

البنية السياسة التي كان عرفات مسؤولا عن إنشائها الى حد بعيد ، كانت تعكس ملامح من الأنظمة الأبوية والحركات السياسية الأخرى في العالم العربي الحديث ، كما تعكس صفاته الشخصية ، وخاصة رغبته الجامحة في أن يكون مسؤولا . وحيث أنه الزعيم المؤسس الأبرز للتشكيل السياسي الفلسطيني الرئيسي ، فتح ، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ابتداء من العام ١٩٦٩ ، وأول رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية ، فقد ترك عرفات بصماته على طراز السلطة ، وتشكيلة التنظيم ، والهياكل التي استمرت حتى بعد رحيله .

وفي حين يعزى لعرفات الفضل في بعض النجاحات ، ويمكن توجيه اللوم اليه في بعض نواحي الفشل ، سواء في فتح ، أو منظمة التحرير ، أو السلطة الفلسطينية فلا يمكن اعتباره المسؤول الوحيد عن كلا الأمرين ، النجاح والفشل . فبعض نواحي الفشل هي نتيجة المشاكل البنيوية والمتجذرة بعمق ، وأهمها فشل الكيان الفلسطيني خلال فترة الانتداب في تطوير مستلزمات الدولة ، أو على الأقل تطوير بنى لشبه دولة كهدف وطني أسمى . وتفضيل عرفات لما هو شخصي على ما هو تنظيمي ، وميله سيء الصيت لإقامة خطوط مزدوجة للسلطة (وغالبا بنى مزدوجة ، خاصة في الأجهزة الأمنية) ، وتقويضه المنهجي للروتين الاداري ، وتفضيله بشكل عام للفوضى المسيطر عليها على النظام ، وهو ما كان مسؤول جزئيا ، وجزئيا فقط ، عن فشل الفلسطينيين في التقدم لمدى أبعد مما تقدموا خلال فترة الانتداب نحو إقامة بنية لشبه دولة .

مقابل هذه الخلفية يجب وضع الحقيقة التي لا يمكن انكارها وهي أن فتح نجحت بشكل باهر في السيطرة على السياسات الفلسطينية منذ فترة ما بعد تأسيسها بقليل في أواخر الخمسينات حتى وفاة عرفات ، وهي فترة حراك وصعوبات لحركة سياسية فلسطينية مستقلة . أضف الى ذلك ، لا شك ان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ، سواء من قبل الفلسطينيين أنفسهم ، أو الدول العربية ، أو معظم دول العالم ، هو إنجاز كبير ، لعرفات قدر كبير من الفضل في تحقيقه . فاللجنة العربية العليا ، والهيئات الوطنية الفلسطينية الأولى لم تعرف قط هذا المستوى من الاعتراف العام الشامل ودون منافس . وفي الوقت نفسه ، لا بد من الاعتراف بأن هذا الانجاز قد قوض بسبب فراغ بنى منظمة التحرير نفسها ، والذي يمكن أن يوجه اللوم فيه جزئيا الى العادات المتأصلة عميقا في ياسر عرفات .

عدا عن الافتقار الى كيان مركزي قوي وموحد يسيطر وينظم السياسات الفلسطينية ، وهو افتقار سبق ظهور عرفات بفترة طويلة ، ظهرت أمام الفلسطينيين تعقيدات جديدة بعد العام ١٩٤٨ ، والتي كان لها ، من نواح عدة ، دور في تحديد وضع الفلسطينيين . اليوم يعيش حوالي ٥ ملايين فلسطيني في

فلسطين الانتداب غربي نهر الاردن ، مقسمين الى أربع مجموعات متميزة . أكثر من ١,٢ مليون منهم مواطنون اسرائيليون ، كما هو حالهم أو حال أسرهم منذ العام ١٩٤٨ . وهم يشكلون حوالي ٢٠ بالمئة من السكان ، أقلية غير يهودية ضخمة في الدولة التي أعلنت نفسها دولة يهودية ، ولا يكاد يكون لهم أي نفوذ سياسي . وفي العام ٢٠٠٦ ، الفلسطينيون القاطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي مازال تحت السيطرة الاسرائيلية الفعلية رغم فك الارتباط في العام ٢٠٠٥) والقدس الشرقية ، والبالغ عددهم ٣,٦ مليون نسمة مازالوا يعيشون عامهم الأربعين تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي (ما يعادل جيلين من حياة الفلسطينيين ، وثلثي حياة دولة اسرائيل) . الفلسطينيون القاطنون في المناطق الثلاث تعزلهم اسرائيل تماما عن بعضهم البعض . وكل واحد من الجماعات الأربعة- الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية ؛ والربع مليون عربي مقدسي الذين أصبحوا منذ ضم القدس الى دولة اسرائيل في العام ١٩٦٧ «مقيمون دائمون» ، لكن ليس مواطنين اسرائيليين ؛ وأكثر من مليونين في الضفة الغربية ، وأكثر من ١,٣ مليون نسمة من الغزيين- يخضعون لإطار قانوني مختلف ؛ ويواجه الغزيون وابناء الضفة الغربية قيودا شديدة على تحركهم .

أما خارج فلسطين فيعيش ما بين ٤ الى ٦ ملايين فلسطيني (الأرقام الموثوقة غير متوفرة) . وتتراوح أوضاعهم ما بين البؤس المطلق للقاطنين في مخيمات اللاجئين في لبنان (منذ العام ١٩٨٢) ،[2] الى تباين واسع في الاوضاع ، بعضهم يعيش في راحة تامة في مختلف الدول العربية ، وأوروبا ، والولايات المتحدة . ويحمل الفلسطينيون الذين يعيشون في «الشتات» تشكيلة مختلفة من جوازات السفر ، وجوازات المرور ، وبطاقات الهجرة ، وتنظر بعض الدول الى هذه الوثاق بريبة كبيرة ، ويواجه بعضهم قيوداً صارمة على تحركاتهم . والمجموعة المفردة الأكبر من الفلسطينيين في الشتات ، والذين يتراوح عددهم ما بين ٢ الى ٣ مليون نسمة يعيش معظمهم في الاردن ويحملون جوازات سفر أردنية . ما يجمع الغالبية العظمى من هؤلاء الأربعة الى ستة ملايين شخص هو أنهم هم ، أو أباؤهم ، أو أجدادهم أجبروا على ترك بيوتهم واصبحوا لاجئين في العام

١٩٤٨ أو بعد ذلك . وأنهم ممنوعون من العيش في أي جزء من وطن أجدادهم ، فلسطين .

في حين تأقلم الفلسطينيون مع هذه البيئة التي لا ترحب بهم ، فقد عانت البنى السياسية الفلسطينية من سعي مختلف الحكومات العربية للسيطرة عليها ، حتى مع استمرار كونهم هدف عداء اسرائيل والقوى الغربية . وفي حين جاهدت منظمة التحرير الفلسطينية لمقاومة الضغوط العربية ، تحت شعار «الحفاظ على استقلال القرار الفلسطيني» ، فإن ضعفها واعتمادها على مختلف الدول العربية في المجال الديبلوماسي ، وفي القواعد ، والمال ، دفعها الى اتباع توازن حساس وبالغ الخطورة . وقد كان عرفات استاذا في هذا المجال ، والواقع أن ذلك ربما كان أعظم مهاراته . إحدى نتائج عقود من القفز من كتلة ثلجية طافية الى أخرى كانت أن عرفات أرهق في النهاية كما نفذ صبر العديد من القادة ، العرب وغيرهم ، ممن تعامل معهم على مدى عقود .

لكن لا يمكن لوم عرفات على العديد من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن صارت تحت سيطرة جماعات فلسطينية مستقلة في العام ١٩٦٨ . فمن ضمن تلك الاخطاء العديدة ما ارتكب في الاردن قبل العام ١٩٧٠ وفي لبنان عام ١٩٨٢ ، والتي ورطت منظمة التحرير الفلسطينية في نزاعات دامية انتهت الى كوارث في البلدين . ورغم ادعاء المنظمة أنها حركة مقاومة للاحتلال الاسرائيلي لا تتدخل في سياسات الدول المضيفة ، فقد دُفعت بشكل مستمر الى التدخل في الشؤون الداخلية الاردنية واللبنانية ، ما ورطها في حروب مكلفة ، قادت الى طردها من كلا البلدين .[3] الأمر الذي كان ضارا بالقدر نفسه كان غموض منظمة التحرير الفلسطينية بشأن حل الدولتين وإنهاء العنف المسلح بعد فترة طويلة من اتباع ذلك المسار والذي يفترض أنه تم الاتفاق عليه بشكل شامل . وقد ظهر ذلك في الفشل في فرض الانضباط الداخلي على مجموعة منشقة تابعة للعراق ، هي جبهة التحرير الفلسطينية ، التي كان يرأسها محمد عباس (أبو العباس) ، فبعد اختطاف الباخرة أشيل لاورو وقتل مواطن أميركي ،[4] وبعد هجوم بحري

شنته الجبهة المذكورة على شاطئ تل أبيب في آذار/ مارس ١٩٩٠ ، تعرقلت المحادثات الجارية مع الولايات المتحدة .[٥] خطأ كبير من نوع آخر كان انحياز منظمة التحرير الى جانب صدام حسين بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ . فرغم حماس العديد من الفلسطينيين للعمل الطائش الذي ارتكبه الديكتاتور العراقي ، فقد كان من الواضح أن هذه المغامرة ستبوء بالفشل وانها ستسحب منظمة التحرير معها . أخيرا كان هناك ذلك الخطأ المؤسف المتمثل في ابرام سلسلة من الاتفاقات الحافلة بالعيوب مع الاسرائيليين ، ابتداء من اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ .

ليس في الامكان التأكد يقينا بأن العديد من تلك الأخطاء الفادحة جاءت نتيجة قرارات جماعية اتخذتها فتح- منظمة التحرير الفلسطينية- والسلطة الفلسطينية . في النهاية كانت جميعها من مسؤولية كامل القيادة الفلسطينية ، وليس شخص واحد بمفرده . وقد كان هناك ، في الواقع ، خلاف حول عدد من القرارات ، أبرزها أن ابو إياد عارض بشدة تأييد منظمة التحرير غزو العراق للكويت ، وربما كان ذلك أحد الأسباب التي تسببت في مقتله . فقد أدرك أبو إياد الأخطار العديدة التي قد تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة اصطفافها الى جانب العراق في العامين ١٩٩٠- ٩١ . وقد فهم ، ما يبدو أن عرفات وقادة فلسطينيين آخرين لم يفهموه ، أن الولايات المتحدة كانت بلا منافس أو كوابح بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وإنها تستطيع أن تخرج القوات العراقية بسهولة من الكويت ، وأن تغير بالكامل خريطة الشرق الأوسط . وفهم أيضا التأثير المدمر لهذا الانحياز على علاقات منظمة التحرير الحيوية مع السعودية ودول الخليج الأخرى ، والتي عارضت بالكامل اجتياح صدام حسين للكويت . أخيرا ، أدرك أبو إياد بأنه سيكون لهذا القرار عواقب وخيمة على الجالية الفلسطينية التي تعيش أوضاعا حسنة في الكويت ، والتي يصل عددها الى ربع مليون نسمة ، والتي تشكل دعامة أساسية لاستقلال منظمة التحرير وازدهارها . لكنه لم يعش ليرى تنبؤاته تتحقق: فقد اغتيل في تونس مع اثنين من قادة منظمة التحرير يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير

١٩٩١ ، في اليوم الذي سبق بدء الهجوم الذي قادته القوات الاميركية ضد القوات العراقية في الكويت ، على يد عميل مزدوج زرعته الاستخبارات الفلسطينية ، التي كان يرأسها أبو إياد ، لاختراق جماعة أبو نضال ، وهي منظمة كان يدعمها النظام العراقي .

على أية حال ، إذا كان عرفات قد سيطر على السياسات الفلسطينية طيلة معظم حياته كبالغ ، فقد تغيرت أمور كثيرة عبر السنين ومنذ بداية عقد السبعينات في التوازن الداخلي لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نتيجة اغتيال عملاء اسرائيل وبعض الدول العربية - خاصة سوريا والعراق- للعديد من أهم قادة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، مثل اغتيال أبو جهاد عام ١٩٨٨ وأبو إياد عام ١٩٩١ في تونس (على يد عملاء اسرائيل وجماعة أبو نضال على التوالي) ، ولم يبق عمليا في القيادة الفلسطينية من يستطيع الوقوف في مواجهة «الختيار» كما كان يشار الى عرفات في المجالس الخاصة . قبل ذلك ، ورغم أنه كان دائما الأول بين متساوين ، فقد كان عرفات يجبر على الإذعان لزملائه ، خاصة في المناسبات القليلة التي كانوا ينجحون فيها في التضامن لمعارضته . علاوة على ذلك ، كان للعديد من زعماء فتح المؤسسين قواعدهم ومصادر دعمهم . وكان في وسعهم تحدي عرفات (لكن بالنظر الى مزاجه وميله للاستفراد بالسلطة فقد كانوا يحجمون عن القيام بذلك) .

نتيجة لتوازن السلطة داخل قيادة فتح ، وتنوع الاتجاهات السياسية في الساحة السياسية الفلسطينية ، فقد كانت هناك مداولات جادة داخلية وعامة حول الاستراتيجية داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عقد الخمسينات وحتى أواسط الثمانينات . وكان هناك أيضا قدرا من حرية التعبير لدى الفلسطينيين ، بشكل عام ، وهو ما كان نادرا في العالم العربي في ذلك الحين . أحد الأمثلة على المداولات الاستراتيجية الخلافية كان النقاش الذي غطى نواح عدة في أواخر الثمانينات حول التوقف عن التظاهر باستخدام القواعد في لبنان في أواخر عقد السبعينات وبداية الثمانينات لشن «الكفاح المسلح» ضد اسرائيل (والذي بات واضحا أنه غير مجد) واستبداله بـ«الخيار

الاردني» أي التصالح مع النظام الأردني بهدف تطوير علاقات سياسية أوثق مع الأراضي المحتلة . هذا الجدل استغرق سنوات عدة في الاجتماعات العامة ، والصحف ، والحلقات الدراسية ، وفي الدوائر المفتوحة والمغلقة للقيادة الفلسطينية . وفيما عدا هذا الجدل الكبير حول الاستراتيجية الذي استمر حتى منتصف الثمانينات ، اتخذ ياسر عرفات على مدى عقد ونصف العقد ولحين وفاته ، معظم القرارات بنفسه ، محاطا ببطانة من الرجال المؤدبين الموافقين على كل ما يقوله .

المفارقة أن الرجل الذي ساعده عمره ، وحظه ، ومهارته في السيطرة على السياسات الفلسطينية بات يفقد جاذبيته الشخصية خلال الفترة نفسها . وبعد مواجهه مع الموت في حادث تحطم طائرة في الصحراء الليبية في نيسان/ ابريل ١٩٩٢ ، بدا أن عرفات قد بهت بالنسبة لمن عرفوه سابقا . فذاكرته ، التي كانت أحد أهم أسلحته ، لم تعد كما كانت ذات يوم . ثم أن حذره صار يتباين بين يوم وآخر . وفي العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة من عمره ، بدت صحة عرفات الذي كان نشيطا على الدوام تتراجع بشكل واضح . وفي أواخر سبعينياته ، بدت علامات الموت تظهر على رجل كان يبدو انه غير قابل للتغيير بمرور السنين ، والذي عاش حياة صعبة ، وخطرة على مدى خمسة عقود . هذا الوهن المتزايد ظهر بوضوح بعد أن احتجزه الجيش الاسرائيلي في أنقاض مركز قيادته في ربيع العام ٢٠٠٢ ،[٦] الأمر الذي خلق وضعا كان فيه زعيم الشعب الفلسطيني المنتخب والمعترف به عالميا (رغم أن فترة رئاسته كرئيس للسلطة الفلسطينية انتهت في العام ٢٠٠٠) ممنوعا من الحركة ومعتقل فعليا . بتزايد عزله عن الواقع ، وإبعاده عن أبناء شعبه ، وعدم استقباله سوى عدد محدود من الزوار ، مقارنة بالكثيرين الذين كانوا يتوافدون عليه زرافات ووحدانا في بيروت ، وتونس ، وغزة ، ورام الله قبل العام ٢٠٠٢ ، فقد صار عرفات معتمدا أكثر على دائرة ضيقة من المساعدين الموثوقين ، المختارين لولائهم المطلق وليس لكفاءتهم .

حتى في مرضه أواخر أيامه ، كان عرفات سياسيا أقوى من زملائه في قيادة فتح ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والسلطة الفلسطينية ، أبو علاء (أحمد

قريع) وأبو مازن (محمود عباس) . وقد فشل الرجلان فشلا ذريعا في العام ٢٠٠٣ في فرض نفسيهما على عرفات في منصب رئيس الوزراء الذي استحدث حديثا . وأظهر عرفات فيما بعد أنه أكثر قدرة من رجال يقل عمرهم عن نصف عمره ، فسحق بسرعة تحديا علنيا لسلطته في صيف العام ٢٠٠٤ قام به محمد دحلان ، الرئيس السابق للأمن الوقائي في غزة (وهو جهاز من أكثر من عشرة أجهزة متنافسة في السلطة الفلسطينية انشأها عرفات) . لكن عزل عرفات ، وتزايد فقدانه للتركيز ، ترك التنظيم السياسي الفلسطيني يتحرك وكأنه سفينة بلا دفة ، من دون أي استراتيجية معترف بها في وقت تعاظمت فيه الأزمة ، عندما هدأت الانتفاضة التي كان لها تأثيرات كارثية على الفلسطينيين . وحقبة أوسلو التي اعتبرها معظم الفلسطينيين كارثية ، ارتبطت بالكامل بعرفات . فقد تبعتها الانتفاضة الثانية التي دامت أربع سنوات ، التي تبناها عرفات بشكل غامض ، والتي ارهقت المجتمع الفلسطيني واستنزفته .

لذلك لم يكن مفاجئا ، أن تثير وفاة هذه الشخصية ، التي ألهمت مشاعر ايجابية وسلبية في مواطنيها ، مشاعر مختلطة قوية من الحزن والارتياح الخفي في صفوف الفلسطينيين . كان هناك شعور بالقلق لرحيل الزعيم الوحيد الذي عرفه معظم الفلسطينيين ، مقرونا بشعور أن التغيير كان حتميا بعد فترة طويلة من السير بلا هدف أو اتجاه . الامتعاض من شخصية الأب الذي تشبث بالسلطة لفترة طويلة اختلط بعدم أمان عميق بعد رحيل الرمز الذي بات يمثل القضية الفلسطينية بشخصه . نتيجة لذلك ، كان هناك خليط عجيب من الحزن الشديد والارتياح الطفيف خلال الجنازة وفي الأيام التي تلت دفنه ، عندما بدأ معنى غيابه يتلاشى في أوساط الفلسطينيين في كل مكان . الغريب أنه بعد فترة وجيزة من رحيله بدا وكأن عرفات قد اختفى من دون أي أثر ، صورته المعلقة في مكاتب السلطة الفلسطينية أو استذكار اسمه بصورة تفتقر الى الحماس في المناسبات ، وفيما عدا ذلك فيبدو أنه قد نُسي .

منظمة التحرير الفلسطينية: المظهر والواقع

ساد الاعتقاد لفترة طويلة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد زودت الفلسطينيين بالاطار الناضج والمسؤول الشبيه بالدولة الذي افتقروا اليه على مدى تاريخهم الحديث. عملت وهي تكاد تكون الممثل الوحيد المقبول على نطاق واسع للشعب الفلسطيني (عندما تمكنت منظمات تقودها فتح من إنهاء الوصاية العربية على السياسات الفلسطينية)، ووصفت بأنها تنهض بالكثير من مهام الدولة، وكان يُنظر الى منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة فتح، وعلى نطاق واسع، على أنها تطور من حركة تحرير الى شبه دولة سيقود الفلسطينيين في النهاية للحصول على دولة كاملة وعلى الاستقلال.[٧]

ربما كانت النقطة الأبرز في هذا الصدد توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بياسر عرفات، والحكومة الاسرائيلية، ممثلة بيتسحاق رابين، في حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣. وكجزء مما عرف بعملية أوسلو التي تلت، بعد تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي عادت من تونس أواسط عقد التسعينات، بدا للجميع أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تخطت عتبة مهمة في اتجاه تحقيق الهدف النهائي لإقامة الدولة. وكانت وجهة النظر هذه عامة تقريبا، فيما عدا الذين كان يحركهم عداء مستحكم للحركة الوطنية الفلسطينية،[٨] وبعض الأصوات الفلسطينية الناقدة.[٩] ورغم انتقادات هؤلاء، كان معظم المراقبين متفقين على أن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، اللتان تسيطر عليهما فتح، كانتا على وشك أن تصبحا الدولة الفلسطينية التي رأى العديدون في تلك المرحلة أن إقامتها بات أمرا حتميا.

في العام ٢٠٠٦، بعد أكثر من ١٢ عاما على توقيع اتفاقات أوسلو، بدا واضحا أن هذا التحول لم يتم، والواقع أنه بدا مستبعدا تماما في المستقبل القريب. خارج فلسطين، مازال الغلاف الفارغ لمنظمة التحرير الفلسطينية قائم وفي حالة سبات تقريبا؛ في بعض النواحي بالغة الأهمية بالكاد تواصل المنظمة القيام ببعض الأعمال. وقد فشلت في تقديم العديد من الخدمات التي

يحتاجها المقيمون في المخيمات الفلسطينية في لبنان وأماكن أخرى، وغالبا ما تفتقر الى الأموال لدفع رواتب موظفيها، وكان أدائها ضعيفا في تمثيل المصالح الديبلوماسية الفلسطينية في الخارج (باستثناء جهود حفنة من السفراء النشطين). منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها مشاكل أكثر من ٤ ملايين فلسطيني في الشتات، والذين يشكلون غالبية الشعب الفلسطيني، مهملين تماما من غالبية أعضاء القيادة الكبار في فتح، الذين عادوا الى فلسطين في أواسط عقد التسعينات ليتولوا أرفع المناصب في السلطة الفلسطينية.

في تلك الأثناء، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أخلي حديثا (إلا أنه ما زال تحت سيطرة اسرائيل)،[١٠] لم تكن السلطة الفلسطينية المنقسمة على نفسها والضعيفة تعيش حالة ازدهار بالتأكيد. ويصح قول ذلك أيضا حتى قبل انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في العام ٢٠٠٦ التي فازت بها حماس المنافس الرئيسي لحركة فتح، ما دفع السياسات الفلسطينية الى بؤرة الاضطراب والفوضى. كانت السلطة الفلسطينية قد تعرضت لضربات وإذلال الجبروت العسكري الاسرائيلي على مدى السنوات الأربع للانتفاضة الثانية، من أواخر العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤، عندما أعادت اسرائيل احتلال المناطق التي كانت قد أخلتها في أواسط التسعينات. كان العنصر الأساسي الذي قامت عليه السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطيني، أي حركة فتح، قد ابتلي بالنزاعات بين الحرس القديم والجديد، وبين العائدين من المنفى والمقيمين في الضفة الغربية وغزة. كما ابتلي بالمنافسات بين أمراء الحرب المكروهين الذين برزوا من الأجهزة الأمنية المتنافسة التي انشأها ياسر عرفات، في منظمة التحرير أولا، وفي السلطة الفلسطينية فيما بعد. وكانت النتيجة أن فتح، الحركة السياسية التي سيطرت على السياسات الفلسطينية قرابة أربعة عقود، لم تبد مشلولة خلال السنوات الأربع الماضية، كما بدت خلال انتخابات العام ٢٠٠٦، وكان هذا الشلل السبب الرئيسي في هزيمتها. السلطة الفلسطينية نفسها، والتي تسيطر عليها حركة فتح بشكل شبه كامل، كانت متهمة على نطاق واسع بالفساد، والمحسوبية، ومحاباة الاقارب، وهي اتهامات فيها قدر كبير

من الصحـة في الواقع ، رغم أنه يمكن القـول بشكل مـقنع أن بعض تلك الاتهامات قد أخطأت الهدف .[١١]

ما هو أبعد من تلك الانتقادات الضارة ، فإن احتكار فتح الفعلي للسلطة الفلسطينية لم يجلب قط وحدة وانضباطا للمشهد السياسي الفلسطيني . وكرر ذلك نمطا يعود الى الأيام السالفة لمنظمة التحرير في بيروت . فقد سيطرت فتح عمليا على السياسات الفلسطينية منذ أواخر الستينات ، ولم تمارس فعليا تقاسم السلطة ، إلا حين كانت تجبر على ذلك لأسباب تتعلق بالوحدة الوطنية في وجه تهديدات خارجية كاسحة . ومع ذلك ، فإن هذا الاحتكار شبه الكامل لصناعة القرار لم يترجم الى حركة وطنية موحدة فعلا ، مع بقاء منظمة التحرير الفلسطينية في حالة من عدم انضباط مختلف الفئات المكونة لها . فيما بعد ، وفي أواخر عقد الثمانينات وعلى مدى عقد التسعينات ، تعرضت هيمنة فتح السياسية داخل الاراضي المحتلة لضرر بالغ بسبب عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبعدها منظمة التحرير الفلسطينية على استقطاب أو دمج حماس والحركة الاسلامية الأصغر المنافسة لها ، الجهاد الاسلامي ، التي أثبتت أنها أكثر مقاومة لمحاولات تملقها من منافساتها العلمانية الأخرى ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وقد ثبت أن استقلال تلك الجماعات الاسلامية هو مصدر تأرجح الوضع الذي يجب أن يرتكز عليه مـركـز الثـقل في السيـاسـات الفلسطينية ، وهو الأمر الذي أربك الفلسطينيين وأغضبهم .

الأهم من ذلك ، أن فتح فقدت الكثير من مصداقيتها وشرعيتها بسبب فشلها في التفاوض بشكل أكثر فاعلية مع الاسرائيليين ، وتوفير الحماية والأمن ، والحكم الجيد لـ ٣,٦ مليون فلسطيني تحت سيطرتها ، وتقديم قيادة فاعلة للصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني كله لاستعادة حقوقه الوطنية . نتيجة لذلك ، كان في وسع الجماعات المسلحة ومجموعات المعارضة الرئيسية مثل حماس ، العمل بحرية تامة ودون أن تخشى عاقبة خلال الانتفاضة ، ولم يكن هناك أي تركيز موحد للعمل السياسي الفلسطيني ، وبقي الوضع السياسي الفلسطيني متشرذما للغاية وفي بعض الأحيان في حالة من الفوضى . هزيمة

فتح في انتخابات العام ٢٠٠٦ كان رفضا مدويا لما رأى جمهور الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة أنه فشل من جانب فتح لتلك الأسباب وغيرها .

علاوة على ذلك ، من منظور السنوات الست الكئيبة الماضية من التاريخ الفلسطيني ، الانتفاضة والقمع الاسرائيلي الساحق ، وتشديد الاحتلال ، ومواصلة توسيع المستوطنات ، كان واضحا أن الغاية من منظمة التحرير الفلسطينية ، والمقولات التي قامت عليها ، صارت كلها موضع شك . وبدا ما كان يجب أن يتحقق في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية ، كدولة فلسطينية مستقلة ، وذات سيادة ، أبعد من أي وقت مضى . ويشعر بعض المحللين أن وضعا لا يمكن الرجوع عنه قد نشأ بعد أربعة عقود من الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي ، وأن الدولة الفلسطينية ، ومعها حل الدولتين ، قد أصبحت الآن مستحيلة تماما .[١٢]

سواء كان ذلك هو الحال أم لا ، فإن هذا الوضع الجديد يثير عددا من الأسئلة الصعبة . ما هي المقولات السابقة التي اعتمدت عليها منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية؟ والى أي مدى تطابقت منظمة التحرير مع التصورات التي حملها الناس عنها؟ واذا كانت تلك التصورات خاطئة ، فما هو الدور الذي لعبته منظمة التحرير فعليا؟ أخيرا ، ما هي الانجازات الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية وما الذي يقوله لنا فشلها عن استمرار مشاكل الفلسطينيين في إقامة بنى دولة ، وهي مشاكل بحثتها في فصل سابق من هذا الكتاب؟ فيما تبقى من هذا الفصل سوف أركز على تلك الأسئلة .[١٣] وللاجابة عليها ، سأبدأ بمحاولة شرح السبب في إيمان هذا العدد الكبير من الفلسطينيين كل تلك المدة الطويلة في امكانية أن تحقق منظمة التحرير أهدافها ، رغم الدليل الواضح بأنها لم تكن تعد لبناء دولة فلسطينية بشكل جدي وهو ما كان هدفها على مدى عقود عدة .

ربما أن توقعات الجهات الخارجية المبالغ فيها حول منظمة التحرير كانت تنبع من التعاطف مع الشعب الفلسطيني ، ومن الأجواء العامة التي أحاطت ذات يوم بحركات التحرر الوطني ، وخاصة بعد الموافقة على إعادة منظمة التحرير

النظر في هدفها وإقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل . برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الجديد جرى تبنيه بتردد في أواسط عقد السبعينات ، وأصبح أكثر رسوخا في السنوات التي تلت ، ليتم اعتماده بشكل رسمي ونهائي عند إعلان الاستقلال الفلسطيني في العام ١٩٨٨ . وقد دعا هذا الاعلان ، الذي اعتمد على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، و«برلمان منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى» ، من أواخر عقد السبعينات والثمانينات ، الى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية ضمن حدود الخامس من حزيران/ يونيو ، ١٩٦٧ ، وهي حدود رسمها خط هدنة العام ١٩٤٩ ، والتعايش مع دولة اسرائيل .

هذا الهدف الجديد الذي حل محل الهدف الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٦٤ والقاضي بإزالة دولة اسرائيل من الوجود ، عدل في العام ١٩٦٩ ليصبح إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين للمسلمين ، والمسيحيين ، واليهود تحل محل اسرائيل ، بدا منصفا في نظر الكثيرين ، خاصة الغربيين . وبدا أنه يضع حدا للتشكيك في مشروعية اسرائيل وكامل عملية إنشائها على حساب الشعب الفلسطيني . عندما تبنت منظمة التحرير هذا الهدف ، الذي بدا مرضيا لمعظم الفلسطينيين ، صار في إمكان الأطراف الخارجية أن تؤيد الفلسطينيين دون أن يبدوا مناهضين لاسرائيل أو للصهيونية ، أو ما هو أسوأ ، أن يتهموا بمعاداة السامية . وبدا أن هذا قد أراح ضمير البعض في الغرب . فالعديد من المراقبين الغربيين كانوا يريدون تأكيدات بأن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى فعلا لتحقيق حل الدولتين ، وأن ذلك الحل قابل للحياة ، لأنه مناسب لهم ، وليس لأن تلك النتيجة قد درست بإمعان أو أنها حصيلة تحليلات مطلعة ومعمقة . ورغم أن هذا التحول في الأهداف كان حقيقيا جدا بالنسبة لمعظم الفلسطينيين (رغم الحجج التي لا تستند الى معلومات موثقة بأنه ليس حقيقيا) ،[١٤] فلا بد من بعض التساؤل حول مدى كفاءة منظمة التحرير في العمل لتحقيق هذا الهدف ، أو ما اذا كان في الواقع هدفا قابلا للتحقيق .

لذلك ، يمكن القول أن العديدين شعروا بأن منظمة التحرير الفلسطينية كيان يمثل فعلا الشعب الفلسطيني ويدافع عن قضيته ، وإنه كان يدفعه بهمة لا تلين نحو إقامة الدولة ، ليس لأن المنظمة كانت في الواقع وبالضرورة تفعل ذلك ، بل لأن الشعب كان يريد أن يصدق أنها تفعله . خداع النفس هذا أثر في الفلسطينيين وغير الفلسطينيين على حد سواء . وكما سوف نرى ، كانت استراتيجية المنظمة غير فاعلة الى حد بعيد من نواح عدة ، هذا إن لم نقل غير مترابطة ، وتعطي نتائج عكسية في أحيان كثيرة . وقد اتسمت هذه الاستراتيجية بعيوب داخلية عميقة ، بعضها لم يظهر بالكامل إلا بعد أن خرجت المنظمة من ثوبها السري كحركة تحرر وطني لتنشئ السلطة الفلسطينية في إواسط التسعينات . ورغم بعض النجاحات الملحوظة خلال العقود الأربعة الماضية ، فقد فشلت منظمة التحرير في تعديل ميزان القوى الذي يميل بشكل كاسح لصالح اسرائيل . وحسب بعض الحسابات ، فإن ما حدث هو العكس تماما: من نواح عدة أصبح الوضع اليوم أسوأ بالنسبة للفلسطينيين مما كان عليه في العام ١٩٦٤ تاريخ تأسيس منظمة التحرير . وبعكس ذلك ، قد يجادل البعض أنه بالنظر لحجم الصعوبات المثبطة للهمة التي كانت تواجههم ، لم يكن في وسعهم تقديم إنجاز أفضل .[١٥]

بالنظر لتجربة العديد من الشعوب التي خضعت للاستعمار وحركات التحرر الوطني التي خاضتها ابتداء من عقد الأربعينات وحتى عقد السبعينات ، فإن فكرة أن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على الدولة والاستقلال ، وأن تشكل منظمة التحرير الفلسطينية جوهر تلك الدولة المقبلة ، مازالت في الواقع أبعد من أن تتحقق . فالدولة والاستقلال يبدوان النتيجة الطبيعية لمثل تلك الحركات ، والواقع أن تلك هي النتيجة التي حصلت عليها الغالبية العظمى من تلك الحركات خلال تلك الحقبة . وبدا أن ذلك هو ما سيحدث عندما قبلت منظمة التحرير بالتدريج حل الدولتين إبتداء من عقد السبعينات ، وأسقطت هدفها الاستراتيجي السابق في الحلول محل اسرائيل بدولة علمانية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون والاسرائيليون ويتمتعون

بحقوق مواطنة متساوية .[١٦] في الوقت نفسه ، وجزئيا ، نتيجة لهذا التغيير الجذري في التوجهات ، تلقت منظمة التحرير الفلسطينية اعترافا بالاجماع من العرب واعترافا دوليا متزايدا بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بدءا من قمة الرباط وخطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف العام ١٩٧٤ .

بالنظر لتحول منظمة التحرير الفلسطينية للدفاع عن دولة فلسطينية تعيش الى جانب اسرائيل ، فإن التحرر والدولة الفلسطينية لن يكونا الآن على حساب الحفاظ على دولة اسرائيل بشكلها الحالي ، كما قد يكون الوضع لو أنها تمسكت بهدف إقامة دولة ديمقراطية علمانية مكان اسرائيل . لكن هذا التحول التدريجي في أهداف منظمة التحرير الفلسطينية لم يحظ في البداية بقبول اسرائيل والولايات المتحدة لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . ورغم هذا التطور الرئيسي في موقف منظمة التحرير ، فإن القضية الفلسطينية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين بدت وكأنها تراوح مكانها أو حتى تتراجع الى الخلف . جزئيا ، كان سبب ذلك عدم تماسك الموقف الفلسطيني والتضارب الداخلي في الاستراتيجية الفلسطينية (التي مازالت تتمسك بالكفاح المسلح بينما هي تتحرك نحو التفاوض على حل سياسي) . وكان أيضا نتيجة الموقف الرافض للولايات المتحدة واسرائيل . فقد كانت القوتان ترفضان فكرة التفاوض مع منظمة التحرير خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، كما لم يؤيدا فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل .[١٧] وقد ربطتا موقفهما هذا مع مطلبهما بأن يوقف الفلسطينيون جميع أعمال العنف ضد اسرائيل وضد القوات الاسرائيلية والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية . بكلمة أخرى ، كان مطلوبا من الفلسطينيين وقف مقاومتهم لاحتلال غير شرعي كشرط مسبق للسماح لهم بالتفاوض على إنهاء الإحتلال .

كان هناك توقف واضح لتقدم الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم خلال العقد الذي تلى طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في العام ١٩٨٢ بعد الغزو الاسرائيلي لبنان . ولم تتمكن سلسلة من الأحداث التي بدت إجابية في

البداية من وقف التراجع في حظوظ منظمة التحرير . واشتملت تلك الأحداث على انتعاش آمال الفلسطينيين وتغيرا مذهلا في صورة الفلسطينيين بعد الانتفاضة الأولى من ١٩٨٧-٩١ ، وبدء حوار اميركي مع الفلسطينيين بعد إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، وبعد نبذ المنظمة للإرهاب في وقت لاحق . الحوار الأميركي مع منظمة التحرير سرعان ما انهار إثر فشل المنظمة في ضبط إحدى الجماعات المتفرعة عنها ، جبهة التحرير الفلسطينية التي يدعمها العراق ، التي شنت هجوما على شاطئ تل أبيب في العام ١٩٩٠ بعد أن أعلنت منظمة التحرير نبذ العنف رسميا . على أي حال ، لم يغير هذا الحوار الموقف الرسمي الأميركي المعارض لحق تقرير المصير الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة . بعد ذلك تراجعت حظوظ منظمة التحرير أكثر فأكثر عندما اتخذ ياسر عرفات ، بدعم من معظم قادة منظمة التحرير القرار الكارثي بالوقوف الى جانب العراق خلال أزمة العام ١٩٩٠ المتعلقة بغزو الأخيرة للكويت . بعد ذلك تراجع دعم الحكومات العربية والغربية لمنظمة التحرير ، وبدت الدولة الفلسطينية مجرد سراب بعيد المنال .

المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية في مدريد ، وواشنطن العاصمة ، وأوسلو ، التي بدأت في العام ١٩٩١ ، بدت وكأنها أعادت عملية إقامة الدولة الفلسطينية الى مسارها الصحيح ، وأنها تبرر الآمال العريضة التي حملتها المنظمة . إلا أن دراسة متأنية كشفت أن ما بات يعرف بعملية أوسلو لم تقرب الفلسطينيين الى أهدافهم في التحرير ، والاستقلال ، وإقامة الدولة (بعض التفاصيل سنبحثها في الفصل ٦) . قلة من الناس تجشموا عناء القيام بهذه الدراسة في حينه .[١٨] وبدلا من ذلك سمحت الأغلبية لنفسها بأن تنجرف مع نشوة اندفاعة السنوات القليلة الأولى بعد هذا التحول الواضح في حظوظ الفلسطينيين ، وقيام سلطة فلسطينية مؤقتة ، بدا أن اسرائيل تسلم السيطرة على معظم المراكز السكانية الفلسطينية لها ، وعودة عدد مختار من الفلسطينيين المنفيين المحظوظين الى وطنهم ، واستمرار التفاوض للتوصل الى حل نهائي .

بفضل اتفاقات أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية– الاسرائيلية اللاحقة

القائمة عليها ، دخلت منظمة التحرير الفلسطينية في عملية متعددة المراحل بدا وكأن المهندسين الاميركين والاسرائيليين صمموها لتحقيق تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، بينما تشجع تحركا سريعا تجاه إنهاء الاحتلال الاسرائيلي واستعماره للأراضي الفلسطينية . لكن الواقع أن العكس بالضبط هو ما حدث . الأمر البالغ الأهمية ، أنه في الفترة من بداية عقد المفاوضات في ربيع العام ١٩٩١ ، عندما بدأ وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر رحلاته المكوكية للإعداد لمؤتمر مدريد ، وحتى كانون الأول/ يناير ٢٠٠١ ، تاريخ انتهاء محادثات طابا ، الخطوة الأخيرة الفاشلة في عملية أوسلو ، تضاعف عدد المستوطنين الاسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة . أضف الى ذلك أن الاحتلال تعزز بعدة طرق مهمة ، ما جعله أكثر قوة وشمولية من أي وقت مضى . وخلال أكثر من عقد ونصف ، ما كان يوصف بشكل مخادع أنه «عملية سلمية» لم ينتج بالتأكيد سلاما اسرائيليا- فلسطينيا .

منذ أواسط السبعينات وما بعدها ، تركز حديث السلطة الفلسطينية على إقامة الدولة الفلسطينية : وقد افترض الكثيرون ببساطة أنه طالما أن هناك صدق وإخلاص في الحديث (وقد كان) ، فلا بد أن يكون هناك بالضرورة نشاط مواز جار لتحويليه الى واقع (وهو ما لم يكن) . وقد كان من الصعب على الجهات الخارجية التحقق من أن الوضع لم يكن كذلك خلال حرب لبنان الطويلة ، عندما كان الكثير مما تفعله منظمة التحرير الفلسطينية في مجال النهوض بمهمتها كشبه دولة ، مجرد رد فوري على مقتضيات متطلبات الحرب . وكان الوضع صعبا بالقدر نفسه بعد الخروج من بيروت ، عندما أجبرت المنظمة على الإقامة في مناف بعيده مثل تونس واليمن ، وعندما كانت تعمل سرا لبناء روابط مؤسسية مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال ما أطلق عليه «الخيار الأردني» ، وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى نهاية العام ١٩٨٧ . هذه الأوضاع المشحونة بشدة قادت بالضرورة الى غموض موقف منظمة التحرير . لكن مع عودة قيادة المنظمة الى فلسطين وتشكيل السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقات أوسلو في أواسط عقد التسعينات ، بدأ ينجلي للمقيمين في فلسطين

المحتلة أولا الذي يعيشون تحت حكمها ثم للآخرين ، أنه خلال العقود السابقة لم تفعل منظمة التحرير شيئا ذا قيمة استعدادا لإقامة الدولة المستقلة . ومع مرور الوقت ، أصبحت «المرحلة المؤقتة» التي نصت عليها اتفاقات أوسلو ، والتي اعتبرتها منظمة التحرير نفسها ، مرحلة انتقالية للدولة ، تواجه طريقا مسدودا .

العقد الأول من وجود السلطة الفلسطينية كان شاهدا على عدم استعداد قيادة منظمة التحرير للمهمات التي تمخضت عن إقامة دولة حقيقية . صحيح أن قادة منظمة التحرير الذين سيطروا على السلطة الفلسطينية كانوا ممنوعين بشدة بسلطة اسرائيل الساحقة (وبالقيود التي نصت عليها اتفاقات أوسلو والتي وافقوا عليها هم أنفسهم) من الحصول على السيادة ، والدولة ، أو حتى الصلاحيات القانونية والسيطرة الحقيقية على معظم الأراضي المحتلة . ومع ذلك كان هناك الكثير مما يستطيعون فعله ولم يفعلوه بالرغم من كل تلك العقبات . من أبرزها ، عندما أسسوا السلطة الفلسطينية فشلوا في خلق إطار عمل متين لحكم القانون ، ونظام دستوري ، وتوازن للسلطات ، والعديد من بنى الدولة الحديثة الأخرى لتنظيم حكم ٣,٦ مليون فلسطيني صاروا مسؤولين عن رفاهيتهم الآن . ولم يكن مفاجئا أن يؤول الحال الى ما آل اليه: فمعظم قادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من عرفات نزولا الى القادة الآخرين ، قضوا معظم حياتهم في أجواء العمل السري وحركات التحرير الوطني تحت الأرض ، وأثبتوا أنهم غير مناسبين لمهمة بناء دولة ، أو الحكم بشفافية ، أو لبنية راسخة تعتمد حكم القانون .

ومع ذلك فهي شهادة على شدة تطلع الشعب الفلسطيني الى الديمقراطية ، ولجهود قادة منظمة التحرير/ السلطة الفلسطينية الذين تمكنوا خلال عقد واحد من إجراء عمليتين انتخابيتين رئاسيتين وعمليتين تشريعيتين ، علاوة على الانتخابات البلدية رغم الإحتلال الخانق . فلسطين ، ليست دولة ، وبلا سيادة ، وترزح تحت الاحتلال ، ومع ذلك كانت أول دولة عربية ، باستثناء لبنان ، تشهد تغييرا ديمقراطيا في الحكومة غداة انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ . أما مسألة ما اذا كانت القوى الخارجية ، بقيادة الولايات المتحدة ، التي أعلنت دعمها للديمقراطية في الشرق الأوسط ، ستسمح للديمقراطية بالبقاء فتبدو موضع

شك ساعة كتابة هذه السطور .

الجهود الناجحة الكثيرة في اتجاه بناء دولة فاعلة ، ليس أقلها إقامة ديمقراطية فاعلة في ظروف شبه مستحيلة ، كانت نتيجة عمل ثلاث جماعات متداخلة ، بدل أن تكون نتاج جهود منفيي منظمة التحرير العائدين . كان هؤلاء فلسطينيين من أبناء الاراضي المحتلة العاملين في التعليم ، والخدمات الصحية ، ومجالات الحكم الأخرى قبل إقامة السلطة الفلسطينية ، أو من مختلف مؤسسات المجتمع المدني مثل الجامعات ، والتعاونيات ، والنقابات ، أو من القطاع الخاص الفلسطيني المرن القائم داخل أو خارج فلسطين . الأشياء التي نجحت في فلسطين ، أو نجحت بشكل جيد ، بعد إقامة السلطة الفلسطينية ، مثل بعض الخدمات العامة (الهاتف والهواتف الخلوية ، مثلا) ، وقطاعات عدة في الاقتصاد ، كانت من عمل القطاع الخاص ، أو من عمل من عملوا على تقديم خدمات للشعب الفلسطيني على مدى سنوات عدة تحت ظل الاحتلال .

قلة من الفلسطينيين شعروا بعدم جاهزية منظمة التحرير الفلسطينية للنهوض بمسؤولياتها في بناء الدولة حتى قبل إنشاء السلطة الفلسطينية . وكان هؤلاء من أبناء الأراضي المحتلة ومن الشتات ، وقلة من هؤلاء كانت لديه خبرة ديبلوماسية أو تفاوضية سابقة ، جرى جمعهم (وفق ترتيب توسط فيه ، جيمس بيكر ، وزير الخارجية الاميركي في ذلك الحين ، رغم معارضة شديدة من حكومة يتسحاق شامير) كأعضاء أو مستشارين في الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وجولات المفاوضات الثنائية العشرة مع اسرائيل التي تواصلت في واشنطن العاصمة ، حتى حزيران/ يونيو ١٩٩٣ . والتي دُعيت للمشاركة فيها كمستشار .[١٩] ما كان واضحا على الفور لأعضاء المجموعة أن القليل من التخطيط المسبق الذي أجرته منظمة التحرير استعدادا لاحتمالية التفاوض مع اسرائيل وللدولة فيما بعد كان بلا أي قيمة عمليا ، وأنها بالكاد غطت أي احتمالات طارئة .[٢٠] بعد حوالي عشرين عاما من بدء منظمة التحرير التحرك نحو حل الدولتين ، وحوالي أربع سنوات من إعلان الدولة والاستقلال عام ١٩٨٨ ، تبين أن المنظمة لم تفعل شيئا تقريبا استعدادا لساعة

الدخول في مفاوضات فعلية من أجل ذلك الاستقلال وتلك الدولة . ما كان للفارق بين جهود منظمة التحرير والجهود الديبلوماسية للوكالة اليهودية التي مهدت الطريق لقيام اسرائيل أن يكون مذهلا أكثر– والحال مماثل بالنسبة للتشابه في سوء تنسيق الجهود الديبلوماسية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨ .

لذلك وجد الوفد الفلسطيني الى مدريد وواشنطن نفسه ملزما بأن يبدأ استعداداته من الصفر ، وفي ظروف بالغة الصعوبة ، بما في ذلك شروط اسرائيل المسبقة المدعومة من الولايات المتحدة التي فرضت أن تكون المحادثات ضمن وفد فلسطيني- أردني مشترك ، علاوة على تحديد من يسمح له بأن يكون أو لا يكون عضوا في الوفد الرسمي المشارك في المفاوضات مع اسرائيل . وأشتملت الأوضاع أيضا على عدم خبرة معظم أعضاء الوفد وخلفياتهم المختلفة تماما عن بعضهم البعض ، فالعديدون منهم لم يعملوا معا من قبل . خلال عشرين شهرا من الخبرة التي اكتسبت بشق الأنفس ، حصل ذلك الوفد على قدر معقول من الخبرة التفاوضية بفضل التدرب أثناء العمل ، وطور مستوى عاليا من التماسك بين الشخصيات الرئيسية في الوفد المكون من أعضاء من قطاع غزة والضفة الغربية ، وأكاديميون من الشتات ، وكوادر كبار من منظمة التحرير . كل هذه المعرفة والخبرة تجاهلتها قيادة منظمة التحرير تماما وعن عمد ، وعينت في منتصف الطريق ، فريقا غير مؤهل تماما للتفاوض على اتفاقات أوسلو السرية في واشنطن .[٢١] فلا غرابة أن يتفوق الوفد الاسرائيلي الى أوسلو ، والذي نعرف الآن أنه تلقى عناية خاصة وتشجيعا من المضيفين النرويجيين (لأسباب يمكن التكهن بها) ،[٢٢] على فريق منظمة التحرير في جميع الخطوات ، كما هو واضح تماما من المنتج النهائي ، اتفاقات أوسلو . وفي حين أن هذه النتيجة يتحكم بها عدم التوازن في القوى بين الجانبين ، وقيام المضيفين النرويجيين ، وبشكل منهجي بترجيح كفة الميزان لصالح الاسرائيليين المتفوقين بما لا يقاس ، فإنه يعكس أيضا عدم الخبرة والافتقار الى الاستعدادات من جانب المفاوضين الفلسطينيين ، وفي بعض الأحيان الأولويات الملتوية لدى قيادة منظمة التحرير .

كانت اتفاقات أوسلو مؤشرا أوليا عما سيحدث في كل مفاوضة

فلسطينية- اسرائيلية خلال السنوات القليلة المقبلة . خلال عقد التسعينات ، وقعت اتفاقات جزئية غير متوازنة ، وغير مرضية تتعلق بمسائل قليلة الأهمية نسبيا ، الواحدة تلو الآخرى ، وطيلة تلك المدة ، بقيت المسائل ذات الوزن ، أو ما سمي قضايا الوضع النهائي (الدولة الفلسطينية والسيادة ، ووضع القدس ، وقضية اللاجئين ، والمستوطنات الاسرائيلية ، والمياه) بعيدة عن طاولة المفاوضات بسبب إطار التفاوض الذي فرضته الولايات المتحدة بإصرار من اسرائيل عند بداية العملية . المنطق المفترض لهذا الإجراء ، هو أن الاتفاقات الجزئية والمؤقتة قد «تبني الثقة» بين الطرفين ، وهو ما أثبتت الأحداث اللاحقة عدم صحته . كانت نتيجة عملية أوسلو بمجملها انهيارا حادا في الثقة المتبادلة ، خاصة عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار الاحتمالات الواسعة التي علقها كلا الجانبين خلال موجة التفاؤل التي اجتاحت الجانبين ورافقت مؤتمر مدريد للسلام وتوقيع اتفاقات أوسلو . الواقع ، أن المنطق الحقيقي للنهج الجزئي والمؤقت الذي قصده الاسرائيليون والمهندسون الأميركيون هو التخفيف على اسرائيل حتى لا تضطر الى اتخاذ أي قرارات صعبة تنهي الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية . وبدلا من ذلك تعزز الاحتلال والاستيطان بشكل كبير خلال فترة المفاوضات .

لم يسمح للقادة الفلسطينيين إلا في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ بالبدء بالتفاوض على قضايا الوضع النهائي في قمة كامب ديفيد التي أعد لها على عجل ، خلال الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس بيل كلينتون التي استمرت ثماني سنوات . هناك لم يجدوا مفاوضات حقيقية بل مجرد عرض ، كان يتعين عليهم قبوله أو رفضه ، من رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك ، المدعوم دعما مطلقا من كلينتون . ورغم انكشاف عدم كفاءة ياسر عرفات وزملائه في معالجتهم العلنية لهذا العرض غير المقبول ، فلم يكونوا بأي شكل من الأشكال مسؤولين عن فشل كامب ديفيد ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من اللوم يطالهم .[٢٣] الأمر الذي من المهم ملاحظته هنا هو الدرجة العالية من عدم الاستعداد التي أبداها الجانب الفلسطيني لما وجدوه في كامب ديفيد . وتلك مشكلة ابتلي بها

الفلسطينيون في مفاوضاتهم الدولية منذ بداية عقد العشرينات . وازدادت حدتها بشكل خاص في العامين ١٩٩٢- ٩٣ عندما انتزعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات مع اسرائيل من أيدي وفد كفؤ نسبيا ويحظى باحترام كبير من سكان الأراضي المحتلة (أمثال الدكتور حيدر عبدالشافي ، وفيصل الحسيني ، والدكتورة حنان عشراوي) ، وآخرين من فلسطينيي الشتات ومن منظمة التحرير ، جرى اختيارهم وارسالهم الى واشنطن ، لتضعها في أيدي فريق من المسؤولين الموالين لمنظمة التحرير عينتهم للتفاوض على اتفاقات أوسلو ، مع احتفاظها بامكانية توجيههم من تونس .[٢٤]

بذل قادة منظمة التحرير في تونس ، وخصوصا عرفات ، جهودا للتدخل بأدق تفاصيل عمل وفد مدريد/ واشنطن في الأعوام من ١٩٩١-٩٣ أيضا . بشكل كان يلحق الضرر أحيانا بالقضية الفلسطينية ، لكن هذا الوفد كان مهيئا بشكل أفضل لصياغة أوراق موقفه الخاص ووثائق التفاوض ، وأن يقاوم في الوقت نفسه الضغوط من تونس بحجج قائمة على أساس متين . وفي وسع المرء أن يرى كيف جعل هذا قادة المنظمة ، الذين نشأوا اوتوقراطيين يتمتعون بسلطات مطلقة على مدى سنوات عدة ، ينتابهم الشك في الوفد الذي ارسلوه الى مدريد وواشنطن . وفي إحدى المرات ، شهد معظم أعضاء الوفد ، ومن ضمنهم أنا شخصيا ، مشادة هاتفية طويلة حادة بين فيصل الحسيني وياسر عرفات حول الموقف التفاوضي الواجب اتخاذه في واشنطن .

المشكلة الأخيرة مع موقف منظمة التحرير التفاوضي قد يكون ببساطة التراجع المضطرد في كفاءة قيادتها ، وأيضا في فاعلية المنظمة نفسها ، في السنوات التي تلت إجبارها على مغادرة بيروت عام ١٩٨٢ . العديد من الأشخاص الديناميكيين الذين أسسوا فتح ، والذين سيطروا على المنظمة في العقد الأول من تشكيلها أواسط الستينات ، علاوة على قادة آخرين أكفاء اختفوا من المنظمة في أواسط التسعينات . العديد منهم انتهوا نتيجة اغتيالات أجهزة المخابرات الاسرائيلية والعربية ، أو على يد آخرين يعملون لديهم ، مثل منظمة أبو نضال ، في حين أن قلة منهم ماتوا أو أعيقوا لأسباب طبيعية .

وتشمل قائمة قادة منظمة التحرير الفلسطينية الذين اغتيلوا خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٩١ أبو علي إياد ، وغسان كنفاني ، وسعيد حمامي ، وأبو يوسف النجار ، وكمال ناصر ، وكمال عدوان ، وماجد أبو شرار ، وأبو حسن سلامة ، والعميد سعد صايل (أبو الوليد) ، وعصام صرطاوي ، وأبو جهاد ، وأبو الهول ، وأبو إياد .[٢٥] وسواء كان أداء منظمة التحرير الفلسطينية سيئا أو جيدا في بيروت أو قبل ذلك ، فقد تشرذمت المنظمة وتبعثرت في أماكن متباعدة في منفاها بعد العام ١٩٨٢- معظمها أماكن بعيدة عن أي تجمع للسكان الفلسطينيين- ولم تعد كما كانت في السابق . وكما رأينا لم يعد عرفات في سنواته الأخيرة القائد الذي كان عليه في السابق .

الكثيرون من الفلسطينيين كانوا في مجالسهم الخاصة ينتقدون بشدة منظمة التحرير في المرحلة التي تلت بيروت ، لكنهم بشكل عام كانوا يفضلون عدم الحديث في الأمر أمام الغرباء ، سواء منهم العرب أو الأجانب ، مخفين مشاعرهم ، ما ساعد عمليا على تأخير أي عملية لانتقاد الذات أو التجديد . أضف الى ذلك ، أن الحوار السياسي النشط الذي اتصفت به السياسات الفلسطينية يوم كانت بيروت هي المركز ، والذي تغذيه وفرة الصحف والمجلات ، ومراكز البحوث ، وصناعة نشر حية ، وأجواء عامة نشطة ، شملت اللبنانيين وعربا آخرين علاوة على الفلسطينيين ، ماتت بالتدريج بعد العام ١٩٨٢ . لم يظهر شيء ليحل محلها في تونس ، التي وجدت غالبية قادة منظمة التحرير نفسها فيها ، معزولة تماما عن الشعب الفلسطيني . وفي تلك الأثناء ، كان الاحتلال الاسرائيلي المخيّم على الضفة الغربية وقطاع غزة يقمع بشدة حرية التعبير ، كما كان يفعل القمع الحكومي في بعض الدول العربية التي يقيم فيها ما تبقى من الشعب الفلسطيني . ومع ذلك ، بقيت منظمة التحرير ممثلة في أكثر من مئة دولة ، وتتمتع مكاتبها بشكل عام بوضع سفارة ، ومازال في وسعها أن تدعي عن حق ، أنها تمثل الشعب الفلسطيني . بالنسبة لبعض من ينظرون اليها من بعيد ، بدا الأمر كما كان يبدو قبل العام ١٩٨٢ . لكن قلة من الخارجيين ، وليس جميع الفلسطينيين ، لاحظوا مدى الخواء الذي وصلت اليه هذه المنظمة .

انجازات منظمة التحرير الفلسطينية

عندما أسست منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ ، كان وجود الشعب الفلسطيني ككيان متماسك ، وحتى فكرة «فلسطين» ذاتها ، في حالة مريعة ، وربما في حال المنتهية . وكان الوضع سيئا لدرجة أنه بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ ، قالت سياسية جادة مثل غولدا مئير ودون أن يرف لها جفن ، في حديث مع صحيفة معروفة أنه ليس هناك وجود لشيء اسمه الشعب الفلسطيني ونشرت تلك الصحيفة كلماتها دون أي إحساس بالذنب .[٢٦] الواقع أن الشعب الفلسطيني ظهر في أواسط عقد الستينات ليواجه أزمة وجود مخيفة ، ومعرض لخطر جدي في أن يختفي من المسرح السياسي ، كما اختفت بلده من الخريطة ، ومن المناقشات العامة أيضا . في هذه المرحلة ، كان الاستثناء الوحيد لفعل الاختفاء البطيء هذا موجود في الأمم المتحدة ، حيث «القضية الفلسطينية» تواصل الظهور بعناد على أجندة الهيئة العامة السنوية للمنظمة الدولية .

اليوم وبعد ما يزيد على أربعين عاما ، ورغم أن أزمتهم الوجودية أكثر حدة من أي وقت مضى ، فقد بات واضحا لمعظم المراقبين أن الفلسطينيين ليسوا شعبا له حقوق وطنية واضحة وحسب ، بل إنه رغم كل ضعفهم المادي وافتقارهم لدولة ، فإنهم عامل مهم في الشرق الأوسط . وهذا واضح على الأقل من حجم الاهتمام غير العادي المكرس لهذا الشعب الصغير نسبيا من قبل الأمم المتحدة وحكومات الولايات المتحدة ، واسرائيل ، ودول أخرى على مدى سنوات عدة . ويمكن للمرء أن يناقش تحديدا لمن يعود فضل إعادة الفلسطينيين الى الخريطة السياسية ، وإعادتهم من غياهب النسيان ، أو ما اذا كان في الامكان القيام بتلك العملية بطريقة مختلفة . من المؤكد أن عمليات الارهاب الموجهة ضد المدنيين قد لعبت دورا في جذب انتباه العالم اليهم خلال عقد الستينات وما تلاه ، وهي أعمال كان لها تكلفة عالية ، سواء أخلاقية أو سياسية . على أية حال ، قد يقول البعض أن إحياء بروز الفلسطينيين هو في الأصل نتيجة تماسك ، وإصرار ، ومثابرة المجتمع والشعب الفلسطيني ، وثباته ورفضه العنيد

التوقف عن الوجود في وجه ضغوط غير عادية عليه كي يختفي . وقد يعزو أخرون الأمر برمته الى قيادة منظمة التحرير . رغم أن في ذلك مبالغة واضحة ، لا شك أن منظمة التحرير الفلسطينية تستحق بعض الفضل على الأقل في ذلك ، وكان هذا انجاز كبير لقيادتها ، وإن لم يكن الأكثر أهمية .

من المؤكد أنه يعزى الفضل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كليا أو جزئيا ، في ثلاثة انجازات رئيسية لها علاقة بإحياء الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقود الأربعة الماضية . الأول ، هو إنشاء وسيلة لتحقيق أهدافها الوطنية كانت مقبولة بشكل عام من كامل الشعب الفلسطيني– على الأقل لدى غالبيتهم على مدى عدة عقود– وكان مفهوما على نطاق واسع بأن المنظمة هي العنوان السياسي الرئيس المركزي الوحيد لهذا الشعب . كما أن خلق منبر مقبول يجمع القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية كان شيئا لم تستطع أي قيادة فلسطينية سابقة تحقيقه خلال فترة الانتداب وحتى العام ١٩٤٨ . ورغم أن المؤتمر العربي الفلسطيني ، التنفيذي العربي ، وفيما بعد اللجنة العربية العليا ، يمكنها الادعاء بقدر من المصداقية بأنها مثلت الفلسطينيين ، كما رأينا في فصول سابقة ، فقد كان ذلك الادعاء عرضة للاعتراض مرارا وتكرارا ، بشكل علني وضمني ، من قبل مختلف الزعماء الفلسطينيين والقوى السياسية المهمة (علاوة على عصبة الأمم ، والبريطانيين ، والصهاينة ، الذين لم يعترفوا رسميا بأي واحدة منها) .

الواقع ، أنه لم يكن هناك بنية مقبولة بشكل عام ولا يعترض عليها أحد يمكن للسياسات الفلسطينية أن تعمل ضمنها قبل العام ١٩٤٨ . وهكذا كان المجلس الاسلامي الأعلى الذي رئسه الحاج أمين الحسيني وعلى مدى سنوات يشكل ثقلا موازيا للتنفيذي العربي الذي كان يرأسه قريبه ومنافسه موسى كاظم الحسيني ، بينما رئس راغب بيك النشاشيبي ائتلافا عارض بحدة تكتيكات ورئاسة المفتي والجماعات التي قادها . لكن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية: على الأقل لحين ظهور حماس كمتحد خطير لشرعيتها منذ أواخر التسعينات ، نتيجة للتداعيات السياسية لكارثة فترة أوسلو من العام ١٩٩١– ٢٠٠٠ والانتفاضة الثانية التي تبعتها ، حيث كانت

منظمة التحرير الوجه الذي لا يعارضه أحد للحركة الوطنية الفلسطينية ، وكانت المركز الرئيسي للسياسات الفلسطينية . ومنذ منتصف التسعينات أصبح ذلك ينطبق تماما على ما انتجته المنظمة ، أي السلطة الفلسطينية . مشاركة حماس ، ثم فوزها في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ يبرز المدى الذي وصلت اليه البنى التي أنشأتها فتح وحلفائها في منظمة التحرير في البقاء كمنبر لا يعارضه أحد للسياسات الفلسطينية . وهذا صحيح اليوم حتى بالنسبة لحماس ، التي لم تقبل قط بشروعية منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية ، وتسيطر الآن على الذراع التشريعي وجزء من الفرع التنفيذي في الأخيرة .

ثمة إنجاز آخر ذو علاقة هو أن قبول واعتراف الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل له قد استغل بنجاح للفوز باعتراف الدول العربية ، وبعد ذلك اعتراف المجتمع الدولي . من ناحية ما ، كان هذا الاعتراف إنجازا أهم من الأول ، خاصة عند مقارنته بفترات سابقة من التاريخ الفلسطيني . فمنذ بداية عقد السبعينات اعترفت الجامعة العربية ، والأمم المتحدة بمنظمة التحرير ، وفي وقت لاحق ، وبعد سنوات من التلكوء ، حصلت حتى على اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . الواقع ، أنه على مدى سنوات عدة ، كانت الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية أكثر من الدول التي اعترفت باسرائيل ، وصار في وسع منظمة التحرير أن تلعب دورا رئيسيا في الأمم المتحدة وفي منابر دولية أخرى .

إن مقارنة مع الفترة التي سبقت العام ١٩٤٨ تعطي صورة واضحة للوضع هنا . فمن جهة ، وكما سبق ورأينا ، كان للحركة الصهيونية ، ممثلة بالوكالة اليهودية ، مكانة دولية معترفا بها منذ أن فرضت عصبة الأمم الانتداب على فلسطين . ونتيجة لذلك ، ورغم أنها لم تمتلك سيادة رسمية ، فقد كان في وسع الوكالة اليهودية أن تتدخل بفاعلية كممثل دولي معترف به في عصبة الأمم ، أو في لندن ، وباريس ، وعواصم العالم الأخرى .(٢٧) وبعكس ذلك ، لم يعترف

البريطانيون ، أو عصبة الأمم ، أو المجتمع الدولي ، ولا حتى الدول العربية ، رسميا بأي كيان ممثل للفلسطينيين ، سواء منها التنفيذي العربي الذي انبثق في أوائل العشرينات عن المؤتمر الفلسطيني ، ولا اللجنة العربية العليا التي أسسها زعماء الاحزاب العربية في العام ١٩٣٦ . الفترة ما بين الحربين العالميتين كانت بالطبع فترة صعبة : فلم ينجح أي شعب خاضع للاستعمار من تحرير نفسه من قيوده قبل الحرب العالمية الثانية ؛ وبعد الحرب نجحت كلها في التحرر باستثناء قلة قليلة ، من ضمنهم الفلسطينيون .

ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تعمل في حقبة مواتية أكثر لحركات التحرر الوطني من الكيانات الأخرى التي جسدت الحركة الوطنية الفلسطينية ، لم يكن ممكنا انتزاع اعتراف عربي بالطبيعة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية من بين أسنان معارضة شرسة ، شنتها الدول العربية الرئيسية ، مثل مصر ، وسوريا ، والأردن ، والعراق ، وليبيا ، والسعودية ، في مراحل مختلفة . جميع تلك القوى العربية عارضت بشدة ، أو عملت جاهدة للحد من استقلالها أو حريتها في العمل ، إن لم يكن للسيطرة عليها كلية لخدمة أغراض سياستها الخارجية . لقد رأينا أن منظمة التحرير قد أنشئت في الأصل في العام ١٩٦٤ بواسطة جامعة الدول العربية ، بقيادة مصر ، العضو المسيطر فيها ، بهدف احتواء التعبير الوليد عن الوطنية الفلسطينية المستقلة . ربما أن الجهد الوحيد المثابر والصارم لياسر عرفات وزملائه في قيادة فتح منذ بداية الخمسينات وحتى عقد التسعينات قد كرس للتأكيد على ما سموه «استقلال القرار الفلسطيني» ، أي التحرر من تدخلات الدول العربية . وقد نجحوا في النهاية في تحقيق ذلك الى درجة كبيرة ، رغم أن ذلك تم على حساب إقصاء أنظمة عربية رئيسية ، وعناصر مؤثرة من الجماهير العربية ، الذين رأوا أن منظمة التحرير انغمست في الألاعيب السياسة العربية البينية ، بدل أن تمثل قضية نبيلة يتعاطفون معها بشدة .

الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني- هو في الواقع اعتراف بوجود شيء اسمه الشعب الفلسطيني وله حقوق وطنية- كان بطريقة

ما ، من الصعب الحصول عليه (الاعتراف) ، نظرا للمعارضة الاميركية الضارية ، وللقدرات الدعائية والديبلوماسية التي لا يستهان بها لاسرائيل المعارضة بالقدر نفسه . وضع اسرائيل الاخلاقي الدولي كدولة تأسست كملجأ لضحايا النازية جعل هذه المهمة أكثر صعوبة . لدرجة أن ما كان في الأصل نزاعا وطنيا/ استعماريا في الشرق الأوسط قد حصر فقط ليتحول الى أداة تكفير عن عقود من معاداة السامية في اوروبا والتي بلغت ذروتها في المحرقة النازية ضد اليهود ، ما أفقد الفسطينيين كل تمثيل لهم ، واختفوا في الواقع من الصورة . الأسوأ ، أن الشعب الذي اختفى ونزعت أملاكه منه كجزء من عملية إنشاء وطن قومي لليهود جُعل يبدو وكأنه ليس سوى واحد من صف طويل من الشعوب التي عذبت اليهود ، آخر من أجرموا بحق اليهود ، ضحايا أكبر جريمة في القرن العشرين . ضمن هذه البنود صورت الحركة الصهيونية النزاع بنجاح حتى قبل المحرقة النازية ، سواء أمام الرأي العام الاوروبي والبريطاني ، وعلى المنابر الدولية مثل عصبة الأمم وبعدها الأمم المتحدة . هدف الفسطينيين الأصلي بعد العام ١٩٤٨ بالحصول على تعويض عما حل بهم عن طريق ازالة اسرائيل واقامة دول فلسطينية مكانها كان ملائما تماما لهذا التأطير غير المناسب للنزاع .

رغم تحول أهداف منظمة التحرير الفلسطينية الى حل متفاوض عليه لاقامة دولتين والذي بدأ منذ أواسط عقد السبعينات ، وتخليها التدريجي عن الكفاح المسلح (واللذان يشكلان تكيفا برغماتيا مع الظروف ، كما مثلا قدرا من النضج في الحوار الفلسطيني) كان ردا فعالا على تلك الروايات وسهّل الى حد بعيد كسب الاعتراف الدولي ، فقد كان من الضروري بذل جهود مكثفة للفوز بالاعتراف من فعاليات دولية متمنعة . وخاصة في الغرب ، حيث يسود إحساس قوي بالذنب ، له ما يبرره ، بسبب قرون من اضطهاد اليهود ما أعطى الروايات قوة عظيمة دائمة . منظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة ياسر عرفات شخصيا ، واصل دون كلل بذل الجهود لحشد الاعتراف من دول مختلف العالم ، وحقق نجاحا مشهودا . هذا أيضا كان دون شك إنجازا لمنظمة التحرير ، رغم وجود أسباب جيدة للشك فيما اذا كان لدى العديد من قادة منظمة التحرير تفهما

حقيقيا لوزن تلك الروايات المتغلغلة في الدول الغربية ، واستمرار خطرها المحتمل على القضية الفلسطينية .

النجاح الرئيسي الثالث لمنظمة التحرير الفلسطينية كان ادراك لا جدوى سياسات المنفى ، واتخاذ القرار الصعب للتحول الى مركز الجاذبية من الدول المحاذية لاسرائيل الى الأراضي المحتلة . هذا التحول مقرونا بالدفاع عن التفاوض للتوصل الى حل الدولتين لإنهاء النزاع مع اسرائيل ، والذي بدأ في أواخر عقد السبعينات . والذي وضع موضع التنفيذ الفعلي مع تطبيق اتفاقيات أوسلو ، والذي سمحت اسرائيل بموجبه لجميع قادة منظمة التحرير وكوادرها بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداء من أواسط التسعينات . وبالنسبة لمنظمة أسسها فلسطينيون مشتتون في المنفى ، اشتمل ذلك القرار على قفزة رئيسية في مجال بالغ الأهمية . فقد فرضت في النهاية على منظمة التحرير نبذ مجمل استراتيجيتها المعلنة في الكفاح المسلح انطلاقا من قواعدها في الدول المحيطة باسرائيل . وفرضت أيضا تحولا خطرا بالانتقال من الاعتماد على المجتمعات الفلسطينية في المنفى الى الذين يعيشون داخل فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي . كل هذه التحولات قادت الى استبعاد جزء من قواعد منظمة التحرير ، وساهمت في نجاح الجماعات الاسلامية المتطرفة مثل حماس .

الاستراتيجية المؤقتة التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية الى أن تتمكن من الانتقال عمليا الى فلسطين نفسها ، كان ما عرف بـ«الخيار الاردني» في أواسط السبعينات ، والذي بموجبه تصبح الأراضي المحتلة مركز جاذبية جهود المنظمة ، ويتم العبور إليها عن طريق الأردن . وكان هذا يعني التصالح مع النظام الهاشمي في الأردن ، الذي كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في نزاع معه على مدى سنوات عديدة (منذ ما قبل العام ١٩٤٨) . وكان يعني أيضا التخلي عن وهم أن الضغط العسكري على اسرائيل من قواعد في لبنان يمكن أن يحدث أي تغيير إيجابي في التوازن الاستراتيجي غير المواتي لها ، وهو وهم أمكن التخلي عنه بسهولة أكبر بعد أن تبين للفلسطينيين أن حل الدولتين هو أفضل خيار مطروح أمامهم . وقد قاوم رافضون داخل المنظمة هذه النتائج بضراوة ، ما قاد في

النهاية الى قيام «جبهة الرفض» التي تشكلت من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجماعات متطرفة في منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم الى انقسام في فتح بعد أن طردت اسرائيل منظمة التحرير من لبنان . لكن مع اندلاع الانتفاضة الأولى في الأعوام من ١٩٨٧-٩١ ، وتركز الانتباه الدولي على الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية ، ثبت أن جميع التحولات في مواقف منظمة التحرير كانت حكيمة . فقد مكنت المنظمة من استغلال الاندفاعة التي وفرتها الانتفاضة ضد عقدين من الاحتلال الاسرائيلي ، وإعادة القضية الفلسطينية الى الأجندة الدولية بعد سنوات من التراجع التدريجي في أهميتها .

بعد سنوات قليلة فقط ، بعد مدريد وأوسلو ، وجد معظم قادة وكوادر منظمة التحرير أنفسهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويعود قدر كبير من الفضل الى تأثير الانتفاضة الأولى على المجتمع الاسرائيلي وعلى تفكيره السياسي ، والتي جعلت من استمرار الاحتلال فكرة غير مستساغة من قبل معظم الاسرائيليين ، ويعود جزئيا أيضا الى الخيارات التي اتخذتها المنظمة في أواخر عقد السبعينات والثمانينات من ناحية التركيز على الأراضي المحتلة والقبول بحل الدولتين للنزاع . هؤلاء الأفراد أدركوا بالتدريج أن السلطة الفلسطينية التي يسيطرون عليها كانت نوعا من كأس مسموم ، وأنهم عقدوا صفقة شيطانية مع الحكومة الاسرائيلية ، التي اتخذت ذلك القرار الخطير بالسماح لمن ناصبوا اسرائيل العداء سنوات طويلة بالعودة الى وطنهم في مقابل ما توقعت أن يكون له مردود ضخم ، في خدمة المصالح الاسرائيلية ، فقط .[٢٨]

رغم ذلك ، لا شك أن نقل مركز ثقل السياسات الفلسطينية ، وتسليط الضوء على القضية الفلسطينية الى الأراضي المحتلة من المنفى كان خطوة صحيحة بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية ، رغم أن تنفيذها كان معيبا من نواح شتى . وبالنسبة لبضع عشرات الآلاف من الفلسطينيين ، قادت هذه الخطوة الى عودتهم الى وطنهم بعد عقود من العيش في المنفى . وقد سمحت اسرائيل لبضعة آلاف من القادة والكوادر وأسرهم بالعودة الى الضفة الغربية وغزة بعد

تحقيق أمني دقيق . وبقي خارج فلسطين الملايين من الفلسطينيين العادين الذين يعيشون في المنفى في لبنان ، وسوريا ، والأردن ، وأماكن أخرى . الكثيرون منهم شعروا ، ويمكن تفهم شعورهم ، بأنهم تركوا ، أو تم التخلي عنهم . هذا الشعور نجم جزئيا عن انتقال معظم قادة فتح ومنظمة التحرير وقادة من الحركات الفلسطينية الأخرى الى الأراضي المحتلة ، وانغماسهم منذ ذلك الحين في شؤون السلطة الفلسطينية ، التي كان يفترض أن تكون سلطة مؤقتة من دون سيادة ، تعنى فقط بشؤون ٣,٦ مليون فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال . ما هو أبعد من ذلك ، أن بعض الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى ويزيد عددهم عن عدد فلسطينيي الداخل باتوا يعتقدون أن امكانية عودتهم الى وطنهم قد أصبحت من الناحية العملية أبعد منالا نتيجة لاتفاق أوسلو . والقليل مما حدث بعد أوسلو عزز هذا الاعتقاد ، حيث أن معظم ما أشارت اسرائيل الى أنها مستعدة لقبوله في الجولة الوحيدة من مفاوضات الوضع النهائي المتعلقة بهذا الشأن ، خلال العامين ٢٠٠٠- ٢٠٠١ (وهو عرض سحبته حكومة شارون فيما بعد) ، كان إعادة عدد غير محدد من الفلسطينيين الى الدولة الفلسطينية بعد إقامتها .

تنحية هذه المسألة ، ذات الأهمية البالغة بالنسبة لغالبية الفلسطينيين الذين عاشوا خارج وطن أجدادهم ، جانباً ، وإعادة محور القضية الفلسطينية ، ومركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية الى فلسطين ، حيث أقيم نظام ديمقراطي أستمر لفترة تزيد على عقد من الزمن ، قد يكون الانجاز الرئيسي لقيادة منظمة التحرير . وله مكانة خاصة نظرا لأن العديد من الانجازات الأخرى تبدو اليوم باهته في ضوء ما يرى العديدون أنها اخفاقاتها العديدة .

إخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية

الاخفاق مثل الجمال ، قد لا يكون إلا في عين حامله . فكل محلل للسياسات الفلسطينية قد يعطي قائمة مختلفة من التقصيرات لنواحي فشل منظمة التحرير ، وأي من هذه التقييمات لا بد أن يكون موضوعيا حسب مقياس معين .

عند تقييم الاخفاقات الفلسطينية ، سواء منها إخفاقات منظمة التحرير ، أو التي جسدت الوطنية الفلسطينية في الثلاثينات والاربعينات ، أو التنظيمات الأخيرة منها ، مثل حماس والسلطة الفلسطينية ، من الضروري القيام بذلك في ضوء ما كان متاحا لكل منها في حينه . وكما تبين من تحليلات الفصول السابقة ، يتعين على المرء أن يزن ما كان في وسع الفلسطينيين توقع إنجازه في أواخر الثلاثينات غداة صعود النازيين للسلطة ، وفي وجه حركة صهيونية عاقدة العزم وبريطانيا استعمارية تتأهب لنزاع أوروبي كبير بتصميم يبعث الكآبة في النفس . وبالمثل ، من الضروري فهم تشكيلات القوى ، سواء منها العربي والدولي ، التي عملت منظمة التحرير الفلسطينية ضمنها ، وتقييم ما كان في وسعها فعله أو عدم فعله في تلك الظروف .

في حين يجدر ألا يقودنا ذلك الى الخروج بسيناريوهات مغايرة للواقع ، وهو جهد لا جدوى منه في أفضل الأحوال ، فإنه يعني أنه يتعين على المرء ألا يقيس الفعاليات التاريخية حسب مقاييس قد لا يكون من الممكن تحقيقها في حينه . وهذا يعني ، بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الانتداب ، أن من غير المنصف إطلاقا أن نتوقع منها الانتصار المطلق ، كما فعلت الحركة الصهيونية في نهاية الأمر . لقد رأينا بعض أسباب فشل الأولى ونجاح الثانية . ولا يعني ذلك أنه لم يكن في وسع الفلسطينيين المساهمة في تحقيق نتائج أفضل لأنفسهم في كافة الظروف . وكي يقوموا بذلك ، مثلا ، ربما كان على الفلسطينيين مواجهة البريطانيين بتصميم وتنسيق في وقت أبكر مما فعلوا في الأعوام من ١٩٣٦-٣٩ ، أو بخلاف ذلك ، لو حاولوا البدء بنوع من التسوية ثنائية القومية مع الحركة الصهيونية يوم كانت في ذروة انحسارها في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات . لكن لم يحدث شيء من هذين الأمرين ، بالطبع ، وثمة أسباب تاريخية جيدة لذلك ، العديد منها ورد في فصول سابقة ، كانت السبب في أن الأمور جرت حسبما رأينا . قد يجادل البعض أن عمل المؤرخ هو شرح كيف جرت الأمور ، وترك الأمر للآخرين لاستخلاص النتائج . لكن حتى التأمل في تلك الاحتمالات التاريخية تكشف بعض القيود الصارمة

التي عمل الفلسطينيون في ظلها خلال الانتداب ، والسبب في أن النتائج جاءت على ذلك النحو .

عمل الفلسطينيون منذ عقد الخمسينات وما تلاه في ظل مجموعة مختلفة من القيود عن تلك التي اتسمت بها فترة الانتداب . أبرزها التشتيت المادي للشعب الفلسطيني ، واخضاعه لتشكيلة من السلطات السياسية في عدد من الدول حديثة الاستقلال ، كل واحدة منها تشعر بغيرة شديدة على سيادتها وامتيازاتها . تلك القيود ازدادت صرامة مع ازدياد قوة الدول التي سيطرت على أراضي فلسطين الانتداب والتي كانت في الأصل ضعيفة نسبيا ، أو الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين- أي اسرائيل والدول العربية المحيطة . وإعادة خلق الحركة الوطنية الفلسطينية ، أو خلق كيان جديد كلية من هذه الحركة ، كان مهمة صعبة في مثل تلك الظروف . وقد بقيت تلك الظروف في مكانها بمرور الأيام ، حتى مع ازدياد قوة منظمة التحرير الفلسطينية وحصولها على قدر أكبر من الاعتراف والشرعية . فقد حددت المجال الذي يمكنها العمل ضمنه ، لحين انتقال مركز ثقل منظمة التحرير في أواسط التسعينات مع معظم زعمائها وكوادرها من خارج فلسطين الى الأراضي المحتلة ، حيث أقاموا السلطة الفلسطينية . القيود التي تعود بجذورها الى تلك الظروف مازالت قائمة وتتحكم بالحياة السياسية (والاقتصادية والاجتماعية غالبا) للغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين مازالوا يعيشون في الشتات .

وهكذا ، فإن الفشل في أن نأخذ بعين الاعتبار المياه المليئة بأسماك القرش المفترسة ، خاصة تلك التي في الوطن العربي ، والتي يتعين على الحركة الوطنية الفلسطينية الموجودة في المنفى العمل ضمنها بعد العام ١٩٤٨ ، يعني تجاهل الأوضاع الأساسية التي شكلت الوجود الفلسطيني خلال هذه الفترة . ورغم أن السباحة بمهارة في تلك المياه كان أحد أكبر انجازات قيادة منظمة التحرير ، وخاصة ياسر عرفات ، قبطان السفينة دون منازع لحين وفاته ، فإن المزايا التي جعلت هذا الانجاز ممكنا كانت غالبا أقل من مثالية بالنسبة لمجالات العمل الأخرى . بكلمة أخرى ، الوسائل الملتوية والمخادعة التي كانت ضرورية لتعامل

منظمة التحرير الضعيفة مع الوسائل الفتاكة للدول التي سيطرت على السياسات العربية ، لم تكن فاعلة ، أو غير مناسبة إطلاقا في مجالات أخرى . في النهاية تحكمت تلك المزايا بصرامة بما يمكن لجيل من قادة منظمة التحرير إنجازه ، وهو الجيل الذي نشأ في ظل تلك الظروف ، ومن أبرزهم عرفات نفسه .

نهج منظمة التحرير الذي كثيرا ما تعرض للانتقاد وهو تعاملاتها العربية ، الاحتماء بدولة قوية للخلاص من ضغوط دولة أخرى ، ومقاومة تدخلاتها لاختراق الساحة السياسية الفلسطينية ، فرضه الى حد بعيد ضعف منظمة التحرير ، وعدم وجود مصدر خارجي يعتمد عليه يدعمها ، وافتقارها لقاعدة قريبة للعمليات . ما جعلها هدفا للعديد من الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة في الصحافة العربية (والغربية فيما بعد) ، مع تصوير عرفات كشخص متقلب لا يمكن الوثوق به . وبالنظر للازدواجية والطعن في الظهر التي تميزت بها السياسات العربية البينية ، لم يكن غريبا أن يلجأ أحد أضعف الفعاليات العربية لتبني نهج يصور بهذه الطريقة المذمومة . الواقع أنه لم يكن أمام منظمة التحرير الكثير من الخيارات بهذا الصدد . إلا أنه ، ومهما كانت أصوله ومبرراته ، لم يكن هذا النهج مناسبا للتعامل مع القوى غير العربية ، خاصة الغربية منها . الأهم من هذا المنظور ، وهو المنظور الذي انطلق منه هذا الكتاب ، أي فشل الفلسطينيين في تطوير بنية لدولة على مدى تاريخهم الحديث ، فقد كان في هذا النهج خللا في معظم الأحيان . مثال ذلك ، كان يتطلب مهارات فائقة للموازنة بين الفئات الموالية لسوريا والموالية للعراق ، الصاعقة وجبهة التحرير العربية (اللتان لم تكونا أكثر من أحصنة طروادة لهاتين الدولتين ، أو ما هو أسوأ ، أدوات في يد أجهزة المخابرات) ، وأسيادهم المتحكمين في سوريا والعراق . وتشمل تلك المهارات المهاترات ، والوعود المضللة ، والتنازلات ، وفي بعض الأحيان الخداع . وقد ثبت أن تلك المهارات تشكل عبئا عند التعامل مع القوى غير العربية ، وعند بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية . كان هذا عاملا مساهما رئيسيا لما يمكن وصفه بانه أول الإخفاقات الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية: الفشل في تطوير أقسام منظمة التحرير الى إطار عمل لدولة فلسطينية مكتملة

النمو . نمت منظمة التحرير في ظل عرفات الى ما يقارب شبه دولة ، مع دوائر تقوم بدور يعادل دور الوزارات تتولى تشكيلة من المهمات المالية ، والتعليمية ، والصحية ، والاجتماعية . ما عرقل عمل منظمة التحرير أنها كانت مضطرة للقيام بهذه الأعمال في ظروف النفي الصعبة ، حيث كانت كثيرا ما تصطدم مع أنظمة الدول العربية المضيفة في الأردن ، وسوريا ، ولبنان ، ومصر ، وأماكن أخرى . كما عانى الفلسطينيون من تعدد المؤسسات شبه الحكومية غير الملائمة التي انشأتها منظمة التحرير . فلم تكن تتمتع بالكفاءة ، أو حسن الادارة ، كما أنها لم تكن بشكل خاص ، ديمقراطية . ومع أنها عملت وبشكل رئيسي في ظروف الحرب الأهلية في لبنان ، فقد عملت بنى منظمة التحرير الشبيهة بالدولة بطريقة مناسبة طيلة ١٥ عاما ، ولحين طرد المنظمة والآلاف من المقاتلين الفلسطينيين والكوادر بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ . خلال هذه الفترة ، نجحت في تقديم بعض الخدمات الأساسية لما يتراوح بين ثلاثمئة الى اربعمئة الف فلسطيني علاوة على العديد من اللبنانيين .[٢٩] ومع ذلك فإن المحاباة ، والاستخدام التعسفي للسلطة ، والفساد ، وعدم ضبط مختلف فئات منظمة التحرير أفسد أدائها بشكل خطير في لبنان . هذه العيوب الكثيرة مع التدخلات الثقيلة لمنظمة التحرير والجماعات التي تتكون منها في السياسة اللبنانية والحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين ، قادت الى ابتعاد الغالبية العظمى من اللبنانيين عن منظمة التحرير . هذا الابتعاد كلف الفلسطينيين غالبا في العام ١٩٨٢ وما تلاه .[٣٠]

خلال الفترة ما بين خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في أواخر صيف العام ١٩٨٢ وأواسط عقد التسعينات ، تجمدت مؤسسات المنظمة في المنفى وفقدت كل حيوية كانت تتمتع بها . العديد من كوادر المنظمة الذين عملوا في تلك المؤسسات لمدة تزيد عن عقد من الزمن ، سمحت لهم اسرائيل بالعودة الى الأراضي المحتلة بعد اتفاقات أوسلو في العام ١٩٩٣ . وشكلوا هناك الغالبية العظمى من مسؤولي السلطة الفلسطينية والمسؤولين الأمنيين الكبار (معظم الموظفين وعناصر الأمن من صغار الرتب كانوا من أبناء الأراضي

المحتلة) . لكن الكوادر الذين أداروا سابقا مؤسسات منظمة التحرير في لبنان قضوا الفترة التي تزيد عن عقد بعد مغادرتهم لبنان في تبطل إجباري في دول عربية عدة . ومعظم ما تمتعوا به من صفات حسنة في عقد السبعينات وأوائل الثمانينات تآكل واندثر عندما حانت ساعة عودتهم الى فلسطين بعد تلك الفترة الطويلة في المنفى ، فقد اصبحوا أكبر سنا ، وأكثر شيبا ، وبدانة عندما تولوا مقاليد السلطة الفلسطينية ، ليتمتعوا أخير بامتيازاتها . وما هو أبعد من ذلك ، بالنظر الى خلفية معظمهم في العمل السري ، وتحت الأرض ، والنشاط العسكري ، قلة منهم حصلوا على التدريب المطلوب ، أو الخبرة ، أو الاستعداد للنهوض بمهمات الحكم والادارة التي كانت تنتظرهم في فلسطين . فلا غرابة إذن أن تبرز السلطة الفلسطينية وبشكل مضخم العيوب التي شابت منظمة التحرير كشبه دولة في لبنان .

أحد الانتقادات التي وجهت الى منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية هي أنهما تحولتا من حركة تحرر وطني الى شيء آخر في عقد التسعينات بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ، وقبل فترة طويلة من عملية التحرير- أي قبل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنات وحل مشكلة اللاجئين بشكل عادل . بغض النظر عن مدى صحة هذا الانتقاد ، تجدر الاشارة الى أن منظمة التحرير الفلسطينية وقبل فترة طويلة من اتفاقات أوسلو ، وتحديدا خلال عقد السبعينات في لبنان ، كانت قد أصبحت بيروقراطية ، وصارت تتحول أكثر فأكثر الى شبه دولة وتتراجع شيئا فشيئا عن أن تكون حركة تحرر وطني . ومنذ اللحظة التي انتقلت فيها القوى العسكرية الرئيسية لمنظمة التحرير من الجنوب الى بيروت وصيدا في مرحلة ١٩٧٥-٧٦ من الحرب اللبنانية ، فقد اختفى الزعم بأن هدفها هو تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح . ومع تحول قواتها الى قوات دفاع عن النفس بالنسبة للشعب الفلسطيني في لبنان (وكقوة ضاربة ضد أعداء منظمة التحرير الفلسطينية- اللبنانيين والسوريين- خلال الحرب هناك) ، ومع تحول استراتيجية منظمة التحرير الى الديبلوماسية ، ليصبح هدفها حل الدولتين ، فقد تبخرت تلك المزاعم كلية .

لكن هذا الابتعاد عن استراتيجية «التحرير» في اتجاه إقامة شبه دولة لم يقد الى المرحلة التالية: ترتيب وتنظيم القواعد القانونية لأقسام منظمة التحرير، وتحولها الى الديمقراطية، وإعدادها للانتقال الى الأراضي المحتلة. ويبدو أن قليلا مما فعلته منظمة التحرير خلال المرحلة اللبنانية، وأقل من ذلك خلال فترة الضياع التي تلتها، كان يتعلق بالاستعداد الجاد لإقامة الدولة. وبالنظر للواقع الصعب للوضع الفلسطيني في لبنان، الذي ابتلي بالنزاعات الداخلية، والتدخلات الخارجية، والحرب خلال العقد الأخير من تواجدها هناك، من العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٨٢، فقد يكون ذلك مفهوم جزئيا.[٣١] لكن لم تكن ضرورة التعامل مع حالات طارئة باستمرار ما منع منظمة التحرير من القيام بهذا التحول. ففي لبنان، وحتى بعد العام ١٩٨٢، كان الوضع أن القادة الذين نشأوا كطلاب ثم كناشطين في بيئة سرية تحت الأرض، وكبروا في جو من النفور من ضعف الديمقراطية في العالم العربي، والإعجاب بالأنظمة القوية مثل تلك التي أقامها جمال عبدالناصر في مصر وحزب البعث العروبي في سوريا والعراق، لم يعيشوا قط في نظام يسود فيه حكم القانون، لذلك لم يكن هؤلاء القادة مهيأين تماما لقيادة مثل هذا التحول. ولا غرابة إذن أن يفشلوا في ذلك.

الفشل المرافق الآخر كان عدم قدرة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فهم حدود العنف. وأفرز ذلك تفككا استراتيجيا نجم عن قبول حل الدولتين ونبذ العنف في العام ١٩٨٨ من جهة، ومن جهة أخرى، لم تستخلص المنظمة النتائج المنطقية وأن من الضروري إعادة تثقيف الفلسطينيين لإبعادهم عن الكفاح المسلح نحو نهج جديد كلية من الكفاح الشعبي الجماهيري غير المسلح. وكان من الممكن أن يكون معنى ذلك اتباع المسار الذي اندلع بنجاح وبشكل عفوي في انتفاضة العام ١٩٨٧ داخل الأراضي المحتلة، والتي اعتمدت على تظاهرات جماهيرية، وفي حين اتسم بعضها بالعنف، إلا أنها امتنعت بشكل عام عن استخدام الأسلحة النارية والمتفجرات، حتى في وجه عمليات القمع الاسرائيلية الوحشية. ونظرا لسنهم، وخلفيتهم، وخبراتهم، لم تكن قيادة منظمة التحرير قادرة، بشكل واضح، على القيام بهذا التحول. عدم القدرة هذا

اتضح تماما خلال الانتفاضة الثانية التي بدأت نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بعد عسكرة ما بدأ كنضال شعبي- سواء نتيجة تشجيع من عرفات وزملائه، أو بسبب عدم قدرة هؤلاء على مقاومة هذا التوجه، أو كلاهما-[٣٢] ما قاد في النهاية الى كارثة حلت بالفلسطينيين.

التفكك الذي نجم عن محاولة إرضاء الجميع جُلب الى أرض الوطن تباعا على مدى عدة عقود ابتداء من أواسط السبعينات، عند بداية التحول الى الحل الديبلوماسي المتفاوض عليه، واستمر حتى تلاشي الانتفاضة الثانية ووفاة عرفات نهاية العام ٢٠٠٤. فإذا كان الفلسطينيون قد تبنوا الديبلوماسية كخيار رئيسي للصراع نهاية عقد السبعينات، فلماذا مازالوا متمسكين بالحديث عن الكفاح المسلح بعد عقد من ذلك التاريخ؟ حتى بعد أن تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن العنف في العام ١٩٨٨، مقابل وعد مشكوك فيه من الولايات المتحدة بالموافقة على إجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير، بدا أنه ما زال هناك بعض التحفظ من جانب المنظمة حول هذا الموضوع، ما أثار شكوكا حول حسن نية الفلسطينيين. هذا التحفظ نبع من حقيقة أن هذا الالتزام جاء في صيغة مهينة فرضت على عرفات نبذ «الارهاب» رسميا دون تمييز بين أعمال الارهاب الفعلية التي تضرب بعنف عشوائي ضد المدنيين الابرياء وبين مقاومة الاحتلال العسكري المستمر، كما ألقت بظلال من الشك على الكثير مما فعلته منظمة التحرير خلال الأربعة عشر عاما الماضية.[٣٣]

رغم أن السلطة الفلسطينية أبدت التزاما بنبذ العنف عندما قامت قواتها الأمنية بقمع عناصر حماس والجهاد الاسلامي بوحشية في أواسط عقد التسعينات عندما شنت تلك الجماعات هجمات انتحارية وغير انتحارية ضد الاسرائيليين،[٣٤] فقد ظهر الغموض نفسه وبشكل مذهل خلال الانتفاضة الثانية، التي بدأت عام ٢٠٠١. لأنه في ذلك الحين انهمك الفلسطينيون في تفجيرات انتحارية ضد المدنيين الاسرائيليين لم تقتصر على حماس أو الفئات الأخرى التي لم تقبل قط بحل الدولتين والتعهد بنبذ العنف. بل شمل أيضا أعضاء من منظمة فتح المسلحة، المعروفة باسم «كتائب شهداء الأقصى».

وكانت هناك مزاعم أيضا أن بداية عسكرة الانتفاضة الثانية لم يكن من فعل حماس بل فتح ، وبموافقة ، صريحة أو ضمنية ، من عرفات .[٣٥] وهذا ما كان يؤكده الاسرائيليون بانتظام أيضا ، رغم أنه يجدر النظر بشك لمثل هذه التأكيدات . إلا أنه بدا واضحا فيما بعد أن التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين التي طبعت بها الانتفاضة الثانية كانت من صنع حماس .

مهما كان الوضع فهناك على الاقل افتقار للوضوح في معسكر فتح/ منظمة التحرير/ السلطة الفلسطينية حول حدود العنف ، وبالتالي تفكك استراتيجي في الموقف الفلسطيني: اذا أراد الفلسطينيون إبرام اتفاقية سلام مع اسرائيل ضمن حدود العام ١٩٦٧ ، فلماذا تقتل المجموعات الفلسطينية المسلحة المدنيين الاسرائيليين داخل تلك الحدود؟ واذا كانت المشكلة هي الاحتلال (وليس وجود اسرائيل نفسها) فلماذا لا يكون الاحتلال نفسه الهدف الوحيد للهجمات الفلسطينية؟ طرح هذه الاسئلة لا يعني أن المرء يهدف الى التشكيك في مصداقية الفسطينيين ، فالواقع أن الفلسطينيين أنفسهم قد طرحوها عندما بدأت الانتفاضة تخبو متسببة بنتائج كارثية بالنسبة للفلسطينيين أكثر مما تسببت لاسرائيل . لعب عدم الرضا الشعبي هذا دورا مهما في إقناع جميع المجموعات الفلسطينية بخفض هجماتها بدرجة كبيرة داخل اسرائيل ابتداء من أواخر العام ٢٠٠٤ ، والى دفع حماس التي تتفاعل مع المزاج الشعبي الى قبول الانضمام الى العملية الانتخابية للسلطة الفلسطينية وهو ما كانت تترفع عنه سابقا . يبقى السؤال: لماذا تطّلب الأمر رفضا شعبيا غداة أعمال قمع شرسة لاقناع القائمين على الكفاح المسلح بالكف عنه؟ أين كان القادة الفسطينيون حين كانت هناك حاجة ماسة لهم؟ تلك الأسئلة التي تكررت في التاريخ الفلسطيني الحديث ، في الثلاثينات ، والسبعينات ، والثمانينات ، والآن في بداية القرن الحادي والعشرين . إنها تدل على مشاكل بنيوية خطيرة في الحركة الوطنية الفلسطينية من الواضح أنها لم تحل بعد .

الإخفاق الأخير لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأ مع مغادرة بيروت ، والذي توضح خلال فترة تونس من العام ١٩٨٢ الى ١٩٩١ ، وتفاقم خلال مفاوضات

أوسلو وتجذر مع تأسيس السلطة الفلسطينية . وهو التخلي الفعلي عن غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين . وكان سببه عدم قدرة القيادة الفلسطينيةعلى العمل وفق مبدأ أن الفلسطينيين شعب واحد يعاني جميعهم من الترحيل الجماعي ، وبالتالي فإن تحسين وضع الجماعة الواقعة تحت الاحتلال ليس سوى جزء من حل المشكلة الفلسطينية .

وقعت السلطة الفلسطينية في هذا الفخ بقبولها الصيغة التفاوضية التي فرضها عليها جيمس بيكر في مدريد عام ١٩٩١ بطلب من الاسرائيليين . والذي خطط لأن يجري تناول قضية اللاجئين (وجميع القضايا المهمة) في وقت لاحق عند التفاوض على الترتيبات المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة ، في مفاوضات الوضع النهائي ، التي تأجلت لما يقارب العقد ، لحين انعقاد مؤتمر كامب دافيد الاجهاضي عام ٢٠٠٠ ، وتأجل الآن الى ما لا نهاية . هذا التأخير خلق انطباعا لا يمكن انكاره بأن قيادة منظمة التحرير ، التي أوفت بـ«حق عودتها» هي الى فلسطين بموجب اتفاقات أوسلو ، قد رتبت وضعها ، ولم تهتم إلا بمصالح من هم تحت الاحتلال ، بينما تناست القابعين في مخيمات اللاجئين في لبنان والآخرين في الشتات . بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي صعدت الى القمة في المنفى ، على أكتاف اللاجئين الفلسطينيين ، وطفت على السطح بفضل تضحيات فلسطينيي لبنان ، فإن ذلك يبدو قاسيا بالفعل . فهذا يساهم أكثر في نزع الشرعية عن هذه القيادة ، ويساعد في صقل صورة حماس بشكل خاص ، التي ، نظرا لأنها لم تتحمل أي مسؤولية رسمية عن مصير الفلسطينيين ، يمكنها الدفاع عن حقوق اللاجئين بطريقة مطلقة ودون أي تنازلات . كل هذه الاخفاقات وغيرها اجتمعت في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ، عندما دفعت فتح ثمن خطايا منظمة التحرير الفلسطينية التي سيطرت عليها قرابة ٤٠ عاما .

***

٦

لا دولة في فلسطين(*)

صيغ متنافسة للدولة

طيلة معظم ما يقارب ٩٠ عاما منذ انتهاء الحكم العثماني في العام ١٩١٧، كان سكان فلسطين منقسمين بحدة حول البنية، أو البنى، الأنسب لإقامة الدولة، وحكم البلد. اليوم، ورغم الشرعية الدولية شبه الإجماعية الممنوحة للدولة- الأمة الإسرائيلية، والإجماع الدولي الواضح لتحبيذ إقامة دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل، فإن مسألة بنية، أو بنى، الدولة المناسبة لهذا البلد الصغير لم تتقرر بعد. الواقع أن هذه القضية تشكل مصدر قلق عميق، مصدر قلق وجودي لدى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، رغم أن لذلك القلق جذورا مختلفة كلية، أيا تكن نواحي تشابهها السطحية.

وكما سبق وناقشت هنا وفي أماكن أخرى، فقد طور الفلسطينيون بالتدريج مثل جميع الشعوب في العالم العربي حسا معاصرا بالهوية الوطنية استمد جذوره من دولة- أمة واضحة الحدود في العقود الأولى من القرن العشرين.[1] هذا الشعور بالهوية المشتركة لسكان فلسطين العرب عززتها الصدمة الكبرى لتدمير فلسطين العربية في العام ١٩٤٨، والتي أثرت عمليا بعمق في جميع الفلسطينيين بطريقة أو بأخرى، ومازالت تؤثر فيهم. ورغم إحساسهم القوي بالهوية الجماعية، لم ينجح الفلسطينيون في إقامة دولة مستقلة خاصة بهم،

(*) يعتمد هذا الفصل جزئيا على محاضرة القيت أصلا في مؤتمر، بعنوان «دولة فلسطين غير المؤكدة»، في جامعة مينيسوتا في مينابوليس ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤.

وليس ثمة احتمال مؤكد لديهم بالحصول على دولة ذات سيادة في المستقبل ، أو امتلاك أرض متصلة ، واضحة المعالم ليقيموا دولتهم عليها . وما هو أبعد من ذلك ، عانى الفلسطينيون على مدى تاريخهم المعاصر كله- منذ العام ١٩١٧- من سلسلة من العثرات التي فرضت عليهم . والتي تشمل إنكار بريطانيا ، والحركة الصهيونية ، والكثير من دول العالم لوجودهم وحقهم المشروع ككيان وطني ؛ وهيمنة عدد من القوى الخارجية وقمعها لهم ؛ وتكرار طردهم من منازلهم ، بما في ذلك طرد أكثر من نصف عددهم في العام ١٩٤٨ ؛ وخضوع قطاع كبير منهم للاحتلال العسكري القاسي على مدى أكثر من جيلين . ونتيجة لتجربتهم الحية التي امتدت لعدة أجيال من ماضيهم القريب ، يمكن فهم مخاوفهم العميقة ، والمبررة ، والواقعية من أن يدمروا ويشتتوا كشعب .

وبعكس ذلك ، يمتلك الشعب اليهودي اليوم دولة قوية للغاية ، دولة بقيت قائمة على مدى أكثر من ٥٨ عاما . مع ذلك فإنهم يحملون في داخلهم مخاوفهم الخاصة حول بقاء دولتهم وبقائهم كشعب . وينبع ذلك بشكل رئيسي مما عاناه اليهود في التاريخ الحديث من تمييز ، واضطهاد ، وطرد ، وإبادة عرقية بدأت في أوروبا وبلغت ذروتها في المحرقة النازية ، كل هذا علاوة على خلفية تمتد لألفي عام من النبذ والاضطهاد . كما أن تلك المخاوف تنبع من القلق الذي ارتبط بإقامة الدولة اليهودية في العام ١٩٤٨ على أرض كان ثلثا سكانها من العرب ، وهي أرض كانت ومازالت محاطة «ببحر من العرب» . وما يديم هذا القلق المطلب الصهيوني بضرورة الحفاظ على «الطبيعة اليهودية» لدولة إسرائيل ، في وجه استمرار تزايد المواطنين العرب الذين يشكلون الآن حوالي ٢٠ بالمئة من السكان . أضف الى ذلك أن هذه دولة تسيطر سيطرة عامة على أرض- إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة- فيها الآن أغلبية يهودية واضحة وآخذة في التقلص .[٢] هذه المخاوف تعززها روايات إسرائيلية غريبة مستمدة من تاريخهم الحديث في فلسطين ، معناه الخفي يكمن في قراءة ألف عام من التاريخ اليهودي .[٣] هذه الرواية ترى أن الإسرائيليين يقعون دائما ضحايا للشعوب الذين سبق وأن هزموهم ، وانتزعوا ممتلكاتهم ، وشتتوهم . وذلك ، رغم انتصارهم

في كل نزاع عسكري خاضوه على مدى ستين عاما تقريبا هي عمر دولتهم .

من الواضح ، أن شعور كلا الشعبين في فلسطين ، الفلسطيني والإسرائيلي ، بأنه ضحية (وهو شعور يتضمن إدعاء كل شعب أنه الضحية الوحيدة) تدعمه مخاوف وجودية تفرز بدورها قدرا هائلا من القلق تتعلق بإقامة دولة ، أو الحفاظ على دولة قائمة ، وفي كلتا الحالتين يستخدم ذلك الشعور كدرع لدرء المزيد من النكسات . إلا أن هناك تضاربا غير عادي بين الروايتان الوطنيتان ، وبين مدى لمخاوف كل طرف من أساس في الواقع . وهناك أيضا فرقا شاسعا بين تصورات الفلسطينيين والإسرائيليين حول صيغة الدولة التي يعتقدون أنها مناسبة لفلسطين/ إسرائيل على مدى التسعين عاما التي انقضت منذ انتهاء الهيمنة العثمانية على فلسطين .

خلال مئات السنين من الحكم العثماني لفلسطين ، لم تثر قضية الصيغة الملائمة للدولة ، على الأقل بالنسبة لمعظم سكان البلد . صحيح أنه خلال المئة عام الأخيرة من وجود الامبراطورية العثمانية ، كان شكل وهيكل الدولة العثمانية نفسها موضع خلاف بين مواطنيها ، وبين القوى الخارجية المهتمة بها . ألا أنه ، وحتى نهاية ما يقارب نهاية أربعة قرون من السيطرة على فلسطين ، كانت الامبراطورية العثمانية إطار الدولة دون منازع الذي عمل ضمنه جميع سكان البلد من مسلمين ومسيحيين .

وتجدر الإشارة أنه حتى نهاية الحقبة العثمانية عمليا ، كانت غالبية سكان فلسطين اليهود من أصول غير أوروبية ، وكان معظمهم مواطنين عثمانيين .[٤] ولم يكن لدى العثمانيون العرب المسلمون أو المسيحيون ، أو لدى اليهود العثمانيون في فلسطين ، أي فكرة جدية عن بديل للدولة العثمانية كإطار لتطلعاتهم الجماعية قبل العام ١٩١٤ . معظم أعضاء تلك الجماعات بقوا مواطنين عثمانيين مخلصين حتى ذلك التاريخ . حتى بالنسبة لليهود الأوروبيين غير العثمانيين في فلسطين خلال تلك الفترة ، فكانت غالبيتهم من المتدينين وغير الدنياويين ، ولم يكن لمعظمهم أي اهتمام بشكل الدولة التي تحكمهم . ولم تكن الحركة الصهيونية ، في تلك المرحلة ، قد طورت تماما رؤيتها لشكل

الدولة المناسب في فلسطين ، على أي حال ، كان المؤيدون لها قبل العام ١٩١٤ مازالوا أقلية بين يهود فلسطين .[٥]

تغير الوضع بسرعة وبشكل دراماتيكي بعد احتلال بريطانيا لفلسطين في العام ١٩١٧ . في تلك السنة أصدرت بريطانيا وعد بلفور الذي يتعهد بدعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وفي السنوات اللاحقة سعت لتنفيذ هذا الوعد بموجب انتداب عصبة الأمم ، وفتحت أبواب البلد أمام هجرة اليهود ، من أوروبا بشكل رئيسي . وقد غير ذلك تركيبة اليشوف ، الجالية اليهودية في فلسطين ، التي أخذت تتحول لتصبح أكثر أوروبية ، وعلمانية ، وصهيونية كل سنة . بعد ذلك ، تطور الكيانان اللذان بدآ ينظران الى نفسيهما كمجموعتين قوميتين منفصلتين ، العرب واليهود ، وطورا وجهات نظر مختلفة كلية حول الطريقة التي يجب أن تحكم بها فلسطين ، وما هو شكل الدولة .

بعد فترة وجيزة من الأمل في صفوف العرب الفلسطينيين بأن تكون فلسطين جزءا من دولة عربية مستقلة أكبر ، خاصة الدولة التي شكلها الملك فيصل في دمشق من ١٩١٨-٢٠ ، دعا معظم الفلسطينيين وعلى مدى ثلاثة عقود وحتى العام ١٩٤٨ الى إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين . ومثل شعوب أخرى كانت خاضعة للحكم الأجنبي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى- الكوريين ، والهنود ، والمصريين ، وغيرهم- صدّق العديد من الفلسطينيين بسذاجة الوعود الليبرالية عن تقرير المصير الوطني الواردة في نقاط ودرو ويلسون الأربعة عشر (كما رأينا في الفصل ٢ ، أدمجت تلك الأفكار في ميثاق عصبة الأمم مع إشارة محددة الى المقاطعات العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية .)[٦] كما أعتبر الفلسطينيون أنفسهم من ضمن الشعوب العربية الذين وعدتهم بريطانيا بالاستقلال في مراسلات الحسين- مكماهون للعامين ١٩١٥-١٦ والتعهدات اللاحقة الأخرى .[٧] وقد افترضوا أنه يتعين ، على الأقل ، معاملتهم أسوة بالسكان الآخرين الذين خضعوا لانتداب عصبة الأمم من الفئة «أ» ، مثل العراق ، وسوريا ، ولبنان ، وشرق الأردن ، بحكومات أختيرت من السكان الذين يشكلون الأغلبية ، مع وعد بتقرير المصير

والاستقلال لاحقا .[٨]

افترض العرب الفلسطينيون بالتالي ، أنهم عندما يحصلون على إرثهم الشرعي كشعب ذي سيادة ، فإن الدولة التي سيسيطرون عليها بسبب وضعهم كأغلبية- كما سبق ورأينا ، في العام ١٩١٨ كان العرب يشكلون ٩٠ بالمئة من السكان ، بينما كانت ٩٨ بالمئة من الأراضي إما مملوكة لعرب أو أراض عامة- ستعكس بالضرورة تطلعاتهم العرقية والوطنية . ولم يفكروا هم أو قادتهم في الطبيعة الدستورية والعلاقات السياسية التي يجب قيامها بين الغالبية العربية التي كانت كبيرة في البداية والأقلية اليهودية القوية المتنامية .أضف الى ذلك أنهم فشلوا في إعطاء اهتمام كاف لحقيقة أنه مع مرور السنين صارت تزداد نسبة الأوروبيين في هذه الأقلية ممن يحملون تطلعات قومية قوية- الواقع أن معظمهم جاء الى فلسطين لتحقيق هذه التطلعات . خلال هذه المرحلة ولفترة طويلة لاحقة ، لم يقدم الزعماء الفلسطينيون أي اقتراح مهم لمواجهة تلك التطلعات في سياق الدولة العربية التي تصوروها : فقد كانت مقولة قيادة الوجهاء خلال فترة الانتداب والقيادة الفلسطينية التي بدأت خلال عقد السبعينات أن اليهود يجب أن يعاملوا كمواطنين مثل الجميع في دولة ديمقراطية والتي ستكون عربية في معظمها بفضل التركيبة الديمغرافية ، وأن اليهودية هي على اي حال دين ، وليست جنسية .

بعكس ذلك ، كان معظم المفكرين الصهاينة يقولون علنا ، متشجعين بدعم واسع وفّره لهم المشروع الصهيوني خلال العقدين الأولين من سيطرة بريطانيا العظمى ، أكبر قوة استعمارية في ذلك العصر ، على البلد ، بأن فلسطين يجب أن تكون وطنا قوميا لليهود حسب نص وعد بلفور وانتداب عصبة الأمم الخاص بفلسطين . وقد رأينا أن معظم القادة الصهاينة قد قبلوا في العام ١٩٣٧ بتوصيات لجنة بيل التي تقضي بتقسيم البلد لإتاحة المجال أمام إقامة دولة يهودية (رغم أنهم شعروا أنها يجب أن تكون أكبر بكثير مما اقترح بيل) . بعد ذلك قالوا ، ابتداء من برنامج بالتيمور في العام ١٩٤٢ ، أن «فلسطين يجب أن تقام ككومنويلث يهودي» تكون السيطرة على الهجرة فيها بيد الوكالة

اليهودية ،[٩] وأخيرا في منتصف عقد الأربعينات ، أن يصبح أكبر قدر منها دولة يهودية . إلا أنه قبل ذلك بكثير ، بعد فترة وجيزة من بدء الحكم البريطاني ، في العشرينات ، توقع القادة الصهاينة ، وأتاح لهم العديد من المسؤولين البريطانيين الذين حاوروهم أن يعتقدوا بثقة أن فلسطين كلها يمكن أن تكون ، بل يجب أن تكون دولة يهودية في نهاية الأمر ، رغم أنهم في أحاديثهم العلنية كانوا يقصرون كلامهم على التعبير الغامض «الوطن القومي اليهودي .»[١٠] في بياناتهم العلنية لم يلق هؤلاء القادة انتباها يذكر للمكان الرسمي الذي سيعطى للعرب في فلسطين/ إسرائيل المستقبل ، فيما عدا ، ربما ، أن يكونوا مجرد أقلية داخل البلد يسمحون ببقائها بعد أن يصبح اليهود الغالبية في البلد نتيجة للهجرة المفتوحة دون قيود .

ثمة أقلية نافذة من الزعماء الصهاينة ، بقيادة زئيف جابوتنسكي (الذي ضم اتباعه اثنين من رؤساء الوزارات اللاحقين ، مناحيم بيجن ويتسحاق شامير) كانت واقعية للغاية ومصيبة في وجهة نظرها . فقد تحاشى جابوتنسكي هذه المواربة والأحاديث الديبلوماسية ذات الوجهين ، وجادل صراحة وعلنا منذ البداية بأنه لا بد من القوة الكاسحة لفرض البرنامج الصهيوني لجعل فلسطين دولة يهودية في وجه ما توقع أن يكون مقاومة عربية ضارية ، يمكن تفهمها . كتب جابوتنسكي يقول : «ليس هناك من خيار : يتعين على العرب أن يفسحوا مجالا لليهود في أرض إسرائيل . فاذا كان ممكنا ترحيل شعوب البلطيق ، فإن من الممكن ترحيل الفلسطينيين العرب .»[١١] في الناحية الأخرى من الطيف السياسي ، فإن قلة من المفكرين اليهود ، أمثال جودا ماغنيس ومارتن بوبر ، دعوا الى دولة ثنائية القومية ، لأنهما رأيا ما في ذلك من ظلم ، والعواقب المأساوية ، على كلا الشعبين ، لمحاولة تنفيذ كامل البرنامج الصهيوني بإقامة دولة في بلد غالبيته العظمى من العرب . إلا أنهم لم يفصلوا ماهية تلك الصيغة عمليا ، ولم يتمكنوا من إقناع عدد كبير من يهود فلسطين بقوة حججهم .

بمرور الوقت بدا واضحا لمعظم قادة التيار الرئيسي الصهيوني أن من غير الممكن إقامة دولة ذات أغلبية يهودية في فلسطين التي تسكنها أغلبية عربية

عن طريق الهجرة اليهودية والرضوخ العربي وحسب ، حتى مع تطبيق البريطانيين للسياسات القسرية . لذلك كان جابوتنسكي محقا عندما تحدث عن ضرورة استخدام القوة .[١٢] ومع ذلك فإن معظم القادة الصهاينة لم يكشفوا عما كان يدور فيما بينهم بخصوص هذه المسألة إلا بأقل قدر ممكن . فقد كان يعلمون تمام العلم أن الأملاك اليهودية في فلسطين بحلول العام ١٩٤٨ لم تزد عن ٧ بالمئة من مجموع الأراضي الفلسطينية (١٠,٦ بالمئة من مجموع الأراضي الخاصة ، وتشمل الكثير من أفضل الأراضي الزراعية) ، وأن غالبية الأراضي الخاصة والكثير من الملكيات في المدنية مازالت في أياد عربية ، وأن العرب يشكلون أغلبية مقدارها ٦٥ بالمئة من مجموع السكان .[١٣]

كما سبق وناقشنا في الفصل ٤ ، ادرك معظم القادة الصهاينة في النهاية أن الوسيلة الوحيدة لإقامة دول في فلسطين تتقرر طبيعتها ، وتدار بالكامل بأغلبية يهودية ، هو المباشرة بما يطلق عليه اليوم التطهير العرقي . التعبير المحايد ، والباهت المسمى «ترحيل» كان التعبير الاورولي (نسبة الى جورج أورويل) المخفف المستخدم في ذلك الحين لوصف ما يرقى الى «قتل الكيان»[١٤] (politicide) أي القضاء التدريجي والمدروس على الاستقلال السياسي والكيان الاجتماعي لجماعة ما- المترجم) . فكرة الترحيل التي مازالت مستخدمة في الدوائر السياسية الإسرائيلية ، لم تناقش إلا في المجالس الخاصة الصهيونية حتى العام ١٩٣٧ ، التي حظيت باحترام عندما أشير لها في تقرير لجنة بيل .[١٥] وقد أعترف معظم هؤلاء القادة بلا ضجيج أن هذه العملية لا بد من القيام بها بالقوة ، وضد إرادة أغلبية السكان . فإن لم يكن البريطانيون يرغبون القيام بذلك للحركة الصهيونية ، كما اتضح في العام ١٩٣٩ ، فإن على الصهاينة أن يقوموا بذلك بأنفسهم . لم يكن في وسع قادة الحركة في حينه أن يتصوروا الظروف التي ستتم بها هذه العملية ، والتي تعني أن المسائل التي نوقشت كثيرا حول «التعمد» والتخطيط المسبق فيما يتعلق بطرد اللاجئين الفلسطينيين هو غير ذي أهمية الى حد بعيد .[١٦] على أي حال ، فإن التطهير العرقي ، وبغض النظر عن الطريقة التي حصل فيها ، قد تحقق من خلال الارهاب وما تلاه من هروب

حوالي ٧٥٠ الف فلسطيني من العام ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩ .[١٧]

على مدى ما يزيد عن عام بعد ذلك التاريخ ، بقى الفلسطينيون مصدومون من هول الأحداث . وانشغلوا بضرورة ترتيب شؤون حياتهم أو التكيف مع التغير الهائل الذي طرأ على واقعهم ، ولم يلق معظمهم اهتماما يذكر لمسألة أي الصيغ الأنسب لفلسطين . واذا صدف وأعطوا الأمر أي اهتمام ، فلم يكونوا يفعلون أكثر من إسقاط الماضي المعشش في خيالهم على المستقبل . كان بعضهم يتحدث عفويا عن «تحرير» فلسطين . وكان ذلك يعني استعادة فلسطين العربية التي لم تكن قط دولة ذات سيادة ، والتي كانت أسسها الاجتماعية قد اندثرت بشكل لا يمكن استعادته بهروب أكثر من نصف الشعب الفلسطيني والاستيلاء على معظم أراضيهم .

بمحاولتهم إرجاع عقارب الساعة ، مرة أخرى يبدو أن الفلسطينيين لم يفكروا بجدية في طبيعة العلاقة بينهم وبين يهود إسرائيل الذين قد يبقون في دولة فلسطين العربية ، وكما كان الحال خلال فترة الانتداب ، لم يكن هناك أي تقييم للصهيونية أكثر من أنها حركة استعمارية جردت الفلسطينيين من ممتلكاتهم . حقيقة أن الصهيونية قد عملت كحركة وطنية ، وأسست دولة قومية ، هي إسرائيل ، مازالت شيئا لم يتمكن الفلسطينيون المصدومون من تقبله ، نظرا لأن تلك الأمور قد تحققت على حسابهم . تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ أكد هذا النهج المبسط . الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تبناه في العام ١٩٦٤ المجلس الوطني الفلسطيني الذي أسس حديثا بيّن أنه بعد تحرير فلسطين ، فإنه لن يسمح إلا «لليهود الذين عاشوا بشكل طبيعي في فلسطين قبل بدء الغزو الصهيوني ،» أي قبل العام ١٩١٧ ، في البقاء في دولة فلسطين العربية المستقبلية التي ستحل محل إسرائيل وتشغل البلد كله .[١٨] وكان ذلك أقل سخاء مما كانت اللجنة العربية العليا ، ومن ضمنها المفتي ، مستعدة لقبوله في المفاوضات مع المبعوث البريطاني الكولونيل أس . أف . نيوكومب في بغداد عام ١٩٤٠ والمبني على الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ ، والذي يضع تصورا لدولة حكم ذاتي موحدة تضم جميع العرب وما

يقارب ٥٠٠ الف يهودي كانوا يعيشون في فلسطين في ذلك الحين .[١٩]

وهكذا كان الميثاق الوطني الفلسطيني يمثل ، في الوقت نفسه ، خطوة الى الوراء وهروبا من الواقع المر الذي حاق بالفلسطينيين . ولم يفدهم ذلك كثيرا في السنوات اللاحقة ، حيث أمكن استخدام تلك الأحاديث كدليل على أن الفلسطينيين لم يتقبلوا وجود دولة إسرائيل أو وجود الشعب الإسرائيلي في فلسطين . وكان ذلك أساس الاتهام بأن الهدف السياسي للفلسطينيين هو «تدمير إسرائيل» . وحقيقة أن الميثاق عدّل في أوقات مختلفة ، حين بدأ اهتمام معظم الفلسطينيين به يتراجع أكثر فأكثر ، وأن البرامج السياسية التي تبنتها المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة قد عارضته ، لم تأخذها الجماعات ، التي لها مصلحة في إظهار أنه لم يحدث أي تطور في الموقف الفلسطيني ، بعين الاعتبار . بالنسبة لهؤلاء ، فإن هذا «الميثاق» ، يطرح «كتعهد» بمسعى واضح لجعله يبدو أكثر موثوقية وأهمية مما هو في الواقع .

الإسرائيليون والصهاينة من جانبهم ، وخلال الفترة نفسها ، كانوا يريدون ببساطة اختفاء جميع الفلسطينيين ، الأغلبية التي جرى تطهيرها عرقيا على يد من أصبحوا الأغلبية المسيطرة في دولة إسرائيل اليهودية ، والذين أصبح معظمهم خارج خط وقف إطلاق النار للعام ١٩٤٩ الذي بات يشكل الحدود بحكم الأمر الواقع . كان يمكن للفلسطينيين أن يفعلوا خيرا للإسرائيليين لو أنهم نسوا منازلهم وممتلكاتهم التي فقدوها ، ووطنهم ، وما حل بهم ، وذابوا ببساطة في الدول العربية المجاورة ، حيث يعيش العديدون منهم في المنفى . ضم الأردن للضفة الغربية ومنحه الجنسية الأردنية لجميع الفلسطينيين على أراضيه- والذين أصبحوا بذلك أكبر جالية مفردة من الفلسطينيين بعد العام ١٩٤٨- سهلت ذلك الوهم بأن الفلسطينيين قد يختفوا في يوم من الأيام .

معظم الإسرائيليين ومؤيديهم أراحوا ضمائرهم على أي حال وتقبلوا الأضاليل التي أطلقتها دولة إسرائيل والتي تلقي باللوم على الضحايا في نهب ممتلكاتهم ، أو حتى إنكار وجودهم : مثل القول أن «قادتهم أمروهم أن يغادروا» ؛ «إنهم ينوون إلقائنا في البحر» ؛ «لقد هاجمتنا سبعة جيوش عربية» ؛ «ليس

هناك من شيء اسمه فلسطينيين» ؛ وما الى ذلك .[٢٠] أضف الى ذلك ، أنه بعد العام ١٩٤٩ ، وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الجدد ، لم يعد لدى الغالبية العظمى من اليهود معرفة عن فلسطين قبل العام ١٩٤٨ وعما حدث فعلا للفلسطينيين ، سوى ما انتجته دولة إسرائيل من أساطير .[٢١] أصبحت إسرائيل كيانًا يوصف بأنه دولة الشعب اليهودي ، جردت فيه الأقلية العربية التي بقيت «قانونيا» من معظم ممتلكاتها في الشمال ، والوسط ، والجنوب ، وأخضعت لسيطرة الحكم العسكري والبوليسي طيلة الثماني عشرة سنة الأولى التي تلت العام ١٩٤٨ ، حصلوا بعدها على حقوق سياسية ، وإنسانية ، واجتماعية ، واقتصادية من الدرجة الثالثة[٢٢] (الدرجة الثانية احتفظ بها للقادمين الجدد من اليهود المهاجرين من الدول العربية ، المزراحيين) .[٢٣] الفلسطينيون في إسرائيل بقوا موضع شبهة بسبب انتمائهم العرقي ، وهم ليسوا يهودا في دولة يهودية ينص نظامها القانوني من حيث المبدأ على أن للجميع حقوق متساوية ، لكن القوانين والنظام السياسي يتحيزان بشدة لصالح اليهود ضد غير اليهود .

أولى الأفكار التي راجت في صفوف الفلسطينيين حول الصيغة التي سيتبعها كيان جديد في فلسطين قدم في نهاية عقد الستينات ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، والتي احتلت إسرائيل خلالها الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية علاوة على هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء . هذا الاقتراح طرحته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والذي دعمه بشكل متحفظ وفعال ، في الوقت نفسه ، قادة التيار الرئيسي المسيطر في حركة فتح ، الذين كانوا في ذلك الحين قد انتزعوا السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية من مصر والدول العربية الأخرى التي دعمت تشكيلها في الأصل . ويدعو ذلك الاقتراح الى إقامة دولة واحدة ، علمانية ، ديمقراطية في فلسطين ، يكون فيها المواطنون من جميع المذاهب متساوون . بعد ذلك ، أصبح نموذج الدولة الديمقراطية العلمانية الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، رغم أن طبيعة هذه الدولة المقترحة لم تتجسد بالكامل أبدا . قادة فتح من أمثال ياسر عرفات وأبو إياد كانوا أذكياء

في استخدامهم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الترويج لهذا الاقتراح ، واختبار ردود الفعل عليه ، وبعد ذلك تبنيه وكأنه صادر عنهم (وقد حدث ذلك مرة أخرى عندما عدلت منظمة التحرير الفلسطينية أهدافها وتبنت تدريجيا حل الدولتين ابتداء من أواسط عقد السبعينات) .[٢٤]

في حين يتناول هذا النهج التطلعات الفلسطينية في «استعادة» فلسطين العربية ، فإنه ينص أيضا على حقوق مواطنة متساوية للإسرائيليين اليهود والفلسطينيين العرب . وهو بذلك يمثل تغيرا مهما عن نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٤ ، وأول قبول فلسطيني بعد العام ١٩٤٨ بأن لليهود حقوقا سياسية متساوية في فلسطين الى جانب الفلسطينيين العرب . بعكس ذلك ، لم يكن معظم الإسرائيليين ، والحكومة الإسرائيلية ، مستعدين في هذه المرحلة للاعتراف بأن للفلسطينيين حقوقا سياسية متساوية : وهكذا ، في حين أن «حق العودة» للعام ١٩٥٠ ، وهو أحد «القوانين الأساسية» في إسرائيل ، الذي يمنح اليهود في جميع أنحاء العالم حق العودة الى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية فورا ، أما فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين فقد رفضتها بحزم جميع الحكومات الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ .[٢٥] كما لم تقبل إسرائيل في هذه المرحلة فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي أصبحت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ .

إلا أنه ، ورغم أن فكرة الدولة الفلسطينية العلمانية تأخذ في حسابها صراحة التطلعات القومية الفلسطينية ، فإنها لا تتناول ، ضمنا أو صراحة ، قضية الحقوق الجماعية أو الوطنية ليهود إسرائيل في حسابها ، وهي حقوق لم تعترف بها الأحاديث الفلسطينية الرسمية . في هذه الأحاديث ، مازال اليهود الإسرائيليون يوصفون كأفراد من مجموعة دينية أخرى ، وليس كجماعة قومية ، لهم حقوق كأفراد ، وليس حقوق قومية جماعية . ورغم أن هذه الفكرة تمثل تقدما واضحا عن اللغة الأصلية للميثاق الوطني الفلسطيني ، فإنها مع ذلك تمثل استمرار الرفض الفلسطيني للحقوق الوطنية لليهود في فلسطين ، وحق دولة إسرائيل نفسها . ونتيجة لذلك ، فإن هذا النهج يتعارض مع الاجماع الدولي

القائم على قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ، ١٩٤٧ ، والذي يدعو الى إقامة دولة يهودية وأخرى عربية في فلسطين ، والذي كان الأساس الدولي لمشروعية قيام إسرائيل .

ما يحظى بأهمية مساوية ، على الأقل من ناحية سياسية برغماتية ، فإن ذلك النهج يتعارض أيضا مع اعتراف عدد من الدول العربية الصريح بدولة إسرائيل ضمن حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ ، حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ . هذا الاعتراف بحقيقة إسرائيل تجسد في قبول أقوى وأهم الدول العربية ، خاصة مصر ، وسوريا ، والأردن بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، والذي أقر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ ، والقرار رقم ٣٣٨ ، الذي أقر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ . القرار ٢٤٢ ، الذي أصبح فيما بعد أساس جهود السلام في الشرق الأوسط ، يدعو صراحة الى القبول بحق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، بالعيش في سلام مع بعضها البعض «ضمن حدود معترف بها متحررة من أي تهديد باستخدام القوة» . وفي الوقت نفسه ، فإنه يحصر وجود إسرائيل ضمن حدودها قبل حزيران ١٩٦٧ من خلال التأكيد في مقدمة القرار على المبدأ الاساسي لميثاق الأمم المتحدة ، «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالحرب» ، ودعوة إسرائيل الى الانسحاب «من الأراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ .[٢٦]

حل الدولتين

بدا واضحا في أواسط السبعينات- على الأقل بالنسبة لمعظم المحللين العرب بعيدي النظر- أنه ليس في وسع أي دولة كبرى في العالم ، بما في ذلك أكثر داعمي الدول العربية أهمية ونفوذا مثل الاتحاد السوفياتي ، أن تدعم حلا للقضية الفلسطينية لا يقوم على الاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧ . وقد أدرك معظم الفلسطينيين ، تحت قيادة فتح ، في النهاية ، هذه الحقيقة . ويشكل ذلك خطوة كبرى ، لم تعطى حقها الكامل من التقدير . وابتداء من العام ١٩٧٤ ومع انعقاد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني ، تخلى

برلمان منظمة التحرير «في المنفى» على مراحل وعلى مدى عقد ونصف عن اقتراح إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة لصالح نهج الدولتين لحل مشكلة الحكم في فلسطين .[٢٧] هذا الابتعاد الجديد ، الذي بدأته قيادة حركة فتح بالتحالف مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وعارضته الجبهة الشعبية وعدد من المجموعات الأخرى (والتي شددت معارضتها بتشكيل «جبهة الرفض») ، اشتمل على الدعوة الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل في مساحة اقتصرت على ٢٢ بالمئة من فلسطين الانتداب ، وتتكون من الضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية العربية ، التي كانت تديرها حكومتا الأردن ومصر منذ العام ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ . الشخصيات الرئيسية لهذه الاندفاعة «البرغماتية» في منظمة التحرير كانوا قادة فتح ، عرفات ، وأبو إياد ، وهاني الحسن ، ومن الجبهة الديمقراطية نايف حواتمة . من نواح عدة ، كان أبو إياد الشخصية الأهم في التغلب على معارضة عدة مئات من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في جلسة عامة ، حيث أنه كان العضو الأكثر بلاغة وجاذبية من أعضاء قيادة فتح . خلف الستار ، حيث كانت تتخذ معظم القرارات ، لعب عرفات وآخرون أدوارهم .[٢٨]

النهج الجديد قدم في صيغة أولية خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ كاقتراح لإقامة «سلطة وطنية» (ما يدعو للسخرية ، أن التعبير نفسه استخدم لوصف الكيان الذي استحدثته عملية أوسلو/ مدريد بعد عقدين من الزمن) على أي مساحة من فلسطين يتم تحريرها . في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني اللاحقة ، جرى توضيح وتشذيب حل الدولتين . وتم اعتماده بشكل رسمي وصريح في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر الذي عقد في الجزائر عام ١٩٨٨ ، ضمن صيغة اعلان الاستقلال الفلسطيني . النسخة العربية من هذه الوثيقة صاغها الشاعر الفلسطيني اللامع محمود درويش ، وصاغ النسخة الانجليزية الناقد الادبي والثقافي الفلسطيني المعروف ادوارد سعيد . إعلان الاستقلال يدعو الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل بناء على قرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ ، والذي يدعو الى تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية . وكان ذلك أول اعتراف رسمي فلسطيني بشرعية وجود دولة يهودية ، وأول قبول علني لا لبس فيه من منظمة التحرير الفلسطينية لحل النزاع بإقامة دولتين .

رغم أن هذا التطور الرئيسي في الموقف الفلسطيني لبى العديد من الشروط القديمة التي وضعتها إسرائيل والولايات المتحدة لإيجاد حل ، فإنه لم يقد الى أي تغيير في موقف الدولتين بالنسبة للقضايا العالقة للنزاع ، كما لم يحرك مفاوضات السلام . رد الفعل المباشر الوحيد لهذا التغيير في الموقف الفلسطيني كان أن الولايات المتحدة وافقت على فتح باب الاتصالات مع منظمة التحرير ، بمجرد أن تعلن نبذها للارهاب . على أية حال ، غداة إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، فإنه لا الولايات المتحدة أو إسرائيل ، القوتان الأكبر في الشرق الأوسط ، قبلتا صراحة الاعتراف بأن الفلسطينيين شعب ، له حقوق أساسية في أن يكون له وطن وفي تقرير مصيره .[٢٩]

ومع ذلك ، وبعد اتصالات رسمية أميركية مع منظمة التحرير الفلسطينية استمرت ثلاث سنوات (قطعها فشل منظمة التحرير في التعامل بحزم مع الهجوم الارهابي الذي شنته جبهة التحرير الفلسطينية المدعومة من العراق ، بقيادة أبو العباس عام ١٩٩٠ ، والتي تحدثنا عنها في الفصل ٥) ، بدل الرئيس بوش الأول ووزير خارجيته جيمس بيكر مسارهما . فقد أجبرا الحكومة الإسرائيلية التي كان يرأسها يتسحاق شامير على البدء بالتفاوض مع ممثلي الفلسطينيين الموجودين تحت الاحتلال ، في البداية كجزء من وفد مشترك أردني فلسطيني ، بدءا من مؤتمر مدريد للسلام من تشرين الأول/ أكتوبر الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ . كان غرض هذا المؤتمر جعل «التوصل الى سلام عادل ، وشامل من خلال المفاوضات المباشرة أمرا ممكنا ،» والهدف هو تحقيق «سلام حقيقي ومصالحة بين الدول العربية ، وإسرائيل ، والفلسطينيين .»[٣٠] لكن منذ بداية هذه المفاوضات ، واجه حل الدولتين لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني مشاكل عميقة ، وهي مشاكل ثبت في النهاية أنها قاتلة بالنسبة لإقامة دولة

فلسطينية . كانت المشكلة الأكبر بينها استمرار البناء والتوسع في شبكة من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية العربية ، سواء خلال المفاوضات أو في فترات توقفها ، وهي مستوطنات كان موقعها الاستراتيجي يجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة .[٣١] وهكذا كانت الخريطة التي كان يزعم أنها موضوع المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية تتغير بين الحين والأخر على يد أحد أطراف الحوار .

الموقف السخيف الذي فرض على الفلسطينيين ، بمنعهم من التفاوض على وضع نهاية للاحتلال بينما إسرائيل تواصل تعزيزه ، انكشف بشكل مذهل بعد ما يقارب العقد من المفاوضات المكثفة . تلك المفاوضات بدأت بديبلوماسية المكوك التي اتبعها وزير الخارجية الاميركية جيمس بيكر في ربيع ١٩٩١ للتحضير لعقد اجتماع مدريد ، واستمرت حتى عقد قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ ، من دون أي تقدم ملموس في القضايا الرئيسية التي تفصل بين الجانبين . وكان هذا المأزق حتميا بسبب طبيعة القواعد الأساسية التي جرى تبنيها لهذه المفاوضات . وهي قواعد فرضتها الولايات المتحدة على الفلسطينيين بناء على الحاح من حكومة شامير . والتي جمدت تناول أي من هذه القضايا المهمة بين الجانبين (قضايا الوضع النهائي : الاحتلال ، المستوطنات ، القدس ، اللاجئين ، والمياه ، والحدود الدائمة) ، في حين لم يكن هناك أي تجميد مرافق لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية . خلال هذا العقد ارتفع عدد سكان تلك المستوطنات من حوالي ٢٠٠ الف الى ٤٠٠ الف مستوطن . وبدلا من التركيز على قضايا الحل النهائي ، اقتصرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ، وحتى قمة كامب ديفيد ، في صيف العام ٢٠٠٠ (وبعدها محادثات طابا التي قادتها واشنطن) على معالجة ترتيبات الإدارة الانتقالية . ما ترك مسألة توسيع المستوطنات وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي دون أن يمسا .

التأثير العملي لتلك القواعد الأساسية التي فرضتها أميركا بإيحاء من إسرائيل كان تخفيف العبء الاخلاقي ، والسياسي ، والأمني عن إسرائيل

واحتلالها للضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية على مدى عقد كامل ، والسماح لها ، ليس بالحفاظ على تواجدها في معظم الأراضي المحتلة وحسب ، بل تعزيز هذا التواجد . إسرائيل التي بدت للعالم وكأنها كانت تتفاوض لتحقيق السلام مع الفلسطينيين ، كانت في الوقت نفسه توسع ليس مستوطناتها وحسب ، بل شبكة بنية تحتية من الطرق ، والكهرباء ، والمياه ، وخطوط الهاتف اللازمة لإدامتها . لذلك جادل بعض المراقبين أن الثمرة النهائية لـ«عملية السلام» التي دامت قرابة عشر سنوات وتمخضت عن اتفاقات أوسلو واتفاقات فلسطينية إسرائيلية لاحقة أنتجت السلطة الفلسطينية ، كانت تعزيز نظام الاحتلال الإسرائيلي ، وتوسعا كبيرا في المستوطنات غير الشرعية .

حدث هذا جزئيا لأن الولايات المتحدة لم تحترم تعهداتها الواردة في الرسالة الأميركية السوفياتية المشتركة لمؤتمر مدريد للسلام ، وخاصة رسالة التطمينات الأميركية للفلسطينيين ، وتاريخهما ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ .[٣٢] الرسالة الأخيرة حددت الموقف الأميركي تجاه أعمال أي من الجانبين التي قد تحكم مسبقا ، أو تستبق ، أو تقرر مسبقا نتائج مفاوضات الوضع النهائي المؤجلة . والتي وصفت بأنها «مفاهيم ومقاصد» الولايات المتحدة تجاه عملية السلام ، والتي قيل أنها تهدف ، علاوة على أمور أخرى ، وضع «نهاية للاحتلال الإسرائيلي» ، بينما تؤكد الرسالة أن أي شيء يتم في هذه المرحلة يجب ألا يكون «متحيزا أو مستبقا لنتائج المفاوضات .» وتؤكد : «نحن نشجع كافة الأطراف على تجنب الأعمال أحادية الجانب التي قد تفاقم التوترات المحلية أو تجعل المفاوضات أكثر صعوبة ، أو تستبق النتائج النهائية .» كما تنص الرسالة أيضا على أن : «الولايات المتحدة لطالما آمنت بأنه لا يجوز لأي طرف القيام بأعمال أحادية الجانب تسعى لتقرير مصير القضايا مسبقا ، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال التفاوض . بهذا الصدد فقد عارضت الولايات المتحدة وسوف تواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، والتي ستبقى عقبة في طريق السلام .»[٣٣]

فإذا كان لهذه البيانات من معنى ، فهو أنه ليس في وسع إسرائيل أن تقرر

مصير الأراضي التي هي موضوع المفاوضات ، وهو ما كانت إسرائيل تفعله فعليا من خلال مواصلة بناء المستوطنات والبنية التحتية التي تدعمها . الولايات المتحدة لم تفعل شيئا حيال هذه التطورات ، رغم رسالة التطمينات . ولم تفلح جهود الفلسطينيين سواء منها الديبلوماسية ، أو الشعبية ، أو الاحتجاجات السلمية ، أو حشد التحالفات في إسرائيل ، والولايات المتحدة ، وأوروبا وأماكن أخرى في بيان خطر ما تقوم به إسرائيل ، أو في منعه بفعالية . ولم يكن ذلك بسبب قلة ما بذل من جهود : الدكتور حيدر عبدالشافي رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات مدريد وواشنطن ، بعث الى قيادة منظمة التحرير في تونس التوصية التي أجمع عليها أعضاء الوفد كلهم بضرورة وقف المفاوضات بعد أن اتضح أن الولايات المتحدة لن تفعل أي شيء لوقف أعمال إسرائيل التي تقرر مسبقا نتيجة المفاوضات ، أي توسيع المستوطنات .[٣٤] هذه التوصية تجاهلتها القيادة تماما ، ونقلت منظمة التحرير فيما بعد مسؤولية المفاوضات خلسة من البعثة الفلسطينية المتشددة في واشنطن الى مجموعة أخرى أكثر «مرونة» فاوضت على اتفاقات أوسلو ، ما تمخض عن نتائج كارثية للفلسطينيين .

بمرور الوقت ، سيطر على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والخارج ، والذين كانوا في السابق أكثر تأهبا وتحشدا ، نوع من الاستسلام السلبي . تجدر الإشارة هنا أن مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تلت كانت من ناحية ما ثمرة الانتفاضة الأولى التي حرضت المجتمع الفلسطيني وكشفت للعديد من الإسرائيليين بعد عقدين من الزمن أن الاحتلال لا يمكن أن يستمر . بعد مدريد ، افترض معظم الفلسطينيين أن الحصول على دولة من خلال المفاوضات كان مسألة وقت وحسب . لكن الواقع أن شيئا من ذلك النوع لم يحدث ، بعد أن سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل ، رغم التعهدات الواضحة التي قدمتها إدارة بوش الأول الى الفلسطينيين ، بقضم قطع ضخمة من الكعكة التي كان يفترض أن الجانبين يتفاوضان عليها .

خلال أكثر من تسع سنوات من المفاوضات ابتداء من الإعداد لمؤتمر مدريد المطول عام ١٩٩١ ، وحتى عقد الرئيس كلينتون لمؤتمر كامب ديفيد أواخر العام

٢٠٠٠،[٣٥] منع خلالها الفلسطينيون من مناقشة أي من المشاكل الحقيقية بينهم وبين إسرائيل، وازدادت تلك المشاكل سوءا. تواصل الاحتلال، كما أستمرت مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة، وما رافق ذلك من زيادة عدد المستوطنين. ونتيجة للسياسات الإسرائيلية والترتيبات الغريبة للحكم الذاتي الفلسطيني التي تحدد امتيازات السلطة الفلسطينية، لم تكن هناك مساحات مترابطة من الأرض تخضع لسلطة السلطة الفلسطينية، الواقع أنه لم تكن هناك أية أراض تخضع لسلطتها وإدارتها الكاملة، حتى ولا السبعة عشر بالمئة من الضفة الغربية التي كانت تديرها إسميا. وأقيمت طرق التفافية جديدة لتمكين المستوطنين من السفر بين المستوطنات من دون المرور بالمناطق المأهولة بالفلسطينيين. بناء هذه الشبكة من الطرق- التي صممت خصيصا لاستخدام الإسرائيليين ومنع الفلسطينيون من المرور بها- تطلبت مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. وساعدت تلك الطرق على تطويق الفلسطينيين في كانتونات أضيق داخل الضفة الغربية، معزولين عن بعضهم البعض وعرضة «للاغلاقات» (والتي تعني عمليا سجن الفسطينيين داخل كل كانتون) حسبما تريد إسرائيل وفي أي وقت تريد. أشد هذه الاغلاقات كان يمنع الدخول الى إسرائيل والى القدس الشرقية العربية المحتلة. هناك، ترافق منع الفلسطينيين من البناء مع إقامة المستوطنات في القطاع الشرقي من المدينة ما قلص الآمال في أن تصبح عاصمة فلسطينية. في تلك الأثناء لم يُفعل شيئا لمعالجة محنة الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى، أو قضية سيطرة إسرائيل على الأحواض المائية في الضفة الغربية. كل تلك التغييرات على الأرض- التي حدثت ومفاوضات السلام يفترض أنها جارية-جعلت فكرة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة مع حدود واضحة أبعد من أي وقت مضى.

كل واحدة من تلك المشاكل المزمنة التي كانت تزداد سوءا بالتدريج قوضت شرعية القيادة الفلسطينية المشاركة في المفاوضات مع إسرائيل، وراكمت الإحباط الشعبي الفلسطيني. وبمرور الوقت، تدهورت شعبية القيادة الفلسطينية

نتيجة لذلك. وأثر ذلك على صورة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بشكل عام، وحتى على صورة الرمز الفلسطيني البارز، ياسر عرفات، الذي بينت سلسلة من استطلاعات الرأي أن ٤٦,٤ بالمئة من الفلسطينيين يعتبرونه «موضع ثقة» في استطلاع أواسط التسعينات (في أحيان كثيرة أكثر من أقرب منافسيه) الى ما بين أدنى وأوسط العشرينات ابتداء من كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٠ وما تلاها.[٣٦]

ومع استمرار المفاوضات التي بدأ يتضح أنها بلا نتيجة لمدة عقد كامل، شهد العديد من الفلسطينيين أن قطاعات حيوية من الـ ٢٢ بالمئة من فلسطين التاريخية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتي أملوا أن يقيموا عليها دولتهم ذات السيادة، بدأت إسرائيل تبتلعها بشكل حثيث في عملية الاستيطان الزاحفة والضم بحكم الأمر الواقع. لذلك بدأوا يشعرون أن من المستحيل الحصول على أي حل يقوم على مبدأ الدولتين. والوضع ما زال يتدهور: في حين أن عدد المستوطنين في تلك المناطق زاد أكثر من الضعف ليصل الى ٤٠٠ الف مستوطن بحلول العام ٢٠٠٠، وصل العدد خلال الخمس سنوات اللاحقة الى حوالي ٤٥٠ الفا، رغم تفكيك المستوطنات الصغيرة في قطاع غزة.

قالب السيطرة الإسرائيلي

ما كان خطيرا بالقدر نفسه من ناحية التصورات الفلسطينية، خلال هذا العقد من المفاوضات (وفيما بعد خلال أربع سنوات إضافية من الانتفاضة التي تلت) هو ممارسة إسرائيل سيطرة أكبر من أي وقت مضى على السكان الفلسطينيين وعلى ٨٣ بالمئة من أراضي الضفة الغربية التي كان لها عليها سيطرة تامة أو جزئية بموجب اتفاقات أوسلو والاتفاقات التي تلت. وفي حين كانت المستوطنات واضحة تماما حتى لعابر السبيل، فإن ما كان أقل وضوحا بكثير هو الطريقة التي كان الاحتلال الإسرائيلي يزيد فيها من سيطرته على السكان الفلسطينيين خلال تلك الفترة. تم ذلك من خلال خلق شبكة من

الإجراءات ، وصلت الى حد إقامة نظام جديد للسيطرة ، بما في ذلك قيود خانقة على الحركة ، ونظام تصاريح شامل ، والمئات من نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة ، وشددت إغلاق منطقة التوسع المدنية في القدس الكبرى أمام معظم الفلسطينيين ، وشق طرق التفافية خاصة بالإسرائيليين وحدهم لربط الارخبيل المتنامي من المستوطنات التي تفصل المجتمعات المحلية الفلسطينية عن بعضها ، وإقامة مناطق مغلقة أمام الفلسطينيين ومناطق «الحفاظ على الطبيعة» المغلقة أمام التنمية الفلسطينية ، والاستيلاء على مزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات القائمة وبناء أخرى جديدة .

المؤشر الأهم في هذه العملية كان التراجع الكبير في حرية الفلسطينيين على التحرك من مكان الى آخر ، داخل الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ، سواء الى إسرائيل أو بين الضفة الغربية وغزة . حتى نهاية عقد الثمانينات ، كانت الحركة في تلك المناطق مقيدة للغاية أمام فئة معينة ومحدودة من الفلسطينيين (خاصة المدانين بقضايا أمنية) . وكان معظم الآخرين يتجولون بقدر من الحرية ، وكان الدليل على ذلك ذهاب أكثر من مئة الف فلسطيني للعمل يوميا في إسرائيل ، وإمكانية سفر الفلسطينيين الى إسرائيل بالسيارات التي تحمل لوحات الضفة الغربية من دون عوائق تذكر . بعد ذلك ، وابتداء من فترة أوسلو ، تزايدت القيود على حركة الفلسطينيين ، الى أن منعت إلا بموجب تصريح كان من الصعب الحصول عليه ، لم يكن يمنح إلا لفئة محدودة من الاشخاص (تحديدا كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية ، الذين كانوا يحصلون على تصاريح الشخصيات الهامة– في . أي . بي) ؛ أما باقي الفلسطينيين ففرضت على تحركاتهم قيود كبيرة . وهكذا أنتقل الفلسطينيون تحت الاحتلال من وضع كان معظمهم يستطيع التحرك فيه بحرية نسبية داخل الأراضي المحتلة وإسرائيل ، باستثناء فئة صغيرة كانت تعاني من قيود شديدة على تحركاتها ، الى وضع يعاني فيه جميع الفلسطينيين من القيود باستثناء فئة صغيرة .[٣٨]

نتيجة تلك الإجراءات ونظام السيطرة الجديد الذي وضعته إسرائيل

بالتدريج على مدى عقد ونصف ، أصبح ٣,٦ مليون فلسطيني من سكان الأراضي المحتلة ، الذين كان في وسعهم التحرك بحرية نسبية الى إسرائيل ، والقدس ، وبين الضفة الغربية وغزة ، في وضع مختلف تماما . المقيمون في الضفة الغربية احتجزوا في تشكيلة من الكانتونات المعزولة في ١٧ بالمئة من الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية التي أقيمت بموجب اتفاقات أوسلو وترتيبات «الحكم الذاتي» اللاحقة . فبالكاد كان يمكنهم التحرك من واحد من تلك الكانتونات الى آخر . تلك القيود ، التي كانت تفرض في بعض الأحيان متعللة بذرائع أمنية ، لم تكن ترفع حتى عندما كان الوضع الأمني يتحسن الى أن أصبحت غطاء خانقا من القيود الدائمة .[٣٩] ولم يكن يبقى سوى بناء أسوار وحواجز من الأسلاك المكهربة في الضفة الغربية ، كما حدث حول قطاع غزة ، كي تصبح تلك الكانتونات معسكرات اعتقال في الهواء الطلق . وحين قامت الانتفاضة ، لم يتأخر ذلك في الحدوث ، بدأ على شكل «سياج أمني» ، يبلغ ارتفاعه في جزء كبير منه (الذي يمر عبر المدن ، والبلدات ، والمناطق شديدة الكثافة السكانية) ٣٠ قدما من الجدران الاسمنتية مع أبراج مراقبة ، وفي مناطق أخرى نظام عريض من الحواجز والاسلاك الشائكة ، والطرق الأمنية . وبعد انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥ من قطاع غزة ، أصبح في إمكان سكان تلك المنطقة الانتقال في أرجائها المحددة ، والسفر الى مصر ، لكن لم يكن في وسعهم السفر الى إسرائيل ، حيث كان معظمهم يعمل في السابق . واحتفظت إسرائيل أيضا بسيطرة شديدة على جميع صادرات وواردات قطاع غزة ، الذي تسيطر عليه بشكل كامل ، وتفصله عن العالم لمدة أسابيع في بعض الأحيان ، كما حدث في ربيع العام ٢٠٠٦ ، وتقيدهم في أحيان أخرى .

قيام الاحتلال العسكري الإسرائيلي بفرض نظام السيطرة المتصاعد هذا خنق الفلسطينيين ، بأن قيد حركتهم ومجال حياتهم داخل الأراضي المحتلة . لا داعي للقول ، أنه كان لكل تلك الاجراءات تأثيرا اجتماعيا هائلا كما قوض بشدة اقتصادهم الضعيف . وكان التأثير الأكبر نفسيا نظرا لأن هذه العملية بدأت وبدأ مفعولها يظهر خلال فترة كانت مفاوضات السلام تجري بشكل

ظاهر . وصاحب تردي وضع المواطن الفلسطيني العادي ركود الدخل الفردي حتى في السنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية : وهكذا ، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالكاد ارتفع خلال فترة المفاوضات ، من ١٣٨٠ دولارا في العام ١٩٩٥ الى ١٣٨٦ في العام ٢٠٠٠ . وكان لانعدام التحسن في رفاهية الفلسطيني العادي تأثير سلبي قوي على الدعم الشعبي للعملية السلمية التي رأى العديد من الناس أنها تزيد من تردي روحهم المعنوية وتقيدهم . من الناحية الاقتصادية حدث الأسوأ بعد الانتفاضة الثانية : فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من ١٣٨٦ دولارا عام ٢٠٠٠ الى ١١٤٦ عام ٢٠٠٤ .[٤٠] وتراجع أكثر منذ ذلك الحين .

تأثير كل ما تقدم فاقمته حقيقة أن قيادة منظمة التحرير فشلت في القيام بما كان في وسعها القيام به ، حتى في ظل مثل تلك الظروف المقيدة بشكل لا يصدق . ويشمل ذلك إقامة نظام حكم خال من الفساد مبني على حكم القانون ، وإقامة توازن ما بين الفرعين التنفيذي والتشريعي ، وجذب الاستثمارات ، وإيجاد فرص عمل . المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب ، الذي كان يمكن أن يتولى دورا رياديا كفرع منفصل من فروع الحكم ، وأن يتولى قيادة وضع أجندة للسلطة الفلسطينية ، بدلا من ذلك ، سيطر عليه الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية ، ياسر عرفات ، الذي كان يزداد بيروقراطية . فقد كان عرفات لا يقبل أي معارضة من المجلس الوطني الفلسطيني ، ورفض على مدى سنوات التوقيع على قانون أساسي (الهدف منه أن يكون دستورا انتقاليا) أقره المجلس ، هدد المشرعين ، وأرسى ، بشكل عام ، الأسبقية التعسة بالإخلال بالتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وعدم وجود حكم قانون مدروس وفاعل ، علاوة على الوضع المقلقل للسلطة الفلسطينية بشكل عام ، من ناحية الافتقار للسيادة ، والصلاحيات ، والسيطرة الحقيقية على الأراضي ، خلق بيئة فقيرة للاستثمارات الخاصة . بعض الأثرياء الفلسطينيين المغتربين استثمروا في الضفة الغربية وغزة ، لكن العديدين منهم ندموا على قرارهم ذاك بعد أن فشل الاقتصاد في النمو بما يكفي خلال عقد التسعينات ، وانكماشه بعد العام

٢٠٠٠ . انتشار الفساد الحكومي أيضا كان له دور في كبح الاستثمار .

بدلا من انبثاق بنية لشبه دولة يكون في وسعها قيادة وتنظيم طاقات الشعب الفلسطيني للتعامل مع التحديات الأكبر التي أفرزتها حقبة أوسلو ، كانت السلطة الفلسطينية نسخة عن منظمة التحرير الفلسطينية في الحقبة التي تلت بيروت حسبما وصفنا تلك المنظمة في فصل سابق : ونظام غير فعال للغاية مثقل بالمحسوبية والمحاباة . كان من الواضح أن هذا النظام يفيد قادة وكوادر منظمة التحرير الذي عملوا في شبه الدولة الفلسطينية في لبنان ، ثم جلسوا في حالة تبطل قسري في مناف مختلفة لمدة تزيد على عقد بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢ . الأفراد الذين تولوا أرفع المناصب في السلطة الفلسطينية لم يختاروا لجدارتهم بالمنصب ، بل لولائهم وماضيهم الثوري . وتمتع الأشخاص الأرفع منصبا منهم بامتيازات تراوحت ما بين تعليم أولادهم في الخارج الى منح الإسرائيليين لهم بخبث وضع «شخصية مهمة جدا» ما أعطاهم حرية تحرك نسبي عزلتهم عن عامة الشعب .

هؤلاء القادة ، الذين أصبح الكثيرون منهم محط كراهية سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، والقدس الشرقية ، سيطروا على السلطة الفلسطينية التي فشلت في توفير العديد من الخدمات ، أو القيادة التي كان هؤلاء السكان في أمس الحاجة اليها . ورغم تحقيق تقدم في مجالات التعليم ، والرعاية الصحية ، والبنية التحتية ، كما بينا في الفصل السابق ، فإن من حقق تلك الإنجازات هم في معظمهم مسؤولون من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وليسوا من العائدين من تونس أو أماكن أخرى . وعلاوة على الصعوبات التي رافقت فرض إسرائيل لنظام السيطرة الجديد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية ، فإن أعدادا متزايدة من الفلسطينيين بدأت تفقد ثقتها في نهج منظمة التحرير الفلسطينية التفاوضي ، كما أن الامتعاض من عجز السلطة الفلسطينية وفسادها كان من بين الأسباب الأساسية لاندلاع الانتفاضة الثانية نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ . كل تلك الأمور ساهمت بقوة علاوة على هزيمة فتح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦ .

اندلاع الانتفاضة الثانية فتح فترة تزيد على أربع سنوات من العنف الفلسطيني- الإسرائيلي الحاد، وبمستوى غير مسبوق منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وطبع بمشاهد لعمليات انتحارية مرعبة، وقصف جوي، واستخدام الدبابات والمدفعية في المناطق السكانية المكتظة. خلال تلك الفترة، قتل حوالي ٥ آلاف إنسان في فلسطين/ إسرائيل وأصيب حوالي ٣٥ الفا (حوالي ٨٠ بالمئة من القتلى، وأكثر من هذه النسبة من الجرحى كانوا فلسطينيين، كما كانت غالبية الضحايا من الجانبين مدنيين). آلاف الفلسطينيين اعتقلوا، والمدن والبلدات، والقرى الفلسطينية التي أخلتها إسرائيل غداة اتفاقات أوسلو أعيد احتلالها. في تلك الأثناء، ومع تواصل الانتفاضة، سرّعت إسرائيل فرض نظام سيطرتها الجديد والذي كان قد بدأ يتبلور خلال حقبة أوسلو. وبلغ الوضع ذروته بضم إسرائيل ١٠ بالمئة أخرى من أراضي الضفة الغربية بذريعة بناء «الجدار الأمني». ومهما يكن ما حققه هذا الجدار لأمن إسرائيل، فقد كان في الإمكان أن يفعل أكثر لو أنه شيد داخل إسرائيل، على طول الخط الأخضر الذي يشكل حدود خط الهدنة للعام ١٩٤٩. لكنه بدلا من ذلك، بني عمليا بكامله ضمن الضفة الغربية، وفي حالات كثير في مناطق عميقة داخلها، ما مكن عمليا من الاستيلاء على آلاف الهكتارات من الأراضي الفلسطينية الإضافية، مع مصادرها المائية القيّمة، وفصل المزارعين الفلسطينيين عن مورد رزقهم، وبذر المزيد من الامتعاض والغضب للمستقبل.

في رد واضح على الانتفاضة، بدأت الحكومة الإسرائيلية برئاسة آرييل شارون وخليفته إيهود أولمرت في سلسلة من الإجراءات، من ضمنها بناء الجدار/ الحاجز، والانسحاب عام ٢٠٠٥ من قطاع غزة، الذي تم بقرار أحادي الجانب ومن دون مفاوضات مع الفلسطينيين. خططت الحكومة الإسرائيلية المنتخبة الجديدة لأعمال أخرى شملت الاستمرار في مد الجدار/ الحاجز، وسحب مستوطنات (وليس بالضرورة الجيش الإسرائيلي) من أجزاء من الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه ضم مناطق من الضفة الغربية والقدس الشرقية في الأماكن التي فيها كتل استيطانية، بالتفاوض مع الفلسطينيين أو من دون

مفاوضات. وفي حين بدا أن تلك الأعمال تهدف الى فصل إسرائيل عن الفلسطينيين، وتلك هي الطريقة التي عرض فيها الأمر على الجمهور الإسرائيلي، فإنها في الواقع تكثف سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والقدس الشرقية العربية. وليس سبب ذلك أن مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية ومئات آلاف الفلسطينيين سيكونون على الجانب «الإسرائيلي من الجدار/ الحاجز عند الانتهاء منه ليصبح حدود إسرائيل الدائمة عند اكتماله، حسبما يعلن القادة الإسرائيليون. بل أيضا لأن ضم إسرائيل «للكتل الاستيطانية» القائمة على مواقع استراتيجية ومركزية في الضفة الغربية وحول القدس، وفي وادي نهر الأردن، سيعني سيطرة إسرائيل الدائمة على الضفة الغربية حتى لو أخلت إسرائيل المساحات المتبقية للفلسطينيين. مضامين هذه الأعمال على خلق دولة فلسطينية قابلة للحياة، وبالتالي تحقيق حل الدولتين، تنذر بالشؤم، وقاضية على الأغلب.

حل الدولة الواحدة

مسألة أي بنية أو بنى الدولة هي الأنسب لفلسطين وإسرائيل تأثرت بشدة بأعمال القادة الفلسطينيين والحكومات الإسرائيلية المختلفة، كما سبق وذكرنا. كما تأثرت أيضا بالتحولات المهمة في السياسة الأميركية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش منذ وصوله الى السلطة في كانون الثاني ٢٠٠١. فحتى مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١، وعلى مدى سنوات عدة بعد ذلك، حتى فشل محادثات كامب ديفيد/ طابا في العامين ٢٠٠٠- ٢٠٠١، كان الاعتقاد السائد أن وضع صيغة ما من حل الدولتين للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي كان مسألة وقت. وبدا للكثيرين أن هذا الحل لا يحتاج لأكثر من جولة صعبة من المساومات الفلسطينية الإسرائيلية حول الحدود، وحدود السيادة التي ستتمتع بها الدولة الفلسطينية المفترضة التي ستقوم الى جانب إسرائيل، مع حل قضايا مثل القدس واللاجئين بأن يفرض الطرف الأقوى إرادته على الطرف الضعيف، بمساعدة حليفة القوة العظمى المتسلطة.

إلا أنه نما في أوساط بعض المراقبين، على مدى سنوات عدة، إدراك بأن هذه النتيجة تزداد ابتعادا. هذا الإدراك تبلور بغض النظر عما في حل الدولتين من مزايا أو عيوب، ورغم الرغبة المتأصلة منذ زمن لدى قطاعات كبيرة من الفلسطينيين والإسرائيليين في دولة خاصة بهم، ورغم قبول كل شعب (على مضض في أغلب الأحيان) بأن يكون للشعب الآخر دولة. ابتداء من ميرون بنفينستي، وهو نائب سابق لرئيس بلدية القدس، أدار مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية من العام ١٩٨٢ الى العام ١٩٩٠، [41] فقد جادلت تشكيلة من المحللين أن السياسات التي اتبعتها مؤسسة إسرائيل الأمنية- العسكرية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مدى أربعة عقود قد غيرت كل شيء. [42] حسب وجهة النظر هذه، فإن قبضة إسرائيل الحديدية على الضفة الغربية والقدس الشرقية قد قضت على كل إمكانية لإقامة ما يمكن أن يدعى شرعا بأنه دولة فلسطينية، وشكك بالتالي فيما إذا كان حل الدولتين مازال ممكنا. تلك هي الحال إذا أخذ مفهوم الدولة الفلسطينية بحيث يعني دولة مستقلة، قابلة للحياة، ومتصلة، وذات سيادة تقوم على الاثنين والعشرين بالمئة المتبقية من فلسطين الانتداب، والتي تشكل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

هذا الإدراك حرك بدوره تجديد التفكير بالفكرة القديمة عن حل الدولة الواحدة، بوصفها النتيجة المثالية أو النتيجة الأقل عيوبا، بالنسبة لفلسطين وإسرائيل. [43] وثمة خلافات مهمة بين الذين دفعوا بهذه الفكرة. يجادل البعض بأنه سواء كان هذا الحل مرغوبا فيه من الناس المعنيين (يبدو أن غالبية الفلسطينيين والإسرائيليين يفضلون العيش في دولتين قوميتين مختلفتين)، فهو النتيجة الحتمية لاستمرار التوجهات الحالية في المستقبل القريب. الذين يعتنقون وجهة النظر هذه، والتي يمكن وصفها بأنها حل الدولة الواحدة المفروض بحكم الأمر الواقع، يرون أنها ستتحقق (رغم الانسحاب الإسرائيلي الأخير من قطاع غزة واحتمال حدوث انسحابات أخرى من الضفة الغربية)عندما يجعل الضم التدريجي للضفة الغربية والقدس الشرقية من إقامة دولة فلسطينية متصلة

جغرافيا أمرا مستحيلا. تجري هذه العملية ضد خلفية من استمرار النمو السكاني الفلسطينين مقرونا مع إدراك معظم الإسرائيليين أن القيام بالمزيد من عمليات التطهير العرقي ضد العرب بات مستحيلا. حاملو وجهة النظر هذه يرون أن هذه العملية ستنتج، في نهاية الأمر ما هو في الواقع كيانا واحدا ذا سيادة يحكمها الإسرائيليون في جميع أنحاء فلسطين، مع مساواة ديمغرافية بين العرب واليهود، أو أغلبية عربية، وهو الأغلب. يشعر البعض حسب هذا السيناريو أنه سيثبت في وقت ما أن من المستحيل إبقاء شعبين في بلد صغير منفصلين، أو إبقاء ذلك الكيان تحت حكم اليهود، مثلما تبين في النهاية أن من المستحيل إبقاء جنوب افريقيا تحت حكم البيض. [44]

الذين توقعوا قيام نوع من حل الدولة الواحدة تنبثق نتيجة لعدم وجود حل آخر لما يتصورون أنه الواقع الحالي الذي يفرض وجود دولة حقيقية واحدة، وسيادة حقيقية واحدة، وشعبا واحدا يتمتع بحقوق وطنية، وسياسية، ومدنية، وإنسانية كاملة، في المنطقة الواقعة ما بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، لا يقدمون تقييما حقيقيا لقيمتها. إنهم لا يدافعون عن هذه النتيجة؛ بل يتصورون أنها ستكون حتمية إذا استمرت التوجهات الحالية. ولم يفكر الذين يحملون هذا المفهوم كثيرا في البنية الدستورية المستقبلية أو الترتيبات السياسية بين الشعبين. الفرضية الضمنية هي أنهما سيكونان على الأغلب غير متساويين بنسبة كبيرة. وبالمثل، ثمة اعتبار قليل لمسألة ما إذا كانت الدولة الواحدة قادرة على تجاوز الرغبة الواضحة لدى الشعبين في أن يكون لكل منهما دولة مستقلة، أو عدم الثقة العميقة والراسخة لدى كل جماعة تجاه الأخرى. هذا إذن ليس موقفا معياريا، ولا يتضمن أي تأييد: وما يفهم منه هو أنه قراءة تجريبية للتوجهات الحالية وتصور للاحتمالات المتوقعة في المستقبل القريب والمتوسط. وهو لا يتناول الاحتمالات الممكنة لأنها تتعارض مع تطلعات كلا الشعبين، وخاصة الفلسطينيين، وهو نتيجة ستكون غير مستقرة في طبيعتها، وقد لا تكون أكثر من محطة في الطريق الى نتيجة ما أخرى.

ثمة شكل آخر من التفكير في حل الدولتين يشبه الفكرة الفلسطينية

القديمة لدولة موحدة واحدة في فلسطين مع اختلافين . يرى البعض هذا الشكل من زاوية مفهوم منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة علمانية ، ديمقراطية على كامل أراضي فلسطين مع حقوق متساوية لجميع سكانها ، الفلسطينيين والإسرائيليين ، مهما كان معتقدهم الديني ، لكن من دون حقوق وطنية منفصلة للإسرائيليين . الآخرون ، وأبرزهم قادة حماس ، فينظرون الى هذه النتيجة من ناحية أنها دولة إسلامية ، يعامل فيها غير المسلمين بوصفهم أقليات . هاتان المجموعتان تدافعان بشدة عن هذه النتيجة ، بوصفها النتيجة المثالية ، ولا يبذل الكثيرون من الفلسطينيين جهدا يذكر لجعل هذه الفكرة مقبولة من الإسرائيليين ؛ الواقع أن أعمال العنف ، بما في ذلك الهجمات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين من جماعات مثل حماس ، التي تدافع عن حل الدولة الواحدة ، تجعل مثل هذا الخيار ممقوتا لدى الإسرائيليين . الآخرون الذين قد تتداخل وجهات نظرهم مع هؤلاء ، والذين يقتصر رأيهم على الدفاع عن حق الفلسطينيين الكامل في العودة الى منازلهم في فلسطين وتنفيذ ذلك دون حدود ،[٤٥] ويفعلون ذلك غالبا من دون أن يبينوا صراحة أنه إذا عاد معظم اللاجئين الفلسطينيين الى ما هو إسرائيل الآن (والذين يفترضون ، بناء على دليل مادي ضعيف ، أو دون أي دليل ، أن معظمهم يرغبون في العودة) فإن هذا سيحول إسرائيل من دولة ذات أغلبية يهودية الى دولة ذات أغلبية عربية . ويمكن القول أن تلك هي النتيجة التي يرمي اليها معظم هؤلاء . أما مسألة كيف يمكن لإسرائيل أن توافق على مثل هذه النتيجة الثورية ، فلا يتناولها مؤيدوا هذا النهج .[٤٦]

ثمة جماعة أخرى تدافع عن حل الدولة الواحدة على أساس النهج ثنائي القومية . وهو قائم على الاعتراف بأن هناك مجموعتان قوميتان في فلسطين– إسرائيل . ويترافق ذلك مع قبول حقيقة يدركها الكثيرون ، بأن تعزيز نظام الاحتلال الإسرائيلي على مدى ٣٩ عاما (تشكل أكثر من ثلثي عمر البلد البالغ ٥٨ عام) مقرونا مع الضم الزاحف والانتشار السرطاني للمستوطنات ، علاوة على الضرورات الاقتصادية ، تجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية

منفصلة ، ومستقلة ، وقابلة للحياة ، ومتصلة الأطراف . وينتج عن هذا الإدراك ، الدفاع عن إطار عمل يأخذ في الحسبان هاتان الحقيقتان القوميتان ضمن إطار الدولة الواحدة .[٤٧]

ما يجدر قوله حول هذه المناهج كلها هو أنها لا تتضمن– الى الآن على الأقل– تفكيرا متعمقا أو مفصلا حول مضامين حل الدولة الواحدة ، وأي واحد من اختلافات هذا الحل هو الأهم .[٤٨] أضف الى ذلك أنها واجهت جدارا صلبا من الرفض ليس في إسرائيل وحسب بل أيضا في الولايات المتحدة ، حيث يبدو أن الدعوة لطرح مسألة الرغبة في ، أو احتمال تغيير إسرائيل عن صيغتها الحالية ، تعامل وكأنها معاداة للسامية .[٤٩] إلا أن هناك مشاكل أخرى . وتجدر الملاحظة ، على سبيل المثال ، أنه يكمن خلف رغبة معظم الإسرائيليين بالحفاظ على دولتهم في وضعها الحالي ، بغض النظر عما قد يسببه ذلك للفلسطينيين (وربما لإسرائيل نفسها على المدى البعيد) ، وخلف قوة إسرائيل التي لا شك فيها في تقرير النتائج في المنطقة ، فإن لدولة إسرائيل بوضعها الحالي جذور قوية من الشرعية الدولية . وهذا ناتج عن إنشائها كنتيجة مباشرة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ في العام ١٩٤٧ ،[٥٠] والذي يدعو تحديدا الى إقامة «دولة يهودية» الى جانب «دولة عربية» ، مع نظام دولي خاص لمدينة القدس .» القرار الذي هو أساس شرعية وموقف إسرائيل الدولي ، يصفها صراحة بأنها دولة «يهودية» .

كما أشرت سابقا ، كانت هذه الصيغة مقبولة ضمنا لدى منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٨ عندما أصدرت إعلان استقلال الدولة الفلسطينية بناء على القرار ١٨١ ، واعترفت في الوقت نفسه بإسرائيل . صحيح أن هذا القرار يعين حدودا تجاوزتها إسرائيل كثيرا منذ بداية وجودها على حساب الدولة الفلسطينية التي لم تولد بعد . ويمكن القول أنه لا يوجد شيء يمكن أن يمنع حدوث تغيير في طبيعة دولة إسرائيل هذه يحدث كخيار طوعي لمواطنيها (الواقع أن تغييرات عميقة حدثت في طبيعتها تجري بالتدريج منذ العام ١٩٦٧ نتيجة لاستعمار وابتلاع الكثير من الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين في

إسرائيل) . لكن الإسرائيليين أبدوا حتى الآن رغبة في إبقاء الفلسطينيين بعيدين عن بصرهم وتفكيرهم بدل محاولة فهم عواقب أعمال حكوماتهم المنتخبة فيما يتعلق بالمستوطنات والاحتلال . منع حدوث مثل هذا التغير الطوعي ، وهذا الإصرار الدولي على طبيعة إسرائيل الحالية كدولة يهودية قد يبدو كعقبة أخرى على صيغة ما لحل الدولة الواحدة .

لذلك فإن هناك عوائق رئيسية تعترض التفكير في العواقب المنطقية لاستمرار التوجهات الحالية نحو حل الدولة الواحدة . ومع ذلك فإن تلك التوجهات تدفع قدما بقوة بسياسات إدارة بوش التي تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين وكذلك بأعمال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة السائرة في هذا الاتجاه . المثير للسخرية ، أن تلك السياسات ترافقت مع تصريحات للرئيس بوش يعلن فيها تأييده لإقامة دولة فلسطينية . على أية حال ، هذا المأزق المفاهيمي حول حل الدولة الواحدة أو الدولتين ربما يكون قد انهار تماما وانهارت معه إمكانية إقامة دولة فلسطينية ، بسبب أعمال الإدارة الأميركية الحالية . ومن أبرز هذه الأعمال تأييد الرئيس بوش لموقف إسرائيل المتعلق بعدد من الجوانب بالغة الأهمية من النزاع بين الشعبين ، وذلك في الرسالة التي بعث بها الى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يوم ١٤ نيسان/ أبريل ، ٢٠٠٤ ، والتي يعترف فيها بديمومة المستوطنات الإسرائيلية الكبرى في الأراضي المحتلة ، مشددا على عدم الرجوع عن «الحقائق الجديدة على الأرض ، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى .» وتؤيد الرسالة أيضا تأكيد إسرائيل أنه ليس في وسع اللاجئين الفلسطينيين العودة الى إسرائيل . اتخاذ الإدارة الأميركية هذه المواقف غير المسبوقة قوضت عددا من القواعد الثابتة التي قامت عليها سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية على مدى أربعة عقود .

***

أحد هذه المواقف هو أن القضايا الأساسية بين عباس والإسرائيليين لا يمكن التفاوض عليها إلا مباشرة وبشكل ثنائي بينهما . لكن ادارة بوش تقبلت عمليا الحجة الإسرائيلية بأنه «ليس هناك أحد للتحدث معه في الجانب الفلسطيني» ،

وفشلت في تحريك المفاوضات بين الجانبين ، ثم تفاوضت مباشرة مع إسرائيل في نيسان ٢٠٠٤ حول مسألة المستوطنات واللاجئين بالغة الأهمية في غياب ممثل عن الشعب الأكثر اهتماما بهذه المسائل ، الشعب الفلسطيني نفسه . بفعلها هذا ، تحولت عن موقف كان يدعو لمفاوضات ثنائية ، مباشرة بين الأطراف ، والذي تبنته الولايات المتحدة في الأصل بإلحاح من إسرائيل . قبل ذلك التاريخ وفي ظل رؤساء من هاري ترومان الى جيمي كارتر ، كانت الولايات المتحدة مستعدة على الدوام للتفاوض مع كل واحد من الاطراف ، أو بشكل تعددي مع العديد منهم . هكذا ، فإن المفاوضات السرية مع مختلف الدول العربية خلال عقد الخمسينات ، وخطة روجرز في العام ١٩٦٨ ، ومؤتمر جنيف في العام ١٩٧٣ ، والديبلوماسية المكوكية لوزير الخارجية هنري كيسنجر ، والبيان الاميركي السوفياتي المشترك عام ١٩٧٧ ،[٥١] كانت جميعها أدوات سمحت للولايات المتحدة بالتفاوض وحدها مع مختلف الأطراف ، سواء منها الإقليمية أو الدولية .وقد سمح ذلك للدول الرافضة بتجنب التفاوض مباشرة و/أو بشكل ثنائي مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٩ وحتى عقد السبعينات .

بعد ذلك ، وعلى إثر معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية للعام ١٩٧٩ ، وبإلحاح من إسرائيل ، أصبح من ثوابت السياسة الاميركية خلال العقود اللاحقة ، أن ترفض الولايات المتحدة قبول أي شيء سوى المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والعرب . (وكان كيسنجر قد رضخ في وقت سابق لمطالب إسرائيل بأن تنسق الولايات المتحدة مواقفها بالنسبة لسلام الشرق الأوسط مسبقا مع إسرائيل ، وهو تعهد تم الحفاظ عليه بشكل عام خلال العقود الثلاثة التالية .) وأصبح الموقف الاميركي هو أن تحل الخلافات بين الطرفين مباشرة ، وليس على أساس اتفاقات داخلية بينهم وبين الولايات المتحدة ، ورغم أنه كان مفهوما ان تتم المفاوضات الثنائية بين الطرفين بوجود «وسيط» أميركي ليضع اصبعه في الميزان لصالح إسرائيل عند الضرورة . في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ تخلى بوش عن هذا المبدأ عندما توصل الى اتفاقات رسمية مع شارون حول قضايا رئيسية تتعلق باللاجئين والمستوطنات في غياب ممثلين عن الفلسطينيين .

ثمة خطوة أخرى أكثر أهمية تتعلق بما اذا كانت ستقام دولة فلسطينية قط- ولموقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي العالم- هي رفض الرئيس بوش الفعلي لمبدأ «عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالحرب» . هذه العبارة التي تشكل واحدا من المبادئ الاساسية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، كانت الأساس الذي قامت عليه عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عقد الستينات ، وكذلك كانت السياسة الثابتة لسبعة ادارات أميركية . ويرتكز هذا المبدأ على مقدمة ميثاق الأمم المتحدة والبندين الأولين فيه ، وقد استخدم كأساس للحملة التي قامت بطرد القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١ ، علاوة على جهود أخرى للدفاع عن القانون الدولي والنظام العالمي ضد شريعة الغاب . برفض هذا المذهب بالغ الأهمية باستخفاف ، ومعه الموقف الاميركي ذو العلاقة بأن المستوطنات الإسرائيلية عقبة في طريق السلام (وهو موقف أكدت عليه قبل سنوات قليلة إدارة الرئيس بوش الأب في رسالة التأكيدات التي بعث بها الى الفلسطينيين ، والتي سبق ذكرها) ، ووصفه كبرى المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية بأنها «حقائق جديدة على الأرض ،» يكون جورج بوش الابن قد أرسى أساس سابقة بالغة الخطورة .

فعل الرئيس أكثر من ذلك برسالته للعام ٢٠٠٤ . بحديثه عن الكتل الاستيطانية (دون تحديد مداها ، أو أيها التي يشير اليها) «كحقائق» يكون قد عزز بقوة عملية التوسع الديناميكية للمستوطنات الإسرائيلية ، وبفعله هذا يكون قد ساعد على تعطيل ، ربما بشكل دائم ، الاحتمالات التي تزداد قتامة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ومتصلة ، وذات سيادة الى جانب إسرائيل . ونتيجة لذلك ، يكون جورج بوش الابن ، وبشكل فيه الكثير من التناقض ، قد أعطى دفعة قوية لفكرة حل الدولة الواحدة ، رغم أنه أول رئيس أميركي يدعو صراحة الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل .

وهذا تغير حاسم بالفعل . ويتعين علينا أن ننظر بعين الشك الى تصريحات الرئيس بوش وأعضاء ادارته حول تعهداتهم للفلسطينيين . في أفضل الأحوال فإن هذا تفكير رغائبي ؛ وفي أسوأها ، فهو شيء أكثر شؤما بكثير ، ليفهم ضمن

ما وصفه عدد من دهاقنة منظري مواصلة التوسع الإسرائيلي في الضفة الغربية بـ «نقل التماس» . ويشتمل ذلك على إقامة سلسلة من الكانتونات المنفصلة يخنقها وجود «الكتل الاستيطانية» ، التي اعترف جورج بوش بأنها حقائق لا يمكن الرجوع عنها ، حولها . «التماس» سيتم ضمانه عن طريق ربط مختلف الكانتونات الفلسطينية المعزولة بواسطة انفاق وجسور ، وربما سكة حديد عالية السرعة .[٥٢] خلاصة هذه السياسة ربما كانت تمكين إسرائيل أن تستوطن وتضم القطاع الذي تختاره من الضفة الغربية وتترك البقايا غير الصالحة للفلسطينيين ليدعوها «دولة» اذا اختاروا هم والآخرون ذلك .

صحيح أنه في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥ ، وخلال أول زيارة للرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس الى واشنطن ، أعلن الرئيس بوش أن أي تغيير على خط الهدنة للعام ١٩٤٩ ، الذي يطلق عليه الخط الأخضر ، يجب أن يكون نتيجة مفاوضات ، ويتطلب موافقة الفلسطينيين . قد يبدو ذلك متناقضا مع لغة الرسالة التي بعث بها الى شارون قبل عام من ذلك التاريخ . على أي حال ، تلك الرسالة تدعو ايضا الى «الاتفاق بين الأطراف لتغيير خطوط الهدنة للعام ١٩٤٩» ، حتى وهي تصف الكتل الاستيطانية على انها «حقائق جديدة على الأرض .» وما كان الرئيس يؤكد عليه في الواقع في رسالة نيسان/ ابريل ٢٠٠٤ هو دعمه لاحتفاظ إسرائيل بكتلها الاستيطانية الواسعة ، ورفض إعادة أي لاجئين الى أراضيها ، كان أحد ثوابت المفاوضات : أي أن الأطراف أحرار في التفاوض ، لكن خلال تلك المفاوضات فإن الولايات المتحدة ستنحاز على الأغلب الى الجانب الإسرائيلي ، بغض النظر عن تعهداتها السابقة .

ما هو أهم من حديث إدارة بوش عن الدولة الفلسطينية هو عدد من الحقائق القديمة والجديدة . إحدى الحقائق القديمة هي أن الموقع المفترض لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فعلا ، وقابلة للحياة ، ومتصلة الأطراف تتقلص باستمرار وبشكل ربما لن يكون في الإمكان الرجوع عنه ، وربما يكون قد تقلص بشكل لا يمكن إصلاحه . إلا أنه يجدر بنا أن نتذكر ، ما قاله المؤرخ توني جوت ، وهو أن ما قد يكون أحد السياسيين فعله- سواء كان أميركيا أو إسرائيليا- فإن في وسع

آخر أن يبطله . إحدى الحقائق الجديدة هي أنه بإزالة آخر تأكيد واهن عن رفض أميركا لمبدأ استيلاء إسرائيل على الأراضي بالقوة ، وبناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية ، يكون الرئيس بوش قد أعطى ربما آخر زخم ضروري لمشروع الاستيطان الإسرائيلي الذي يتقدم كالبلدوزر في طول وعرض الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية العربية .

يمكن لنا أن نفترض أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ستستغل الفرصة التي توفرها الظروف الجديدة الى أقصى حد . أما بالنسبة لما قد يعنيه ذلك ، فقد يكون من الحكمة الرجوع الى كلمات شارون نفسه : فقد ذكر قبل تعرضه لجلطة دماغية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أن خطته بالانسحاب الأحادي من غزة ، بموافقة من الرئيس بوش ، قد تعني أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية في المستقبل المنظور . أما أقرب مستشاري شارون ، دوف فيسغلاس فكان أكثر تأكيدا : فكرة العملية السياسية مع الفلسطينيين ومعها الدولة الفلسطينية كلها قد حفظت في «غاز تعقيم» (فورمالديهايد) بفضل خطة شارون ، التي صادقت عليها الولايات المتحدة الآن .[٥٣] وكما قال شارون قبل ذهابه الى واشنطن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ ، لتلقي تلك التأكيدات من الرئيس بوش ، وأن خطته تعني ضم إسرائيل الدائم ليس لمستوطنة أو اثنتين ، بل العديد من الكتل الاستيطانية ، وخاصة تلك التي تحيط بالقدس الشرقية من ناحية الضفة الغربية ، ومستوطنة أرييل ، التي تقسم الجزء الشمالي من الضفة الغربية الى نصفين . التوسع المستمر دون توقف في هذه الكتل الاستيطانية ، وإحاطتها بنظام الأسوار والسياجات والحواجز التي تقيمها إسرائيل بسرعة وبتكلفة باهظة ، جعله الرئيس بوش أمرا مشروعا ، وسوف يحول الضفة الغربية في نهاية الأمر وبشكل دائم الى مجموعة من الكانتونات الصغيرة . حتى لو نهض شبح أورويل من القبر وسار مرة أخرى ، وأختار القادة الأميركيون والإسرائيليون في المستقبل أن يسموا تلك الرقع من معسكرات الاعتقال القائمة في الهواء الطلق «دولة» ، فإن إمكانية إقامة دولة فلسطينية حقيقية ربما تكون قد تلاشت بالرسالة التي بعث بها الرئيس بوش الى شارون في نيسان ٢٠٠٤ .

مستقبل الفلسطينيين ودولة إسرائيل ، ومسألة ما إذا كنا سنشهد إقامة دولة فلسطينية قط ، ستتحدد الى حد ما بتلك الحقائق ، وبالطريقة التي ستتطور بها في المستقبل . في النهاية ، بالطبع ، ستكون لمحاولة فرض حل أميركي- إسرائيلي رد فعل قوي : فأي «اتفاق» لا يعبر عن موافقة الفلسطينيين الحرة لن يصمد ، أكثر من أي اتفاق يتم في غياب ممثلين عن الشعب الإسرائيلي .

على المدى الطويل ، فإن المستوطنات والجدران التي بنيت لحصر الفلسطينيين لن تفعل أكثر من زيادة إحساس الفلسطينيين بالمهانة ، التي ستقود الى المزيد من أعمال المقاومة ، وربما حفزت لقيام صيغ لقيادات سياسية مختلفة . فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ، وقبولها بحل الدولتين قد لا يكون سوى بداية مثل هذه الصيغ . رد الفعل السلبي الشامل في مختلف أنحاء العالم ، للعملية الجارية على الأرض في فلسطين/ إسرائيل سيكون له تأثير في نهاية الأمر . عاجلا أم أجلا سيدرك الإسرائيليون ، كما فعل بعض من أفضل مفكريهم ، بأن طريقة التعامل مع العداء للمستعمرين ليس القمع ، بل تفكيك بنى الاستعمار والقمع الذي ولد هذا العداء في الأصل .[٥٤]

في الوقت نفسه ، فإن مجمل العملية ستشتمل على اضرار إضافية لموقف الولايات المتحدة ، التي يجعلها موقفها الفعلي من المستوطنات ، والاستعمار ، والسرقة ، والاحتلال تبدو للعالم أجمع وكأنها قوة عظمي متجبرة تتآمر مع حلفاء محليين أقوياء لفرض ارادتها على الضعفاء وعديمي الحيلة . ومع مغامرتها المأساوية التي لم تحسن ادارتها في العراق ، فقد وضعت إدارة بوش الولايات المتحدة في أدنى مكانة لها في الشرق الأوسط ، وأكثر من أي وقت آخر على مدى التاريخ الاميركي . وسرعان ما سيصبح من الصعب تذكّر انه كان ينظر الى الولايات المتحدة ، والى عهد قريب نسبيا ، بشكل ايجابي في المنطقة .[٥٥]

أين يتركنا هذا ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟ من المؤكد أن تطلع الفلسطينيين للعيش كشعب ذي سيادة في بلده سيلقى على الأغلب المزيد من الإنكار ، على الأقل لفترة من الوقت وربما الى الأبد . وقدرته على ممارسة السيادة

في دولة فلسطينية مستقلة ربما تكون أقفلت نهائيا نتيجة برنامج شارون ، الذي شجع عليه ماديا تواطؤ إدارة بوش على مدى ستة أعوام حاسمة . لذلك ، اذا ما قدر للشعب الفلسطيني أن يمارس حقوقه الوطنية التي لا يمكن التنازل عنها ، فأن عليه المبادرة لوضع صيغ ومفاهيم جديدة للمستقبل ، تتناسب مع الوضع الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه ، ومواجهة عمليات إخضاعهم وإنكار حقوقهم ، وأن يكونوا عمليا أسرى دولة إسرائيل القوية . نأمل أن تكون تلك الصيغ أكثر شمولية وسعة أفق ، وأكثر فاعلية من التي سبقت ، وأن ينتجوا قيادة فلسطينية أنجح .

وما لم يتم إفشال ما فعله بعض السياسيين على يد سياسيين آخرين– وهو أمر يبدو الآن مستبعدا بالنظر لاصدار الرئيس بوش لرسالة نيسان ٢٠٠٤ ، التي بالغ البعض في وصفها بأنها تمثل وعد بلفور جديد– أو ما لم تحدث مفاجأة مأساوية ، تطهير عرقي آخر في فلسطين (والذي يبدو مستبعدا أيضا في ضوء تصميم الفلسطينيين الواضح بعدم السماح بطردهم مرة أخرى من بيوتهم) ، فثمة أمر واحد مؤكد . الحقائق على الأرض ستدفع الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون في ظل سيادة وسيطرة إسرائيلية واحدة الى تركيبة جديدة كلية . الى متى ستستمر التركيبة الحالية (التي تمثل وضعا أسوأ ، من بعض النواحي ، من الفصل العنصري) ؛ وما الذي سينتج عن تطورها؟ هذا اذا تطورت ؛ وما الذي سيكون عليه شكل دولة فلسطين عند نهاية العملية؟ لا أحد يعلم . وهو لن يتحسن بالتأكيد اذا استمر رفض النظر بأمانة الى ما حدث في هذا البلد الصغير خلال القرن الماضي ، وخاصة كيف كان يجري دفع الفلسطينيين مرارا وتكرارا الى زاوية مستحيلة ، الى قفص حديدي ، لم يجلب ويمكن ألا يجلب في النهاية أي خير دائم لأحد .

الهوامش

مقدمة:

كتابة تاريخ الشرق الأوسط في زمن فقدان ذاكرة تاريخي

١ . للتأمل في تداعيات الفشل المدمر ، أنظر مارك بلوك «الهزيمة الغريبة : شهادة حررت عام ١٩٤٠ ، (باريس ، غاليمار ، ١٩٩٠)

٢ . ثمة أصوات كثيرة من مدرسة لوم الضحية ، ما زالت تسيطر على كتابة التاريخ الرسمي الإسرائيلي ، ابتداء من أكذوبة (قادتهم قالوا لهم أن يغادروا) كتفسير لطرد وهروب اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ – كررها الوزير الليكودي ليمور ليفانت في مقال له في صحيفة ليموند يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ (المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند بعث برد عاصف الى الصحيفة نفسها يوم ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢) . ومرة أخرى في صحيفة لوس انجليس تايمز يوم ٢٨ كانون الأول ٢٠٠١– من وزير خارجية إسرائيل لفترة طويلة أبا إيبان وادعاءه الخالد بأن الفلسطينيين «لم يضيعوا أي فرصة لإضاعة الفرصة» . ومهما كان في هذه المقولة المعادة من حقيقة ، فإنها تعفي إسرائيل من أي مسؤولية عن الفشل في التوصل إلى السلام . الواقع أن المؤرخين الإسرائيليين قد بينوا في مناسبات عدة أن إسرائيل قد فوتت ، أو تجنبت مرارا وتكرارا فرص التوصل إلى حل سلمي ، خاصة خلال عقد الخمسينات . أنظر مثلا ، إيمار رابينوفيتش ، «الطريق الذي لم يتبع : المفاوضات العربية– الاسرائيلية المبكرة» (نيويورك : مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩١) ؛ آفي شلايم «تواطؤ عبر الأردن : الملك عبدالله ، والحركة الصهيونية ، وتقسيم فلسطين» (نيويورك ، مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٨) ؛ و«الجدار الحديدي : إسرائيل والعالم العربي» (نيويورك : نورتون ،٢٠٠١) ؛ ايلان بابيه ، «نشوء النزاع العربي الإسرائيلي ، ١٩٤٧–٥١» (لندن : تاوريس ، ١٩٩٤) ؛ و«تاريخ فلسطين الحديث : بلد واحد وشعبان» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ٢٠٠٤) ؛ وبيني موريس ، «حروب إسرائيل الحدودية ، ١٩٤٩– ١٩٥٦ : التسلل العربي ، والانتقام الإسرائيلي ، والعد التنازلي لحرب السويس» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٩٣) .

٣ . «مقدمة إلى فلسفة التاريخ » ، ترجمة ليو راوخ (انديانابوليس : هاكيت ، ١٩٨٨) ، ٣٥ .

٤ . رشيد الخالدي : «الهوية الفلسطينية : تشكيل وعي وطني حديث (نيويورك ، مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٩٧) .

٥ . بوسطن : بيكون برس ، ٢٠٠٤ .

٦ . لأمثلة سابقة عن مثل هذا التدقيق الجديد في العربية السعودية أنظر «خيبة أمل لانسحاب العربية السعودية من محادثات الوقود» ، نيويورك تايمز ، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ ؛ و«السعودية قد تسعى لإخراج الولايات المتحدة : النظر إلى الوجود العسكري على أنه عبء سياسي في العالم العربي» ، واشنطن بوست ، ١٨ كانون الثاني/ يناير ، ٢٠٠٢ ، آ ١ .

٧ . خلال الغزو الإسرائيلي للبنان ، قتل أكثر من ١٧ ألف شخص والغالبية العظمى منهم مدنيين ، حسب المصادر الرسمية اللبنانية : أنظر رشيد الخالدي ، «تحت الحصار : صنع القرار لدى منظمة التحرير الفلسطينية خلال حرب العام ١٩٨٢» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٦) ، ٢٠٠ ، البند ٥ .

٨ . مثال ذلك ، الحملة الشعواء التي رد بها المؤيدون المتطرفون لإسرائيل على دراسة جون ميرشماير وستيف والت ، وعنوانها ، «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية» (كمبريدج ، ماساشوسيتس : جامعة هارفارد ، أوراق عمل لكلية الحكم في مدرسة جون كينيدي RWP06-011 ، ٢٣ آذار /مارس ٢٠٠٦) . ظهرت نسخة أقصر في «لندن ريفيو أوف بوكس ٢٨ ، رقم ٦ ، (٢٣ آذار/ مارس ، ٢٠٠٦) .

٩ . وصفه بن لادن ذات مره بأنه «مرشد روحي» ، المنظر الإسلامي الفلسطيني عبدالله عزام ألف كتابا بعنوان «الوباء الأحمر» ، واصفا «منظمة التحرير الفلسطينية بأنها جبهة ملحدة للتخريب الشيوعي ، وهي وجهة نظر كانت تتفق في ذلك الحين ، وتدعم من الولايات المتحدة ، والسعودية ، وإسرائيل .

١٠ . طارق علي «باسم صدام الحضارات» ، لوموند ديبلوماتيك ، تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠١ .

١١ . خلال محاكمته بتهمة التآمر ، تبين أن عبدالرحمن قد سمح له بالدخول إلى الولايات المتحدة لعلاقته السابقة مع الاستخبارات الأميركية .

١٢ . لمزيد من التفاصيل ، أنظر علي لايدي ، «فرضية المسار السعودي» لوموند ٥ تشرين الأول/ اكتوبر٢٠٠١ ، ١٦ .

١٣ . أنظر ريتشارد سال «إسرائيل قدمت مساعدة لحماس» ، وكالة الصحافة الدولية المتحدة ، ٢٤ شباط/ فبراير ،٢٠٠١ . أنظر أيضا ، شاؤول ميشال وافراهام سيلا ،» حماس الفلسطينية : رؤية ، وعنف ، وتعايش» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ٢٠٠٠) .

١٤ . للإطلاع على مثال حول كيف جرى التعتيم على أي تفسير عقلاني للإحداث الأخيرة لصالح الجوهريين («essentialist») نقيضوا الوجوديون) ، حتى لمن يزعمون سعة الإطلاع منهم ، أنظر بيرنارد لويس "ثورة الإسلام" ، «ذا نيويوركر» ، تشرين الثاني/ نوفمبر ، ٢٠٠١ ، ٥٠- ٦٣ .

١٥ . رغم أن هذا الرقم لا يعطي اليهود سوى أغلبية ضئيلة من مجموع سكان إسرائيل والأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها في العام ٢٠٠٦ ، والتي أدارتها لما يقارب من ٤٠ عاما» .

١٦ . سوزان سيلسباي بويل ، «خيانة فلسطين : قصة جورج أنطونيوس (بولدر ، كولورادو : ويستفيو ، ٢٠٠١) ، ١٣ . يعطي فصل بويل الأول (١-٢٢) رواية جيدة عن مؤتمر قصر سانت جيمس لشهري شباط وآذار ١٩٣٩ الذي تمخض عنه الكتاب الأبيض .

١٧ . هذا هو الموضوع الرئيسي للفصل ٢ .

١٨ . الإشارة هي إلى كتاب «اختراع التقاليد» ، لاريك هوبسباون وتيرنس رانجر (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٩٢) .

١٩ . على سبيل المثال ، رافق المسؤولون الإسرائيليون عملاء الإخوان المسلمين خلال هجوم على مكاتب الصليب الأحمر في غزة ، حسبما وصف الدكتور حيدر عبدالشافي (الذي كان رئيسا «لجمعية الصليب الأحمر في ذلك الحين) الحادث لي (مقابلة في غزة ، ٢٩ آب/ أغسطس ، ١٩٩٩) . وفي مثال آخر ، نقلت قوات الأمن الإسرائيلية ناشطين إسلاميين عبر إسرائيل من قطاع غزة الخاضع لسيطرة مشددة إلى الضفة الغربية لتفريق مظاهرة في جامعة النجاح في نابلس . حسبما وصف الأمر لي محمد شديد الذي كان في ذلك الحين عضوا في كلية النجاح وتعرض للضرب خلال الشجار . (مقابلة في بيروت ، ٢٤ نيسان/ ابريل ، ١٩٨٣)

٢٠ . أنظر عبدالله شليفر «عزالدين القسام :داعية ومجاهد» ، في الطبعة الثالثة لـ أي بيرك ، «الصراع والبقاء في الشرق الأوسط الحديث» (بيركلي : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٩٣) ، و«حياة وفكر عزالدين القسام» ، الفصلية الإسلامية ٢٢ ، العدد ٢ (١٩٧٩) : ٦١- ٨١ .

٢١ . لمعرفة المزيد عن وجهات نظر المؤلف حول هذا الموضوع ، أنظر رشيد الخالدي ، «نحو استراتيجية فلسطينية واضحة» ، مجلة الدراسات الفلسطينية ٣١ ، رقم٤ (صيف ٢٠٠٢) : ٥- ١٢ ، و«إحياء إمبراطورية : آثار الأقدام الغربية ومسار أميركا في الشرق الأوسط» (بوسطن : بيكون بريس ، ٢٠٠٤) ، ١٤٢- ٤٦ . وتجدر الإشارة أن الإصابات في صفوف المدنيين نتيجة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية المفرط للقوة ضد المناطق الفلسطينية كثيفة السكان (كثافة السكان في بعض مخيمات اللاجئين في قطاع غزة تبلغ ثلاثة أضعاف كثافة السكان في مانهاتن) والذي لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا ، كان أكبر بمقدار أربعة أضعاف الإصابات في صفوف المدنيين الإسرائيليين خلال الفترة بين بداية الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ، وما بدا أنه نهايتها بداية العام ٢٠٠٥ .

٢٢ . حسب مقال لريتشارد سال «مراسل الإرهاب» في وكالة الصحافة الدولية المتحدة ، ورد في البند ١٣ ، فقد فعلت الاستخبارات الإسرائيلية أكثر من تشجيع فرع الإخوان المسلمين الفلسطيني ، وحركة حماس المتفرعة عنها . ويقتبس سال من أقوال «عدة مسؤولين أميركيين سابقين وحاليين» بأن إسرائيل «أعطت مساعدات مالية مباشرة وغير مباشرة لحماس على مدى سنوات» ، بهدف إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٣ . داني روبنشتاين ، «محارب من الضفة الغربية» ، هآرتس ، ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ، ٢٠٠١ . أنظر ايضا حسني أدهم جرار ، «الشهيد عبدالله عزام ، رجل دعوة ومدرسة جهاد» ، (عمان : دار الضياء : ١٩٩٠) .

٢٤ . المرجع السابق . للمزيد عن عزام وابن لادن ، أنظر «جهاد : مسار الاسلام السياسي (لندن : تاوريس ، ٢٠٠٢) ، ٣١٣- ٢٢ ، وجوناثان راندال ، «اسامة : صنع ارهابي» (نيويورك : كنوف ، ٢٠٠٤) ، ٨٧- ٩٧ .

٢٥ . اتصالات شخصية مع المؤلف من قبل أحد الأفراد الذين لهم معرفة وثيقة بالعربية السعودية وعائلة بن لادن ، واشنطن العاصمة ، ١٢ كانون الأول ، ٢٠٠١ . أنظر أيضا راندال ، «اسامة» .

٢٦ . لمزيد من التفاصيل ، أنظر راندال ، «اسامة» ، ٦٨- ٨١ .

٢٧, «الارهاب : خاصتهم وخاصتنا» ، تقديم في جامعة كولورادو ، بولدر ، ١٢ تشرين الأول ،١٩٩٨ ، نشر في إقبال أحمد ، «الارهاب : خاصتهم وخاصتنا» ، مقدمة ومقابلة مع

دافيد بارسامين (نيويورك : سيفن ستوريز برس ، ٢٠٠١) ، ١١-٢٦ .

٢٨ . نيويورك : بانثيون ، ٢٠٠٤ .

٢٩ . راندال ، «اسامة» ، ٩٠ .

٣٠ . للتعرف على الفكر الاستراتيجي البريطاني حول فلسطين قبل وعد بلفور ، أنظر رشيد الخالدي ، «السياسة البريطانية تجاه سوريا وفلسطين ، ١٩٠٦- ١٩١٤» (اكسفورد ، المملكة المتحدة : ايتاكا برس ، ١٩٨٠) .

٣١ . شلايم ، «تواطؤ عبر الأردن والجدار الحديدي» ؛ بابيه ، «صناعة النزاع العربي الاسرائيلي» و«تاريخ فلسطين الحديث» ، توم سيجيف ، «١٩٤٩ : الاسرائيليون الأوائل» (نيويورك : فري برس ، ١٩٨٦) ، و«فلسطين واحدة ، كاملة : العرب واليهود تحت الانتداب» (نيويورك : ميتروبوليتان بوكس ، ٢٠٠٠ ؛ كتاب جديد بقلم سيجيف حول حرب ١٩٦٧ ؛ «١٩٦٧ : والارض تغير وجهها» (القدس ، كيتر ، ٢٠٠٥) صدر باللغة الانجليزية عن دار ميتروبوليتان في العام ٢٠٠٧) ؛ بني موريس ، «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ١٩٤٧- ١٩٤٩» (كمبريدج ، المملكة المتحدة ، مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٨٧) ؛ «ضحايا محقين : تاريخ النزاع الصهيوني- العربي ، ١٨٨١- ١٩٩٩»(نيويورك : كنوف ، ١٩٩٩) ؛ و«حروب اسرائيل الحدودية» . أنظر أيضا سيمحا فلابان ، «مولد اسرائيل : أساطير وحقائق» (نيويورك : بانثيون ، ١٩٨٧) ، أحد أوائل الكتب التي أثارت هذه النقاط ؛ وجيرشون شافير ، «الأرض ، والعمل ، وأصول النزاع الاسرائيلي- الفلسطيني ، ١٨٨٢- ١٩١٤» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٨٩) .

٣٢ . خمسة هو الرقم الذي أعطاه مايكل جى . كوهين ، «ترومان واسرائيل» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٠) ، ٢٢٣ . ترينس بريتي وبي . دينون ، «الهجرة المزدوجة» ، يتحدث عن أربعة جيوش وحملات وعدت بها دول أخرى ، وردت في فلابان ، «مولد اسرائيل» ، ١٨٩

٣٣ . بي . موريس ، «ضحايا محقين» ٢٣٢ ، يقول أن كتيبتين من الجيش اللبناني (من أصل مجموع الجيش البالغ أربع كتائب) نشرت في جنوب البلاد «ويبدو أنها لم تعبر الحدود قط» .

٣٤ . آ . شلايم ، «تواطؤ عبر الأردن» .

٣٥ . بي . موريس ، «ضحايا محقين» ، ٢٣٢- ٣٣ ، يشير الى أن قوة من كتيبتي مشاة ، مدعومة

بدبابات خفيفة ومدفعية ، عبرت الحدود يوم ١٦ أيار ، ١٩٤٨ ، انسحبت بعد أربعة أيام ، وانسحبت مرة أخرى بعد هجوم إجهاضي يوم ٥ حزيران . نجحت في الحصول على موطئ قدم مساحته ستة في ثلاثة أميال عبر الاردن بعد خمسة أيام . وكان ذاك هو المدى الذي بلغه الاقتحام السوري .

٣٦ . بعض تلك الوثائق استخدمها المؤرخون ؛ وقد استخدمت سوزان بويل أوراق جورج أنتونيوس ، بعضها موجود في أرشيف دولة اسرائيل ، في كتابها وعنوانه «خيانة فلسطين» .

٣٧ . موريس ، في «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، كتب عن «استمرار عدم اتاحة اوراق الدول العربية .» على أية حال استخدم سالم يعقوب الارشيف المصري في كتابه «احتواء القومية العربية : مذهب أيزنهاور والشرق الأوسط» (شابل هيل : مطبعة جامعة نورث كارولينا ، ٢٠٠٤) ؛ مهدي المدفعي استخدم الاوراق الخاصة بالاردن في «الأردن ، الولايات المتحدة وعملية سلام الشرق الأوسط ، ١٩٧٤- ١٩٩١» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ،١٩٩٢) ؛ كما استفادت دراسات عربية عدة من ارشيف وزارة الخارجية العراقية وارشيفات أخرى ؛ بالنسبة للجامعة العربية أنظر وليد الخالدي ، «المنظور العربي» في طبعة وليم روجر لويس وروبرت دبليو ستوكي ، «نهاية الانتداب الفلسطيني» (أوستن : مطبعة جامعة تكساس ، ١٩٨٦) ، ١٠٤- ٣٦ .

٣٨ . مثال ذلك «تاريخ الهاجناه» (تل أبيب آم اوفيد ، ١٩٧٢) .

٣٩ . تضمنت موجودات مركز الابحاث الفلسطيني كل أو جزء من الأوراق الخاصة لعدد من الشخصيات الفلسطينية البارزة في النصف الأول من القرن العشرين ، أمثال عوني عبدالهادي ، ومهيب الدين الخطيب ، وفوزي القاوقجي ، وعزت دروزة ؛ أما الدراسات الاجتماعية العربية فتضم أوراق موسى العلمي المهمة وأوراق مكتب المعلومات العربي الذي ترأسه .

٤٠ . أعادت اسرائيل أرشيف مركز المعلومات الفلسطيني الى منظمة التحرير الفلسطينية كجزء من عملية مبادلة الأسرى في العام ١٩٨٤ ، والتي حولته الى الجزائر ، لكن مكان وجوده حاليا غير معروف . إرشيف الدراسات الاجتماعية العربية كان يقفل خلال كل مرة تقفل فيها الحكومة الاسرائيلية بيت الشرق ، وربما يكون قد أزيل ، مع ملفات أخرى ، خلال معظم فترة احتلال اسرائيل للموقع ، والذي مازال مستمرا حتى الآن .

٤١ . امتنع موريس عن المشاركة في مقابلة حول هذه المواضيع ، مدعيا أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من هذه المقابلات لا يمكن الاعتماد عليها : «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، ٢ .

٤٢ . الروايات الباكرة التي ركزت على الفلسطينيين ، من منظور فلسطيني ، خلال كل أو معظم هذه الفترة تتضمن أعمال ناجي علوش ، «المقاومة العربية في فلسطين» ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٨) ، وعبدالقادر ياسين ، «كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨» ، (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية) ؛ وعبدالوهاب الكيالي ، «فلسطين : التاريخ الحديث» (لندن : كروم هيلم ، ١٩٧٨) ؛ ومن منظور اسرائيلي ، يوشوا بورات ، «انبثاق الحركة القومية العربية- الفلسطينية ، ١٩١٨- ١٩٢٩» (لندن : كاس ، ١٩٧٧) ؛ وآن موصلي ميش ، «السياسات العربية في فلسطين ، ١٩١٧- ١٩٣٩» . أنظر أيضا جي . سي . هورفيتز ، «الصراع على فلسطين» (نيويورك : نورتون ، ١٩٥٠ ؛ الطبعة الثانية ، نيويورك : شوكن ، ١٩٧٦) ؛ جون مارلو ، «مقعد بيلاتوس : حساب الانتداب البريطاني» (لندن : كريسيت ، ١٩٥٩) ؛ وكريستوفر سايكس ، «مفترق طرق لاسرائيل ، ١٩١٧- ١٩٤٨» .

اشتملت الدراسات العديدة التي تناولت نواح محددة من القصة الأوسع المتعلقة بالفلسطينيين خلال فترة الانتداب (إضافة الى الكتب التي ذكرت في البند ٣١) على يولانا ميلر ، «الحكومة والمجتمع في ريف فلسطين ١٩٢٠- ١٩٤٨» (أوستن : مطبعة جامعة تكساس ، ١٩٨٥) ؛ مايكل بالومبو ، «كارثة الفلسطينيين» (لندن : فابر ، ١٩٨٧) ؛ يوري كوبرشميت ، «المجلس الاسلامي الأعلى : الاسلام في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين» (ليدن : بريل ، ١٩٨٧) ؛ فيليب مطر ، «مفتي القدس : الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية الفلسطينية» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٨) ؛ محمد مصلح ، «جذور القومية الفلسطينية» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٨) ؛ عيسى خلف ، «الطائفية العربية والتفكك الاجتماعي ، ١٩٣٩- ٤٨» (الباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٩١) ؛ بيرنارد فاسيرستاين ، «البريطانيون في فلسطين : حكومة الانتداب والنزاع العربي- اليهودي ، ١٩١٧- ١٩٢٩» ، الطبعة الثانية (اكسفورد ، المملكة المتحدة : بازيل بلاكويل ، ١٩٩١) ؛ مي صيقلي ، «حيفا : تحول مجتمع عربي ، ١٩١٨- ١٩٣٩» (لندن : تاوريس ، ١٩٩٥) ؛ تيد سويدنبيرج ، «مذكرات ثورة : ثورة ١٩٣٦- ١٩٣٩ والماضي الوطني الفلسطيني» (مينابوليس :

مطبعة جامعة منيسوتا ، ١٩٩٥) ؛ يتسحاق ريتر ، «الوقف الاسلامي في القدس تحت الانتداب البريطاني» (لندن : كاس ، ١٩٩٦) . وتجدر الاشارة أيضا الى أعمال الباحث وليد الخالدي «قبل تشتتهم : صورة تاريخية للفلسطينيين ، ١٨٧٦- ١٩٤٨» (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٧) ، «كل ما تبقى : القرى الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل وأخلتها من السكان عام ١٩٤٨» (واشنطن العاصمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٢) ؛ «خمسون عاما على تقسيم فلسطين (١٩٤٧- ١٩٩٧)» ، (بيروت دار النهار ، ١٩٩٨) ، و«دير ياسين : الجمعة ١٩٤٨/٤/٩» (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٩) . كما كتب وليد الخالدي أيضا سلسلة مهمة من المقالات في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات محللا أحداث العام ١٩٤٨ .

٤٣ . ثلاثة منها تغطي كامل فترة الانتداب : هنري لوران ، «القضية الفلسطينية» ، المجلد ٢ ، «١٩٢٢- ١٩٤٧ ، مهمة حضارية مقدسة» (باريس : فايار ، ٢٠٠٢) ؛ سيجيف ، «فلسطين واحدة ، كاملة» ؛ ونعومي شيبرد ، «حراثة الرمال : الحكم البريطاني في فلسطين ، ١٩١٧- ١٩٤٨» (لندن : جون موري ، ١٩٩٩) . وتغطي ثلاثة أخرى نواح مركزية منها : بويل ، «خيانة فلسطين» ؛ سحر هنيدي ، «ثقة مشروخة : هيربرت ساموئيل ، والصهيونية ، والفلسطينيين» (لندن : تاوريس ، ٢٠٠١) ؛ وبيني موريس ، «الطريق الى القدس : غلوب باشا ، فلسطين واليهود» (لندن : تاوريس ، ٢٠٠٢) . بعض الأعمال العامة الحديثة الأخرى مثل كتاب بيرنارد فاسرستاين ، «القدس المقسمة : الصراع على المدينة المقدسة» ، الطبعة الثانية (نيوهافن : مطبعة جامعة يال ، ٢٠٠٢) ؛ موريس ، «ضحايا محقين» ؛ وشلايم ، «الجدار الحديدي» ، تتضمن مناقشات عن الانتداب .

٤٤ . رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» .

١. المجتمع العربي والانتداب البريطاني

١ . المنطقة الفرعية الوحيدة التي فيها أغلبية يهودية كانت يافا ، التي تقع فيها مدينة تل أبيب . جوستين ماكارثي ، «سكان فلسطين : احصاءات السكان في أواخر الحقبة العثمانية والانتداب» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٩٠) ، الجدول ٣٧ يشير الى أن سكان فلسطين العرب في العام ١٩٤٦ كانوا ١,٣٣٩,٧٧٣ نسمة ، وان السكان اليهود كانوا ٦٠٢,٥٨٦ نسمة . وقد ازداد عددهما كلاهما بحلول العام ١٩٤٨ . السكان حسب المناطق الفرعية وردت في تقرير لجنة الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في تقرير الأقلية الذي وضعته اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين ، ١١ تشرين الثاني ، ١٩٤٧ ، أشار اليها وليد الخالدي في «من الجنة الى الغزو : قراءات في الصهيونية والقضية الفلسطينية حتى العام ١٩٤٨» ، الطبعة الثانية (واشنطن العاصمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٧) ، ٦٧٨ ، الخريطة ، ٦٧١ .

٢ . وليد الخالدي ، «من الجنة الى الغزو» ، ٦٨٠ ، الخريطة ، ٦٧٣ ، تعطي أرقاما مبنية على احصاءات الانتداب البريطاني ، وحسب تلك الاحصاءات ، في العام ١٩٤٥ كان اليهود يمتلكون ١٠,٦ بالمئة من الاراضي الخاصة في فلسطين ، ويمتلك العرب كل الباقي تقريبا .

٣ . من الصعب تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ ، وكثيرا ما كان عددهم موضع خلاف شديد . تقديرات الأمم المتحدة المعاصرة تضع الرقم في حدود ٧٥٠ الفا ، في حين يضعه موريس ، في «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ،١ ، ما بين ٦٠٠ الف و٧٦٠ الف لاجئ . الرقم الأول الذي يعطيه موريس متدني ؛ أما الثاني فهو على الأغلب أقرب الى الحقيقة . كتاب موريس الذي يعتمد على الارشيف الاسرائيلي الذي فتح حديثا ليفند عددا من أكثر الأساطير رسوخا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ، والذي أصبح مقياسا لهذا العمل . أنظر أيضا موريس ، «١٩٤٨ وما بعدها» طبعة مراجعة ، (اكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٤) . يجادل نورمان جي . فنكلستاين بشكل مقنع بأن موريس فشل في استخلاص النتائج المطلوبة من الأدلة التي جمعها : أنظر «الصورة والواقع للنزاع الاسرائيلي- الفلسطيني» (لندن : فيرسو ، ١٩٩٥) ، ٥١- ٨٧ . من اوائل من نشروا نتائج بحوثهم في الارشيف الاسرائيلي المتعلق باللاجئين الفلسطينيين وتوصلوا الى نتائج مماثلة

موريس كان سيجيف ، «١٩٤٩» ، وفلابان ، «مولد اسرائيل» ، اللذان نشرا في ١٩٨٦ و١٩٨٧ على التوالي .

٤ . لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل ٤ .

٥ . سيجيف ، «١٩٤٩» ، يصف الهجرة اليهودية وبعض التغيرات السريعة خلال السنة الأولى من وجود اسرائيل ، والتوترات المبكرة والمتواصلة في الكيان الجديد .

٦ . لرواية جديدة حول سقوط طبريا بناء على مصادر عربية وصهيونية ، أنظر عباسي ، «مجلة الدراسات الفلسطينية ٣٥» ، العدد ٤ (صيف ٢٠٠٦) .

٧ . هذا حسب آخر تقدير بريطاني للسكان في العام ١٩٤٤ .

٨ . ماكارثي ، «سكان فلسطين» الجدول ١٦٣ .

٩ . أحد أدق الأعمال حول هذا الموضوع هو لوليد الخالدي ، «كل ما تبقى» ، الذي يعد ٤١٨ من هذه القرى ، واصفا بالتفصيل ما عرف عما حدث لكل واحدة منها . أنظر موريس ، «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، والكتاب غير العادي لميرون بنفنستي الذي يفصّل التحول الخرائطي الذي تلى التحول الديمغرافي : «المنظور الطبيعي المقدس : التاريخ المدفون للاراضي المقدسة منذ ١٩٤٨» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ٢٠٠٠) .

١٠ . ظهر التعبير في عنوان عمل مهم لقسطنطين زريق ، «معنى النكبة» (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٤٨) . ترجمه أر . بايلي وندر تحت عنوان «معنى الكارثة» (بيروت : خياط ، ١٩٥٦) . زريق ، مؤرخ تدرب في برنستون وهو من أصل دمشقي عمل وزيرا في الحكومة السورية ، وعميدا للجامعة الأميركية في بيروت ، وعميدا للجامعة السورية ، ورئيسا لمجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

١١ . كان دافيد بن غوريون ، أول رئيس وزراء لاسرائيل هو من أعطى توصيفا قانونيا لتلك المزاعم في خطاب له عام ١٩٦١ ، حسبما أشار إيلان بابيه في «صناعة النزاع العربي- الاسرائيلي» ، ٨٨- ٨٩ .

١٢ . موريس ، «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، وسيجيف ، «١٩٤٩» ، وفلابان ، «مولد اسرائيل» ، جميع هذه الأعمال ساهمت في هذا الرفض ، كما فعل شلايم ، في «تواطؤ عبر النهر» ، وبابيه ، «صناعة النزاع العربي- الاسرائيلي» . أنظر أيضا بالومبو ، «الكارثة الفلسطينية» .

١٣ . في حالات كثيرة أكدت أعمال بعض المراجعين ما توصل اليه باحثون سابقون أمثال وليد الخالدي وارسكين شيلدرز . أنظر وليد الخالدي ، «خطة داليت : الخطة الصهيونية الرئيسية لغزو فلسطين» ، ميدل أيست فوروم ٣٧ ، العدد ٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١) : ٢٢- ٢٨ ؛ «سقوط حيفا» ، ميدل ايست فوروم ٣٥ ، العدد ١٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩) ٢٢- ٣٢ ؛ «لماذا غادر الفلسطينيون؟» ميدل ايست فوروم ٣٤ ، العدد ٦ (تموز/ يوليو ١٩٥٩) : ٢١- ٢٤ ، ٣٥ ؛ وارسكين شيلدرز ، «النزوح الآخر» ، سبيكتاتور ، العدد ٦٩٣٣ (١٢ أيار/ مايو ١٩٦١) : ٦٧٢-٧٥ ، و«الأمنية المكتومة : من مواطنين الى لاجئين» ، في كتاب ابراهيم أبو لغد ، «تحول فلسطين» (إيفانستون ، الينوي ، مطبعة جامعة نورث ويسترن ، ١٩٧١) ، ١٦٥- ٢٠٢ . الخالدي ، «خطة داليت» ، مع مراسلات العام ١٩٦١ الرائعة ومعها الأعمال التي قام بها شيلدرز ، وعدد من الملاحق التي أعيد نشرها في مجلة الدراسات الفلسطينية ١٨ ، العدد ١ (خريف ١٩٨٨) : ٤- ٧٠ .

١٤ . قتل حوالي ستة آلاف اسرائيلي ، ما يقارب ١ بالمئة من السكان ، في مرحلتي الحرب التي يسميها الاسرائيليون حرب الاستقلال . خسائر الفلسطينيين خلال الحرب غير معروفة .

١٥ . أفضل مناقشة لهذا الموضوع في نور نصرالله ، «طرد الفسطينيين : مفهوم 'الترانسفير' في الفكر السياسي الصهيوني ، ١٨٨٢- ١٩٤٨» (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٢) . أنظر أيضا موريس ، «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، وبابيه ، «صناعة النزاع العربي- الاسرائيلي» .

١٦ . الاستثناء هو توم سيجيف في كتابه للعام ٢٠٠٠ ، «فلسطين واحدة ، كاملة» ، الذي استخدم مذكرات خليل السكاكيني وعدد من المراقبين الفلسطينيين المعاصرين للأحداث التي سبقت ١٩٤٨ .

١٧ . بيّن بيني موريس أنه تجنب تحديدا الاعتماد على المصادر الشفوية في عمله بسبب الميل الكبير لدى من تجري مقابلتهم الى «التضليل ، أو التحريف ، أو الحذف ، أو الكذب» ، مقارنة بالوثائق المعاصرة ، ما يعني بالضرورة أنه بالنظر الى عدم وجود ارشيف فلسطيني ، وهو ما ناقشناه في المقدمة ، لا بد من الاعتماد على المصادر الاسرائيلية والبريطانية . «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، ٢ .

١٨ . أنظر هنري لوران ، «القضية الفلسطينية» ، المجلد ١ ، ١٧٩٩- ١٩٢٢ : غزو الارض المقدسة»

(باريس : فايارد ، ٢٠٠٢) ، والمجلد ٢ ، ١٩٢٢- ١٩٤٧ : «مهمة مقدسة للحضارة» (باريس : فايارد ، ٢٠٠٢) ؛ وغودرون كرامر ،«تاريخ فلسطين» (ميونيخ : بيك ، ٢٠٠٢) .

١٩ . يؤكد موريس بشكل خاص هذا الأمر في «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، ١٢٨- ٣١ ، ٢٨٦- ٧ .

٢٠ . ثمة تحليل ممتاز لهذه الظاهرة ، وبحث لمختلف أوجه الحالات التي تعتمد على مقابلات ، في أطروحة جيهان صفير- خياط «الأيام الأولى لاستقرار الفلسطينيين في لبنان ١٩٤٧-١٩٥٢» (المعهد الوطني لدراسات اللغات والحضارات الشرقية ، باريس ، ٢٠٠٥) ، ٤٧- ٤٨ .

٢١ . كمثال على وجهات النظر العربية تلك أنظر غسان كنفاني ، «ثورة ١٩٣٦ في فلسطين : خلفيات وتفاصيل وتحليل» (بيروت : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ١٩٧٤) ؛ عبدالوهاب كيالي ، فلسطين : التاريخ الحديث (لندن : كروم هيلم ، ١٩٧٨) ؛ ناجي علوش ، «المقاومة العربية في فلسطين» .

٢٢ . مثال ذلك ، نصر عاروري ، «الأردن : دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٢١- ١٩٦٥ (لاهاي : نيجهوف ، ١٩٧٢) ؛ عبدالله التل ، كارثة فلسطين : مذكرات عبدالله التل ، قائد معركة القدس» (القاهرة : دار القلم ، ١٩٥٩) .

٢٣ . عبدالله التل ، «كارثة فلسطين» .

٢٤ . شلايم ، «تواطؤ عبر الأردن» .

٢٥ . وليد الخالدي ، في «من الجنة الى الغزو» ، الملاحق ٨و ٩أ ، و٩ب ، ٨٥٨- ٧١ ، كان أول من بيّن أن القوات الفلسطينية غير النظامية كانت أبعد ما تكون عن التفوق عدديا ، وأنها كانت أقل عددا من التشكيلات العسكرية الإسرائيلية ، وأنه بعد ١٥ أيار كان الشيء ذاته ينطبق على الجيوش العربية التي دخلت الميدان مقارنة بالجيش الاسرائيلي الجديد . وكان الخالدي أيضا أول من استخدم المصادر العربية الأولية لبيان المرارة من الفرقة التي كانت تقسم الدول العربية في العام ١٩٤٨ : وليد الخالدي : «المنظور العربي» .

٢٦ . آخر الروايات وأكثرها شمولا لهذه المجزرة ، هي رواية وليد الخالدي ، «دير ياسين» .

٢٧ . أبرز هؤلاء قسطنطين زريق ، «معنى النكبة» ؛ وحديثا ، خلف ، «الفئوية العربية» ؛ ومطر ، «مفتي القدس» ؛ ورشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» .

٢٨ . وزارة الخارجية الفرنسية ، «المراسلات السياسية والتجارية ، الشرق الأدنى» (فلسطين ، من

١٩٣٠- ١٩٤٠) ، المجلد ٦٩ ، «الدين الاسلامي» ، [جاك] دومال الى وزير الخارجية ، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ، ١٩٣١ .

٢٩ . المرجع السابق ، دومال الى وزير الخارجية ، ١٨ كانون الأول/ يناير ، ١٩٣٢ .

٣٠ . رئيسة وزراء اسرائيل غولدا مئير أصدرت البيان القانوني لمقولة «إنهم غير موجودين» في العام ١٩٦٩ : صنداي تايمز (لندن) ، ١٥ حزيران/ يونيو ، ١٩٦٩ ، ١٢ . حتى في الروايات التي تبدو موضوعية مثل رواية موريس في «ضحايا محقين» ، ٢٥٣ ، تعطي انطباعا بأنه لم يكن لدى الفلسطينيين تماسك سياسي أو اجتماعي في الفترة التي سبقت العام ١٩٤٨ .

٣١ . الميل لإجراء مثل هذه المقارنات نراها ، مثلا ، في كتاب هورفيتز ، «الصراع من أجل فلسطين» ، الفصل ٢- ٤ . نوع آخر من المقارنة ، في هذه الحالة من فصل الاقتصادين العربي واليهودي في فلسطين ، نجده في عمل جاكوب ميتزر ، «الاقتصاد المقسم في فلسطين الانتداب» (كمبريدج ، مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٩٨) . الاحصاءات التي احتفظت بها الوكالة اليهودية ، بعض أفضل الاحصاءات في المنطقة خلال فترة الانتداب ، تقسم الاقتصادين اليهودي والفلسطيني ، لاسباب واضحة ، وهذا التقسيم أعيد نشره في المصادر التي استخدمت تلك الاحصاءات ، مثل الوكالة اليهودية لفلسطين ، ومعهد البحوث الاقتصادية ، «الكتيب الاحصائي لبلدان الشرق الأوسط : فلسطين ، وقبرص ، ومصر ، والعراق ، ولبنان ، وسوريا ، وشرق الأردن ، وتركيا» (القدس : الوكالة اليهودية ، ١٩٤٥) ، وروبرت ناثان ، وأوسكار جاس ، ودانييل كريمر ، «فلسطين المشكلة والوعد ، دراسة اقتصادية» (واشنطن العاصمة : مطبعة الشؤون العامة ، ١٩٤٦) ، ويبرز العملان وجهة النظر الصهيونية ، وأيضا سعيد حماده ، «المنظومة الاقتصادية في فلسطين» (بيروت : الجامعة الاميركية بيروت ، ١٩٣٨) ، والذي يعكس وجهة نظر عربية . لنوع آخر من المقارنة ، أنظر وليد الخالدي ، «من الجنة الى الغزو» ، الملاحق ٨ ، و٩ب ، ٨٥٨-٧١ ، والذي يقارن القدرات العسكرية للجانبين العربي واليهودي خلال مراحل مختلفة من القتال في العام ١٩٤٨ .

٣٢ . للتعرف على الأرقام الخاصة بالقوات الفلسطينية واليهودية أنظر وليد الخالدي ، «من الجنة الى الغزو» ، الملحق ٨ ، و٩أ ، و٩ب ؛ وحاييم ليفنبيرغ ، «الاستعدادات العسكرية للمجموعات العربية في فلسطين ، ١٩٤٥- ٤٨» (لندن : كاس ، ١٩٩٣) .

٣٣ . أنظر مثلا ، وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، المجلد ٦٩ ، «الدين الاسلامي» ، وزير

الخارجية الفرنسي الى لوسيان سانت، المقيم العام، الرباط [تشرين الثاني ١٩٢٩]؛ وزارة الخارجية الفرنسية، الوزير الى دومال، القنصل العام، القدس، ٣ شباط/ فبراير، ١٩٣٠. هذا جزء من رسالة مطولة تتعلق بطلب من الفلسطينيين من أصل مغربي خاضعين للوصاية الفرنسية لجمع الأموال في فرنسا دعما للوقف الاسلامي في حي المغاربة، وخاصة مسجد أبو مدين. الطلب الأصلي للقيام برحلة الى شمال أفريقيا لجمع الأموال الذي تقدمت به بعثة فلسطينية من أصل مغاربي، رفض. والحال مماثل بالنسبة لجميع الطلبات المشابهة، رغم أن دومال أقنع الحكومة الفرنسية في النهاية بأن ترسل مبلغا صغيرا لهذا الغرض (إلا أن وصول المال البالغ ١٠ آلاف فرنك فرنسي، ما يعادل ٤٠٠ دولار في ذلك الحين، تطلب عشرة أشهر). الرسالة نفسها تشير الى تمرير مبلغ ١٣٠ الف فرنك فرنسي (٥٢٠٠ دولار في ذلك الحين) جمعته الجالية اليهودية في شمال أفريقيا وأرسل فورًا الى فلسطين في أعقاب مذابح العام ١٩٢٩، مع مبالغ أخرى جاءت فيما بعد كجزء من عملية جمع الأموال الصهيونية التي كانت تجري دون إعاقة من السلطات الفرنسية.

٣٤. في العام ١٩٢٦ بلغت نسبة السكان اليهود في فلسطين أعلى حد لها منذ العام ١٩١٧: ١٨,٤ بالمئة. إلا أنه وبسبب تدني أرقام الهجرة في الأعوام القليلة التالية، وهجرة أعداد كبيرة، تراجعت النسبة الى١٧,٧ بالمئة في العام ١٩٢٨، وبالكاد ارتفعت مرة أخرى حتى العام ١٩٣٣. أنظر وليد الخالدي «من الجنة الى الغزو»، الملحق ١، ٨٤٢- ٤٣، وباربرا سميث، «جذور التقسيم في فلسطين: السياسة الاقتصادية البريطانية، ١٩٢٠- ١٩٢٩» (سيراكوز، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكوز، ١٩٩٣)، الجدول ٣، ٦٥.

٣٥. ورد في كتاب شبتاي تيفيت، «بن غوريون والفلسطينيين العرب: من السلام الى الحرب» (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٨٥)، ١٦٦- ٦٨.

٣٦. وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، المجلد ٦٨، «الصهيوينة»، مذكرة من كانات (مدير مكتب الشؤون السياسية والتجارية في مقر الحكومة الفرنسية) عن اجتماع مع فون ويسل، ٢٩ حزيران يونيو، ١٩٣٥.

٣٧. وليد الخالدي، «من الجنة الى الغزو»، الملحق ١، ٨٤٢- ٤٣، و بي. سميث، «جذور التقسيم في فلسطين»، الجدول ٣، ٦٥. الزيادة الهائلة في عدد السكان اليهود خلال عقد الثلاثينات كانت مذهلة في ضوء تراجع نسبتها من مجموع السكان في الفترة من ١٩٢٦

الى ١٩٢٩، من ١٨,٤ بالمئة الى ١٧,٧ بالمئة، والتي أشرنا اليها في الفقرة ٣٤ أعلاه، ونظر اليها كلا طرفي النزاع على هذا النحو في ذلك الحين.

٣٨. قد يساعد ذلك على تفسير الجهود المكثفة التي بذلها في العامين ١٩٣٠ و١٩٣١ كل من الدكتور حاييم وايزمان، والدكتور أرثر جاكوبسون، وغيرهم من الشخصيات الصهيونية، من خلال وسطاء سياسيين مثل زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي أصبح رئيسا للوزراء فيما بعد ليون بلوم، للضغط على المسؤولين الفرنسيين لاقناعهم بفتح سوريا ولبنان أمام عمليات شراء الاراضي من قبل الصهاينة والسماح لهم بالاستيطان فيها. أنظر المراسلات المكثفة التي تملأ معظم وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، «فلسطين»، المجلد ٦٨؛ «الصهيونية»، خلال هذين العامين وبشكل متفرق على مدى الأعوام التالية وحتى ١٩٣٥. ومع أن وايزمان وجاكوبسون قابل رئيس الوزراء، ارستيد برياند، ووزير الخارجية، فيليب بيرثول، والعديد من المسؤولين الكبار الآخرين، لم يكن الفرنسيين متحمسين لتفجير المشاعر الوطنية السورية بعد قمع ثورة ١٩٢٥- ٢٦ الوطنية ضد سلطات الانتداب الفرنسي، وتحفظوا على المضي قدما في هذا المشروع.

٣٩. وفقا لميتزر، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب»، ١٥- ١٦، تقلصت حصة العرب من اقتصاد فلسطين من ٨١ بالمئة في العام ١٩٢٢ الى ٥٦ بالمئة في العام ١٩٣١، وواصل التراجع الى ٤٣ بالمئة في العام ١٩٣٣ وبقي في حدود ٤٢- ٤٥ بالمئة خلال باقي فترة الانتداب. انظر أيضا ناتان، وجاس، وكريمر، «فلسطين: المشكلة والوعد»، الجدول ١، ١٤٨.

٤٠. لاحظ أيضا تحذيرات مارسيل ديتينيه، «مقارنة ما لا يقارن» (باريس: سيول، ٢٠٠٠)، ٢٩- ٣٢، الذي بين أنه في ضوء بعض التجارب التاريخية المتعالية، لا يمكن اجراء المقارنة إلا بين مجتمعات «متفوقة» معينة- الدول التي لها نسب «قديم» مثل انجلترا، او اسبانيا، أو فرنسا. وهذا بارز في حالتنا، حيث أن ديتينيه يقول أن المقارنات تبدأ عادة من منظور قومي، بهدف ابراز تفوق إحدى الأمم، ومن هذا المنظور فإن الذين لا يعرفون الكتابة- الشعوب الأدنى، عمليا- يجب أن تعامل بطريقة مختلفة كلية. الكثير من أعمال التأريخ الاسرائيلية والغربية التي تتناقض فيها «الذات» و«الآخر» حتى بشكل عرضي- وتحديدا الذات الاسرائيلية والعرب الأدنى منزلة- يمكن فهمها تماما وفق هذا السياق.

٤١ . زئيف ستيرنهل ، «الأساطير المؤسسة لاسرائيل» (برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٨) ، ٢١٧ .

٤٢ . وليد الخالدي ، «من الجنة الى الغزو» ، الملحق ٥ ، ٨٥١-٥٢ .

٤٣ . ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ١٦ ، الجدول ١-٣ .

٤٤ . المرجع السابق ، ١٦- ٢٠ . أنظر ايضا روجر اوين ، «التنمية الاقتصادية في فلسطين الانتداب» ، في طبعة جورج عبد ، «الاقتصاد الفلسطيني : دراسات في التنمية تحت احتلال مطول» (لندن : روتليدج ، ١٩٨٨) ، ١٣- ١٥ .

٤٥ . أوين ، «التنمية الاقتصادية» ، الجدول ٢-٦ ، ٢٦ .

٤٦ . ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ١٦ .

٤٧ . أرقام مستوى الأمية أخذت استقرائيا من جدول في كتاب ناتان ، وجاس ، وكريمر ، «فلسطين : المشكلة والوعد» ، ١٤٢ ، ومن الوكالة اليهودية لفلسطين «كتيب احصائي لبلدان الشرق الاوسط» ، الجدول ٩،٦ . ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ٥٤ ، استخدام مصادر مختلفة أعطى نتائج أقل من ١٨،٦ بالمئة من معرفة القراءة والكتابة للعرب .

٤٨ . ميتزر ،»الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ٥٢ .

٤٩ . الطيباوي ، «التعليم العربي في فلسطين الانتداب : دراسة ثلاثة عقود من الادارة البريطانية (لندن : لوزاك ، ١٩٥٦) الجدولان ، ٢٧٠- ٧١ . مرة أخرى يعطي ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ٥٣ ، أرقاما أدنى ، لكن أرقام الطيباوي تبدو أفضل بالنظر لاطلاعه على الاحصائيات التعليمية لحكومة الانتداب ، وتحليله الأرقام بالتفصيل .

٥٠ . ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ٥٣ .

٥١ . المرجع السابق ، ٤٩ .

٥٢ . للاطلاع على أرقام توسع التعليم في فلسطين قبل العام ١٩١٤ ، أنظر رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ٤٦- ٥٣ .

٥٣ . الأرقام مأخوذة استقرائيا من مصادر عدة من قبل ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ٥٦- ٥٧ .

٥٤ . المرجع السابق ، الجدول ٩ ، الذي يبين ٢٦٤٩٠ في العامين ١٩٣١ و١٩٤٦ .

٥٥ . كينيث ستاين ، «قضية الأرض في فلسطين ، ١٩١٧-١٩٣٩» ، (شابل هيل : مطبعة جامعة

شمال كاليفورنيا ، ١٩٨٤) ، ٢١١ . يبيّن ستاين أن قدرة الحركة الصهيونية النهائية للسيطرة على معظم فلسطين كانت الى حد بعيد بفضل اقامة سلسلة استراتيجية من المستوطنات على شكل حرف N يمر شمالا على طول الساحل من تل أبيب الى حيفا ، ومن هناك في اتجاه الجنوب الشرقي الى مرج ابن عامر الى بيسان ، وشمالا الى اصبع الجليل الشرقي ، كما هو ظاهر في الخريطة ، ٢١٠ .

٥٦ . الوكالة اليهودية ، «الكتيب الاحصائي» ، الجدول ٤ ، ٣ . تعتمد الأرقام على تقديرات العام ١٩٤٢ . وهي مختلفة قليلا عن أرقام ميتزر في البند ٥٣ .

٥٧ . أرقام السكان اليهود من المصدر السابق ، الجدول ٨ ، ٦ ، وتقديرات الوكالة اليهودية التي يعود تاريخها للعام ١٩٤٣ ؛ اما أرقام السكان العرب فيه من تعداد العام ١٩٣١ ، وردت في كتاب حمادة ، «المنظومة الاقتصادية لفلسطين» ، الجدول ١٧ ، ٣٤ . هناك عادة بيانات أفضل لليهود مما للسكان العرب في فلسطين .

٥٨ . ستيرنهل ، «الأساطير المؤسسة» ، ١٤ . أنظر أيضا أنيتا شابيرا ، «خيال اسرائيل : تاريخ الثقافة السياسية» (باريس : كالمان ليفي ، ٢٠٠٥) .

٥٩ . ميتزر ، «الاقتصاد المقسم لفلسطين الانتداب» ، ٦٠- ٦١ .

٦٠ . رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» .

٦١ . أنظر زاكاري لوكمان ، «رفاق وأعداء : العمال العرب واليهود في فلسطين ، ١٩٠٦- ١٩٤٨» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٦) ، وموسى بديري ، «الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩- ١٩٤٨ : العرب واليهود في الصراع من أجل العالمية» (لندن : ايتاكا ، ١٩٧٩) .

٦٢ . باروخ كيمرلنغ ، «ابتكار وتردي الاسرلة (النزعة الاسرائيلية) : الدولة ، والمجتمع ، والجيش» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ٢٠٠١) .

٦٣ . تعبير «الوجهاء» (notables) صاغه البرت حوراني في مقاله المهم «الاصلاح العثماني وسياسة الوجهاء» في طبعة وليام بولك وريتشارد شامبرز ، «بدايات الحداثة في الشرق الأوسط» (شيكاغو : مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٦٨) ، ٤١- ٦٨ .

٦٤ . للمزيد عن الطرق التي تبين أن اليشوف لم يكونوا في مستوى مثالياتهم المعلنة في هذا المجال ، أنظر ستيرنهل ، «الأساطير المؤسسة» ، ٢٨٢ والصفحات التالية .

٦٥ . كانت مصر هي الاستثناء الوحيد ، والتي كان اقتصادها متقدم للغاية في بعض النواحي :

أنظر شارلز عيساوي، «تنمية غير متناسقة ومواصلات في مصر، ١٨٠٠– ١٩١٤»، في طبعة بولك وشامبرز، «بدايات الحداثة في الشرق الأوسط» (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٨). أضف الى ذلك، في بداية الثلاثينات سيطر على فلسطين اقتصاد يهودي أكبر ويشوف يزدادون قوة، كان لهم قدرات حكم توازي المستوى الاوروبي، بما في ذلك القدرة على جمع بيانات ضخمة: أنظر الجداول المفصلة للإحصاءات الصهيونية التي أعاد انتاجها ماكارثي، «سكان فلسطين»، ٢١٧– ٣٥، والخلاصة غير العادية التي انتجها معهد البحوث الاقتصادية للوكالة اليهودية، «الكتيب الاحصائي».

٦٦. التواريخ كانت ١٩٣١، و١٩٢٧، و١٩٢٧ على التوالي: ناتان، وجاس، وكريمر، «فلسطين: المشكلة والوعد»، ١٤٢.

٦٧. جون وتربيري، «مصر ناصر والسادات: الاقتصاد السياسي لنظامين» (برنستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٨٣)، الجدول ٣–٦، ٤٤.

٦٨. مقتبس استقرائيا من أرقام تعداد السكان للعام ١٩٣١ من نشرة الوكالة اليهودية «الكتيب الاحصائي»، الجدول ٩، ٦.

٦٩. شارلز عيساوي، «الهلال الخصيب، ١٨٠٠– ١٩١٤: تاريخ اقتصادي وثائقي» (أكسفورد، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٨)، ٣٠. عيساوي لا يحدد، لكن واضح من السياق أن تلك معدلات للذكور وليست معدلات محو الأمية الشاملة.

٧٠. تلك الأرقام مأخوذة من جداول الطيباوي في كتابه «التعليم العربي»، ٢٧٠– ٧١ (الأرقام الخاصة بالسكان الذين هم في سن الدراسة والالتحاق بالمدارس الحكومية هي للعام الدراسي ١٩٤٧– ٤٨؛ آخر أرقام متاحة للمدارس الخاصة هي للعام الدراسي ١٩٤٥– ٤٦). أنظر يالانا ميلر، «الحكومة والمجتمع في الريف الفلسطيني ١٩٢٠– ١٩٤٨» (اوستن: مطبعة جامعة تكساس، ١٩٨٥)، ٩٠– ١١٨، من أجل سرد ممتاز عن انتشار التعليم في المناطق الريفية، بمبادرة من القرويين بشكل عام، رغم العوائق التي كان يضعها البريطانيون في طريقهم.

٧١. ميلر، «الحكومة والمجتمع في فلسطين الانتداب»، ٩٨، والتي تشير الى «التقرير السنوي، ١٩٤٥– ٤٦» لدائرة التعليم في حكومة فلسطين.

٧٢. شارلز عيساوي، «مصر في منتصف القرن: مسح اقتصادي» (أكسفورد، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤)، ٦٧.

٧٣. طيباوي، «تاريخ سوريا الحديث، بما في ذلك لبنان وفلسطين» (لندن: ماكميلان، ١٩٦٩)، ٣٥٧.

٧٤. للمزيد حول محو الأمية والقراءة في فلسطين بشكل عام، والصحافة بشكل خاص، أنظر آمي أيالون، «فلسطين القارئة: الطباعة ومحو الأمية، ١٩٠٠– ١٩٤٨» (اوستن: مطبعة جامعة تكساس، ٢٠٠٤).

٧٥. يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين، ١٨٧٦– ١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦). وتشمل تلك الأرقام بعض الدوريات التي أعيد فتحها تحت أسماء مختلفة بعد أن أغلقتها السلطات.

٧٦. ديريك هوبوود، «سوريا ١٩٤٥– ١٩٦٨: السياسة والمجتمع» (لندن: يونوين هاينمان، ١٩٨٨)، ١٦٥، يقول أن ٩٠ صحيفة فقط قد ظهرت في جميع أنحاء سوريا خلال تلك الفترة. الأرقام المذكورة في النص مأخوذة من نادين معوشي، «صحافة سوريا ولبنان في الفترة ما بين الحربين (١٩١٨– ١٩٣٩)»، في «نقاشات فكرية في الشرق الاوسط في الفترة ما بين الحربين العالميتين»، الناشرون، أن لور ديبون وكاترين مايور- جاوين، «مجلة العالمين الاسلامي والمتوسطي» الأعداد ٩٥، و٩٦، و٩٧، و٩٨ (٢٠٠٢): ٥٥– ٧٠.

٧٧. شارلز عيساوي، «اقتصاد الشرق الأوسط: تراجع وإبراء» (برنستون، نيوجيرسي: ماركوس فاينر، ١٩٩٥)، ١٣٧.

٧٨. معوشي، «صحافة»، ٥٥.

٧٩. لمزيد من التفاصيل حول الصحافة الفلسطينية أنظر رشيد الخالدي، «الهوية الفلسطينية»، وأيضا «مناهضة الصهيونية، والعروبة، والهوية الفلسطينية: عيس العيسى وفلسطين،» في «الهوية الفلسطينية في الشرق العربي في القرن العشرين»، الناشر سمير صيقلي (بيروت: مطبعة الجامعة الاميركية بيروت، سيصدر قريبا).

٨٠. عيساوي، «مصر في منتصف القرن»، ٨٣. خلال الفترة المذكورة كان الجنيه المصري والجنيه الفلسطيني والدينار العراق مربوطون بالاسترليني.

٨١. الأرقام في هذه الفقرة والفقرات التالية مأخوذة من الوكالة اليهودية، «الكتيب الاحصائي»، الجدول ٤٠، ٢٦ (فلسطين)؛ والجدول ٣٧، ٩٤ (العراق)؛ والجدول ٢٧، ١١١ (سوريا ولبنان).

٨٢ . أنظر عواد بركات ، «مشكلة الموازنة في سوريا (١٩٢٠– ١٩٣٩)» (بيروت : نصار ، ١٩٤٨) ، الجدول ١٠٨ ، والذي يشير الى أن اجمالي الانفاق الحكومي على الفرد الواحد تراوح ما بين ٥ و٥,٠٥ ليرة سورية في سوريا والعراق على التوالي ، في مقابل ١١ ليرة في فلسطين .

٨٣ . الوكالة اليهودية ، «كتيب احصائي» ، الجدول ٤٠ ، ٢٦ .

٨٤ . بركات ، «مشكلة الموازنة» ، ١٠٨ . الأرقام بالنسبة للفرد الواحد بالليرة السورية في سوريا ، والعراق ، وفلسطين كانت على التوالي : ١,٨٦ ، ١,٥ ، ٢,٠٧ .

٨٥ . أنظر جون مارلو ، «ثورة في فلسطين» ، (لندن : كريسيت برس ، ١٩٤٦) .

٨٦ . لمؤشر حول مدى فداحة هذا الضرر ، أنظر أرقام خسائر الفلسطينيين خلال ثورة ١٩٣٦– ٣٩ في كتاب وليد الخالدي «من الجنة الى الغزو» ، الملحق ٤ ، ٨٤٦– ٤٩ .

٨٧ . المرجع السابق ، ١٠٨ . أرقام الصادرات ، بما في ذلك إعادة التصدير (بملايين الليرات السورية) بالنسبة لفلسطين ، وسوريا ، والعراق كانت ١٤,٩ ، و١٢,١ ، و١٠,٧ على التوالي . أرقام الواردات للعام نفسه كانت تميل أكثر لصالح الفلسطينيين (أكثر من ضعف أي واحد من البلدين) ، لكن معظم الواردات الى فلسطين خلال فترة الهجرة المكثفة تلك وتدفق رأس المال ذهبت الى الاقتصاد اليهودي الذي كان ينمو بسرعة ، لذلك كان من الصعب تقييم تلك الأرقام . أهم صادرات فلسطين كانت المنتجات الزراعية ، وأبرزها البرتقال ، الذي كان ينتج في القطاعين العربي واليهودي ، والزيتون ، الذي كان ينتج في القطاع العربي بشكل رئيسي ، والحبوب ، التي كانت تنتج بشكل رئيسي في القطاع اليهودي .

٨٨ . أنظر مثلا الروايات حول الطريقة التي كان ينظر بها اللبنانيون الى الازدهار النسبي في فلسطين في أواخر الثلاثينات والاربعينات ، والتي جمعتها جيهان صفير- خياط في أطروحتها ، «الأيام الأولى لاستقرار الفلسطينيين في لبنان ، ١٩٤٧–١٩٥٢» .

٨٩ . أنظر الفصل ٤ لمزيد من التفاصيل .

٢. الفلسطينيون والانتداب البريطاني

١ . وجهة النظر هذه ، المنتشرة على نطاق واسع في الطروحات الاسرائيلية عن فترة الانتداب ، فندتها بشكل جيد رواية توم سيجيف عن فترة الانتداب : «فلسطين واحدة ، كاملة» .

٢ . الاشارة هنا ليست الى فكرة ماكس فيبر بأن البيروقراطية الحديثة تشكل قفصا حديديا .

٣ . المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع موجودة في كتاب رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» .

٤ . لتحليل ممتاز ومفصل حول أصل تعابير الانتداب سواء ما يتعلق منها بالنقاش المحلي البريطاني والعوامل الدولية ، أنظر لوران ، «القضية الفلسطينية» ، المجلد الأول ، ١٨٩٩– ١٩٢٢ : الابتكار ،٥٧٣– ٦٢٧ ، خاصة ٦٢٤– ٢٧ .

٥ . صدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ ، وتشكل نقاط ويلسون الأربعة عشر القاعدة المعلنة لمشاركة الولايات المتحدة في التسوية التي تلت الحرب العالمية الأولى ، وتضمنت شروطا تتعلق بتقرير المصير ، بما في ذلك «مصالح السكان المعنيين» التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع تسويات المطالب الاستعمارية ، ووعد «بتطور مستقل» للجنسيات الخاضعة للحكم العثماني . وقد شجع ذلك الشعوب التي تعيش تحت الحكم الاستعماري على الاعتقاد بأن لها حليف في الولايات المتحدة وأن حقبة جديدة قد أشرقت . لكن تلك الآمال لم تتحقق بشكل عام .

٦ . المادة ٤ تصف المنطقة العربية التي كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية ، بأنها «دول مستقلة» شريطة تقديم الدولة المنتدبة المشورة لها .

٧ . ابتداء من مراسلات الشريف حسين ، قائد الثورة العربية في الحرب العالمية الأولى ، والمفوض السامي البريطاني في مصر ، السير هنري مكماهون ، قدمت بريطانيا سلسلة من الوعود لدعم استقلال العرب ، رغم أن المجال الذي سيمارس فيه هذا الاستقلال ، وما اذا كانت فلسطين مشمولة به محط نزاع .

٨ . وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، ١٩٣٠– ١٩٤٠ ، المجلد ٥٩ ، «الشؤون السياسية» ، القنصل العام ، يافا ، الى وزير الخارجية ارستيد بريان ، ١ تموز/ يوليو ، ١٩٣٠ ، واشتمل على مخطوطات حول اجتماع جرى في ١ أيار/ مايو ، ١٩٣٠ ، بين رئيس الوزراء رامزي

ماكدونالد ، وزير المستعمرات ، واللورد باسفيلد ، ومسؤولون بريطانيون آخرون وبعثة فلسطينية من ستة أشخاص ، واجتماع آخر يوم ٦ أيار بين باسفيلد والمجموعة نفسها . واشارت رسالة التغطية أن المخطوطات- وهي باللغة الانجليزية واعتمدت على «ملاحظات كتبها بالاختزال مختزلون من وزارة الخزينة»- «سرية للغاية» . ويعتقد بانها مررت الى الديبلوماسي الفرنسي من أحد أعضاء الوفد الفلسطيني .

٩ . على أية حال ، أدخلت الحكومة البريطانية ومن جانب واحد تعديلات كاسحة على فهمها لبعض التعابير الأساسية للانتداب بعد تسع سنوات ، في العام ١٩٣٩ ، تحت ضغط من الثورة العربية ، وخوفا على وضعها الاستراتيجي في العالم العربي خاصة وأن حرب عالمية جديدة كانت تقترب .

١٠ . وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، ١٩٣٠- ١٩٤٠ ، المجلد ٥٩ ، «شؤون سياسية» ، مذكرة بقلم وزير الخارجية ارستيد بريان .

١١ . المصدر السابق ، ٢٢٦ ، جرت هذه المناقشة خلال اجتماع لندن في ١ أيار/ مايو ١٩٣٠ .

١٢ . أنظر بويل ، «خيانة فلسطين» ، ١٣ ، لمناقشة حول الاجتماعات الوزارية المهمة يوم ٢٣ شباط/ فبراير ، ١٩٣٩ .

١٣ . للمزيد حول هذا الموضوع أنظر يوسف غورني ، «الصهيونية والعرب ، ١٨٨٢-١٩٤٨ : دراسة في الايديولوجية» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : كلاريندون ، ١٩٨٧) ، ٢٤٣- ٧٦ .

١٤ . المرجع السابق ، حسبما بيّن غورني ، «جميع قطاعات الصهيونية تقريبا كانت تريد دولة يهودية في فلسطين ، سواء أعلنت عن نيتها أو موهتها» . أنظر أيضا الفصل ٦ ، البند ١٠ .

١٥ . مذكرة يعود تاريخها الى ١١ آب/ أغسطس ، ١٩١٩ ، ذكرها جي سي هورفيتز ، نشرة ، «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السياسات العالمية ،» (نيوهافن : مطبعة جامعة يال ، ١٩٧٩) ، المجلد ٢ ، ١٨٩ .

١٦ . لمزيد من التفاصيل انظر سيرة حياة انطونيوس لسوزان بويل ، «خيانة فلسطين» .

١٧ . الاستثناء الوحيد كان مستعمرة التاج البريطاني عدن ، التي حكمتها بريطانيا بشكل مباشر ، لكن ليس المناطق الداخلية من البلاد ، التي سمحت بريطانيا لحكام محليين بإدارتها بوجود مستشارين بريطانيين لهم القول الفصل .

١٨ . الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان لم يكن فيهما قواعد عسكرية أجنبية خلال الفترة ما

بين الحربين هما اليمن والعربية السعودية ، مع أن قاعدة عسكرية أميركية انشئت في الظهران ، العربية السعودية خلال الحرب العالمية الثانية .

١٩ . وزارة الخارجية الفرنسية ، القنصل العام ، يافا ، الى بريان ، ١ تموز/ يوليو ، ١٩٣٠ ، مخطوطات عن اجتماع ٦ أيار ، ١٩٣٠ .

٢٠ . المرجع السابق ، أجتماع ١ أيار ، ١٩٣٠ ، ٢٠٠ .

٢١ . فاسرستاين ، «البريطانيون في فلسطين ، ٩٥ .

٢٢ . المرجع السابق ، ٩٦- ٩٧ .

٢٣ . أنظر رونين شامير ، «في مستعمرات القانون : الاستعمار ، والصهيونية ، والقانون في بواكير فلسطين الانتداب» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ٢٠٠٠) ، والذي يبيّن الانتقال السلس من الانتداب البريطاني الى دولة اسرائيل .

٢٤ . أنظر جي هايوبرث- ديون ، «مدخل الى تاريخ التعليم في مصر الحديثة» (لندن : موراي ، ١٩٣٨) ، وحنا بطاطو ، «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق : دراسة طبقات ملاك الأراضي والتجار وشيوعييها ، وبعثييها ، وضباطها الأحرار» (برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون) .

٢٥ . خلف ، «السياسات في فلسطين» ، ٢٣٦ .

٢٦ . آن موسلي بيش ، «السياسات العربية في فلسطين ، ١٩١٧- ١٩٣٩ : إحباطات حركة وطنية» (ايتاكا ، نيويورك : مطبعة جامعة كورنيل ، ١٩٧٩) ، ١٨٦- ٨٧ .

٢٧ . وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، القنصل العام ، يافا ، الى بريان ، ١ تموز ، ١٩٣٠ ، مخطوطة اجتماع ١ أيار ١٩٣٠ ، ٢١٣ .

٢٨ . مدى هذا الدعم في المجال الاقتصادي خلال السنة الاولى وحدها خلال العقد الاول من الانتداب يمكن قياسه من باربرا سميث ، «جذور التقسيم في فلسطين : السياسة الاقتصادية البريطانية ، ١٩٢٠- ١٩٢٩ (سيراكوز ، نيويورك : مطبعة جامعة سيراكوز ، ١٩٩٥) .

٢٩ . أبرز الاستثناءات في العالم العربي هنا ، كما في نواح أخرى ، هما الحالتان المتعلقتان بالاستعمار الاستيطاني الأوروبي ، في الجزائر وليبيا ، حيث منعت أو دمرت عمليا جميع البنى المحلية ، والبنى التي أقامتها السلطة الاستعمارية كانت بالكامل تقريبا لخدمة المستوطنين الاوروبيين . نواحي التشابه مع الوضع الفلسطيني مذهلة للغاية .

٣٠ . أنظر جاك بيركو ، «مصر : الاستعمار والثورة» (لندن : فابر ،١٩٧٢) ، وروبن مور ، «أزمة الوحدة الهندية ، ١٩١٧- ١٩٤٠» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٧٤) .

٣١ . وزارة الخارجية الفرنسية ، القنصل العام ، يافا ، الى بريان ، ١ تموز/ يوليو ، ١٩٣٠ ، مخطوطة اجتماع ١ أيار/ مايو ١٩٣٠ ، ٢١٠ ، و٦ أيار ١٩٣٠ ، ٢٥٣ .

٣٢ . روجر أوين ، «تأثير خبرة اللورد كرومر الهندية على السياسة البريطانية في مصر ، ١٨٨٣- ١٩٠٧» في «شؤون شرق أوسطية» أوراق سان انتونيو ١٧ ، الناشر ، البرت حوراني (لندن : ماكميلان ، ١٩٦٥) ، ١٠٩- ٣٩ ، وروجر أوين ، «اللورد كرومر : استعماري فيكتوري ، وبروقنصل ادواردي» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٤) . أنظر أيضا «هندنة (نسبة الى الهند) الادارة المصرية تحت الحكم البريطاني» ، «اميركان هيستوريكال ريفيو ٦٨ ، رقم ٣ (نيسان/ ابريل ١٩٦٣) : ٦٣٦- ٦١ .

٣٣ . أشار يوري كوفرشميت الى أن عددا من أهم المسؤولين البريطانيين في فلسطين كانت لهم خبرة سابقة في مصر أو قبرص ، «المجلس الاسلامي الأعلى : الاسلام تحت الانتداب البريطاني في فلسطين» (ليدن : بريل ، ١٩٨٧) ، ٥ ، العدد ١٦ .

٣٤ . في حالة الكويت وغيرها من مستعمرات الخليج الأخرى ، كان عملاء سياسيون مقرهم الهند مسؤولون عن فرض هذا النظام ، الذي ادخله الى الكويت نائب الملك في الهند ، اللورد كورزون . وفي شمال نيجيريا ، أسس اللورد لوجارد نظام الحكم غير المباشر على أسس مأخوذة ضمنا من المثال الهندي : دي ك فيلدهاوس ، «الامبراطوريات الاستعمارية : مسح مقارن للقرن الثامن عشر» (لندن : ويدنفيلد اند نيكلسون ، ١٩٦٦) . في واحد من أكثر الأمثلة مبالغة عن هذا الأخذ من بيئات استعمارية أخرى ، أنظر مناقشة توبي دودج حول كيف قام مسؤول بريطاني عمل عند الحدود الشمالية الغربية الهندية بتحول قانون قبلي الى «تشريع» في تسعينات القرن التاسع عشر استوردته قوات الاحتلال البريطاني من الهند خلال الحرب العالمية الاولى لتطبيقه في العراق ليصبح فيما بعد جزءا من القانون العراقي ، رغم اعتراض العديد من العراقيين ، توبي دودج ، «اختراع العراق : فشل بناء الدولة وانكار تاريخ» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ٢٠٠٣) .

٣٥ . أنظر محاضر «التقسيم والذاكرة : ايرلندا ، والهند ، وفلسطين» ، مؤتمر عقد في معهد كيوف

للدراسات الايرلندية في جامعة نوتردام في ٨- ٩ كانون الأول/ ديسمبر ، ٢٠٠١ ، سيصدر قريبا .

٣٦ . الوطنيون الفلسطينيون المتطرفون في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات كانوا معجبين للغاية باستراتيجية حزب المؤتمر الهندي في المقاطعة الاقتصادية والاعتماد على الذات ، كما هو مبيّن لدى ويلدون كاثيوز في كتابه «مواجهة امبراطورية ، بناء دولة : القوميون العرب والسياسات الشعبية في فلسطين الانتداب» (نيويورك ولندن : توريس ، ٢٠٠٦) . وبالمثل كان الوطنيون المصريون ينظرون الى التجربتين الهندية والايرلندية باحترام شديد ، كما هو مبين في اطروحة نور- ايمان خان للعام ٢٠٠٦ ، «عدو عدوي : اتصال الوطنية الهندية والمصرية ، ١٩٠٧- ١٩١٩» (جامعة شيكاغو ، دائرة اللغات والحضارات الشرق أوسطية) .

٣٧ . كان هذا أحد أهداف المؤتمر المشار اليه في البند ٣٥ .

٣٨ . أنظر مايكل بروفنس ، «الثورة السورية الكبرى ونهوض القومية العربية» (اوستن : مطبعة جامعة تكساس ، ٢٠٠٥) ؛ يبين بروفنس كيف أن المسؤولين الاستعماريين الفرنسيين كانوا يصرون غير محقين على النظر الى المجتمع الدرزي في سوريا على أنه «اقطاعي» ومتخلف كمبرر لجهودهم الاستعمارية في «تحديثه» وإعادة صياغته .

٣٩ . لتحليل دقيق حول ما يدعوه «البحلقة الاستعمارية» للمسؤولين الفرنسيين تجاه الحركة السنوسية في شمال افريقيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، أنظر جان- لوي تريو «الاسطورة السوداء للسنوسية : جمعية اسلامية صحراوية تحت النظر الفرنسي (١٨٤٠- ١٩٣٠)» ، المجلد ٢ . (باريس : طبعة دار العلوم البشرية ، ١٩٩٥) . تريو يبحث في كيف سارت وجهات نظر المسؤولين الفرنسيين والبنى العلمية لهذه الأخوية الاسلامية المهمة يدا بيد ، وتغيرت بمرور الوقت في المحافظة على وضع علاقاتها مع توسع الوجود الاستعماري الفرنسي في الصحراء . لدراسة حديثة حول كيف نظر الباحثون بشكل مقارن الى الاستعماريين البريطاني والفرنسي ، أنظر فيرونيك ديميه ، «حكومة المستعمرات ، نظرات متقاطعة فرنسية- بريطانية» (بروكسل : طبعة جامعة بروكسل ، ٢٠٠٤) . لعمل أحدث عن دراسة مقارنة للاستعمار الفرنسي ، أنظر كلود ليوزو ، «الاستعمار : حقوق الجرد» (باريس : أرمان كولن ، ٢٠٠٤) .

٤٠ . كتاب أسامة مقدسي الرائع ، «ثقافة الطائفية : المجتمع المحلي ، والتاريخ ، والعنف في لبنان

القرن التاسع عشر العثماني» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ٢٠٠٠) ، يبين هذه العملية . لصورة تاريخية بارعة للبنان خلال تلك الحقبة التي تبين بشكل مثير كيف تلاعبت القوى الاوروبية بالهويات المحلية ، أنظر أمين معلوف ، «صخرة طانيوس» (نيويورك : برازيلر ، ١٩٩٣) .

٤١ . لمزيد من التفاصيل أنظر كمال صليبي ، «منزل من عدة قصور : إعادة النظر في التاريخ اللبناني» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٨٨) ، وانجين أكارلي ، «السلام الطويل : لبنان العثماني ١٨٦١- ١٩٢٠» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٣) .

٤٢ . بروفنس ، «الثورة السورية الكبرى» .

٤٣ . وهو ما يمكن رؤيته في الأمثلة الايرلندية ، واللبنانية ، والفلسطينية ، علاوة على آخرين كثر ، بالنسبة الى التلاعب بالهويات الدينية والعرقية وإعاد تشكيلها لتسهيل سيطرة قوى خارجية عليها ، قد يشتمل على عمليات شاملة من السيطرة غير المباشرة ، لا تقتصر على القوى الاستعمارية البريطانية أو غيرها . لذلك فإن الدروس المأخوذة من الاستعمار التقليدي يمكن تطبيقها على اوضاع الحرب الباردة في فترة ما بعد الاستعمار ، وعلى النظام العالمي الجديد «النيوليبرالي» أحادي القطب الذي انبثق بعدها . بكلمة أخرى ، رغم أن عصر الاستعمار الكلاسيكي قد انتهى منذ عهد بعيد ، فإن بعض وسائل المراقبة ، والسيطرة ، على المستعمرات القديمة قد ورثها بعض المهيمنين على حقبة ما بعد الاستعمار الجديدة . سواء كانت تلك الوسائل بنية استشراقية ، كالتي وصفها ادوارد سعيد ، لجمع المعارف عن «الآخرين» ، ووضع اطار لهم ، ووصفهم ، ومن ثم السيطرة عليهم ، أو اشتملت على صيغ أكثر فاعلية من التلاعب بالمجتمعات ، والاقتصادات ، والكيانات . أنظر طارق علي ، «تصادم الاصوليات : الحملات الصليبية ، والجهاد ، والحداثة» (لندن : فيرسو ، ٢٠٠٢) . لشرح عدد من الأمثلة عن هذا النوع من التلاعب مأخوذ من الهند ، والباكستان ، وأماكن أخرى من العالم أيضا ، أنظر رشيد الخالدي ، «إحياء امبراطورية» .

٤٤ . أنظر رون اندن ، تخيُل الهند» (اكسفورد : بلاك ويل ،١٩٩١) ، بحث رائع عن كيف حولت فترة الحكم البريطاني للهند ، ونظمت ، وعززت النظام الطبقي في الهند .

٤٥ . مذكرات رونالد ستورز ، «شرقيات» (لندن : نيكلسون أند واتسون ، ١٩٣٧) ، وفيسكونت ساموبل ، «مذكرات» (لندن : مطبعة كريست ، ١٩٤٥) ، هي من ضمن الأمثلة . أنظر أيضا

آيه جى شيرمان ، «أيام الانتداب : حياة البريطانيين في فلسطين» (لندن : ثايمز أند هودسون ، ١٩٩٧) . يمكن للمرء أن يجد العديد من الروايات البريطانية المماثلة كتبت عن أجزاء أخرى من الامبراطورية .

٤٦ . لصور التقطت في بداية القرن لملكيين هنود خلال زيارات الى البلاط البريطاني (عشر على الصور وهي محفوظة الآن في متحف فكتوريا والبرت) ، أنظر رسل هاريس ، «استوديو لافاييت والهند الرائعة» (نيودلهي : رولي أند جانسن ، ٢٠٠٥) . حتى في بعض الولايات الهندية العظيمة كان البريطانيون قادرون على خلق ارستوقراطيات : أحد مهراجات بارودا كان «ابنا أميا لرئيس أحدى القرى ، نصّبه البريطانيون على العرش بعد «عزل سلفه لسوء سلوكه» (٢٢) . استخدم البريطانيون التكتيك نفسه في إمارات الخليج ، التي كانت تدار من الهند .

٤٧ . رواية جورج أورويل الأولى ، :»أيام بورما» (لندن : فيكتور غولانسز ، ١٩٣٤) ، والتي كتبها من وحي خدمته لمدة ست سنوات في الشرطة الامبراطورية الهندية في بورما ، وهي إدانة قاسية للطبقة المنغلقة ، والطبقية العرقية التي كانت تحمي النظام الامبريالي البريطاني ، وتبين كيف أن فئات معينة من السكان المحليين الخاضعين للاستعمار كان يسمح لهم بل يشجعون أيضا على القيام بمهمات أقل شأنا داخل النظام .

٤٨ . لعرض مفعم بالحيوية لهذه العملية والتي جاءت على شكل رواية تاريخية كتبت بعناية تغطي فترة تقارب القرن ، تبدأ باحتلال بورما في العام ١٨٨٥ ، الذي استخدم فيه البريطانيون جنودا هنودا على نطاق واسع ، أنظر اميتاف غوش ، «القصر الزجاجي» (نيويورك :راندوم هاوس ، ٢٠٠٢)

٤٩ . أنظر مقالة فيكتور كيرنان في «الامبريالية وتناقضاتها» (لندن : روتليدج ، ١٩٩٥) لتفاصيل حول مدى اعتماد القوى الاستعمارية الكبرى على تلك القوات التي جمعت من السكان المحليين . كمثال على ذلك ، قامت فرقة من حملة البنادق الجزائريين وفرقة من المشاة المغاربة بالجزء الأكبر من القتال لتحرير مدينة مارسيليا الساحلية من الالمان في آب/ أغسطس ١٩٤٤ ، وخسروا أكثر من خمسة آلاف رجل في المعركة الضارية التي استمرت مدة أسبوع كامل .

٥٠ . حوراني ، «الاصلاح العثماني وسياسات الوجهاء» .

٥١ . كوفرشميت ، «المجلس الاسلامي الأعلى» ، ١٧ . يقدم كتابه عرضا جيدا لتطور هذه المؤسسة .

٥٢ . يجدر التمييز بين عائدات الاوقاف العامة وأوقاف العائلة الخاصة . حيث يطلق على الأخيرة «الوقف الذُري» أو «الوقف الأهلي» ، وهو وقف ديني ثابت ، تخصصه إحدى العائلات لغرض محدد ، وتحت اشراف شخص يختاره المانح وتوافق عليه المحكمة الشرعية . «الوقف الاسلامي» هو التعبير الذي استخدمته ادارة الانتداب البريطانية لعائدات الاوقاف العامة . ادارة أموال الاوقاف العامة عرفت في ظل الحكم الاردني بعد العام ١٩٤٨ والسلطة الفلسطينية بعد العام ١٩٩٥ باسم دائرة الاوقاف العامة . التعبير الذي استخدمه الاسرائيليون لهذه المؤسسة هو «الوقف» . لمزيد من التفاصيل ، أنظر اسحاق ريتر ، «الوقف الاسلامي في القدس خلال الانتداب البريطاني» (لندن : كاس ، ١٩٩٦) . أنظر أيضا مايكل دمبر ، «الاسلام واسرائيل : الوقف الديني الاسلامي ودولة اسرائيل» (واشنطن العاصمة ، وبيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٤)

٥٣ . لورد كرومر ، «مصر الحديثة» ، مجلدان . (نيويورك : ماكميلان ، ١٩٠٨)

٥٤ . المرجع السابق ، ١٢٧-٢٨ .

٥٥ . بموجب نظام الملة العثماني ، الذي بلغ ذروته في القرن التاسع عشر ، كانت كل طائفة دينية تسير شؤونها الدينية الداخلية والاحوال الشخصية ، في ظل طبقة حاكمة تعترف بها الحكومة العثمانية .

٥٦ . كتب مسؤول قنصلي فرنسي (في وزارة الخارجية ، فلسطين ، ١٩١٨- ١٩٢٩ ، المجلد ٤ ، «شؤون سياسية» القنصل المناب ، يافا ، الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ارستيد بريان ، ٢٣ تموز/ يوليو ، ١٩٢١) عن اضطرابات يافا : «باتصال دائم مع مصر ، تعلم الفلسطينيون في تلك الاثناء عدم تصديق تحذيرات السلطات البريطانية ولم يستمعوا قط الى دعوتها لهم بالهدوء) . أنظر أيضا مذكرات عيسى العيسى ، أبرز صحفي فلسطيني في فترة ما قبل الحرب ، الذي كتب عن تجربته الطويلة في مصر ، والتي ترجمتها نهى تادرس الى الفرنسية ، «من ذكريات الماضي» (سوفنيرز) : سيرة ذاتية وتمثيل شخصي لعيسى العيسى (صحفي فلسطيني ، ١٨٧٨- ١٩٥٠)» (اطروحة دكتوراه ، المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية ، باريس ، ١٩٩٩) .

٥٧ . بريطانيا العظمى «بارلامنتاري كوماند بيبرز» ، الأمر رقم ٥٤٧٩ ، «تقرير اللجنة الملكية» (تقرير بيل) (لندن : HMSO ، ١٩٣٧) ، الفقرات ٨٠- ٨٢ . أنظر أيضا كوفرشميت ، «المجلس الاسلامي الأعلى» .

٥٨ . اللقب الجديد لمفتي فلسطين ، «مفتي فلسطين الأكبر» كان اختراعا بريطانيا ، وتتفق مختلف المصادر على أنه مبني على سابقة مصرية (مثال ذلك ، كوفرشميت ، في «المجلس الاسلامي الأعلى» ، ١٩ ، يصف ذلك العمل بأنه «خطوة بريطانية مبتكرة» ؛ فاسرستاين ، «البريطانيون في فلسطين» ، ٩٨ ، البند ٥٥) . مهم أيضا أن المفتي سمي أيضا «مفتي القدس والديار الفلسطينية» بدلا من الصيغة التقليدية «مفتي الديار المقدسية» .

٥٩ . أفضل دراسة لوظيفة المفتي نجدها في كتاب مطر ، «مفتي القدس» . أنظر أيضا زفي إلبيلج ، «المفتي الأكبر : الحاج أمين الحسيني ، مؤسس الحركة الوطنية الفلسطينية» (لندن : فرانك كاس ، ١٩٩٣) . الطريقة التي ساعد فيها المفتي على كبح التطرف الفلسطيني يبيّنه ويلدون ماثيوز في «مواجهة امبراطورية» .

٦٠ . ينطبق ذلك على كل الأماكن ، رغم أنه في ذروة قوة المؤسسة الدينية العثمانية ، كان شيخ الاسلام في اسطنبول هو مفتي العاصمة أيضا . أنظر أر سي ريب ، «مفتي اسطنبول : دراسة في تطور الطبقة المتعلمة العثمانية» (اكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة ايتاكا ، ١٩٨٦) . لعمل يفصل الأهمية الأكبر للقاضي نسبة الى المفتي قبل وصول البريطانيين ، أنظر محمد يزبك ، «حيفا في أواخر العهد العثماني ، ١٨٦٤- ١٩١٤ : مدينة اسلامية في مرحلة تحول» (ليدن : بريل ، ١٩٩٨) .

٦١ . لمزيد من التفاصيل حول الطريقة التي عمل بها هذا النظام في أواخر العهد العثماني ، أنظر رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ٦٥- ٦٩ .

٦٢ . ايريك هوبسباون وترينس رانجر ، «ابتكار تقاليد» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٩٢) .

٦٣ . أنظر رشيد الخالدي ، «السياسة البريطانية تجاه سوريا وفلسطين» ، ٣٥٣- ٥٤ ، لأمثلة على هذه الممارسة العثمانية بالنسبة للمرشحين للانتخابات البرلمانية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة .

٦٤ . وردت أيضا في كتاب زفي إلبيلج ، «المفتي الأكبر : الحاج أمين الحسيني ، مؤسس الحركة

الوطنية الفلسطينية» (لندن: فرانك كاس، ١٩٩٢)، ٩. ويمكن العثور على رواية جيدة لهذه الحادثة في كتاب فاسرستاين، «البريطانيون في فلسطين»، ٩٨- ٩٩. أنظر أيضا واي بورات، «الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس- صعوده الى السلطة وتعزيز منصبه»، «دراسات أفريقية وآسيوية ٨» (١٩٧١): ٢١٢- ٥٦.

٦٥. سنحت لي الفرصة لمقابلة الحسيني خلال عزاء في بيروت في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، قبل سنوات قليلة من وفاته عام ١٩٧٤ بسن تجاوز الثمانين كثيرا، ويمكنني أن أؤكد على قوة شخصيته.

٦٦. أنظر عفاف لطفي السيد مرسوط، «تجربة مصر الليبرالية» ١٩٢٢- ١٩٣٦» (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧)؛ وفيليب خوري، «سوريا والانتداب الفرنسي: سياسات القومية العربية ١٩٢٠- ١٩٤٥» (برنستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٨٧)؛ واليزابيث تومسون، «مواطنون استعماريون: الحقوق الجمهورية، والامتيازات الأبوية، والجندر في سوريا ولبنان الفرنسيتين» (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٠)؛ وبطاطو، «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق».

٦٧. لتحليل دقيق حول العلاقة ما بين المفتي وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، أنظر هنري لوران، «فرنسا والمفتي الأكبر والثورة الفلسطينية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية ٤ (صيف ١٩٩٥): ٦٣- ٧٨؛ و«المفتي وفرنسا الجمهورية الرابعة»، مجلة الدراسات الفلسطينية ٨١ (خريف ٢٠٠١): ٧٠- ٧٨. وقد جمعتا في كتاب لوران، «شرقيات ٢: الجمهورية الرابعة والاسلام»، (باريس: طبعة CNRS، ٢٠٠٤)، ٣٠١- ٥٣. سنوات المفتي في المانيا هي أساس ربط الحركة الوطنية الفلسطينية بالنازيين، وهي من الصيغ الدارجة في الكثير من الكتابات التاريخية الاسرائيلية لتلك الفترة. أنظر مثلا جوزيف شيختمان، «المفتي والفوهرر: صعود وسقوط الحاج أمين الحسيني» (نيويورك: توماس يوسيلوف، ١٩٩٥).

٦٨. لمزيد من التفاصيل حول هذه المساعدات البريطانية السرية، والطرق الأخرى التي ساعد بها المفتي البريطانيين في تهدئة الوضع في فلسطين لمدة تزيد على عقد، أنظر ما بينه ماثيوز في كتابه، «مواجهة امبراطورية»، الفصل ٤. وللمزيد عن زيادة المساعدات البريطانية للمجلس الاسلامي الأعلى في بداية الثلاثينات، أنظر ريتر، «الوقف الاسلامي»، ٣٠- ٣٣.

٦٩. كمثال من أمثلة لا تحصى حول مدى سخافة هذه المنافسة، أنظر التعليقات في الصحيفة

الفلسطينية الرئيسية، «فلسطين»، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣١، «لجنة الاحتفال هل قامت بالواجب؟» منتقدة منظمي الاعداد لمراسم جنازة القائد الهندي المسلم محمد علي في الحرم الشريف في القدس، لأنهم لم يضموا الهيئة العربية العليا، أو بلدية القدس، أو المسيحيين الفلسطينيين. وكون المفتي هدف تلك الانتقادات واضح من خلال التهذيب المصطنع الذي أشير فيه الى «العمل العظيم الذي يقوم به»، ومن مقال نشر قبل أيام قليلة بعنوان «قبر واحد يجمع بين أمتين»، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٣١، ١،» والذي يبين أن المفتي مسؤول عن الحدث.

٣. فشل في القيادة

١ . ثمة أعمال ثانوية تركز على هذا الموضوع وتشمل ، بورات ، «ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية» ، ليش ، «السياسات العربية في فلسطين» ، وهورفيتز ، «الصراع من أجل فلسطين» . أنظر أيضا مانويل هساسيان ، «فلسطين : فئوية في الحركة الوطنية (١٩١٩- ١٩٣٩)» (القدس : الجمعية الاكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية ، ١٩٩٠) ، وخلف ، «الفئوية العربية» .

٢ . كما سنبين لاحقا في هذا الفصل ، في العام ١٩٣٨ كان ذاك هو مصير رئيس تحرير صحيفة فلسطين عيسى العيسى ، الذي كان قد تحول الى منتقد لاذع للمفتي .

٣ . لفترات سابقة ثمة مقالات في التاريخ السياسي في كتاب أمنون كوهن ، «فلسطين في القرن الثامن عشر : أنماط الحكم والادارة» (القدس : مطبعة ماجنيس ، ١٩٧٣) ؛ وأحمد جودة ، «ثورة في فلسطين في القرن الثامن عشر : حقبة الشيخ ظاهر العمر» (برنستون ، نيوجيرسي : كينجستون ، ١٩٨٧) ؛ للاطلاع على التاريخ الاقتصادي أنظر أمنون كوهين ، «الحياة الاقتصادية في القدس العثمانية» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٨٩) ؛ طبعة جاد جيلبار ، «فلسطين العثمانية : دراسات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي» (بيدن : بريل ، ١٩٩٠) ؛ وآمي سنجر ، «الفلاحون الفلسطينيون والمسؤولون العثمانيون : الادارة الريفية حول قدس القرن السادس عشر» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٩٤) .

٤ . أنظر رشيد الخالدي ، «القومية العربية : مشاكل تاريخية في الادبيات ،» (أميركان هيستوريكال ريفيو ٩٦ ، العدد ٥) ، (كانون الأول ١٩٩١) ، ١٣٦٣- ٧٣ .

٥ . للاطلاع على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي أنظر الكسندر شولخ ، «فلسطين في حالة تحول ١٨٥٦- ١٨٨٢ : دراسات في التطورات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية» (واشنطن العاصمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٣) ؛ بشارة دوماني ، «إعادة اكتشاف فلسطين : تجار وفلاحين في جبل نابلس ، ١٧٠٠- ١٩٠٠» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٥) ؛ أنظر أيضا طبعة روجر أوين ، «دراسات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين في القرنين التاسع عشر والعشرين» (لندن : ماكميلان ، ١٩٨٢) ؛

توماس فيليب ، «عكا : نهوض وسقوط مدينة فلسطينية ، ١٧٣٠- ١٨٣١» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ٢٠٠١) ؛ جوديت توكر ، «في بيت القانون : الجندر والشريعة الاسلامية في سوريا وفلسطين العثمانيتين» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٨) ؛ محمد يزبك ، «حيفا في أواخر العهد العثماني ، ١٨٦٤- ١٩١٤ : مدينة اسلامية في حالة تحول» (ليدن : بريل ، ١٩٩٨) ؛ بابيه ، «تاريخ فلسطين الحديث» ؛ وأيالون «فلسطين القارئة» .

٦ . أنظر جيمس جلفين ، «ولاءات مقسمة : القومية والسياسات الجماهيرية في سوريا عند نهاية امبراطورية» (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٨) ، لمثال عن هذا النقد .

٧ . يوميات بومان ، ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٢٥ ، ورد في بويل ، «خيانة فلسطين» ، ١٢٧ .

٨ . سيجيف ، «فلسطين واحدة ، كاملة» ، ١٧٥ . قتل برينر فيما بعد خلال اضطرابات يافا عام ١٩٢١ .

٩ . وزارة الخارجية الفرنسية ، ١٩٣٠- ٤٠ ، المجلد ٥٩ ، تقرير استخباري عن تأثير أحداث فلسطين على سوريا ، مرفق مع المندوب السامي ، بيروت ، الى وزير الخارجية بريان ، ٢٦ آذار/ مارس ، ١٩٣٠ .

١٠ . شغل المنصب حتى نهاية القرن الثامن عشر أفراد من فرع عائلة موسى كاظم : للاطلاع على شجرة عائلة الحسيني ، أنظر عادل مناع ، «أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠- ١٩١٨)» الطبعة الثانية (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٥) ، ١٠٩- ٣١ .

١١ . فاسرستاين ، «البريطانيون في فلسطين» ، ٦٩ . للاطلاع على وجهة نظر النشاشيبيين حول النزاع ، أنظر ناصر الدين النشاشيبي ، «صوت القدس الآخر : راغب النشاشيبي والاعتدال في السياسة الفلسطينية ، ١٩٢٠- ١٩٤٨» (اكستر ، المملكة المتحدة : مطبعة إيتاكا ، ١٩٩٠) . للاطلاع على وجهة نظر المفتي ، انظر رواية أحد أعوانه المقربين ، إميل الغوري ، «المؤامرة الكبرى» (القاهرة : دار النيل ، ١٩٥٥) .

١٢ . تناولنا استغلال العثمانيين للفئوية في الفصل السابق . أنظر رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ٦١ ، لأمثلة حول كيف استغل العثمانيون تلك النزاعات المحلية لغاياتهم الخاصة .

١٣ . المسؤولون البريطانيون من أمثال ستورز جاؤوا الى فلسطين من مصر يحملون خبرة واسعة في نهج «فرق تسد» . الطريقة التي عمل بها ستورز في مصر في الفترة التي تلت الحرب العالمية

الأولى مباشرة تظهر في قراءة متأنية لمذكراته المثيرة للاهتمام، «توجهات» (لندن: هودر أند ستاوتون، ١٩٣٧)، ١٠٨- ٩ و١١٥- ٢٣).

١٤. ورد في برقية من الكيه دورسيه (وزارة الخارجية) الى المفوض السامي الفرنسي في بيروت، وزارة الخارجية الفرنسية، «فلسطين، ١٩١٨- ١٩٢٩»، المجلد ٤، «الملف العام» ٢٦ آذار/ مارس ١٩٢١.

١٥. القنصل العام الفرنسي في القدس، دومال، الى وزير الخارجية ادوارد هيريو، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ (وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ١٩٤٠، المجلد ٦٠، «شؤون سياسية»).

١٦. كدليل على هذا التمييز لا يحتاج المرء إلا للرجوع الى دعم بلفور، رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الحين، لقانون استثناء الغرباء للعام ١٩٠٢، والذي يهدف تحديدا منع ضحايا برنامج أوروبا الشرقية اليهود من دخول بريطانيا، ورفض الحكومات البريطانية المتعاقبة السماح للفارين من الاضطهاد النازي من دخول البلاد خلال ثلاثينات واربعينات القرن العشرين.

١٧. فاسرستاين، :البريطانيون في فلسطين»، ٤٣- ٥٧.

١٨. أنظر، على سبيل المثال، التعليقات الخبيثة المناهضة للسامية التي أطلقها دبليو جى فاريل، رئيس دائرة التعليم في حكومة الانتداب في العام ١٩٤٥، ذكرها شيبرد في «حرث الرمال» ١٧٨.

١٩. اسرائيل شاهاك، «أوراق شاهاك»، رقم ٣٢، «مجموعات عن جابوتنسكي: حياته ومقتطفات من كتاباته»، ١٦، وردت في كتاب نور مصالحة، «طرد الفلسطينيين: مفهوم 'الترانسفير' في الفكر السياسي الصهيوني ١٨٨٢- ١٩٤٨» (واشنطن العاصمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)، ٤٥.

٢٠. أنظر نيفيل مانديل، «العرب والصهاينة قبل الحرب العالمية الأولى (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٦)، الذي يتناول فترة ما قبل العام ١٩١٤. المذكرات غير المنشورة للصحفي الفلسطيني البارز عيسى العيسى، التي أعادت انتاجها تادرس في، «من ذكريات الماضي»، المليئة بالمراجع حول هذا الدعم من الصهاينة. وتتذكر ابنة العيسى أن والدتها أخبرتها أن رشوة كبيرة عرضت على والدها كي يسكت معارضة صحيفته لاحتكار كبير في مجال

الكهرباء للمهندس اليهودي بنحاس روتنبيرغ: مقابلة مع ليلى العيسى تادرس في اكس ان بروفانس، فرنسا، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥. لمزيد من التفاصيل حول أي الصحف كان الصهاينة يدعمونها بشكل مباشر أو غير مباشر في تلك الفترة أنظر يعقوب يهوشع، «طريق الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني ١٩٠٨- ١٩١٨» (القدس: مطبعة المعارف، ١٩٧٤)، ٥٢- ٥٤؛ ورشيد الخالدي، «الهوية الفلسطينية»، ٥٧، و٢٢٨، رقم ٧٧.

٢١. وزارة الخارجية الفرنسية، ١٩١٨- ١٩٢٩، المجلد ٥، «الملف العام، في رسالة الى المندوب السامي الفرنسي في بيروت والقنصل العام في القدس، ١٣ آذار/ مارس ١٩٢١، ذكر القنصل بالوكالة في يافا أن ابراهيم النجار، ناشر صحيفة لسان العرب، تلقى دعما من الصهاينة على شكل ١٠٠٠جنيه فلسطيني مقابل ٥٠٠ اكتتاب في صحيفته، ويدعي المسؤول الفرنسي أن اللعبة لم تخدع أحدا، وأن الجميع كانوا يعرفون أن صحيفته كانت تدعم من الصهاينة. ووفقا لتقرير من المندوب السامي الفرنسي في بيروت الى بريان (٢٦ آذار/ مارس ١٩٣٠، وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ١٩٤٠، المجلد ٥٩، «شؤون سياسية») كان العملاء الصهاينة، ومن ضمنهم حاييم كالفاريسكي يفعلون الشيء ذاته في بيروت، يشترون عددا كبيرا من الاكتتابات في صحيفة «لوريان» مثلا.

٢٢. لذلك يشير فاسرستاين، «البريطانيون في فلسطين، ٩٤، رقم ٣٣، أن موسى كاظم الحسيني «كان يُدعم في بعض المناسبات 'بعطايا' صهيونية». وكان مصدره يهوشوا بورات، الذي ذكر في كتابه «ظهور الحركة الوطنية العربية الفلسطينية،» ٦٨- ٦٩، أن دفعات قد أعطيت للحسيني في العام ١٩٢٣، لكنه لم يشر الى أن تلك الدفعات قد توقفت في العام ١٩٢٧ ولم تستأنف كسياسة منهجية: ليش، «السياسات العربية»، ٥٣.

٢٣. رسائل من كالفاريسكي في الارشيف الصهيوني المركزي ذكرت في ليش، «السياسات العربية» ٩٦، رقم ٣٣.

٢٤. القنصل العام الفرنسي في القدس الى وزير الخارجية ارستيد بريان، ١ تموز/ يوليو ١٩٢١، وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩١٨- ١٩٢٩، المجلد ٤، «الملف العام».

٢٥. لذلك يشير ميتزر في «الاقتصاد المقسم في فلسطين الانتداب»، ٨٦، الى أن ٥٤ بالمئة من مبيعات الأراضي من العرب في الفترة من ١٩٢٩- ١٩٣٩ كانت لليهود، لكن في الفترة من ١٩٤٠- ٤٦ لم تزد النسبة عن ٢٢ بالمئة، وكان الباقي لعرب. ويعزو هذا التراجع الى زيادة

البيوع غير المسجلة من العرب الى اليهود ، لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار تعاظم الازدهار في فلسطين خلال سنوات الحرب ، والنمو السريع للقطاع الاقتصادي العربي ، والذي زاد من طلب العرب على الأرض ومن قدرتهم على شرائها . النقطة هنا ، أنه في سوق أراض نشط كهذا ، فإن الوجهة النهائية لحزمة الأراضي المباعة قد لا يعرفها البائع .

٢٦ . بهذا الصدد أنظر مراجعتي لستاين ، «قضية الأرض في فلسطين» ، في «مجلة الدراسات الفلسطينية» ١٧ ، رقم ١ (خريف ١٩٨٧) : ١٤٦- ٥١ .

٢٧ . يقول ليش ، «السياسات العربية» ، ٥٣ ؛ وموريس ، «ضحايا محقين» ، ١٠٦ ، أن معظم الزعماء العرب الذين حافظوا على اتصال مع المسؤولين الصهاينة «كانوا يفعلون ذلك عادة من أجل الحصول على رشوة» . أنظر سيجيف ، «فلسطين واحدة» ، ٢٧٦- ٨٣ ، والذي يتضمن تفاصيل مكثفة عن الرشوات التي دفعت لعرب بارزين على يد مسؤولين صهاينة من أمثال حاييم كالفاريسكي والعقيد فردريك كيش . وتجدر الملاحظة أن معظم الوثائق التي استخدمت كمرجع لهذه المزاعم تعود للفترة من ١٩٢٢- ٢٥ وتاريخ معظمها هو العام ١٩٢٣ . ومعظمها موجود في الارشيف الصهيوني المركزي ، ولا يخفى أن من المستحيل تقريبا الحصول على تأكيد لها من مصادر عربية ، فيما عدا الاتهامات التي ظهرت في الصحف المعادية للسياسيين المتهمين .

٢٨ . سيجيف ، «فلسطين واحدة» ، ٢٨٠ ؛ زئيف شيف «عن أصول الاغتيال المستهدف» . هآرتس ، ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ تقارير عن حملة الاغتيالات التي قامت بها الهجناه ضد الفلسطينيين البارزين في الفترة من ١٩٤٧- ٤٨ ، بما في ذلك الأوامر الصادرة بأن «تبدو كل عملية وكأنها من عمل العرب» .

٢٩ . موريس ، «ضحايا محقين» ، ١٠٦

٣٠ . المرجع السابق .

٣١ . المرجع السابق . للمزيد عن زاسلاني/ شيلو أنظر هاجاي إيشيد ، «روفين شيلو – الرجل خلف الموساد : الدبلوماسية السرية في خلق اسرائيل» (لندن : كاس ، ١٩٩٧) .

٣٢ . مراسلات العام ١٩١٢ الدبلوماسية كانت بين وزير الخارجية البريطاني السير ادوارد جراي ووزير الخارجية الفرنسي هنري بيونكيه . عن التنافس في سوريا الكبرى ، وهو ما يهمنا أكثر هنا ، أنظر رشيد الخالدي ، «السياسة البريطانية في سوريا وفلسطين» ، وجوكا نيفاكيفي ،

«بريطانيا ، فرنسا ، والشرق الأوسط العربي ، ١٩١٤- ١٩٢٠ (لندن : مطبعة أثلون ، ١٩٦٩)

٣٣ . أنظر مثلا التعليقات الجارحة لمراقب بريطاني في دمشق في طبعة مايكل فراي وايتمار رابينوفيتش ، «ارساليات من دمشق : جيلبرت ماك كيرث والسياسة البريطانية في الشرق الأدنى ، ١٩٣٣- ١٩٣٩» (تل ابيب : مركز ديان ، ١٩٨٥) .

٣٤ . وزارة الخارجية الفرنسية ، ١٩١٨- ١٩٢٩ ، المجلد الرابع ، «الملف العام» ، ريس (القنصل بالوكالة ، يافا) الى وزير الخارجية ورئيس الوزراء بريان ، ٢٣ تموز/ يوليو ، ١٩٢١ .

٣٥ . وزارة الخارجية الفرنسية ، ١٩١٨- ١٩٢٩ ، المجلد الرابع ، «الملف العام ، غورو ، المندوب السامي ، بيروت ، الى وزير الخارجية ورئيس الوزراء بريان ، ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢١ .

٣٦ . جميع الترجمات عن الأصل الفرنسي هي ترجماتي . وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، ١٩٣٠- ١٩٤٠ ، المجلد ٦٩ ، «الدين الاسلامي» ، دومال الى وزير الخارجية ورئيس الوزراء هيريوت ، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ، ١٩٣٢ .

٣٧ . المرجع السابق ، دومال الى بريان ، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ . بالطبع تشير المصادر الصهيونية الى أن بعض من عملوا مع المفتي كانوا أيضا من ضمن من يتقاضون رواتب منهم : أنظر بورات ، «ظهور الحركة القومية العربية- الفلسطينية» ، ٦٨- ٦٩ .

٣٨ . وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، ١٩٣٠- ١٩٤٠ ، المجلد ٦٩ ، «الدين الاسلامي ، دومال الى بريان ، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ، ١٩٣١ .

٣٩ . لمزيد من التفاصيل انظر مارتن كريمر ، «الاسلام يتجمع : قدوم المؤتمر الاسلامي» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٦) .

٤٠ . أنظر ماثيوز ، «مواجهة امبراطورية» ، والذي يبحث مسار حزب الاستقلال ، أول حزب سياسي فلسطيني أسس في فلسطين . الكثير من الحجج التي تلت اعتمدت على عمل ماثيوز المبدع الذي أجمل في هذا الكتاب .

٤١ . عن القدس في أواخر العهد العثماني أنظر واصف جوهرية ، «القدس العثمانية في المذكرات الجواهرية : الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية ، ١٩٠٤- ١٩١٧» ، طبعة سالم تماري وعصام نصار (القدس : مؤسسة دراسات القدس ، ٢٠٠٣) ؛ خليل السكاكيني ، «يوميات خليل السكاكيني : الكتاب الثاني : النهضة الارثوذكسية ، الحرب العظمى ، النفي الى دمشق ، ١٩١٤- ١٩١٨» ، طبعة أكرم مسلم (القدس : مؤسسة دراسات القدس ،

٢٠٠٤) ؛ جيفري فورلونغ ، «فلسطين وطني : قصة موسى العلمي» (لندن : جون موري ، ١٩٦٩) ، ٣٥- ٦٤ ؛ ابيجال جاكوبسون ، «من امبراطورية الى امبراطورية : القدس تنتقل من الامبراطورية العثمانية الى الانتداب البريطاني ، ١٩١٢- ١٩٢٠» (أطروحة دكتوراه ، جامعة شيكاغو ، ٢٠٠٦) .

٤٢ . ثمة نمط مماثل لقيادة تنبثق من القاعدة الى القمة يمكن رؤيته ، على الأقل في البداية ، في انتفاضة ١٩٨٩- ٩١ و٢٠٠٠- ٢٠٠٤ . لمقارنة ثورة ١٩٣٦- ٣٩ مع الانتفاضة الأولى انظر كن ستاين ، «الانتفاضة وثورة ١٩٣٦- ١٩٣٩ : مقارنة للمجتمعات المحلية العربية الفلسطينية (سلسلة أوراق عرضية ، ١ ، ١ ، اتلانتا : مركز كارتر في جامعة إموري ، ١٩٨٩) .

٤٣ . للمزيد حول القسام ، انظر عبدالله شليفر ، «حياة وفكر عزالدين القسام» و«عزالدين القسام : داعية ومجاهد» .

٤٤ . أفضل دراسة عن حزب الاستقلال موجودة في ماثيوز ، «مواجهة امبراطورية» ، والذي تعتمد عليه الكثير من المقاطع اللاحقة .

٤٥ . المرجع السابق ، ص ٢ .

٤٦ . لبحث حول تأثير برنامج عدم التعاون الذي أختطه حزب المؤتمر الهندي ، أنظر المرجع السابق ، الفصل ٦ .

٤٧ . المرجع السابق .

٤٨ . أريك هوبسباون ، «قطاع طرق» (لندن : ويدنفيلد أند نيكلسون ، ١٩٦٩) .

٤٩ . لمزيد من التفاصيل أنظر بي سميث «جذور التقسيم» ، ١١-١٢ .

٥٠ . ك ستاين ، «قضية الأرض» ، ٨٨ ؛ وشارلز كيمان ، «أرض صغيرة مشتركة : الزراعة العربية والمستوطنات اليهودية في فلسطين ، ١٩٢٠- ١٩٤٨ (بيتسبيرغ : مطبعة جامعة بيتسبيرغ ، ١٩٩١) ، ٥٢- ٥٣ . أنظر أيضا تقرير شو : برلمان بريطانيا العظمى ، ورقة الأمر ٣٥٣٠ ، «تقرير اللجنة عن اضطرابات فلسطين في آب/ أغسطس ١٩٢٩» (لندن : مكتب قرطاسية صاحب الجلالة ، ١٩٣٠) .

٥١ . ماثيوز ، «مواجهة امبراطورية» ، مفعم بالأمثلة عن المهاترات العلنية والاتفاقات الخاصة من جانب تشكيلة واسعة من الزعماء الفلسطينيين .

٥٢ . لصورة مذهلة عن رجل مسن منبطح يتعرض للضرب من الشرطة البريطانية ، أنظر وليد

الخالدي ، «قبل شتاتهم» ، ١١٠ .

٥٣ . ستورز ، «توجهات» ، ٣٥٤ .

٥٤ . رغم الصورة السلبية بشكل عام عن المفتي وجميع الزعماء التقليديين لفترة ما قبل العام ١٩٤٨ ، فإن قادة الحركة السياسية الفلسطينية لفترة ما بعد العام ١٩٤٨ أبدوا احتراما لذكرى عبدالقادر الحسيني ، الذي اعتبر أنه يشكل مثالا للمقاومة المسلحة للصهيونية التي يدعون اليها ، والتي كانت صورته مرتديا حزام الذخيرة رائجة في منشوراتهم الأولى .

٥٥ . ماثيوز ، «مواجهة امبراطورية» ، الفصل ٦ .

٥٦ . المرجع السابق .

٥٧ . لوصف شاهد عيان حي للجنازة المؤثرة ، أنظر أكرم زعيتر ، «الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥- ١٩٣٩ : يوميات أكرم زعيتر (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠) ، ٣٠-٣٢ .

٥٨ . لمزيد من التفاصيل أنظر رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» . أنظر أيضا حاييم جيربر ، «فلسطين والمفاهيم الاقليمية الأخرى في القرن السابع عشر» ، «مجلة دراسات الشرق الأوسط الدولية» ، ٣٠ الرقم ٤ ، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) : ٥٦٣- ٧٢ ، الذي يوثق أكثر وجود مفهوم لفلسطين ككيان جغرافي على مدى عدة قرون بين سكان البلاد العرب ، يستمد جذوره من مفهوم أنها أرض مقدسة . أنظر أيضا مقال جيربر ، «الصهيونية ، والاستشراق والفلسطينيين» ، «مجلة دراسات فلسطينية» ١٢٩ (خريف ٢٠٠٣) : ٢٣- ٤١ .

٥٩ . كما أوضحت في مقدمة لرشيد الخالدي ، طبعة ليزا اندرسون ، ومحمد مصلح ، وريفا سيمون ، «أصول القومية العربية» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٩١) ، ٩ ، حيث أكدت أنه رغم كل عثراتها ، فإنه من الخطأ اعتبار الصحافة مصدرا لا يعتمد عليه . من الصعب فهم عداء البعض لحرية التعبير في الصحافة عن وجهات النظر الثقافية والسياسية التي تعكس وتشكل الراي العام في العالم العربي .

٦٠ . وجهة النظر هذه مقبولة من أدق دراسة حول الصحافة أجريت حتى الآن ، أيالون ، «فلسطين القارئة» ، ص ٦٢ .

٦١ . يبدو أن يوسف العيسى قد قام بمعظم مهام التحرير في الصحيفة خلال السنوات القليلة الأولى ، ووقع العديد من الافتتاحيات ، رغم أننا نجد توقيع عيسى العيسى في العديد من

الافتتاحيات الأخرى . بعد الحرب العالمية الأولى بقي يوسف في دمشق ، حيث أسس وحرر صحيفة «ألف باء» وكان بين الحين والآخر يكتب لصحيفة فلسطين ، حتى بعد ذلك ، وفي مناسبة واحدة على الأقل عاد الى حيفا في العام ١٩٢١ وتولى أمر الصحيفة لفترة من الوقت ، أثناء وجود ابن عمه في شهر العسل .

٦٢ . حسن أبو نعمة ، وهو سفير أردني سابق الى الأمم المتحدة ، لديه ذكريات من أيام الطفولة من بداية الاربعينات عن الحماس الذي كان أبناء قريته بتير ، شرقي القدس ، يتابعون فيه أعداد صحيفتي «فلسطين» و«الدفاع» ، التي كانت تتلاقفها الأيدي الى أن تهترئ : مقابلة أجراها علي أبو نعمة ، عمان ، ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ . ووفق مصادر أخرى ، كانت الصحف تقرأ بصوت عال وسط تجمعات القرية ، وفي منازل المدن ، وفي المقاهي ، ما مكن الأميين وغير المتمكنين من القراءة من متابعة الأخبار . لمناقشة مفيدة حول كيف كانت الصحف تقرأ في قرى فلسطين خلال هذه الفترة ، أنظر أيالون ، «فلسطين القارئة» ، ١٠٦- ٧ .

٦٣ . من حوالي ٥٠ مستوطنة زراعية أنشئت بحلول العام ١٩١٤ ، ١٧ منها كانت ضمن مسافة لا تزيد عن ٣٠ كم من يافا ، وأسست ٣٠ أخرى في الوسط أو شرق الجليل على الساحل جنوب حيفا .

٦٤ . رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ١٠٠-١٠١ .

٦٥ . شوشت المسائل الديمغرافية في فلسطين قبل العام ١٩١٤ بسبب عدم وجود احصاءات يمكن الاعتماد عليها ، وبالتقديرات المتباينة التي أفرزتها مصادر ليس لديها معرفة بالبلد ، وبحقيقة أن المنح الدراسية كانت تتأثر بالمضامين السياسية الدارجة حول تلك المسائل . وفي حين يعطي مكارثي في ، «سكان فلسطين» ، أرقاما متدنية عن السكان اليهود في فلسطين والقدس ، فإن أعمالا مثل عمل يهوشوا بن تسفي ، «القدس في القرن التاسع عشر : المدينة القديمة» (القدس : ياد اسحاق بن تسفي ، ١٩٨٤) ، والذي أعتمد بالكامل تقريبا على مصادر يهودية غربية ومصادر غربية أخرى ، تعطي أرقاما مرتفعة جدا ، مضخمة أرقام اليهود الاشكينازيين ومقللة من السكان السيفارديم : لذلك يصف بن أريه الفئة الأخيرة بأنهم غالبية يهود القدس حتى العام ١٨٧٠ : ٢٧٨ . لكن ابيجال جاكوبسون في أطروحتها عن القدس خلال الفترة من ١٩١٢ الى ١٩٢٠ ، «من امبراطورية الى امبراطورية» ، تلقي بظلال من الشك على تأكيداته ، وتعطي صورة دقيقة عن المجموعات المختلفة من سكان القدس

اليهود في ذلك الحين .

٦٦ . رشيد الخالدي «الهوية الفلسطينية» ، ٢٤ ، بناء على بيانات من مكارثي ، «سكان فلسطين» .

٦٧ . أيالون ، «فلسطين القارئة» ، . ٦٤ ، يذكر أرقاما تتراوح ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف نسخة لكل واحدة ، يوميا ، حتى منتصف الاربعينات .

٦٨ . للمزيد حول صراع اليونان الاثوذوكس الناطقين بالعربية في سوريا وفلسطين لتعريب كنيستهم ، أنظر الطيباوي ، «الاختراق الثقافي الروسي لسوريا وفلسطين في القرن التاسع عشر» (أكسفورد : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٦٦) . أنظر أيضا ديريك هوبود ، «الوجود الروسي في سوريا وفلسطين ، ١٨٤٣- ١٩١٤ : الكنيسة والسياسة في الشرق الأدني» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة كلاريندون ، ١٩٦٩) .

٦٩ . صحيفة فلسطين ، العدد ٢٤١- ٤٤ ، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩١٣ ، ١ . كانت الصحيفة توزع مجانا على مختار كل قرية ، ضمن محافظة يافا .

٧٠ . لمزيد من التفاصيل ، أنظر الفصل ٢ .

٧١ . الافتتاحية نشرت كموضوع وحيد في عدد خاص من صحيفة فلسطين ، بتاريخ ٧ نيسان/ أيار ١٩١٤ (التاريخ ممحي على النسخة القديمة) . لمزيد من التفاصيل أنظر رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ١٥٤- ٥٦ .

٧٢ . الحديث ورد في كتاب عجاج نويهض ، «رجال من فلسطين ما بين بداية القرن حتى عام ١٩٤٨» (عمان : فلسطين المحتلة ، ١٩٨١) ، ٣٠ .

٧٣ . من بين الدراسات التي بحثت موضوع صحيفة فلسطين وعيسى العيسى ، أطروحة نهى تادرس ، «من ذكريات الماضي 'سوفنيرز '» والتي قد تكون أشملها . وتشمل الدراسات الأخرى ، أيالون ، «فلسطين القارئة» ، ورشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» .

٧٤ . قبل إنشا معهد بالاماند اللاهوتي ، الواقع أيضا في منطقة الكورة جنوب شرق طرابلس ، كانت مدرسة قفطين واحدة من أبرز المعاهد التعليمية في عموم سوريا الكبرى : اتصالات خاصة مع المؤلف ، بيروت ، ١٦ كانون الأول ، ١٩٩٧ . كانت المدرسة في ذلك الحين تحت سيطرة أسقف طرابلس الارثوذكسي ، غريغوريوس حداد ، الذي أصبح فيما بعد بطريرك دمشق : هذه المعلومة من ص ١٦ من مذكرات مكونة من ٧٦ صفحة كتبها عيسى العيسى

بخط يده ، تغطي الفترة من عام ١٩٠٤ الى ١٩٤١ ، وعنوانها «من ذكريات الماضي» ، والتي سمح نجله رجا لي بالاطلاع عليها . وقد أشار رجا العيسى «أن مذكرات والدي . . . كتبت كما وعيها من الذاكرة في سنواته الأخيرة في بيروت» ، رسالة الى المؤلف ، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ . لتحليل متمعن وترجمة فرنسية لهذه الوثيقة المهمة ، وللمزيد عن حياة عيسى العيسى ، أنظر تادرس ، «من ذكريات الماضي 'سوفنيرز'» .

٧٥ . يعقوب عودات ، «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين» ، الطبعة الثانية (القدس : دار الإسراء ، ١٩٩٢) ، ٤٧٧-٧٨ .

٧٦ . التفاصيل موجودة في «من ذكريات الماضي» ، ٣- ٥ .

٧٧ . رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ١٥٤- ٥٦ ، والخالدي ، «السياسة البريطانية تجاه سوريا وفلسطين ، ١٩٠٦- ١٩١٤» (لندن : إيتاكا ، ١٩٨٠) ، ٣٥٦- ٥٧ .

٧٨ . رغم أن عيسى العيسى عانى من صعوبات جمة خلال نفيه لمدة تقارب الثلاث سنوات في إحدى قرى الأناضول النائية ، فإن بعض صفاته التي صنعت منه ذلك الصحفي المحترم خدمته بشكل جيد مع جيرانه الاتراك . ومن ضمن تلك الصفات معرفته الواسعة باللغة العربية والاسلام ، بما في ذلك قدرته على تلاوة آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، التي تعلمها في الجامعة الأميركية في بيروت : عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ٣٤ .

٧٩ . المرجع السابق ، ٤٤- ٤٥ .

٨٠ . ثمة وصف حي لذلك في المرجع السابق ، ٤٤ .

٨١ . للمزيد حول هذه الفترة ، أنظر محمد مصلح ، «أصول القومية الفلسطينية» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا) ، ١١٥- ٥٤ ؛ رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، ١٤٥- ٧٦ ؛ ومالكوم بي روسل ، «أول دولة عربية حديثة : سوريا تحت حكم فيصل ، ١٩١٨- ١٩٢٠» (مينابوليس : المكتبة الاسلامية ، ١٩٨٥) .

٨٢ . عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ٤٨ .

٨٣ . تظهر صورة عيسى العيسى وسط كبار مسؤولي الحكومة في مجلد بمناسبة ذكرى استقلال سوريا ، سعيد الطالع ، طبعة «ذكرى استقلال سوريا» (القاهرة : طه ابراهيم ويوسف بارلادي ، ١٩٢٠) ، والتي تصفه بلقب «وزير البلاط الملكي» .

٨٤ . أبن عمه يوسف ، الذي أسس صحيفة ألف باء في دمشق عام ١٩٢٠ ، بقي هناك لتحريرها ، رغم أنه واصل كتابة مقالات لصحيفة فلسطين بعد ذلك .

٨٥ . افترض العيسى أن التأخير في اعادة فتح صحيفته كان سببه معارضة الحركة الصهيونية العنيدة له : عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ٥٧ .

٨٦ . المرجع السابق ، ١١ .

٨٧ . المرجع السابق ، ٤٧ .

٨٨ . مقابلة مع ابنة عيسى العيسى ، ليلى العيسى- تادرس ، القاهرة ، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ .

٨٩ . بعد فترة وجيزة من سقوط يافا ، نقلت صحيفة فلسطين الى القدس . وبعد وفاة العيسى في العام ١٩٥٠ ، واصلت الصحيفة الصدور حتى آذار/ مارس ١٩٦٧ ، تملكتها الحكومة الاردنية ونقلتها الى عمان ، حيث دمجت مع صحيفة الدستور وانتهت كاسم مستقل .

٩٠ . تادرس ، «من ذكريات الماضي 'سوفنيرز'» ، ٣١٠ .

٩١ . عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ٩ . أنظر أيضا بيان نويهض- الحوت ، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ، ١٩١٧- ١٩٤٨» (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) ، ٨٦١ .

٩٢ . كان العيسى يتحدث أمام النادي الاثوذكسي في القدس : عجاج نويهض ، «رجال من فلسطين» ، ٣٠ .

٩٣ . التفاصيل موجودة في كتاب هوبود ، «الوجود الروسي في سوريا وفلسطين» .

٩٤ . مازالت بطريركية القدس تديرها أخوية القبر المقدس ، التي يسيطر عليها يونانيون ، وهو وضع مازال يثير الكثير من الامتعاض في أوساط المسيحيين العرب الذين يدينون بالمذهب الارثوذكسي في فلسطين والأردن .

٩٥ . قضية بيع الأراضي للمستوطنين الاسرائيليين والهيئات الاسرائيلية الأخرى من قبل الكنيسة اليونانية ما زالت موضع خلاف شديد في الكنيسة الارثوكسية في فلسطين حتى يومنا هذا ، وقادت في العام ٢٠٠٥ الى حركة شعبية لعزل البطريرك ، الذي نحي عن منصبه بعد تدخل بطريرك اسطنبول الارثوذكسي وعدد من قادة الكنيسة البارزين .

٩٦ . رغم أهميته ، فقد بالغ جورج انطونيوس في تأكيد حجم مشاركة المسيحيين العرب في

نهوض الحركة العربية في كتابه الرائد ، «اليقظة العربية» (لندن : هامش هاميلتون ، ١٩٣٨) . لتصحيح تلك النظرة ، أنظر الطيباوي ، «تاريخ سوريا الحديث» (لندن : ماكميلان ، ١٩٦٩) . أرقام السكان للعام ١٩٤٤ من البرت حوراني ، «أقليات في العالم العربي» (أكسفورد : مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٤٧) ، ٥٢ .

٩٧ . أبيات شعر مختلفة ، سياسية ، ورثائية ، واجتماعية ، مقتبسة من كتاب عودات ، «من أعلام الفكر ،» ٤٧٧– ٧٨ . وغيرها مترجمة في عمل تادرس ، «من ذكريات الماضي ، 'سوفينيرز'» ، ٣١٦– ٢٠ .

٩٨ . عودات ، «من أعلام الفكر» ، ٤٧٨ . من ترجمتي . يبدو على الأغلب أن القصد هو الاشارة الى قصر قامة ملك شرق الاردن عبدالله .

٩٩ . لمزيد من التفاصيل ، أنظر بورات ، «ظهور الحركة القومية العربية– الفلسطينية» ، ٧١– ٧٥ .

١٠٠ . عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ٣٦

١٠١ . المرجع السابق ، ٦٤– ٦٥ و٦٨– ٦٩ .

١٠٢ . روز اليوسف ، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ ، الاسم المستعار الذي استخدمه هو «ابو العنين» ، وهو تلاعب بالكلمات في الحروف الأولى من اسمه (سواء بالعربية أو الانجليزية ، كما حدث) . وفق أبنة العيسى ، التي كان يزورها في ذلك الحين ، فبعد أيام من نشر القصيدة ، تلقى والدها برقية من المفتي ، اشار فيها الحسيني أنه يعرف أن العيسى هو من كتب الشعر ، جاء فيها «لم تخفُ عليّ روحك يا عيسى» : مقابلة مع ليلى العيسى– تادرس اكس ان بروفانس ، فرنسا ، ٦ آب/ اغسطس ٢٠٠٥ .

١٠٣ . عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ٩ .

١٠٤ . رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» ، الفصل ٦ ، ١١٩– ٤٤ ، ينقل نتائج الاستطلاع .

١٠٥ . يدعي العيسى أن التغير المفاجئ في موقف الصحافة المصرية كان له سبب مريب : ويروي عن محادثة سمعها صديق له يقول فيها نسيم معلول لمحدثه بأن المقطم قد توقفت عن نشر مقالات حول الصهيونية مقابل الاكتتاب بخمسمائة اشتراك جديد : عيسى العيسى ، «من ذكريات الماضي» ، ١٠– ١١ . وفي رسالة مفتوحة الى صاحب السعادة المندوب السامي من رئيس تحرير ومالك صحيفة فلسطين [بالانجليزية] ، «فلسطين» ، ٧ نيسان/ ابريل ١٩٢٢ ، ١ ، يدّعي العيسى بأن السلطات البريطانية أغلقت صحيفته ١٧ مرة . ووفق مقال في «مرآة

الغرب» ، بحلول عقد الثلاثينات كانت الصحيفة قد تعرضت لسبعة وعشرين عملا مماثلا : ورد في تادرس ، «من ذكريات الماضي ، 'سوفينيرز'» ، الملحق ٢ .

١٠٦ . في فترة ما قبل الحرب ، نشرت صحيفة فلسطين سلسلة مهمة حول الاوضاع الزراعية ، على شكل رسائل من فلاح . وكان عنوان تلك السلسلة «رسائل فلاح» ، بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١١ واستمرت عدة أشهر . وخلال الفترة من ١٩٢١ وحتى العام ١٩٣١ ، نشرت فلسطين ١٨ مقالا رئيسيا ، على الأقل ، كرست للقضايا الزراعية .

١٠٧ . الفلاح الوطني الفلسطيني وفوزه في المعرض الزراعي ، «فلسطين» ، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧ ، ١ .

١٠٨ . «فلسطين» ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ ،١

١٠٩ . أنظر رشيد الخالدي ، الهوية الفلسطينية» ، ٨٩– ١١٧ .

١١٠ . «فلسطين» ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٤ ، و٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٥ .

١١١ . المرجع السابق ، «فلسطين» ، ٥ آذار/ مارس ١٩٢٩ ، ١ .

٤. الثورة، ١٩٤٨، وما بعدها

١. تقرير للجنرال روبرت هانينغ، ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٣٨، ورد في كتاب ليش «سياسات عربية»، ٢٢٣.

٢. موريس، «ضحايا محقين»، ١٥٩.

٣. أعدم الشيخ فرحان السعدي البالغ من العمر ٧٥ عاما بتهمة العثور على طلقة رصاص بحوزته. وكان في الواقع واحدا من أهم قادة الثورة وأولهم، وكان مساعدا للشيخ عزالدين القسام في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥، وقد أفلت من كمين الشرطة البريطانية الذي قتل فيه القسام: زعيتر، «يوميات».

٤. وليد الخالدي، «من الجنة الى الغزو»، الملحق ٤، ٨٤٦- ٤٩.

٥. اعتمدت هذه الحسابات على أرقام من كتاب مكارثي، «سكان فلسطين»، الجدول أ٤- ٥، ١٠٤، والذي يشير الى أن أقل من ٤٠ بالمئة من السكان المسلمين الذكور (ونسبة أعلى قليلا من السكان المسيحيين الذكور) كانت تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و٦٠ سنة في العام ١٩٤٠.

٦. أنظر صور ١٥ قائدا رئيسيا من ثورة ١٩٣٦- ٣٩، عشرة منهم قتلوا في المعركة، في زعيتر، «يوميات» الصفحات التي تلي ٦٦٠.

٧. يتضح ذلك من الأرقام الواردة في كتاب وليد الخالدي، من الجنة الى الغزو، الملحق٣، ٨٤٥، والذي يشير الى أن البريطانيين صادروا أكثر من ١٣٢٠٠ قطعة سلاح من العرب خلال الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٥. خلال نفس الفترة صادروا من اليهود ما مجموعه ٥٢١ قطعة، في وقت كان البريطانيون يشجعون فيه التشكيلات العسكرية اليهودية للمشاركة في قمع الثورة الى جانب القوات البريطانية، وتوفير السلاح والتدريب لهم.

٨. في حين أعلنت جماعة الاخوان المسلمين المصرية مشاركتها في إرسال متطوعين الى فلسطين، فقد أرسلت أحزاب أخرى مثل حزب مصر الفتاة متطوعين أيضا: مقابلة مع محمد حسنين هيكل، القاهرة، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. تقرير استخباري صهيوني قدمه للحكومة الفرنسية شخص يدعى «م. جاربلوم»، يصف تجنيد ١٥٠ متطوعا سوريا، معظمهم من منطقة حوران، لإرسالهم الى فلسطين: وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ٤٠، المجلد ٦١، مذكرة مرفقة مع رسالة وزير الخارجية ديلبو الى المندوب

السامي مارتيل، بيروت، ١٦ شباط ١٩٣٨. في متحف حماة الاقليمي، القائم في قصر العظم في المدينة المذكورة، قسم يعرض صور العديد من المتطوعين السوريين من أبناء المنطقة الذي سقطوا وهم يقاتلون في فلسطين في الفترة من ١٩٣٧- ٣٩ وفي ١٩٤٨.

٩. عرض المفتي خدماته على البريطانيين والفرنسيين ضد المانيا وايطاليا في آب/ أغسطس ١٩٣٩: وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ٤٠، المجلد ٦١، المفوض السامي بيو، بيروت، الى وزير الخارجية بونيه، ٥ آب/ أغسطس ١٩٣٩.

١٠. الأدلة على عدم ثقة المسلحين كثيرة. أنظر زعيتر، «يوميات»، والمذكرات التي نشرت حديثا لرشيد الحاج ابراهيم، «الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد الحاج ابراهيم، ١٨٩١- ١٩٥٣»، مع مقدمة بقلم وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥). أنظر أيضا مذكرات فوزي القاوقجي، طبعة خيرية قاسمية، «فلسطين في مذكرات القاوقجي، ١٩٣٦- ١٩٤٨»، (بيروت: مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٥).

١١. يقول الاستاذ وليد الخالدي أنه شاهد المفتي يقابل عبدالقادر الحسيني وغيره من القادة العسكريين الفلسطينيين في بيروت خلال الاربعينات: مقابلة، كمبريدج، ماساشوستس، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

١٢. كمثال على مستوى المراقبة التي فرضتها الاستخبارات الصهيونية الناشئة على المفتي تقرير عن أنشطة المفتي قدمه الى الحكومة الفرنسية ناحوم غولدمان، ممثل الوكالة اليهودية في جنيف: وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ٤٠، المجلد ٦١، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٩.

١٣. وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ٤٠، المجلد ٦١، المندوب السامي بيو، بيروت، الى وزير الخارجية بونيه، ٥ آب/ أغسطس، ١٩٣٩.

١٤. لقياس حجم ذلك الضرر، أنظر شيختمان، «الفوهرر والمفتي»، والذي يقدم صورة جيدة عن الطريقة التي ظهر بها المفتي بشكل عام بعد فراره الى المانيا عام ١٩٤١.

١٥. وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ٤٠، المجلد ٦١، برقية من وزير الخارجية الى المندوب السامي، بيروت، ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.

١٦. وزارة الخارجية الفرنسية، فلسطين، ١٩٣٠- ٤٠، المجلد ٦١، المندوب السامي بيو، بيروت، الى وزير الخارجية بونيه، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٣٩.

١٧ . رغم اختلاف بعض المصادر الثانوية حول هذه المسألة ، تقدم بيان الحوت في كتابها «قيادات» ، ٣٩٧ ، ما يبدو أنه تفسيرا شاملا ، يبين من مصادر معاصرة أن غالبية أعضاء اللجنة العربية العليا كانوا يحبذون قبول الكتاب الابيض .

١٨ . بلاغ رسمي يوم ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٣٩ ، ذكره بورات ، «ظهور الحركة القومية العربية الفلسطينية» ، ٢٩١ .

١٩ . استغرب الفرنسيون عندما طلب البريطانيون تخفيف الرقابة على أنشطة المفتي في لبنان ، بعد طلبات متكررة لتشديدها . وعند السؤال عن هذا الموضوع في وزارة الخارجية ، قيل للديبلوماسيين الفرنسيين أن الحكومة البريطانية تريد أن يُمثل «جميع العناصر حتى الأكثر تطرفا» بما في ذلك ، «بعض العناصر التي تعكس أفكار المفتي» ، لكن الحظر المفروض عليه ما زال في مكانه : وزارة الخارجية الفرنسية ، فلسطين ، ١٩٣٠- ٤٠ ، المجلد ٦١ ، برقية من وزير الخارجية الى المندوب السامي ، بيروت ، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ . هذا لم يمنع إجراء اتصالات مباشرة مع المفتي خلال مختلف المراحل . حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن عمل المفتي علنا مع النازيين ، تبين وثائق وزارة المستعمرات التي كشف النقاب عنها حديثا (وزارة المستعمرات ٥٣٧/٢٦٤٣) أن المسؤولين البريطانيين حافظوا على اتصالاتهم السرية معه في القاهرة وبيروت . وطلب قائد القوات البريطانية في فلسطين ، السير ألن كنينغهام ، في أواخر العام ١٩٤٧ بالمزيد من الاتصالات الرسمية مع المفتي ، لكن لندن رفضت ذلك : روبرت فيسك ، «مغازلة العدو» ، «الاندبندنت» ، ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٩ .

٢٠ . ربما كانت أفضل معالجة للمعضلة التي واجهت الفلسطينيين بهذا الصدد هي الفصل المعنون «اقتراحات للمجلس التشريعي» ، في كتاب ليش ، «السياسات العربية في فلسطين» ، ١٧٩- ٩٧ . أنظر أيضا بورات ، «ظهور الحركة القومية العربية الفلسطينية» ، ١٢٣ والصفحات التالية .

٢١ . العجيب ، أن يكون من بين القلائل هؤلاء الملك عبدالعزيز آل سعود ملك السعودية ، الذي وقع في العام ١٩٣٣ اتفاقا للتنقيب عن النفط مع ائتلاف من الشركات الاميركية ، رافضا عرضا بريطانيا منافسا ، والذي كان في العام ١٩٤٤ أول حاكم عربي مستقل يقابل رئيسا اميركيا (الأمير فيصل ، نجل حسين شريف مكة قابل الرئيس ويلسون في باريس عام ١٩١٩ ، لكن القوى الغربية لم تكن قد اعترفت به كزعيم بلد مستقل) في اجتماع مع

الرئيس روزفيلت على متن طراد اميركي في مصر : أنظر رشيد الخالدي «إحياء امبراطورية» ، ١٠٦- ١١ ، ١٢٥ .

٢٢ . حصلت شرق الاردن على استقلالها (الاسمي) من بريطانيا في العام ١٩٤٦ ، وتوج الملك عبدالله ملكا عليها في أيار/ مايو من العام نفسه .

٢٣ . وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن قال الشيء نفسه لموسى العلمي ، مع أن سيرة حياة العلمي تشير أن الأخير لم يكن مقتنعا بأن وزير الخارجية كان يؤمن بما يقوله فعلا : فورلونغ ، «فلسطين بلدي» ، ١٢٥ .

٢٤ . حسب كلمات آفي شلايم ، «تواطؤ عبر النهر» ، ١٣٩ ، «ليس من المبالغة القول أنه [وزير الخارجية البريطاني بيفن] تواطأ بشكل مباشر مع حكام شرق الأردن وبشكل غير مباشر مع اليهود لإجهاض دولة عربية فلسطينية .»

٢٥ . المرجع السابق ، ١١٠ والصفحات التالية .

٢٦ . لمسح ممتاز للسنوات الأولى من هذه العلاقة أنظر مايكل سليمان ، «السياسة الاميركية في فلسطين من ويلسون الى كلينتون» (نورمال ، الينوي : جمعية خريجي الجامعة الاميركية العرب ، ١٩٩٥)

٢٧ . كان لدى عبدالله ايضا طموحات في توسيع حكمه شمالا نحو سوريا وحتى تجاه العراق التي كان يسيطر عليها أقاربه . أنظر ماري ويلسون ، «الملك عبدالله ، بريطانيا وإنشاء الاردن» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٨٥) ، ١٥٥- ٢١٥ ، وشلايم ، «تواطؤ عبر الأردن .»

٢٨ . لرواية رائعة عن هذا الجهد ، أنظر وليد الخالدي ، «عن البرت حوراني ، المكتب العربي ، ولجنة تقصي الحقائق الأنجلو- أميركية للعام ١٩٤٦» ، «مجلة دراسات فلسطينية ٣٥» البند ١ (خريف ٢٠٠٥) : ٦٠- ٧٩ . شهادة حوراني أمام اللجنة موجودة في العدد نفسه . أنظر أيضا مذكرات العلمي ، فورلونغ ، «فلسطين وطني» ، ١٣٠- ٥١ .

٢٩ . قائده السوري فوزي القاوقجي ، ترك مذكرات يتعين استخدامها بحرص : «فلسطين في مذكرات القاوقجي» . أنظر أيضا ليفنبيرج ، «الاستعدادات العسكرية» ، ووليد الخالدي ، «جنة لغزوها» ، الملاحق ، ٧ ، و٩أ ، و٩ب .

٣٠ . أنظر المرجع السابق ، لأرقام مفصلة عن جيش الانقاذ وغيره من القوات العربية غير

النظامية .

٣١ . لمزيد من التفاصيل ، أنظر المقدمة البند ٣٣ .

٣٢ . كما هو الحال بالنسبة لأشياء أخرى كثيرة عن حرب ١٩٤٨ ، لا غنى عن أعمال وليد الخالدي ، مقاله بالغ الأهمية «خطة داليت» .

٣٣ . عن سقوط حيفا ، أنظر مذكرات رشيد الحاج ابراهيم التي نشرت حديثا ، «الدفاع عن حيفا» ، ووليد الخالدي ، «سقوط حيفا» ، «منتدى الشرق الأوسط ،» البند ١٠ (كانون الأول ١٩٥٩) ، ٢٢-٣٢ .

٣٤ . وليد الخالدي ، «دير ياسين ، الجمعة ٩ نيسان ١٩٤٨ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٩) .

٣٥ . أنظر محمد الأزعر ، «حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين» (القاهرة : دار الشروق ، للمزيد حول هذا الكيان .

٣٦ . الاستثناء الوحيد كان بعد الغارة التي شنتها اسرائيل في غزة في شباط/ فبراير ١٩٥٥ والتي أحرجت الحكومة المصرية ، التي لم تعتبر في السابق أن لمواجهة اسرائيل الأولوية ، ما جعل مصر تشجع الغارات الفلسطينية على اسرائيل لفترة وجيزة . بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ عادت السلطة المصرية الى التشدد في كبح تلك الأنشطة .

٥ . فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية : شبه دولة فلسطينية

١ . تلك الأسماء الحركية كانت كثيرا ما تستخدم ، وكانت تعتمد غالبا على اسماء حقيقية : فقد كان لصلاح خلف ابن اسمه إياد ، وكان لخليل الوزير ابن اسمه جهاد . عرفات اشتهر باسم أبو عمار . لتفاصيل عن سيرة حياتهم أنظر أبو إياد ، مع إريك رولو ، «وطني ، وأرضي : حكاية عن الكفاح الفلسطيني» (نيويورك : تايمز بوكس ، ١٩٨١) ، وألن هارت ، «عرفات : ارهابي أم صانع سلام؟» (لندن : سيدجويك أند جاكسون ، ١٩٨٤) .

٢ . ربما كان العمل المميز عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو عمل جولي بيتيت ، «منظور الأمل واليأس : مخيمات اللاجئين الفلسطينيين» (فيلادلفيا : مطبعة جامعة بنسلفانيا ، ٢٠٠٥) . أنظر أيضا روزماري صايغ ، «الفلسطينيون : من فلاحين الى ثوريين» (لندن : زد ، ١٩٧٩) ، و«أعداء كثيرون : التجربة الفلسطينية في لبنان» (لندن : زد ١٩٩٤) ، ومحمد كامل دوراي ، «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان : جغرافية النزوح» (باريس : طبعات CNRS ، ٢٠٠٦) .

٣ . بالنسبة للحرب الأهلية في الأردن ، أنظر جون كولي ، «المسيرة الخضراء ، أيلول الأسود : قصة الفلسطينيين العرب» (لندن كاس ، ١٩٧٣) ، يزيد الصايغ ، «الكفاح المسلح والبحث عن دولة : الحركة الوطنية الفلسطينية ، ١٩٤٩- ١٩٩٣» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة كلاريندون ، ١٩٩٧) ، ٢٤٣- ٨١ ؛ بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ، أنظر وليد الخالدي ، «صراع وعنف في لبنان : مواجهات في الشرق الأوسط» (كمبريدج ، ماساشوسيتس : مركز هارفرد للشؤون الدولية ، ١٩٧٩) ؛ وركس برينين ، «ملاذ وبقاء : منظمة التحرير الفلسطينية» (بولدر ، كولورادو : ويستفيو ، ١٩٩٠)

٤ . في هذا الهجوم الارهابي على باخرة الركاب أشيل لاورو ، دفع مسن يهودي أميركي معاق ، اسمه ليون كلينغهوفر الى حتفه على كرسيه ذي العجلات الى الماء : «أنظر صايغ ، «الكفاح المسلح والبحث عن دولة» ، ٥٨٦ .

٥ . لمزيد من التفاصيل ، أنظر المرجع السابق ، ٦٤٠- ٤١ .

٦ . يعتمد هذا الوصف لعرفات على انطباعات العديدين ممن رأوه على مدى فترة طويلة ، ويتفق

مع ملاحظاتي الشخصية .

٧ . معظم الدراسات المحترمة للسياسات الفلسطينية ، والحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية لديها هذه الفكرة الضمنية أو الصريحة . من بينها هيلينا كوبان ، «منظمة التحرير الفلسطينية» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٨٤) ؛ ألن جريش ، «منظمة التحرير الفلسطينية : الصراع الداخلي : نحو دولة مستقلة» (لندن : زد ، ١٩٨٥) ؛ نادين بيكودو ، «الحركة الوطنية الفلسطينية : المكونات والبنيات» (باريس : هارماتان ، ١٩٨٩) ؛ جلن روبنسون ، «بناء دولة فلسطينية : الثورة غير الكاملة» (بلومنغتون : مطبعة جامعة انديانا ، ١٩٩٧) ؛ لوري براند ، «فلسطينيون في العالم العربي : بناء المؤسسات والبحث عن دولة» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٨) ؛ صايغ ، «الكفاح المسلح والبحث عن دولة» ؛ شاؤول ميشال ، منظمة التحرير الفلسطينية في ظل عرفات : مابين البندقية وغصن الزيتون» (نيوهافن ، كونيكتيكت ، مطبعة جامعة يال ، ١٩٨٦) .

٨ . مثال ذلك ، باري روبن ، «ثورة حتى النصر : سياسة وتاريخ منظمة التحرير الفلسطينية» (بوسطن : مطبعة جامعة هارفرد ، ١٩٩٤) ؛ طبعة رفائيل اسرائيلي ، «منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان : وثائق مختارة» (لندن : ويدنفيلد أند نيكلسون ، ١٩٨٣) . لا يجد المرء مثل هذا العداء في أعمال الخبراء الاسرائيليين المحترمين التي تتناول السياسة والمجتمع الفلسطينيان أمثال باروخ كيمرلنغ وجويل ميجدال ، «الفلسطينيون : صناعة شعب» (نيويورك : فري برس ، ١٩٩٣) ؛ طبعات افراهام سيلا وموشيه ماعوز ، «منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل : من الكفاح المسلح الى الحل السياسي» (نيويورك : سان مارتن ، ١٩٩٧) ؛ ميشال ، «منظمة التحرير الفلسطينية في ظل عرفات» ؛ وشاؤول ميشال وافراهام سيلا ، «حماس الفلسطينية : الرؤية ، والعنف ، والتعايش» (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ٢٠٠٠) .

٩ . من بين أبرز الناقدين الفلسطينيين لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية الدكتور حيدر عبدالشافي وادوارد سعيد . أنظر مقابلة مع حيدر عبدالشافي ، «نظرة الى الأمام ، نظرة الى الخلف» ، «مجلة الدراسات الفلسطينية» ١٢٥ (خريف ٢٠٠٢) : ٢٨- ٣٥ ؛ وكتابات سعيد حول الموضوع والتي جمعت في «السلام ومنغصاته : مقالات حول فلسطين في عملية

سلام الشرق الأوسط» (نيويورك : فينتاج ، ١٩٩٦) ؛ نهاية العملية السلمية : أوسلو وما بعدها» (نيويورك : بانثيون ، ٢٠٠٠) ، والكتاب الذي نشر بعد وفاته «من أوسلو الى العراق وخريطة الطريق» (نيويورك : بانثيون ، ٢٠٠٤) . أنظر أيضا رشيد الخالدي ، «منحنيات ومنعطفات على الطريق الى حكم الذات» ، «نيويورك تايمز» ، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ، آ ٢٥ .

١٠ . أخلت اسرائيل جميع قواتها وستة آلاف مستوطن من قطاع غزة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ ، لكنها احتفظت بالسيطرة الفعلية جوا ، وبرا ، وبحرا بمنع إعادة بناء مطار غزة أو بناء ميناء وبالاصرار على أن يكون المرور الى اسرائيل ودخول وخروج البضائع والخدمات من خلال نقاط عبور تديرها قوات الأمن الاسرائيلية . ويمكن للفلسطينيين الآن السفر الى مصر من خلال معبر رفح ، الذي تشرف عليه قوات الأمن الاسرائيلية (كان هذا قبل الحصار الأخير لغزة ، المترجم) . ومنذ اخلائه ، والطيران الاسرائيلي يراقب القطاع ، كما أنها تشن غارات جوية وقصفا مدفعيا متى ارادت . معظم الخبراء ، بما في ذلك الخبراء القانونيين الاسرائيليين ، متفقون أن قطاع غزة ما زال بطريقة ما أرضا محتلة من الناحية العملية .

١١ . لاستعراض هذا المحاجة ، أنظر رجاء الخالدي ، «إعادة تشكيل حوار السياسة الاقتصادية الفلسطينية : وضع حصان التنمية أمام عربة الحكومة» ، مجلة الدراسات الفلسطينية ٣٤ ، البند ٣ (ربيع ٢٠٠٥) : ٧٧- ٨٧ ، والذي يراجع الكتاب المهم الذي حرره مشتاق حسين خان ، وجورج جاكمان ، وانجي اموندسن ، «تشكيل الدولة في فلسطين : امكانية النجاح والحكم خلال تحول اجتماعي (لندن : روتليدج كورزون ، ٢٠٠٤) .

١٢ . تعبير «لا رجعة عنه» كثيرا ما استخدمه واحد من أهم هؤلاء المحللين ، نائب رئيس بلدية القدس السابق ميرون بنفنيستي للاشارة الى النقطة الحاسمة (التي يجادل بأنها قد تم تجاوزها منذ سنوات عدة) ، التي يصبح بعدها من المستحيل عكس عملية الاستيطان الاسرائيلية في الضفة الغربية وانشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وهو موضوع نوقش بشكل موسع في الفصل ٦ ، ولأعمال خارجة عن أطروحة بنفنيستي الرئيسية ، أنظر البند ٤١ في ذلك الفصل .

١٣ . لتاريخ منظمة التحرير الفلسطينية ، علاوة على الأعمال المذكورة في البند ٧ ، أنظر وليد قزيحه ، «التحول الثوري في العالم العربي : حبش ورفاقه من القومية الى الماركسية» (لندن :

شارلز نايت، ١٩٧٥)؛ وطبعات أر. اجوستوس نورتون وأم. جرينبيرج، «العلاقات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (كاربوندال: مطبعة جامعة جنوب ايلينوي، ١٩٨٩)؛ جولي بيتيت، «جندر في أزمة: النساء وحركة المقاومة الفلسطينية» (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩١)؛ وليم كوانت، وفؤاد جابر، وآن ليش، «سياسات الوطنية الفلسطينية» (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٣)؛ عيسى الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية والوعي الذاتي والتطوير المؤسساتي ١٩٤٧- ١٩٧٧» (بيروت: مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٩) ورشيد الخالدي، «تحت الحصار: صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية خلال حرب العام ١٩٨٢» (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٨٥).

١٤. استطلاعات رأي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال التسعينات كانت على الدوام تدعم ذلك. ومن ضمن المؤسسات المحترمة التي شاركت في إجراء تلك الاستطلاعات مركز القدس للإعلام والاتصالات، الذي يشارك في مثل هذه الأنشطة منذ العام ١٩٩٣. الشكوك حول مدى إخلاص الفلسطينيين في تبني حل الدولتين، كانت منتشرة على نطاق واسع في صفوف الاسرائيليين حتى أواخر الثمانينات، اقتصر بعد ذلك على اليمين الاسرائيلي، حتى الانتفاضة الثانية للعام ٢٠٠٠ التي قادت التيار الاسرائيلي الرئيسي الى التشكيك في ذلك الموقف مجددا. وكانت هناك توجهات مماثلة لدى اليمين الاميركي والمؤسسات الرئيسية للجالية اليهودية الاميركية التي كانت أقل اطلاعا وأكثر تطرفا من اسرائيل.

١٥. من ضمن من عارضوا الطرح الأول ادوارد سعيد، في عمله المذكور في البند ٩. الحجة الأخيرة وردت مثلا في كتاب يزيد صايغ، «الكفاح المسلح والبحث عن دولة.»

١٦. لمناقشة أوسع عن فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية، أنظر الفصل ٦.

١٧. كان هذا مثيرا للسخرية، حيث أن الولايات المتحدة كانت قد صوتت في الجمعية العامة لصالح مثل هذه الدولة بتأييدها قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، والذي يدعو الى إقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة يهودية.

١٨. أحد القلائل الذين فعلوا ذلك كان الراحل ادوارد سعيد، في سلسلة من المقالات التحليلية الرائعة جمعت فيما بعد في ثلاثة مجلدات ذكرناها في البند ٩.

١٩. كنت واحدا من ضمن عدة مستشارين لهذا الوفد خلال فترة وجوده التي دامت ٢٠ شهر.

للاطلاع على روايات المشاركين الفلسطينيين: أنظر حيدر عبدالشافي، «نظرة الى الخلف، نظرة الى الأمام»؛ حنان عشراوي، «هذا الجانب من السلام: رواية شخصية» (نيويورك: سيمون أند شوستر، ١٩٩٥)؛ كميل منصور، «مفاوضات السلام الفلسطينية- الاسرائيلية: استعراض وتقييم»، «مجلة دراسات فلسطينية ٨٧» (ربيع ١٩٩٣)، ٥- ٣١؛ ممدوح نوفل، «الانقلاب: أسرار المسار الفلسطيني- الاسرائيلي، مدريد- واشنطن» (عمان: دار الشروق، ١٩٩٦)؛ رجا شحادة، «التفاوض على ترتيبات الحكم الذاتي»، «مجلة دراسات فلسطينية» ٢١، البند ٤ (صيف ١٩٩٢): ٢٢- ٣١.

٢٠. الشخص الذي كلفته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، قبل فترة طويلة، بقيادة فريق لإعداد أوراق عن موقف المنظمة استعدادا لمفاوضات لاحقة مع اسرائيل وصل الى مدريد بعد أن انهى أعضاء الوفد إقامتهم في الفندق، في اليوم التالي لاختتام المؤتمر. وتبين فيما بعد أن تلك الأوراق كانت، على أية حال، غير صالحة الى حد بعيد: معلومات شخصية حصل عليها المؤلف.

٢١. لرواية عن مفاوضات أوسلو من قبل أثنين من القادة الذين كلفوا بها، أنظر محمود عباس (أبو مازن)، «عبر قنوات سرية: الطريق الى أوسلو المسؤول الفلسطيني الرفيع أبو مازن يكشف قصة المفاوضات مع اسرائيل» (ريدنغ، المملكة المتحدة: غارنيت، ١٩٩٥)؛ أحمد قريع (أبو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو خارطة الطريق. ١ مفاوضات أوسلو، ١٩٩٣» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥).

٢٢. هيلدا هنريكسون وايغ، «دور النرويج في محادثات سلام الشرق الأوسط: بين دولة قوية ومحارب ضعيف»، مجلة دراسات فلسطينية ١٣٦ (صيف ٢٠٠٥): ٦- ٢٤.

٢٣. لروايات المشاركين، أنظر أكرم هنية، «أوراق كامب ديفيد»، وثيقة خاصة، «مجلة دراسات فلسطينية» ١١٨ (شتاء ٢٠٠١): ٧٩- ٩٧؛ دنيس روس، «السلام الضائع: الرواية الداخلية للصراع من أجل سلام الشرق الأوسط» (نيويورك: فارار، وشتراوس، وجيرو، ٢٠٠٤)؛ يوري سافير، «العملية: ١١٠٠ يوم غيرت الشرق الأوسط» (نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٩٨)؛ شلومو بن عامي، «ندوب الحرب، جراح السلام: المأساة العربية- الإسرائيلية» (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٦). أنظر أيضا كلايتون سويشر، «الحقيقة حول كامب دافيد: القصة غير المحكية عن انهيار عملية سلام الشرق الأوسط» (نيويورك: ناشن

بوكس، ٢٠٠٤)، وحسين آغا وروبرت مالي، «كامب ديفيد: تراجيديا الأخطاء»، «نيويورك ريفيو أوف بوكس ٤٨» (١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ومراجعة جويل بنين لكتاب بن عامي، «عندما تبكي الحمائم»، «ناشن» ٢٨٢ (١٧ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦): ١٥، ٣١- ٣٩.

٢٤. وايغ، «دور النرويج».

٢٥. من ضمن القادة الذين ماتوا أو اصيبوا بإعاقات خالد الحسن، وغمر صالح (أبو صالح)، وجورج حبش. تسعة من هؤلاء الستة عشر كانوا أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، الكيان القيادي الأهم في منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواخر الستينات.

٢٦، «صنداي تايمز» (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو، ١٩٦٩، ١٢.

٢٧. هذا الموقف ثبت في نصوص المادة ٤ من الانتداب على فلسطين، وقد أشير اليه في الفصل ٢. أنظر هنري لورنس، «شرقيات ٢: الجمهورية الثالثة والاسلام» (باريس: طبعات CNRS، ٢٠٠٤)، ص ٣٠١ وما بعدها، لمعرفة كيف تمكنت الحركة الصهيونية من استخدام مكانتها الديبلوماسية الدولية في التعامل مع الحكومة الفرنسية.

٢٨. حسب تعبير شلومو جازيت، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية ومستشار مقرب من رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين، «لدى عرفات خيار: في وسعه أن يكون لحد أو سوبر لحد»، في تشبيه لا يخلو من الاستهانة بالجنرال انطوان لحد، قائد «جيش لبنان الجنوبي» الذي كانت تسيطر عليه اسرائيل، والذي تعاون مع القوات الاسرائيلية في احتلال جنوب لبنان حتى العام ٢٠٠٠: رد على سؤال، كلية أمهرست، ٤ آذار/ مارس ١٩٩٤.

٢٩. في حين زودت الاونروا الفلسطينيين في لبنان بالتعليم الابتدائي، وبعض الرعاية الصحية وأشكال أخرى من الدعم الاجتماعي، كانت منظمة التحرير الفلسطينية وحتى العام ١٩٨٢ توفر رياض الاطفال، والمستشفيات، والملاجئ من الغارات الجوية، والمنح للدراسة الثانوية والجامعية، وبعض الخدمات الاجتماعية، علاوة على فرص عمل واسعة النطاق. أنظر رشيد الخالدي، «الفلسطينيون في لبنان: التداعيات الاجتماعية للاجتياح الاسرائيلي»، مجلة الشرق الأوسط ٣٨، العدد ٢ (ربيع ١٩٨٤): ٢٥٥- ٦٦، وبرينين، «ملاذ وبقاء».

٣٠. أنظر رشيد الخالدي، «تحت الحصار»، الفصل ١.

٣١. لمزيد من التفاصيل، أنظر رشيد الخالدي، «تحت الحصار»، و«الفلسطينيون في لبنان»،

وبرينين، «ملاذ وبقاء».

٣٢. ممدوح نوفل، «ياسر عرفات، اللاعب السياسي: إرث مشوش»، «مجلة دراسات فلسطينية»، ٣٥، العدد ٢ (شتاء ٢٠٠٦)، ٢٣- ٣٧.

٣٣. المذهل أن وزيرة الخارجية الاسرائيلية، تسيبي ليبني، قد شددت على التمييز بين الهجمات الارهابية ضد المدنيين العزل والمقاومة الفلسطينية ضد الجيش الاسرائيلي. وكانت ليبني قد قالت في مقابلة مع قناة «آيه بي سي التلفزيونية وبثتها الاذاعة الاسرائيلية «الشخص الذي يقاتل ضد الجنود الاسرائيليين هو عدو وسوف نرد بمحاربته، لكنني لا أعتقد أن هذا يندرج تحت تعريف الارهاب، اذا كان الهدف جنديا. الفلسطينيون الذين يستهدفون جنودا اسرائيليين ليسوا ارهابيين»، اذاعة اسرائيل أف أم، وكالة الانباء الفرنسية ١١ نيسان/ ابريل ٢٠٠٦. والدها هو ايتان ليبني مدير العمليات في منظمة الارغون، التي كانت تهاجم دائما المسؤولين والجنود البريطانيين في الاربعينات (علاوة على أهداف مدنية مثل الأسواق العامة).

٣٤. سبعة عشر شخصا من هذه المجموعة، وغيرها، ماتوا تحت التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة، حسب تقارير مجموعات حقوق الانسان الفلسطينية، التي تعرضت لمضايقات السلطة لأنها أبلغت عن مثل تلك الانتهاكات.

٣٥. نوفل، «ياسر عرفات»، ٣٥- ٣٦.

٦- لا دولة في فلسطين

١ . لمزيد من التفاصيل أنظر رشيد الخالدي ، «الهوية الفلسطينية» .

٢ . على مدى قرن من الزمان ، ربما لم يكن هناك من شيء مثير للنزاع أكثر من الاحصاءات السكانية ، ورغم أن معظم الديمغرافيين وجامعي البيانات الاحصائية الفلسطينيين والاسرائيليين يتفقون على هذا التوجه العام فقد تحدى البعض ذلك بالقول ، لأسباب سياسية واضحة ، أن السكان الفلسطينيين كانوا في الواقع أقل مما كان يعتقد .

٣ . بالأخص ، هذا ما دعاه أعظم مؤرخ اسرائيلي معاصر للشعب اليهودي ، سالو بارون ، «البداية المحزنة للشعب اليهودي» : سالو بارون ، «التاريخ والمؤرخون اليهود» (فيلادلفيا : جمعية المنشورات اليهودية ، ١٩٦٤) ، ٦٤ .

٤ . وفقا لباحث يعتبر مرجعا في ديمغرافية فلسطين العثمانية ، هو جوستن مكارثي ، في كتابه «سكان فلسطين» ، ١٢ ، كانت نسبة ضئيلة من سكان فلسطين اليهود ، حتى ثمانينات القرن التاسع عشر ، أوروبيين ولم يكونوا مواطنين عثمانيين . حتى في العام ١٩١٤ ، كما يشير (٢٣) ، كانت غالبية سكان فلسطين اليهود مواطنين عثمانيين .

٥ . بحث جاكوبسون في ، «من امبراطورية الى امبراطورية» ، تحول الهويات في اوساط المجتمعات المحلية في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى .

٦ . الميثاق يصف سوريا وفلسطين على أنها مناطق «يمكن الاعتراف بوجودها كدول مستقلة مؤقتا» . ورد في كتاب جى سي هورفيتز ، «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياسات العالم : سجل وثائقي» ، المجلد ٢ (نيوهافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ١٩٧٩) ، ١٧٩ .

٧ . لبيان مبكر عن هذه القضية ، أنظر أنطونيوس ، «اليقظة العربية» .

٨ . من بين تلك الانتدابات ، العراق وحده حصل على استقلال اسمي عندما انهارت عصبة الأمم بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية .

٩ . للاطلاع على النص الكامل للبرنامج الذي تبناه مؤتمر بالتيمور الاميركي الصهيوني وحضره حاييم وايزمان ودافيد بن غوريون في نيويورك ٩- ١١ أيار/ مايو ، ١٩٤٢ ، أنظر وليد الخالدي ، من الجنة الى الغزو» ، ٤٩٥- ٩٧ .

١٠ . يهودا رينهارز ، «حاييم وايزمن : صناعة رجل دولة» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٩٣) ، ٣٥٦- ٥٧ ، يصف اجتماع في منزل بلفور عام ١٩٢٢ ، والذي قال فيه بلفور ، وونستون تشيرشل ، ولويد جورج لوايزمان أن «ما عنوه دائما بالتصريح [بلفور] هو دولة يهودية في نهاية الأمر» . وأضاف لويد جورج أن بريطانيا يجب ألا تسمح بقيام حكومة تمثيلية في فلسطين .

١١ . نور مصالحة ، «طرد الفلسطينيين» ، ٢٩ . وافق بن غوريون بشكل غير رسمي . وكتب في مذكرة داخلية عنوانها «خطوط السياسة الصهيونية» في العام ١٩٤١ : «من المستحيل تصور إخلاء عاما [للسكان العرب] من دون إكراه ، وإكراه وحشي» ، ورد في المرجع السابق ، ١٢٨ .

١٢ . انيتا شابيرا ، «الأرض والسلطة : الصهاينة يلجأون الى القوة ، ١٨٨١- ١٩٤٨» (أكسفورد ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٩٢) .

١٣ . وليد الخالدي ، «من الجنة الى الغزو» ، الملحق ١ ، ٨٤٣ و٦٨٠ .

١٤ . تعبير «قتل الكيان» صاغه عالم الاجتماع الاسرائيلي باروخ كيمرلنغ ، واستخدمه لوصف سياسات ارييل شارون ، والتي رأى فيها امتدادا لتوجهات سابقة ، تعود للعام ١٩٤٨ : «قتل الكيان : حرب أرييل شارون ضد الفلسطينيين» (لندن ونيويورك : فيرسو ، ٢٠٠٢) .

١٥ . اشتق مفهوم «الترانسفير» جزئيا من ترحيل اليونانيين الى اليونان والاتراك الى تركيا غداة الحرب التركية- اليونانية التي تلت الحرب العالمية الأولى .

١٦ . للمزيد حول هذه القضية ، أنظر بني موريس ، «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» ، ونور مصالحة ، «طرد الفلسطينيين : مفهوم 'الترانسفير'» . ثمة جدل خلافي حول موضوع القصد والتخطيط المسبق لعمليات الطرد أخطأ هدفه الى حد بعيد .

١٧ . هذا يسهّل عملية خلق دولة ذات أغلبية يهودية على مساحة ٧٨ بالمئة من فلسطين (بدلا من ٥٥ بالمئة التي حددها قرار مجلس الأمن الدولي في التقسيم) التي كانت ذات أغلبية عربية كبيرة في السابق .

١٨ . نص المادة ٦ من الميثاق الوطني الفلسطيني ، ورد في كتاب فيصل الحوراني ، «الفكر السياسي الفلسطيني ، ١٩٦٤- ١٩٧٤ : دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (بيروت : مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٨٠) ، ٢٣٦ .

١٩ . لمزيد من التفاصيل أنظر فورلونغ ، «فلسطين بلدي» ، ١٢٧ ، وخلف ، «السياسة في

فلسطين» ، ٧٧ .

٢٠ . لتفنيد عاصف لهذه الأساطير ، أنظر سمحا فلابان ، «مولد اسرائيل» .

٢١ . أنظر سيجيف ، «١٩٤٩ : الاسرائيليون الاوائل» ، والذي يتناول ببراعة الطبيعة الجديدة للكيان الاسرائيلي بعد التدفق الكبير للمهاجرين .

٢٢ . وصف إيان لوستيك العملية ببراعة في كتابه ، «العرب في الدولة اليهودية : سيطرة اسرائيل على الأقليات القومية» (أوستن : مطبعة جامعة تكساس ، ١٩٨٠) ؛ إيليا زريق ، «الفلسطينيون في اسرائيل : دراسة في الاستعمار الداخلي» (لندن : روتليدج كيغان بول ، ١٩٧٦) .

٢٣ . عن المزراحيين في اسرائيل ، أنظر شلومو سويرسكي ، «اسرائيل : الأغلبية الشرقية» (لندن : زد ، ١٩٨٩) ، وجيرشون شافير ويوهاف بيليد ، «ان تكون اسرائيليا : ديناميكيات تعدد الجنسية» (كمبريدج ، المملكة المتحدة : مطبعة جامعة كمبريدج ، ٢٠٠٢) ، ٧٤- ٩٥ .

٢٤ . أحد أكثر البيانات المعاصرة شمولا حول فكرة الدولة الديمقراطية يمكن أن تجدها في كتاب محمد رشيد (الأسم المستعار لنبيل شعث) ، «نحو دولة ديمقراطية في فلسطين» (بيروت : مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٧٠) . لمناقشة معمقة وواسعة الاطلاع عن الحوار الداخلي الفلسطيني حول هذه القضية ، أنظر جريش ، «منظمة التحرير الفلسطينية : الصراع الداخلي» ، ٩-٥٧ .

٢٥ . سيجيف ، «١٩٤٩ : الاسرائيليون الأوائل» ، ص ٩٥ وما تلاها .

٢٦ . طبعة جورج طعمة ، «قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي ، ١ ، ١٩٤٧- ١٩٧٤» (واشنطن العاصمة : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥) ، ١٤٣ .

٢٧ . لمزيد من التفاصيل عن طريقة عمل المجلس الوطني الفلسطيني وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، أنظر كوبان ، «منظمة التحرير الفلسطينية» .

٢٨ . لرواية عن العملية التي تم من خلالها هذا التحول ، أنظر حوراني ، «الفكر السياسي الفلسطيني» ، ١٨٣- ٢١٨ .

٢٩ . رئيس أركان الجيش الاسرائيلي السابق موردخاي غور قال خلال حفل توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ أنه لو استغلت اسرائيل مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية ، لكان في الإمكان إبرام اتفاق مع الفلسطينيين قبل ١٥ عشر عاما : توم سيجيف ، «النظر الى الوراء بغضب» ،

«هآرتس» ٣٠ كانون الثاني/ يناير ، ٢٠٠٦ .

٣٠ . «دعوة الى مؤتمر السلام» من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تاريخها ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ . نص رسالة الدعوة ورسائل التطمينات الأميركية لمختلف الأطراف يمكن إيجادها في «ملف وثائق خاصة : مؤتمر مدريد للسلام» ، ٢١ ، البند ٢ (شتاء ١٩٩٢) : ص ١١٧ وما تلاها .

٣١ . حول أصول المستوطنات ، أنظر غريشوم ، «الامبراطورية العرضية : اسرائيل وميلاد المستوطنات ، ١٩٦٧- ١٩٧٧» (نيويورك : هولت ، ٢٠٠٦) .

٣٢ . رسالة دعوة بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١ ، أرسلت أيضا الى جميع المشاركين . رسائل تطمينات بالتاريخ نفسه أرسلت أيضا الى جميع الأطراف .

٣٣, «ملف وثائق خاصة : مؤتمر مدريد للسلام» ، ٢١ ، البند ٢ (شتاء ١٩٩٢) : ص ١١٧ وما تلاها .

٣٤ . أنظر مقابلة مع عبدالشافي : «نظرة الى الخلف ، نظرة الى الأمام» ، «مجلة دراسات فلسطينية» ٣٢ ، البند ١ (خريف ٢٠٠٢) : ٢٨- ٣٥ .

٣٥ . عن ذلك أنظر كلايتون إي سويشر ، «الحقيقة حول كامب ديفيد : القصة غير المروية عن انهيار عملية سلام الشرق الأوسط» (نيويورك : ناشن بوكس ، ٢٠٠٤) ، والذي يتفوق على عمل دنيس روس ، أحد المشاركين الرئيسيين من الجانب الاميركي في العملية منذ العام ١٩٩١ الى العام ٢٠٠٠ ، «السلام الضائع : القصة الداخلية للصراع من أجل سلام الشرق الأوسط . (نيويورك : فرار ، شتراوس ، وجيرو ، ٢٠٠٤) .

٣٦ . من بين أكثر استطلاعات الرأي الفلسطينية موثوقية وتماسكا في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية الاستطلاع الذي أجراه مركز القدس للاعلام والاتصالات ، وموقعه على الانترنت هو (www.jmcc.org/) والذي يوفر مدخلا سهلا على جميع استطلاعاته التي يعود تاريخ أولها الى العام ١٩٩٣ . أعلى نسبة موافقة على عرفات في استطلاعات هذا المركز كانت ٤٦,٤ بالمئة في الاستطلاع رقم ٢٣ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ ؛ وأدني نسبة كانت ٢١ بالمئة في الاستطلاع رقم ٤٨ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ . ومن الواضح أن المسار أخذ في التدهور بعد منتصف التسعينات .

٣٧ . تلك التطورات غطتها على نطاق واسع الصحافة الاسرائيلية ، خاصة في الصحيفة

الاسرائيلية الأولى ، «هآرتس» ، عن طريق مراسليها في الأراضي المحتلة ، أميرة هاس وداني روبنستاين ، جدعون ليفي ، وعكيفا الدار ، وآخرين ، وأيضا في «يديعوت أحرونوت» بواسطة ألكس فيشمان ، وفي «معاريف» بواسطة بن كاسبيت .

٣٨ . أدين بوجهة النظر هذه الى محاضرة ألقتها أميرة هاس .

٣٩ . هذا الموقف الجديد لخصته أميرة هاس في مقالها («الطريق الذي لم يتبع» ، هآرتس ، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٦) على النحو التالي : نظام القيود على الحركة الذي فرضته اسرائيل على الفلسطينيين حوّل الضفة الغربية الى عشرات الجيوب المغلقة أو المغلقة جزئيا والمعزولة عن بعضها البعض رغم قربها الجغرافي . نقاط التفتيش الدائمة او المتنقلة ، علاوة على الحواجز المادية من مختلف الأنواع ووضع الأسلاك الشائكة على الطرق الرئيسية ، وتقييد حركة سير الفلسطينيين على الطرق التي تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب قطع خطوط المواصلات المباشرة بين مناطق الضفة الغربية . وقد نتج عن ذلك حقيقة جغرافية ، واجتماعية ، واقتصادية جديدة في الضفة الغربية . مئات المخارج من المجتمعات المحلية الفلسطينية الى الطرق الرئيسية أو الأقليمية قد أغلقت . حركة السير بين الجيوب تحولت الى الطرق الفرعية ولعدد من الطرق الرئيسية التي تمر عبر عنق الزجاجة التي سيطر عليها «جيش الدفاع الاسرائيلي» . الدخول الى وادي الأردن ، والى القدس الشرقية الفلسطينية والى الجيوب الواقعة ما بين سياج الفصل والخط الأخضر محظور على جميع الفلسطينيين باستثناء المسجلين كمقيمين في تلك المناطق . للدخول الى تلك المناطق ، يحتاج المرء لتصريح خاص «لغير المقيمين» في تلك المناطق ، وهو نادرا ما يمنح .

٤٠ . الاحصاءات من مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية [يونيكتاد] «تقرير عن مساعدة يونيكتاد للشعب الفلسطيني» ، تي دي/ب/٥٢/٢ ، ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ ، الجدول ١ ،٦ .

٤١ . الضفة الغربية وقطاع غزة» (بالتعاون مع شلومو خياط) (القدس : مشروع البيانات الأساسية للضفة الغربية ، ١٩٨٨) ؛ تقرير ١٩٨٧ : التطورات الديمغرافية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والاجتماعية ، والسياسية في الضفة الغربية (بولدر ، كولورادو : مطبعة ويست فيو ، ١٩٨٧) ؛ تقرير ١٩٨٦ : التطورات الديمغرافية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والاجتماعية ، والسياسية في الضفة الغربية (بولدر ، كولورادو : مطبعة ويست فيو ، ١٩٨٦) .

٤٢ . أنظر ادوارد سعيد «من أوسلو الى العراق وخريطة الطريق» ، مع مقدمة بقلم توني جوت ،

علاوة على مقال الأخير ، «اسرائيل : البديل» ، «نيويورك ريفيو أوف بوكس ٥٠ ، البند ١٦ (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣) .

٤٣ . فيكتوريا تيلي ، «حل الدولة الواحدة : «اختراق من أجل السلام في المأزق الاسرائيلي- الفلسطيني» (آن أربور : مطبعة جامعة ميتشيغان ، ٢٠٠٥) .

٤٤ . المقارنة بجنوب أفريقيا تبدو صحيحة بشكل سطحي فقط . فالتباين في العدد بين غير البيض والبيض كانت أكبر بكثير مما هي بين العرب واليهود في فلسطين (على الأقل منذ العقود الأولى من القرن العشرين) . أضف الى ذلك ، كان لدى حركة التحرير الجنوب أفريقية على الدوام مناطق خلفية آمنة نسبيا تشن منها نضالها ، وحلفاء أقوياء ، بخلاف الفلسطينيين . وأيضا خلافا للحركة الوطنية الفلسطينية ، التي غيرت مرارا وتكرارا تركيزها على مدى أكثر من ٥٨ عاما ، لم تتزحزح حركة التحرير الجنوب افريقية عن هدفها بإقامة دولة ديمقراطية واحدة مع حقوق متساوية للجميع . كما أعلنت حكومة افريقيا على الدوام سيادتها على كامل أراضيها ، وعلى جميع أفراد شعبها ، حتى عندما حاولت تحويل بعض المناطق الى «بانتوستانات» تتمتع بحكم ذاتي : فإن الحكومات الاسرائيلية لم تبد أي رغبة في السيادة على الشعب الفلسطيني ، حتى وهم يطمعون في أراضيهم . والأهم من ذلك ، رغم أنه لا يقوم على اطار رسمي ، وصريح ، وقانوني من الفصل كما كان الفصل العنصري ، فإن نظام الأمر الواقع ، المرن ، والديناميكي الذي اتبعته اسرائيل في الأراضي المحتلة على مدى أربعة عقود ، وخاصة منذ العام ١٩٩١ ، هو أكثر سيطرة ومرونة من أي شيء أتخذ في ظل نظام الفصل العنصري . واذا نحينا جانبا التشابه السطحي بين نظام اذن المرور الجنوب أفريقي ونظام التصاريح الاسرائيلي ، فلن يكون هناك سوى شبه قليل بين نظام الفصل العنصري البائد وقالب السيطرة الشاملة والمعقد الذي أوجدته اسرائيل في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية المحتلة .

٤٥ . هذا الحق ضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ ، والذي ينص في جزء منه على أن «اللاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم القيام بذلك في أسرع وقت ممكن ، وأن تدفع تعويضات عن أملاك الذين لا يرغبون في العودة .» النص الكامل موجود في طبعة طعمة ، «قرارات الأمم المتحدة ١ ، من ١٩٤٧- ١٩٧٤» ، ١٥- ١٧ .

٤٦ . أحد الذين جهروا بالدفاع عن وجهة النظر هذه هو سلمان أبو ستة ، مؤلف كتاب «حق الفلسطينيين في العودة : مقدس ، ومشروع ، وممكن» (لندن : مركز العودة الفلسطيني ، ١٩٩٩) ، و«أطلس الفلسطينيين ، ١٩٤٨» (لندن : جمعية أرض فلسطين ، ٢٠٠٤) .

٤٧ . ولهذا أيضا اعتبارات اخلاقية ، يبدو أنها أساس وجهات نظر الراحل ادوارد سعيد ، وتوني جوت .

٤٨ . من بين الاستثناءات كتاب تيللي الذي ورد في البند ٤٣ ، وبعض كتابات سعيد وجوت المذكورة في البند ٤٢ أعلاه .

٤٩ . أنظر المقالات في طبعة بشارة دوماني ، «الحرية الأكاديمية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر» (نيويورك : زون بوكس ، ٢٠٠٦) ، خاصة تلك التي كتبتها جوديث بتلر ، وجويل بينين ، ودوماني شخصيا .

٥٠ . نص القرار موجود في طبعة طعمة «قرارات الأمم المتحدة ١ ، من ١٩٤٧- ١٩٧٤ » ٤- ١٤ .

٥١ . لمزيد من التفاصيل عن أسرار المفاوضات أنظر إتمار رابينوفيتش ، «الطريق الذي لم يتّبع» ، وشلايم ، «الجدار الحديدي» ٩٥- ١٤٢ . خطة روجرز طرحها وزير الخارجية الاميركي وليم روجرز . ونظم خليفته هنري كيسنجر مؤتمر سلام قصير في جنيف عام ١٩٧٣ ، قام بعدها بالسفر في أرجاء المنطقة ، للتفاوض لإبرام اتفاقيات فك الاشتباك بين اسرائيل وسوريا ومصر . إدارة كارتر حاولت العودة الى الديبلوماسية متعددة الأطراف ببلاغ العام ١٩٧٧ المشترك .

٥٢ . خط السكة الحديد هذا اقترحه باحثون لحساب مؤسسة راند ، في عمل كل من دوغ سوزمان ، وستيفن سايمون ، وجلين روبنسون ، وسي روس انتوني ، ومايكل شوننباوم ، «القوس : بنية رسمية لدولة فلسطينية» (سانتا مونيكا ، كاليفورنيا : راند ، ٢٠٠٥)

٥٣ . في مقابلة مع آري شافيت في مجلة «هآرتس» ، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ ، قال فايسغلاس : فك الارتباط هو في الواقع «فورمالديهايد» (غاز تعقيم لحفظ الكائنات فترات طويلة) . فهو يوفر غاز التعقيم اللازم بحيث لا يكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين .» وقد سأل شافيت فيما بعد : «إذن ، من وجهة نظرك ، فإن أعظم انجاز لكم هو تجميد العملية السلمية بشكل شرعي؟ وكان رد فايسغلاس : «هذا ما حدث بالضبط . أنت تعلم أن تعبير 'عملية سياسية' هو حزمة من المفاهيم والالتزامات . العملية السياسية هي إقامة دولة

فلسطينية مع كل المخاطر الأمنية التي تستتبعها . العملية السياسية تعني إخلاء المستوطنات ، إنها عودة اللاجئين ، هي تقسيم القدس . كل ذلك جمد الآن .»

٥٤ . من ضمن الذين بينت تصريحاتهم وكتاباتهم إدراك ذلك آموس أوز ، ودافيد غروسمان ، وتوم سيجيف ، وجدعون ليفي .

٥٥ . للمزيد حول هذه الفترة التي نسيها الناس الآن ، أنظر الخالدي ، «إحياء امبراطورية» ، ٣٠- ٣٥ .

من أجل مراجع كاملة حول الموضوع ، وللمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة موقع

www.beacon.org/ironcage

المحتويات

الصفحة

الموضوع

المقدمة 5

المجتمع العربي والانتداب البريطاني 39

الفلسطينيون والانتداب البريطاني 71

فشل في القيادة 105

الثورة 1948 وما بعد 147

فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية:

شبه دولة فلسطينية 181

لا دولة في فلسطين 225

الهوامش 261

THE IRON CAGE

THE STORY OF THE PALESTINIAN STRUGGLE FOR STATEHOOD

تاريخ HISTORY

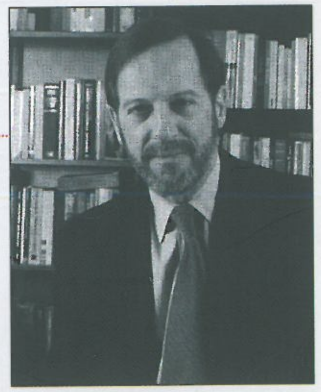

القفص الحديديّ

قصّة الصراع الفلسطينيّ لإقامة دولة

◆ هذا الكتاب لا يتحدّث عن النزاع بل عن طرفه الفلسطينيّ، وتحديدًا عن الجهود الّتي بذلها الفلسطينيّون لتحصيل الاستقلال في وطنهم. وتوضّح الحرب المستمرّة في غزّة ولبنان، مرّة أخرى، كيف تتشابك هذه الجهود مع العناصر الإقليميّة والدوليّة. وتوضّح أيضًا الأهميّة البالغة لقراءة متأنّية للتاريخ الفلسطينيّ الحديث من أجل الحصول على فهم للنزاع الشرق أوسطيّ. المقاربة أحاديّة البعد واللاتاريخيّة للنزاع، من خلال منظور الإرهاب المحرّف السائد في الولايات المتّحدة، تغطّي على خصوصيّة فلسطين، وإسرائيل، ولبنان، والفعاليّات الإقليميّة الأخرى، مثل سوريّة وإيران، وتغطّي على ارتباط بعضها ببعض. إنّ السعي الفلسطينيّ للاستقلال هو مجرّد عنصر من عناصر عدّة لا بدّ من الإحاطة بها لفهم أسباب النزاع في الشرق الأوسط. لكن لأنّ هذا السعي كان شديد المركزيّة - بالنسبة للأحداث هناك - لما يقارب قرنًا من الزمان، فقد قاد تجاهله المتعمّد إلى ذلك النوع من التفكير التبسيطيّ، والمنحاز، والمضلّل لدى المسؤولين الأمريكيّين، ممّا ساعد على توليد المشاكل العميقة الّتي تعاني منها المنطقة. كما يثير هذا الكتاب مسائل أخرى أيضًا: هل الدراسة التاريخيّة حول سبب حدوث أمر ما - أو عدم حدوثه كما في هذه الحالة - مبرّرة لأنّها تلقي الضوء على بعض نواحي التشابه مع أحداث جارية حاليًا، أم إنّ هاتين المحاولتين الفاشلتين في بناء الدولة - واحدة في الماضي وأخرى جارية حاليًا - منفصلتان تمامًا بعضهما عن بعض، وهل أي محاولة لدراستهما، من منطلق علاقة كلّ منهما بالأخرى، خطأ تاريخي، لكي لا نقول إنّها تحريف للتاريخ؟

من مقدّمة المؤلّف

ISBN 978-9953-36-272-6

9 789953 362724

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر

بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم، ص.ب: ٥٤٦٠-١١

هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨

http://www.airpbooks.com